

٧

البطالة

مجلد (٧)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٧ - البطالة

المجلد : ٧ -البطالة

المجلد : ٧ - البطالة

المجلد : ٧ - البطالة

---

*شباب يبحث عن وظيفة
سامية صادق* — الجمهورية — #٩٤/٠١/٠٦ — ١١٧

*٢٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتوفير ٦ الاف فرصة عمل للخريجين بالشرقي
الاهرام المسائى — #٩٤/٠١/٠٩ — ١١٩

*خطوات ايجابية لتسويق منتجات الخريجين
منى الشرقاوى — الاهرام — #٩٤/٠١/١١ — ١٢٠

*ندوة الاحد حو دور الصندوق الاجتماعى فى حل مشكلة البطالة
الاهرام — #٩٤/٠١/١٣ — ١٢١

*الصندوق الاجتماعى فى مصر ومعضلات الخصخصة
العالم اليوم — #٩٤/٠١/١٣ — ١٢٢

صعوبات عديدة تواجه المشروعات الصغيرة للشباب
الاهرام — #٩٤/٠١/١٤ — ١٢٤

*ع الماشى
عبد النبى عبد البارى — الوفد — #٩٤/٠١/١٦ — ١٢٦

*فتح مراكز التدريب المهنى العسكرية للمدنيين والعاطلين
حسين فتح الله — الاهرام — #٩٤/٠١/١٦ — ١٢٧

*الطالة والخوف من المستقبل
محمد حربى — الاهرام — #٩٤/٠١/١٧ — ١٢٨

*العماوى لا تنتظر التعيين مشروع جديد للتشغيل فى القطاع الخاص
حلمى بدر — الجمهورية — #٩٤/٠١/١٨ — ١٣٠

*الانتهاء من توزيع موارد الصندوق هذا العام
الاهرام — #٩٤/٠١/١٨ — ١٣١

*مشروعات شباب الخريجين الى اين ؟
باهى الروبى — الجمهورية — #٩٤/٠١/١٩ — ١٣٣

*بعيدا عن طابور الانتظار الطويل
اخر ساعة — #٩٤/٠١/١٩ — ١٣٦

*التركيز على الصناعات الكثيفة العمالة لمواجهة البطالة
ماجد كامل — الاهرام — #٩٤/٠١/١٩ — ١٤١

*٣٠٪ من المشتغلين بالقطاع العام بطالة مقنعة
الاهرام — #٩٤/٠١/٢٠ — ١٤٢

*صندوق الامل يحول ١,٥ مليون عاطل الى رجال الاعمال
صفاء نوار — الاخبار — #٩٤/٠١/٢٠ — ١٤٣

*٤٠٠ الف خريج سنويا لا يعملون و ١٢٦ الفا عمالة عاطلة عائدة من الدول العربية
الاهرام — #٩٤/٠١/٢٠ — ١٤٦

*عادت الوساطة فظهرت البطالة
محمد حربى — الاهرام — #٩٤/٠١/٢٤ — ١٤٨

المجلد : ٧ - البطالة

المجلد : ٧ - البطالة

المجلد : ٧ -البطالة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٣

الاقتصادى الأهرام

البطالة والتحول نحو إقتصاد تصديرى



دكتور سعيد النجار

ورقة مقدمة فى ندوة مشتركة
بين جمعية النداء الجديد وإتحاد البنوك المصرية
١٠ أكتوبر ١٩٩٣

المصدر : الأهـرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ ٢ اكتوبر ١٩٩٢

المحتويات

الحصول على عمل شريف يسد رمقه ويحفظ كرامته. وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا عرفنا أن النسبة الكبرى من هؤلاء الذين فى حالة بطالة سافرة هم من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الذين ينتظرون مدة قد تصل أو تزيد على خمس سنوات قبل أن يصلهم الدور للحصول على عمل مقابل أجر لا يكفى لضرورات الحياة وناهيك بكفايته لبدء حياة أسرية. ولست فى حاجة إلى القول إن مشكلة البطالة بين الشباب هى العامل الرئيسى الذى يكمن وراء عدد من مشكلاتنا السياسية والإجتماعية. ولن نستطيع التغلب على تلك المشكلات دون علاج حاسم لمشكلة البطالة.

حجم المشكلة

بقيت مشكلة البطالة مدة طويلة دون مواجهة فعالة. بل إن هناك ما يدعو إلى الإعتقاد بأنها إزدادت إستفحالا خلال السنوات الأخيرة. ذلك أن الإقتصاد المصرى لم يكن ينمو بالمعدلات الكافية لإستيعاب كل القادمين إلى سوق العمل سنة بعد أخرى وأدى ذلك إزدياد عدد العاطلين. وقد إختلفت التقديرات بالنسبة لمعدل البطالة فى الوقت الحاضر غير أن أغلب التقديرات تدور حول ١٥٪ من حجم الفئة العمرية الراغبة فى العمل والقادرة عليه. ويذهب بعض المتخصصين إلى أن نسبة البطالة تزيد عن ذلك الرقم وقد تصل إلى ١٧,٥٪ ويرجع ذلك إلى أن مفهوم البطالة عندنا وأساليب قياسها يؤديان إلى الخطأ فى إتجاه الإنخفاض. ومن ثم لا يجوز أن نقارن أرقام البطالة عندنا بأرقام البطالة فى البلاد الصناعية. ذلك أن تعريف البطالة عندنا أضيق كثيرا من تعريفها فى تلك البلاد. وبديهى أن البطالة عندنا تختلف فى طبيعتها عن البطالة عندهم. فهى فى البلاد الصناعية بطالة دورية تتعلق بفترات الإنكماش والإنتعاش. إذ أنها ترتفع فى فترات الإنكماش وتنخفض مع الإنتعاش إلى ما دون ٣٪ من القوة العاملة. أما عندنا فإن البطالة هيكلية ترجع فى جزء كبير منها إلى إختلال العلاقة النسبية بين عنصر العمل وعنصر رأس المال مما يؤدى إلى تدنى معدلات النمو.

إذا ترجمنا تلك النسبة المئوية إلى أرقام مطلقة تبين لنا أن حجم المشكلة يزيد كثيرا عن الحجم المفترض فى الخطة الخمسية الثالثة والحجم المفترض فى برنامج الإصلاح الإقتصادى. إن الظروف التى تمر بها مصر فى الوقت الحاضر تشير إلى وجود أربعة مصادر للبطالة.

أ- القادمون إلى سوق العمل سنويا ويتوقف حجم ذلك المصدر بصفة أساسية على معدلات النمو فى السكان التى تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة. وفى تقدير الخطة الخمسية الثالثة أن عدد الذين يفدون إلى سوق العمل سنويا يبلغ نحو أربعمائة ألف.



ب- رصيد البطالة القائم فى أية لحظة زمنية وقد تراكم هذا الرصيد بسبب عجز النظام الإقتصادى عن إستيعاب كل القادمين إلى سوق العمل سنة بعد أخرى. ويقدر هذا الرصيد فى الوقت الحاضر بما يعادل١,٥ إلى ٢ مليون عاطل ويلاحظ الفرق بين هذا المصدر والمصدر السابق.

ج- البطالة الناشئة عن عملية التحول الإقتصادى. وقد ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب التخصيصية حيث يقتضى الأمر فى بعض الحالات الإستغناء عن نسبة معينة من العمالة الفائضة فى شركات القطاع العام. وقد تنشأ بسبب إنكماش بعض الصناعات على أثر تحرير التجارة الخارجية.

د- البطالة المقنعة وهى تمثل تلك النسبة من القوة العاملة التى تشتغل فى عمل أو آخر ولكنها لا تضيف شيئا يذكر إلى الناتج القومى. وهى أكثر إنتشارا فى العمالة الريفية منها فى العمالة الحضرية. ولكنها توجد أيضا على نطاق واسع فى المصالح الحكومية وشركات القطاع العام. ومن المعروف أن نسبة كبيرة من العاملين فى هذه القطاعات كان يتم تشغيلهم بناء على إلتزام الحكومة بتشغيل الخريجين وليس بناء على حاجة العمل الحقيقية إليهم. وترتب على ذلك تكديس العاملين بما يجاوز كثيرا حاجة تلك القطاعات. والواقع أن الأجر أو المرتب الذى يحصلون عليه هو أقرب إلى الضمان الإجتماعى منه إلى مقابل العمل.

هل نستطيع تقدير حجم البطالة المقنعة؟ هناك بعض الأبحاث التى تحاول إعطاء هذا التقدير. ولكن الواقع أن هذه مسألة تحكمية حيث أنها تتوقف على تحديد ما يعتبر أجرا كافيا وتحديد الإنتاجية فى الأنشطة والقطاعات التى تعانى من هذه الظاهرة. و هذا ليس بالأمر السهل. ولكن إذا إقتصرنا على القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام حيث تبلغ القوة العاملة نحو ٥ مليون عامل فإن نسبة البطالة المقنعة قد تصل إلى ٢٠٪ فى أقل تقدير وهذا يعادل نحو مليون عامل يضافون إلى رصيد البطالة السافرة التى أشرنا إليها قبل ذلك.

يتبين مما تقدم أن العلاج الفعال لمشكلة البطالة يتطلب توفير فرص عمل سنويا تزيد كثيرا عن أربعمائة ألف وهو ما تسعى الخطة الخمسية الثالثة إلى تحقيقه. الواقع أننا فى حاجة إلى توفير ما يعادل ضعف هذا الرقم إذا أردنا استيعاب العمالة الوافدة سنويا إلى سوق العمل، وتخفيض رصيد البطالة، وتوفير فرص عمل بديلة لمن يتم الإستغناء عنهم فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى بالإضافة إلى التصدى لمشكلةالبطالة المقنعة. ولايجوز أن



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقلل من أهمية هذه الأخيرة فهى عبء ثقيل على الإنتاجية إذ أن إسهامها ينزل إلى ما دون الصفر فى حالات كثيرة كما أنها عقبة كؤود فى طريق الإصلاح الإدارى وهى من العوامل الهامة فيما نعرفه من تسيب وفساد فى مجالات عديدة.

مشكلة البطالة والنمو الإقتصادى

إذا صح أن مشكلة البطالة تزيد فى أبعادها كثيرا عما هو مفترض فإن من الواجب أن يكون نمو الإقتصاد المصرى سنة بعد أخرى على المستوى الذي يسمح بتوفير هذا القدر الكبير من فرص العمل المنتجة. يلاحظ أن النمو المتوقع للناتج المحلى الإجمالى فى الخطة الخمسية الثالثة يدور حول ٥٪ سنويا خلال سنوات الخطة وهو فى تقدير المخطط يمثل معدل النمو اللازم لخلق أربعمائة ألف فرصة عمل سنويا. أما إذا أردنا توفير ثمانمائة ألف فرصة عمل سنويا فإن معنى ذلك أنه لا يكفى أن ينمو الإقتصاد المصرى بمعدل ٥٪ سنويا بل لابد أن يكون معدل النمو ما يقرب من ضعف ذلك أى من ٨٪ إلى ١٠٪ سنويا خلال السنوات الخمسة أو العشرة القادمة.

ومن اللافت للنظر أن هذه المشكلة الحيوية لا تحظى بأية عناية فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى. نعم يشتمل البرنامج على معدلات النمو المتوقعة خلال السنوات القادمة ولكن ليس هناك أية محاولة -فيما نعرف- للربط بين معدلات النمو ومشكلة البطالة. فى البرنامج ما يفيد أن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى كانت متدنية للغاية خلال السنتين الماضيتين وكانت بصفة عامة سلبية خلال معظم السنوات السابقة على تنفيذ البرنامج (١٩٩١). وهذا يفسر إلى حد كبير تعاظم رصيد البطالة خلال تلك الفترة. كذلك نجد فى البرنامج ما يفيد أن معدلات النمو المتوقعة فى المدى المتوسط أى بعد ١٩٩٦ تقريبا قد ترتفع إلى ما بين ٤,٥ و٥٪ سنويا. ولكن هناك صمت مطلق عن دلالة ذلك ومدى فعاليته بالنسبة لعلاج مشكلة البطالة. ويبدو أن برنامج الإصلاح الإقتصادى يقوم على إفتراض ضمنى أن المشكلة سوف تذوب من تلقاء نفسها إذا ما تم التنفيذ كما هو متفق عليه أو أنها مستحيلة العلاج. والفرض الأول محل شك كبير أما الفرض الثانى فهو يلقى ظلا كثيفا من الشك على برنامج الإصلاح برمته. إذ ما جدوى كل تلك المعاناة إذا لم يتمخض فى النهاية عن نظام إقتصادى قادر على توفير فرص العمل الكريم لكل قادر عليه وراغب فيه. معدلات النمو العالية هى الطريق الوحيد الفعال لعلاج مشكلة البطالة فى مصر. ولا يكفى أن يكون النمو فى حدود ٤,٥٪ أو ٥٪ سنويا بالنظر إلى الحجم الضخم لتلك المشكلة. ولا يكفى أيضا أن يكون العلاج عن طريق إجراءات جزئية مثل التركيز على المشروعات ذات الكثافة فى عنصر العمل، أو تشجيع الصناعات الصغيرة، أو إستصلاح الأراضى الزراعية، أو الهجرة إلى الخارج إذ أن هذه كلها تدخل فى باب الإجراءات الملطفة أو المكملة لسياسة النمو العالى ولا يمكن أن تكون بذاتها علاجا حاسما للمشكلة. وغنى عن البيان أن الصندوق الإجتماعى الذى أنشىء فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى ذو هدف محدود وهو علاج الآثار الإجتماعية السلبية التى تترتب على تنفيذ هذا البرنامج بما فى ذلك توفير فرص العمل المنتج لمن يتم الإستغناء عنهم فى شركات القطاع العام التى تخضع للتخصيصية وواضح أن هذه مشكلة جزئية تختلف كل الإختلاف عن مشكلة البطالة بصفة عامة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ أكتوبر ١٩٩٢

النمو الإقتصادى والتوجه التصديرى

والمسالة الآن هى إلى أى حد يمكن للإقتصاد المصرى أن يحقق معدلات نمو تصل إلى أكثر من ٨٪ سنويا. من المؤكد أن مثل هذا المعدل يتجاوز كثيرا معدلات النمو التى تحققت فى الماضى فيما عدا بعض السنوات الإستثنائية فى نهاية السبعينات على أثر الإرتفاع الشديد المفاجىء فى أسعار البترول وتحويلات العاملين . أما الحالة العادية بالنسبة للإقتصاد المصرى فهى النمو الذى يدور حول ٥٪ إلى ٦٪ فى أحسن السنوات وقد ينزل إلى ما دون ذلك بكثير معظم السنوات. ولكن لا يجوز أن ننسى أن معدلات النمو العالية تحققت فى عدد من البلاد النامية الأخرى التى لا تزيد إمكانياتها الإقتصادية كثيرا عن إمكانياتنا. ولم تتمكن تلك البلاد من الوصول إلى هذه المستويات العالية من النمو والإحتفاظ بها سنة بعد أخرى خلال عقد أو أكثر من الزمان إلا فى إطار إستراتيجية تقوم أساسا على إستغلال الفرص المتاحة فى الأسواق العالمية. وهذا هو الشرط الأساسى لتحقيق معدلات مماثلة فى مصر. وهو إنتهاج إستراتيجية ذات توجه تصديرى فى كل القطاعات. ومعنى ذلك أن نطرح جانبا إستراتيجية التنمية التى ألفناها والتى مازالت مطبقة إلى الوقت الحاضر وهى التركيز على السوق الداخلية بصفة أساسية والنظر إلى الأسواق العالمية على أنها الباقى الذى نلجأ إليه لتصريف الفائض بعد إشباع حاجة السوق المحلية.

لقد كانت إستراتيجية التنمية فى مصر ومازالت ذات توجه داخلى بحت. وأدى ذلك إلى تخلفنا الشديد عن عدد كبير من البلاد النامية فى إستغلال الفرص الشاسعة التى تتيحها السوق العالمية. ويكفى أن نقارن بين مستوى أداء الإقتصاد المصرى وبعض البلاد النامية الأخرى. ولاأقصد بذلك مجرد النمور الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ولكن عددا كبيرا من البلاد الأخرى التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا. ويبين الجدول المرافق الوضع فى مصر وعشرة بلاد أخرى سنة ١٩٩١ وهى آخر سنة تعطى بيانات كاملة عن عدد السكان وحجم الصادرات فى كل منها، كما أنها من أحسن السنوات بالنسبة لحجم الصادرات المصرية.

البلد	حجم السكان (بالمليون)	حجم الصادرات (مليار الدولارات)	حجم الصادرات (مصر = ١٠٠)	حجم الصادرات للفرد بالدولار	حجم الصادرات للفرد مصر = ١٠٠
مصر	٥٥,٣	٤	١٠٠	٧٣	١٠٠
النمور الأربعة					
كوريا الجنوبية	٤٣,٣	٧١,٩	١٧٩٧	١٦٦١	٢٣٠٧
تايوان	٢٠,٤	٧٦,٢	١٩٠٥	٢٧٣٥	٥١٨٨
هونج كونج	٥,٧	٩٨,٢	٢٤٥٥	١٧٢٢٨	٢٢٩٢٨
سنغافورة	٢,٨	٥٨,٩	١٤٧٢	٢١٠٣٦	٢٩٢١٧
البلاد الأخرى					
تركيا	٥٧,٣	١٣,٦	٣٤٠	٢٣٧	٣٢٩
تايلاند	٥٨,٣	٢٨,٤	٧١٠	٤٨٧	٦٧٦
المكسيك	٨٢,٦	٢٧,١	٦٧٧	٣٢٨	٤٥٥
أندونسيا	١٨٢,٧	٢٩,١	٧٢٧	١٥٩	٢٢٠
شيلى	١٢,٣	٨,٩	٢٢٢	٦٧٤	٩٣٦
إسرائيل	٥,١	١١,٢	٢٨٠	٢١٩٦	٣٠٥٠

بلغت الصادرات المصرية فى تلك السنة أربعة مليار دولار. قارن هذا الوضع أولا بالنمور الأربعة حيث تتراوح الصادرات بين ٥٩ مليار دولار فى حالة سنغافورة وتصل إلى ٩٨ مليار دولار فى هونج كونج. أما البلاد الستة الأخرى وهى تركيا وتايلاند والمكسيك وأندونسيا وشيلى وإسرائيل فإن أقل حجم للصادرات كان فى شيلى حيث بلغ نحو ٩ مليار دولار ويدور حول متوسط ٢٨ مليار دولار فى تايلاند والمكسيك وأندونسيا ويقدر بمبلغ ١١ مليار دولار فى إسرائيل.

ولما كان حجم السكان يختلف إختلافا كبيرا فى هذه البلاد حيث يتراوح بين ٢,٨ مليون فى سنغافورة ويصل إلى ١٨٢,٧ فى أندونسيا فإنه من المفيد المقارنة بين ما يخص كل فرد من الصادرات. كان نصيب الفرد من الصادرات فى مصر سنة ١٩٩١ يعادل ٧٢ دولار. ويتبين من الرقم القياسى الموجود فى العمود الأخير من الجدول أن أقل نصيب للفرد فى النمور الأربعة كان فى كوريا الجنوبية وهو يبلغ ٢٣ مرة مثل مصر ويصل إلى ٢٩٢ مرة مثل مصر فى حالة سنغافورة. وبالنسبة للبلاد الستة الأخرى نجد أن نصيب الفرد من الصادرات فى إسرائيل ثلاثين مرة مثل مصر وفى شيلى تسع مرات وفى تايلاند نحو سبع مرات وتركيا أكثر من ثلاث مرات.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه المقارنة بالغة الدلالة فى فشل إستراتيجية التنمية التى سادت فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتصبح هذه الصورة أكثر دلالة إذا عرفنا أن المقارنة بين مصر وهذه البلاد سنة ١٩٦٠ كانت لصالح مصر فى بعض الحالات ولم يكن الفارق بهذه الضخامة فى الحالات الأخرى. غير أن بعض هذه البلاد مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج أخذت بإستراتيجية تصديرية منذ بداية الستينات أو السبعينات . أما مصر -مثل عدد كبير من البلاد النامية الأخرى- فإنها إتجهت نحو السوق الداخلية وكانت النتيجة ما نعرفه من تخلف شديد فى الأسواق الدولية وعجز الإقتصاد المصرى عن توفير فرص العمالة المنتجة لنسبة كبيرة من قوتنا العاملة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

حدود إستراتيجية الإحلال محل الواردات

نخلص مما تقدم إلى أن البلاد النامية التى إستطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هى البلاد التى إنتهجت إستراتيجية للتنمية تقوم على إستغلال إمكانيات السوق العالية إلى أبعد الحدود الممكنة. من ناحية أخرى فإن البلاد التى إنتهجت إستراتيجية للتنمية تقوم على إستغلال سوقها المحلية بالإحلال محل الواردات هى البلاد التى عجزت عن تحقيق مثل تلك المعدلات العالية وعجزت بالتالى عن توفير فرص العمالة المنتجة على المستوى الذى تقتضيه كثافتها السكانية العالية والنمو السكانى السريع. ويصدق ذلك على عدد كبير من البلاد النامية التى سارت على إستراتيجية للتنمية شبيهة بما سارت عليه مصر ومن ذلك كل بلاد أمريكا اللاتينية تقريبا إلى عهد قريب وتركيا قبل تورجوت أوزال والهند وعدد كبير من البلاد الأسيوية والأمريكية فيما عدا البلاد المذكورة فى الجدول السابق.

لا يجوز أن يفهم من ذلك أن إستراتيجية الإحلال محل الواردات ذات أثار إقتصادية سلبية فى كل الظروف و الأحوال. فالواقع من الأمر أن هذه الإستراتيجية لعبت دورا هاما فى تصنيع البلاد النامية. فقد وقعت معظم تلك البلاد تحت وطأة الإستعمار طوال فترة إمتدت إلى عشرات أو مئات السنين. ووجدت تلك البلاد نفسها مرغمة على إنتهاج إستراتيجية للتنمية تقوم على تصدير المواد الأولية وإستيراد كل أحتياجاتها من السلع الصناعية من الدول الإستعمارية الحاكمة. وكان من الطبيعى أن تثور البلاد النامية غداة إستقلالها على هذا النمط من تقسيم العمل الدولى حيث يقتصر دورها على أن تكون مصدرا للمواد الأولية لتغذية الصناعات التى تستأثر بها البلاد الصناعية وأرادت أن يكون لها نصيب فى الصناعات المختلفة بإعتبار أن التصنيع ضرورة لتحديث هياكلها الإنتاجية ورفع مستوى معيشتها والخلاص من التبعية التى كان يفرضها النظام الإستعمارى. وقد ساعدت نظرية التنمية التى سادت فى أعقاب الحرب



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالمية الثانية على دعم إستراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات. وذهب عدد كبير من الإقتصاديين حينذاك إلى أن هذا النمط من تقسيم العمل الدولى القائم على تصدير المواد الأولية من البلاد النامية وإستيراد السلع المصنوعة من البلاد الصناعية مثل هذا النمط لا يصلح أساسا للتنمية حيث أن النفع الأكبر من هذا التبادل يعود فى نظرهم على البلاد الصناعية بل إن من شأنه ترسيخ حالة التخلف والفقر والتبعية. ومن ثم فقد إتجهت معظم البلاد النامية إلى إنتهاج سياسة تستهدف تقليل إعتمادها على السلع الصناعية المستوردة وذلك بإنتاجها محليا. ولم يكن هناك مفر من أن يكون إنتاجها فى ظل حماية جمركية إذ أنها لم تكن فى وضع يمكنها من المنافسة مع البلاد الصناعية الراسخة على قدم المساواة.

والواقع أن إستراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات فى ظل حماية جمركية لم تكن بدعة مستحدثة فإن كل البلاد الصناعية لجأت إلى مثل هذه السياسة فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها الإقتصادى.

وقد إستفادت البلاد النامية منها طالما أن سياسة الحماية الجمركية بقيت فى حدود معتدلة ولم يكن من شأنها عزل السوق المحلية عن السوق العالمية وكان هذا ممكنا بالنسبة للمراحل الأولى حيث ينصب التصنيع بصفة أساسية على السلع ذات الإستهلاك الشعبى الواسع فى السوق المحلية إذ أنها لا تتطلب مهارات أو تكنولوجيا إستثنائية كما أن إستهلاكها على نطاق واسع يسمح بالإستفادة بمزايا الإنتاج الكبير يضاف إلى ذلك أنها عادة من السلع ذات الكثافة العالية فى إستخدام عنصر العمل وهو عنصر ذو وفرة نسبية فى معظم البلاد النامية. لهذه الإعتبارات لم يكن صعبا أن تحقق البلاد النامية درجة عالية أو مقبولة من الكفاءة الإنتاجية ولم يكن ثمة حاجة إلى حماية جمركية بالغة الإرتفاع. ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال الكفء، وقد أسهم إسهاما فعالا فى دفع عجلة التنمية فى كل البلاد النامية.

مشكلة هذه الإستراتيجية تبدأ عند الإنتقال إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز مرحلة السلع ذات الإستهلاك الشعبى الواسع إلى السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية فإن نسبة عالية من هذه السلع ذات كثافة عالية فى إستخدام العناصر النادرة فى البلاد النامية مثل رأس المال أو التكنولوجيا كما أن إنتاجها على نطاق واسع يحقق مزايا هامة للإنتاج الكبير مما يتطلب سوقا محلية واسعة وهو الأمر الغائب فى معظم البلاد النامية. فى مثل هذه الظروف لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا إلا بتكلفة تزيد كثيرا عن تكلفتها فى السوق العالمية. وهذا يتطلب حماية جمركية شديدة. والغالب ألاتقف الحماية عند الرسوم الجمركية المرتفعة وإنما تمتد إلى وسائل أكثر صرامة فى حماية الإنتاج المحلى وذلك بالحظر المطلق للواردات أو اللجوء إلى القيود الكمية مما يعزل السوق المحلية عن السوق الدولية. ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال غير الكفء وهو باهظ التكاليف من



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ - ١٠ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناحية الإقتصادية سواء من حيث إنخفاض معدلات التنمية أو من حيث العجز عن توفير فرص العمالة الكافية وإضعاف القدرة التصديرية.

ومن هنا نلاحظ وجود علاقة بين المراحل المختلفة لإستراتيجية الإحلال محل الواردات وبين درجة الحماية والتقييد فى السياسة التجارية. ففى المراحل الأولى تكون الحماية عادة معتدلة وتتخذ صورة رسوم جمركية. ثم تشتد الحماية كلما إنتقلنا إلى مرحلة أعلى من مراحل التصنيع إلى أن تصل الحماية إلى ذروتها عندما يمتد التصنيع إلى السلع الرأسمالية كبيرة التعقيد. وهنا تصبح إستراتيجية الإحلال محل الواردات عبئا على التنمية وحجرا فى عنق الإقتصاد القومى.

ليس معنى ذلك أن التصنيع فى البلاد النامية ينبغى أن يقتصر على السلع الصناعية ذات الإستهلاك الشعبى وأن يبتعد عن إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية. هذا خطأ كبير، وإنما المقصود أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وأن الإستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية. بل لابد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى إستراتيجية أخرى تقوم على إستغلال الفرص التى تتيحها السوق العالمية وهذه هى إستراتيجية التوجه التصديرى.

فى ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أى نوع من السلع الصناعية إستهلاكية كانت أو رأسمالية أو وسيطة والمهم ألا يكون إنتاجها فى بيت زجاجى بمعزل عن السوق العالمية وإنما فى معترك المنافسة الدولية وهذا هو ما تشير إليه تجربة النمور الأربعة. فإنها لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية البسيطة ذات الكثافة العمالية. وإنما إستطاعت أن تأخذ مكانها وأن تغزو الأسواق العالمية فى عدد كبير من السلع ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية.

كذلك لا يجوز أن يفهم أن التوجه نحو إقتصاد تصديرى يعنى أن يتوجه النشاط الإقتصادى بأكمله نحو السوق العالمية وأن يتجاهل السوق المحلية. فإن الإنتاج للسوق المحلية هو القاعدة التى تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية. وليس من المتصور أن تتمتع أية صناعة بقدرة تنافسية فى السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها فى سوقها الوطنية. ولم تستطع اليابان أن تغزو الأسواق العالمية فى السيارات إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية فى عقر دارها. وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التى إشتهرت بها النمور الأربعة. بعبارة أخرى فإن إستراتيجية التوجه التصديرى لا تعنى أن تكون السوق الدولية بديلا عن السوق الوطنية وإنما تكون كل منهما مكملة للأخرى وإمتدادا لها. فالسوق الدولية إمتداد للسوق الوطنية والعكس صحيح.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥-٢-أكتوبر ١٩٩٢

مقتضيات التوجه التصديرى

والآن ينبغى أن نعرف على وجه الدقة المقصود بالتحول نحو إقتصاد تصديرى. بعبارة أخرى ما هى المتغيرات المطلوبة فى سياستنا الإقتصادية لكى تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديرى. للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نعرف أولا المقصود بإستراتيجية التوجه الداخلى أو الإعتماد بصفة أساسية على السوق الداخلية. تكون إستراتيجية التنمية ذات توجه داخلى عندما تؤدى السياسات الإقتصادية إلى جعل السوق الداخلية أكثر إربـاحية من الأسواق الخارجية. فى هذه الحالة لا مصلحة للمنتج الوطنى أن يتوجه نحو أسواق التصدير طالما أن معدلات الإرباحية أعلى فى السوق الداخلية.

ومن ثم فإن الخطوة الأولى فى سبيل إزالة هذا التحيز ضد قطاع التصدير تكون بتغيير تلك السياسات التى أدت إلى تشويه العلاقة بين السوق الداخلية وأسواق التصدير. وهذا يقتضى النظر فى المجالات الآتية:

١- السياسات الماكروإقتصادية وعلى وجه الخصوص سياسة سعر الصرف أى العلاقة بين قيمة العملة المحلية والعملات الأجنبية. فى حالات كثيرة نجد أن إستراتيجية التنمية تقترن بالمغالاه فى قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية. ومن شأن هذه المغالاة جعل السوق المحلية أكثر إرباحية من السوق الدولية ذلك أنها تنطوى على الترخيص المصطنع للواردات فى السوق المحلية وإنعدام القدرة التنافسية لصادراتنا فى الأسواق الأجنبية. مما يؤدى إلى التوسع فى الواردات وإنكماش صادراتنا إلى الأسواق الدولية. وقد كان الوضع كذلك فى مصر خلال فترة طويلة من الزمان.
ويمكن التأكد من وجود مغالاة فى قيمة العملة المحلية إذا توافر عاملان أحدهما جمود سعر الصرف والآخر إرتفاع معدلات التضخم فى الداخل عن المعدلات السائدة فى البلاد التى نتعامل معها.
ومن ثم فإن إستراتيجية التوجه التصديرى تتطلب المرونة فى سعر الصرف إرتفاعا وإنخفاضا تبعا للتغير فى ظروف الطلب والعرض كما تتطلب التحكم فى معدلات التضخم بحيث لا تزيد كثيرا عن معدلاتها فى أسواق التصدير والإستيراد.

٢- سياسة الحماية الجمركية. نعرف أن الحماية الجمركية تلعب دورا كبيرا فى جعل السوق المحلية أكثر إرباحية من الأسواق الدولية. كما أنها تؤدى بطريقة غير مباشرة إلى التخفيض المصطنع لمعدلات الربح فى صناعات التصدير ويبدو ذلك بصورة واضحة إذا تذكرنا أن قطاع التصدير فى أي بلد من البلاد يعتمد على مدخلات من القطاعات الأخرى. سواء كانت تلك المدخلات فى صورة سلع تامة الصنع أو فى صورة سلع وسيطة تنتجها القطاعات الأخرى. والغالب أن تتمتع تلك المدخلات بحماية جمركية شديدة تجعل أسعارها تزيد كثيرا عن



أسعارها فى السوق العالمية مع نوعية أقل جودة. والغالب أيضا أن يرغم قطاع الصادرات على إستخدامها بدلا من إستيرادها من الخارج إما لأنها تدخل فى قائمة السلع المحظور إستيرادها وإما تنفيذا لسياسة إشتراط حد أدنى من المكون المحلى. ومن شأن إرغام المنتج على إستخدام مدخلات محلية خاضعة لحماية جمركية عالية فرض ما يعادل الضريبة العالية على قطاع الصادرات مما يقضى أحيانا على قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية. وتساعد فكرة الحماية الفعالة Effective Protection على بيان وتحديد مدى العبء الذى تفرضه الحماية الجمركية العالية للمدخلات على قطاع التصدير. ومقتضى الفكرة أن الحماية الجمركية العالية للمدخلات تعادل حماية سلبية - أى أقل من الصفر - لقطاع التصدير.

ومن ثم فإن إستراتيجية التوجه التصديرى تتطلب الحذر فى أسلوب ومقدار الحماية الجمركية التى تمنح للصناعات الوطنية. ليس معنى ذلك الأخذ بمبدأ حرية التجارة. ولا يجوز الخلط بين تحرير التجارة وحرية التجارة. فإن الحماية الجمركية لا مفر منها -بل أنها مرغوب فيها- فى حالات كثيرة. وليس هناك دولة واحدة لا تحمى صناعاتها. ولكن هناك فرقا بين حماية وحماية. هناك حماية جمركية ذات أثر إيجابى وأخرى ذات آثار سلبية ضارة بالإقتصاد القومى. إذا أردنا أن تكون الحماية الجمركية ذات آثار إيجابية فإنه ينبغى أولا تطبيقها بطريقة إنتقائية بحيث لا تعطى لصناعات أو أنشطة إقتصادية لا ينتظر منها أن تصل إلى مستوى معقول من الكفاءة الإنتاجية حتى بعد مرور فترة طويلة. ينبغى ثانيا أن تكون الحماية الجمركية بالأساليب السعرية أى عن طريق التعريفة الجمركية. وهذا يقتضى رفض الحماية عن طريق الحظر المطلق للواردات أو عن الطرق غير الجمركية لما تؤدى إليه من عزلة السوق المحلية عن الأسواق العالمية وما تقترن به من هدر إقتصادى كبير. وأخيرا فإن الحماية الجمركية ينبغى أن تكون معتدلة. فلايجوز أن تصل التعريفة الجمركية إلى ١٠٠٪ أو أكثر من ذلك بل لابد أن تكون فى حدود معقولة. وهذه مسألة تقديرية تختلف من صناعة إلى أخرى ويكفى أن نعرف أن الإسراف فى فئات التعريفة الجمركية الحماية يعنى إعطاء شيك بياض للمنتج المحلى لكى يتجاهل إعتبارات الكفاءة الإنتاجية فضلا عن الإضرار الشديد بقطاع الصادرات.

٣- الأخذ بمبدأ الميزات النسبية ومعنى ذلك تركيز العناية على تلك الصناعات التى نستطيع أن نتفوق فيها على غيرنا من البلاد المنتجة بحكم توافر المقومات الخاصة بها. وهذه ليست مسألة إستاتيكية جامدة فإن الميزات النسبية فى أى بلد من البلاد ذات صفة ديناميكية بحيث أن الصناعات التى نتمتع فيها بميزة نسبية تتغير تبعا لمرحلة التقدم الإقتصادى. وكلما زادت درجة التقدم الإقتصادى إتسعت دائرة تلك الصناعات وأصبحت أكثر شمولا وتعقيدا. وهذا هو ما حدث فى كل البلاد التى نجحت فى أن تكتسب مكانة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ / ٢ أكتوبر ١٩٩٢

مرموقة فى الأسواق العالمية ويصدق ذلك على اليابان كما يصدق على النمور الأربعة. وقد بدأت جميعا بالصناعات الخفيفة والسلع الصناعية البسيطة ولكنها إنتهت بالدخول فى الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية والرأسمالية العالية. المهم أن نحدد الصناعات الملائمة لكل مرحلة من مراحل التقدم الإقتصادى وأن نعرف أن الخلط بين الصناعات الملائمة وغير الملائمة يؤدى إلى الإضرار بالأولى وعدم نجاح الثانية. وهذا هو جوهر ما يسمى بالسياسة الصناعيةIndustrial Policy ومقتضاها أن تكثف الدولة جهودها لكى تدفع إلى الأمام صناعات مختارة دون أخرى سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر بما فى ذلك إستيراد التكنولوجيا وإبتكارها عن طريق البحث والتطوير. والمبدأ الأساسى هنا هو الإنتقائية فى كل مرحلة من المراحل. والواقع أن السياسة الصناعية تعنى تطبيق فكرة الصناعة الوليدة ليس فقط فى السوق الداخلية كما هو معروف ولكن أيضا -وهذا هو الجديد- فى أسواق التصدير. إذا طبقنا هذه الفكرة على المرحلة الحالية فى مصر فإن الصناعة الوليدة التصديرية تنطبق على عدد كبير من الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس وبعض فروع الصناعات الهندسية كما قد تنطبق على بعض المكونات الالكترونية والكهربائية وذلك بالتعاون مع الشركات العالمية عابرة القارات التى أصبحت تلعب دورا أساسيا فى هذا النوع الجديد من التخصص الدولى وهو التخصص فى جزء من السلعة وليس فى السلعة بكاملها وأصبحت هذه هى السمة المميزة لتقسيم العمل الدولى فى السلع الإستهلاكية المعمرة وقد قامت صناعات تصديرية عديدة فى بلاد جنوب شرق أسيا وفى أمريكا اللاتينية على أساس التعاون مع الشركات العالمية لإنتاج مكون واحد أو أكثر من مكونات السلع الكهربائية والالكترونية. وللأسف أننا عجزنا إلى الآن عن الإستفادة من التعاون مع تلك الشركات ويرجع ذلك إلى أن سياستنا إزاءها وإزاء الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة مازالت تتسم بقدر كبير من الغموض إن لم يكن فى القوانين ففى مواقف البيروقراطية. ومازلنا نعانى من مركب نقص فى هذا المجال ورثناه عن الحقبة الشمولية.

كذلك فإن فكرة الصناعة الوليدة التصديرية لا تقف عند قطاع الصناعة وإنما تنطبق فى مصر على المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية. وفى هذا النوع من المنتجات يكمن مستقبل الصادرات الزراعية المصرية وليس فى المحاصيل الحقلية. غير أن التحول إلى المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية يتطلب تحولا على نطاق واسع فى إستراتيجية التنمية الزراعية وفى الدور الذى ينبغى أن تقوم به الدولة فى هذا المجال. وأخيرا فإن التوجه التصديرى فى مصر يتطلب عناية أكبر بالسياحة بإعتبارها الصناعة التى نتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

٤- إن التحول نحو الإقتصاد التصديرى يتطلب الإعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص. ذلك أن القطاع الخاص يتمتع بالمرونة الكافية للتكيف المستمر

مع المتغيرات فى الأسواق العالمية كما أنه يستطيع أن يحقق مستويات الكفاءة الإنتاجية اللازمة للصمود فى وجه المنافسة فى تلك الأسواق. ويظهر ذلك بوضوح إذا بحثنا مقومات النجاح للبلاد التى إستطاعت أن تتحول إلى الإقتصاد التصديرى على نطاق واسع. فى كل هذه البلاد نجد أن القطاع الخاص هو رأس الحربة فى غزو الأسواق العالمية ولا أعتقد أن هناك حالة واحدة لإقتصاد تصديرى يستند بصفة أساسية على القطاع العام. والواقع إن القطاع العام يرتبط بإستراتيجية التوجه الداخلى بقدر إرتباط القطاع الخاص بإستراتيجية التوجه التصديرى وهذا ثابت بالتجربة. حيث نجد أن القطاع العام يستخدم سلطة الدولة -التى هو جزء منها- للحصول على مراكز إحتكارية فى السوق الداخلية وفى إحاطة نفسه بسياج جمركى منيع لإستبعاد أى إحتمال لمنافسة أجنبية إلا عن طريقه وبالقدر الذى لا يتعارض ومركزه الإحتكارى. وهذا ما لا يستطيعه فى الأسواق العالمية. فهو لا يستطيع أن يبنى لنفسه مركزا إحتكاريا فى الأسواق الأجنبية ولا يستطيع أن يتحكم فى مقدار ما يتعرض له من منافسة. لهذه الإعتبارات فإن التحول نحو إقتصاد تصديرى يتطلب تشجيع القطاع الخاص ووضعه فى مكان الصدارة وإعطاء أولوية لتطبيق سياسة التخصيصية فى كل الصناعات والأنشطة الإقتصادية التى يرجى منها أن تقوم بالدور القيادى فى فتح الأسواق الأجنبية. وليس معنى ذلك ترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص يفعل ما يشاء بإسم الحرية الإقتصادية، إن الحرية تستتبع المسئولية كما تتطلب من الدولة السياسات اللازمة للرقابة الفعالة.

٥- رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية عن طريق سياسة تعليمية هادفة. وهذا يتطلب إعادة النظر فى أولويات الميزانية بحيث يكون للتعليم مكان الصدارة فى الإنفاق العام مع تركيز النسبة العظمى من الموارد على رفع مستوى التعليم الأساسى والفنى وإزالة الأمية.

هذه هى المقومات الخمسة الرئيسية لإستراتيجية التحول نحو إقتصاد تصديرى وتتلخص فى واقعية أسعار الصرف ونبذ الحماية الجمركية عن طريق القيود الكمية والإعتماد بصفة أساسية على الحماية السعرية عن طريق التعريفة الجمركية مع الإعتدال فى تحديد فئاتها والأخذ بمبدأ الميزات النسبية مع تطبيق سياسة صناعية لإعطاء دفعة للصناعات الواعدة وإعطاء دور قيادى للقطاع الخاص والتركيز على رفع مستوى التعليم الأساسى والفنى ومحو الأمية.

هذه المقومات تمثل الشرط الضرورى الذى لابد من توافره لكى نتحول نحو إستراتيجية تصديرية، بغيرها يكون من العبث محاولة إختراق



السوق العالمية. ولكنها ليست الشرط الكافى بل لابد من إستكمالها على المستوى الميكروإقتصادى الذى ينظر فى إمكانيات التصدير سلعة سلعة وسوقا سوقا بما فى ذلك العمل على إقامة المؤسسات والتنظيمات اللازمة لتمويل الصادرات وتامينها والرقابة على جودتها وتسويقها. وقد كانت هذه المتطلبات موضوع دراسة تفصيلية فى تقرير أعدته لجنة الشئون المالية والإقتصادية لمجلس الشورى فى أبريل ١٩٩٢بعنوان "التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية" وهو تقرير جيد يركز بصفة أساسية على هذه النواحى الميكروإقتصادية مع بيان ما تم إنجازه وما تبقى للإنجاز خلال السنوات المقبلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٥ / أكتوبر ١٩٩٢

البيئة الإقتصادية العالمية

بديهى أننا لا نستطيع الكلام عن التحول نحو إقتصاد تصديري دون أن ناخذ بعين الإعتبار ما طرأ أخيرا على البيئة الإقتصادية العالمية من تطورات غير مواتية لصادرات البلاد النامية. ومن أهم هذه التطورات النزعة الحمائية التى سادت البلاد الصناعية منذ أوائل الثمانينات بالإضافة إلى التكتلات الإقليمية فى أوروبا وأمريكا الشمالية وما يحتمل أن يقوم منها بين اليابان وجاراتها فى شرق آسيا. ولا شك أن هذه التطورات تشكل عقبة فى وجه إستراتيجية التوجه التصديرى. ولكن من ناحية أخرى لا يجوز المبالغة فيها وليس أدل على ذلك من أن هذه الصعوبات لم تمنع بلاد شرق آسيا من إختراق أسواق البلاد الصناعية. والواقع أننا إذا أمعنا النظر فى النزعة الحمائية لدى البلاد الصناعية نجد أنها تتفاوت كثيرا من سلعة إلى أخرى ومن بلد مصدر إلى أخر. فهى فى بلاد المجموعة الأوروبية تقع بشدة على الصادرات الزراعية. أما بالنسبة للصادرات الصناعية فإننا إذا إستثنينا صناعة المنسوجات التى تخضع لإتفاقية خاصة تنظم التجارة الدولية فيها فإننا نجد أنها موجهة بصفة خاصة ضد بلاد شرق آسيا التى بلغت درجة عالية من التنافسية فى عدد كبير من الصناعات الحساسة. ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للإجراءات التى تدخل فيما يسمى الحمائية الجديدة وتتمثل فى التقييد الإختيارى للصادرات. هذا النوع من القيود لا يطبق على البلاد النامية غير بلاد شرق آسيا. كذلك لا يجوز أن ننسى أن عددا كبيرا من السلع الصناعية يتمتع بإعفاءات جمركية فى أسواق البلاد الصناعية فى ظل النظام العام للتفضيلات. وأخيرا فإن مستقبل الحمائية فى البلاد الصناعية سوف يتوقف إلى حد كبير على ما يحدث فى دورة أوروجواى للمفاوضات التجارية. وهذه مازالت فى الميزان. إذا قدر لها النجاح -وهذا هو المتوقع رغم ما يقال عكس ذلك- فإنها سوف تؤدى إلى إنفراج كبير فى درجة الحمائية المطبقة حاليا فى البلاد الصناعية. أما إذا فشلت فإن الضرر لا يقف عند حدود صادرات البلاد النامية وإنما يتجاوز ذلك إلى تدفق التجارة العالمية بصفة عامة. أما التكتلات العملاقة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا فإن قيامها لا يعنى بالضرورة إرتفاع درجة الحماية فى وجه صادرات البلاد النامية. فالهدف الأول منها كما



المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هو معروف هو تحرير التجارة بين البلاد الاعضاء فيها وليس وضع عقبات جديدة أمام الأطراف الأخرى. والغالب أن يقترن قيامها بدفع عجلة النمو الإقتصادى مما يعود بالفائدة على البلاد المصدرة إليها. كذلك فإن السياسة التجارية لهذه التجمعات سوف تتوقف إلى حد كبير على مصير المفاوضات فى إطار دورة أوروجواى. ومن المؤكد أن يؤدى نجاح الدورة إلى تخفيض الحواجز الجمركية فى وجه البلاد غير الأعضاء.

يقال أيضا فى نقد إستراتيجية التوجه التصديرى أنها قد تكون ممكنة بالنسبة لبلد معين أو بالنسبة لعدد محدود من البلاد ولكنها غير ممكنة إذا إتبعتها كل البلاد النامية فى وقت واحد. وفى نظر أصحاب هذا الرأى أن أسواق البلاد الصناعية سوف تضيق بتدفق السلع الصناعية على نطاق واسع من البلاد النامية وسوف يؤدى ذلك إلى إذكاء النزعة الحمائية فى البلدان الصناعية. بعبارة أخرى فإن نموذج النمور الأربعة غير قابل فى نظر أصحاب هذا الرأى للتطبيق على كل البلاد النامية.

هذا الرأى محل نظر كبير. فلا يجوز أن ننسى أنه رغم النمو الكبير للصادرات الصناعية من البلاد النامية فإنها مازالت تمثل نسبة ضئيلة من الإستهلاك الظاهر فى البلاد الصناعية الرئيسية. فهى مازالت أقل من ٢٪ فى اليابان ونحو ٣٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمجموعة الأوروبية ومعنى ذلك أن حصة البلاد النامية فى أسواق هذه البلاد سوف لا تصل إلى ١٠٪ إذا إفترضنا نمو الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أو أربعة أمثال المستوى الحالى. صحيح أن نصيب البلاد النامية فى بعض الصناعات يزيد كثيرا عن النسبة السابقة. ولكن ليس هناك ما يدعو إلى الإعتقاد بأن زيادة تغلغل صادرات البلاد النامية فى أسواق البلاد الصناعية سوف يؤدى بالضرورة إلى إختفاء هذه الصناعات من الهياكل الإنتاجية فى هذه الأخيرة. والراجح أن تكون النتيجة هى إعادة تقسيم العمل الدولى داخل كل صناعة من هذه الصناعات بحيث يكون التخصص فى بعض الأنواع دون الأخرى أو بعض الأجزاء دون الأخرى داخل الصناعة الواحدة أو السلعة الواحدة. وهذا هو الإتجاه العام لتقسيم العمل الدولى على الصعيد العالمى. ويرجع ذلك إلى تعقد السلع الإستهلاكية المعمرة والسلع ذات الكثافة التكنولوجية مع تنوع أصنافها وأجزائها مما يفسح المجال لأكثر من بلد واحد فى نفس الصناعة أو السلعة. وأخيرا فإن القول بأن تطبيق إستراتيجية التوجه التصديرى فى كل البلاد النامية سوف يؤدى إلى إغلاق أسواق البلاد الصناعية فى وجهها - مثل هذا القول يستند إلى تصور إستاتيكى حيث أنه يفترض أن المتغير الوحيد هو تدفق الصادرات من البلاد النامية إلى البلاد الصناعية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ولكن الأشياء لا يمكن أن تبقى على حالها فى مثل هذه الظروف. فإن النمو الكبير فى صادرات البلاد النامية لابد أن يقترن بنمو كبير فى وارداتها أى فى صادرات البلاد الصناعية. ومعنى ذلك بداهة النمو الكبير فى الطاقة الإستيعابية لأسواق البلاد الصناعية.

خلاصة القول إنه لا يجوز التهويل فى العقبات التى تواجه البلاد النامية فى أسواق البلاد الصناعية سواء كانت ترجع إلى النزعة الحمائية فى هذه الأخيرة أو التكتلات الإقتصادية فيما بينها أو عجزها عن استيعاب فيض الواردات الصناعية من البلاد النامية إذا ما طبقت إستراتيجية التوجه التصديرى على نطاق واسع. حقيقة الأمر أن هذه الحجج لا تزيد عن أن تكون نوعا من إنتحال المعاذير ومحاولة لتغطية الفشل فى إختراق أسواق البلاد الصناعية. وقد أثبتت بلاد شرق آسيا ومعها عدد متذايد من البلاد النامية الأخرى مثل تايلاند وأندونسيا وماليزيا والمكسيك وشيلى والأرجنتين وغيرها ، أثبتت أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لإختراقها. والمهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديرى بما يسمح لنا بمكان فى الأسواق الدولية على قدم المساواة مع غيرنا من البلاد المتنافسة، وكلما تقاعسنا عن ذلك إتسعت الهوة بيننا وبين البلاد النامية التى سبقتنا وأصبح اللحاق بها أكثر مشقة وتعقيد ا. إن التحول نحو إقتصاد تصديرى ضرورة لا مفر منها إذا أردنا أن نحقق معدلات النمو التى تمكننا من التصدى لمشكلة البطالة على ضخامتها. وهذا أمر غير ميسور فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات التى نسير عليها إلى الوقت الحاضر. فهى فى هذه المرحلة من مراحل التصنيع ذات تكلفة إقتصادية باهظة .وهذا من شأنه أن يحد من قدرة الإقتصاد المصرى على النمو كما يحد من قدرته على توفير فرص العمالة المنتجة على النطاق المطلوب.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ ٢ مايو ٢٠٠٢

تشغيل الخريجين بالجيزة على معدات النظافة الآلية والوظائف الاشرافية

كتب ـ عادل الديب:

قرر الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة استخدام أسلوب النظافة الآلية بالشوارع الرئيسية بالمدينة بدلا من استخدام النظافة اليدوية وتشغيل الخريجين على معدات النظافة الآلية والوظائف الاشرافية بالجيزة وطلب المحافظ من رئيس هيئة نظافة الجيزة اعادة النظر في تشغيل عمال النظافة وصيانة المعدات وزيادة كثافة أعمال النظافة أيام الأجازات والعطلات الاسبوعية والرسمية وتكثيف أعمال النظافة بمناطق المدارس وأن تكون هناك وردية ثابتة لذلك واضاءة جميع أعمدة الانارة حول المدارس وخاصة مدارس البنات.

وكلف المحافظ مدير الضرائب العقارية بالمحافظة بحصر جميع المحلات بالقرى لتشترك في تنفيذ مشروعات النظافة بكل قرية كما طلب خلال اجتماع مجلس تنفيذي المحافظة أمس الازالة الفورية للاشغالات بطريق مصر أسيوط ومطاردة الباعة الجائلين بالشوارع وخاصة بائعي الخبز المكشوف على الأرصفة الملوثة بالرصاص وعوادم السيارات.

□ مجلس الوزراء يواصل في اجتماعه القادم بحث تكليفات الرئيس:

سياسات جديدة لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة

خطط لتنظيم الأسرة ومكافحة الإرهاب ومركز لإدارة الأزمات

يناقش مجلس الوزراء فى اجتماعه القادم برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس المجلس ورقة عمل شاملة تتضمن إطارا جماعيا لخطط جميع الوزارات، لتنفيذ توجيهات وتكليفات الرئيس مبارك للوزارة الجديدة فى المرحلة القادمة.

وتركز خطط الوزارات للمرحلة القادمة على مضاعفة الجهد لحل مشكلة البطالة من خلال السياسات الجديدة التى تؤدى لتوفير فرص عمل منتجة للشباب، وذلك بالتركيز على عمل وزارة القوى العاملة والتشغيل، فى ظل مسئوليتها الجديدة لخلق فرص عمل حقيقية داخليا وخارجيا بعد انتهاء حصر الخريجين بالمحافظات.

وصرح المستشار أحمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة - إلى علاء العطار مندوب الاهرام - بان مجمل أولويات ورقة العمل يشتمل على سبل استمرار مسيرة الإصلاح الاقتصادى، والحفاظ على أمن واستقرار مصر ومكافحة الإرهاب والاهتمام بخطة تطوير التعليم ،والنهوض بالمناطق العشوائية وخطط السكان وتنظيم الأسرة وإعادة التوزيع السكانى، بالإضافة لاستكمال الخريطة السياحية لمصر ورفع مستوى التسويق السياحى والخدمات السياحية، والاهتمام بالبيئة واستكمال مشروعات المدن الجديدة ومشروعات المياه والصرف الصحى.

وتعقد المجموعة الوزارية الاقتصادية برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أول اجتماعاتها بعد التشكيل الوزارى الجديد اليوم. ويشارك فى الاجتماع كل من نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ووزراء المالية والتموين والاقتصاد، بالإضافة إلى محافظ البنك المركزى الجديد. ويناقش الاجتماع خطوات الإصلاح الاقتصادى والتقدم فى مرحلته الثانية.



البطالة والاقتصاد والرابطة الوثيقة بينهما ..

البطالة والاقتصاد عنصران تربط بينهما علاقة وثيقة ، ويؤثر كل منهما على الآخر بصورة او اخرى فى كل مكان وزمان .. تلك حقيقة بديهية ، لا تحتاج الى علماء اقتصاد لشرحها او تاكيدها ، ولا شك ان هذا هو السبب فى ان اغلب حكومات العالم تسعى دائما لمكافحة البطالة كلما زاد معدلها فى بلادها عن طريق دعم اقتصادها ، والتوسع فى تشجيع الاستثمارات سواء كانت داخلية او خارجية ؛ لان كل مشروع جديد يعنى مزيداً من استخدام الايدى العاملة ، وبالتالى خفض معدل البطالة .

وقد قرر الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان يناقش المجلس فى اجتماعه القادم خطط الوزارات المختلفة لمضاعفة الجهد لحل مشكلة البطالة عن طريق تنفيذ السياسات الجديدة التى اوصى بها الرئيس حسنى مبارك بوضعها لمكافحة هذه المشكلة وذلك بتوفير فرص عمل جديدة كافية لتشغيل الطاقات المعطلة التى تحدثها البطالة بين الشباب ، ولاسيما هذا العدد الكبير من خريجى الجامعة والمعاهد العالية الذين امضوا سنوات طويلة عقب التخرج فى انتظار خطابات القوى العاملة ..

وقد شهدت مصر فى السنوات الاخيرة نهضة واسعة فى اقامة اعداد كبيرة من المصانع وخاصة فى المدن الجديدة ، وكلها تمثل فرص عمل تسهم فى تخفيف حدة البطالة ، ونرجو ان تضع السياسات الجديدة للحكومة فى اعتبارها ان محاربة البطالة هى فى نفس الوقت عملية تدعم الامن والاستقرار ، وتقضى على كثير من مظاهر الانحراف التى شهدتها مصر مؤخرا ، وقال كثيرون من علماء الاجتماع ان للبطالة بين الشباب دورا كبيرا فى ازدياد معدلات بعض انواع من الجرائم التى لم نعهدها من قبل فى بلادنا .

ولا ريب فى ان اهتمام الرئيس حسنى مبارك خلال زيارته للولايات المتحدة بالدعوة إلى استمرار المساعدات الامريكية الاقتصادية لمصر فى السنوات القادمة كان يستهدف فى المقام الاول توسيع القاعدة الاقتصادية ، وبالتالى فتح الابواب لأكبر عدد ممكن من شبابنا للعمل فى المشروعات الجديدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٣

وزارة القوى العاملة تقترح

٥٥ سنة للاحالة الى المعاش لحل مشكلة البطالة

كتب . هيثم سعد الدين:

أعلن السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل أن الوزارة أعدت مقترحاتها للمساهمة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب والخريجين والمساهمة فى توفير فرص العمل لهم وفى مقدمة المقترحات أن يكون سن الاحالة للمعاش ٥٥ سنة، وأن الخروج علي المعاش للمرأة سيساهم فى حل المشكلة خاصة مع تعويضها عن المدة الباقية من سنوات الخدمة.

وقال الوزير عقب اجتماعه أمس مع وكلاء الوزارة ، أن ماتقوم به الوزارة حاليا بالنسبة لتعيين الخريجين هو توزيع الفائض منهم طبقا للاحتياجات الفعلية للجهات الطالبة وأن الوزارة تقوم بتعيين دفعات استثنائية من الخريجين حتى دفعة ١٩٩١ من تخصصات معينة لسد العجز فى الوظائف التى تحتاجها بعض الوزارات والجهات ومنها وزارة التعليم.

وستقوم الوزارة باعداد ورقة عمل فى مجال التشغيل للتصدى لمشكلة البطالة ووضع حلول عملية قابلة للتنفيذ بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية فى هذا الشأن وتطوير مكاتب القوى العاملة بالمحافظات ودعم مكاتب التمثيل العمالى بالخارج لتكون عنصرا فعالا فى ايجاد فرص عمل للمصريين بالدول المستقبلة للعمالة. وفيما يتعلق بمشكلة رئاسة اتحاد نقابات عمال مصر قال الوزير أن هناك شكلا قانونيا ملزما للوزارة وهو فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الخاصة برئاسة السيد راشد للاتحاد □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

بكالوريوس على المعاش !

شباب ركنوا الشهادات فنجحوا ..

نحن نفتح صفحاتنا لكل شاب وشابة يملأ الأمل حياتهم ، ويرفرف التفاؤل من حولهم .

نحن مع الشباب الذى يجتهد ويذاكر وينجح ويحصل على اعلى الشهادات الدراسية ويخاصم تراب الميرى لانه تاخر طويلاً وقرر ان يجد لنفسه مكان ومكانة على أرض وطنه !

هذه تجارب تستحق التصفيق والاحترام ، نسجلها بامانة وحياد !

● مسألة قرار

تقول ميرفت توفيق (زراعة) ـ سكرتير عام لشركة شيمى منتسوب الإيطالية : هذا الأمر لم يعد غريبا فى المجتمع فنحن جيل تحكمه الظروف الاقتصادية ـ ولكل منا طموحاته وتطلعاته لمستقبل مادى واجتماعى متميز وهذه مسألة قرار حاسم وسريع ، إما أن أجد لنفسى مكانا فى المجتمع وأثبت وجودى أو أن أظل مكانى ـ فأنا لم أفكر لحظة أن أعمل كمهندسة زراعية إذ أجد نفسى فى أعمال الإدارة والسكرتارية ولذا درست الكمبيوتر والانجليزية فور تخرجى ونجحت فى عملى .

ويضيف د . فهيم ناشد مدير شركة سيمى للتجارة والتوريدات « كان حلم حياتى أن أكون مهندساً ودخلت الطب رغبة قوية من والدى وجدى الطبيبين وبعد التخرج قمت بدراسات علمية عملية بألمانيا فى هذا المجال الهندسى وأسست هذه الشركة . وكم غضب والدى لذلك إلا أنه والحق أمام إصرارى ونجاحى فى هذا المجال الممتع جداً » ويضيف : أنه مهما كانت الدراسة الجامعية شيقة فغالبا الفرد يسعى أن يحقق ذاته فى العمل الذى يجد فيه طموحاته وقدراته حتى لو لم يكن فى مجال دراسته .

● أيس كريم طبى

د . فؤاد وهبه صاحب كافتيريا للمشروبات والأيس كريم « كان بإمكانى أن أفتح صيدلية ، لكن وجدت من الصعوبة أن أجمع بين عمل كصيدلى وبين إدارة كافتيريا والذى التى

أحب العمل بها منذ الصغر وأتمنى لابنى أن يديرها من بعدى فالعمل الحر ممتع جداً ـ كنت أتمنى أن أدرس الطب للدراسة فقط وليس العمل ففى كلتا الحالتين كنت سأدير الكافتيريا هنا . ولاشك أن دراسة الصيدلة أفادتنى فى أن أتقن محتويات الأيس كريم لاحصل على أفضل نكهة وجوده .

أما م . زراعى ماجد عادل « للأسف الشهادة الجامعية لا قيمة لها على الإطلاق ولو عادت الأيام للوراء لفضلت ألا أضيع من عمرى ٤ سنوات فى دراسة اختارها لى التنسيق ولم تضف لى أو تفيدنى بشىء فى مجال عملى الذى اخترته برغبتى (الدعاية والإعلان) وأجد ذاتى فيه ! وأى عمل تكتسب خبرته بالمران والممارسة وليس بالدراسة . وبصراحة الكثير جداً منا يلتحق بالجامعة كشكل اجتماعى وحتى لا نوصف بالجهل !

● الأفوكاتو الجزار

وحلمى إسماعيل (حقوق) ويعمل بمحل جزارة يمتلكه « نحن جيل مظلوم (مواليد الخمسينيات) لأننا تربينا على مبادىء وقيم اجتماعية معينة وفوجئنا بعد التخرج بتغيرات فى المجتمع رهيبة لم نعمل لها حساباً ـ فلابد من الاختيار بين الواقع المادى الذى يفرض نفسه وبين الحلم الذى لا وجود له إلا فى خيالى فقط ـ ثم أين الوظائف التى يمكن أن تستغل طاقة الشباب ويتحقق من خلالها طموحاتهم والدخل المناسب . ولذا فالجيل اللى بعدنا عاصر هذه المتغيرات من البداية ومدركها تماما فسواء التحق بكلية اختارها أو رشحها له التنسيق فهى لا تعنى له الكثير لأنه عارف بعد التخرج إما أن يعمل مشروعاً مستقلا أو يسافر للخارج المهم يحقق المستوى المادى الأفضل .

هجر عمله كمعيد بكلية التجارة ليتفقد زراعته لمحصول الأرز بأرضه محاسب أحمد صلاح الدين « الأرض هى المدرسة والعلم الحقيقى وأول زيارة لى هنا منذ ٣ سنوات تأكدت أن هنا ستخرج طاقاتى وقدراتى كما يجب وستتحقق أحلامى وفى هذا أنا محظوظ . لكن لا أعلم لماذا لم ألتحق بكلية الزراعة ـ ربما وهذا سائد فى مجتمعنا أننا نلتحق بالكليات تبعا لترتيبها فالتجارة مثلا تأتى قبل زراعة . وليس دائما لأننا نفضل طبيعة دراسة ما عن غيرها وفقا لميولنا العلمية أو الأدبية حتى لو لم نمتهن بها ـ وكان من العيب أن نتجه لدراسة تتفق مع قدراتنا لمجرد ارتباطها بالمجموع الأقل وهذه مسألة سلوكية وتربوية فى المقام الأول .

● الطبيب الفرارجى

التف حوله الزبائن هذا يطلب دجاجة وهذه دجاجتين وهو مشغول يزن ويذبح وينظف إنه « د . محسن عفيفى » يقول :

بعد تخرجى ووفاة والدى وجدت نفسى أمام التزامات أسرة كبيرة ـ إخواتى لازم يكملوا تعليمهم ومسئولية زواج البنات وأنا الأخ الأكبر ـ كان لازم التضحية من جانبى ، النهارده الحمد لله منهم الصيدلى والدكتور وآداب . . » سألته : ألم يراودك الحنين للطب ثانية أجابنى « وما الفائدة ـ أنا اخترت هذا العمل بإرادتى وأحبه لأنه صاحب الفضل لما أنا وأهلى عليه الآن ، وبفرض أننى عدت للطب وفتحت عيادة لن يثق بى أحد وسيقال مش ده بتاع الفراخ ـ من ناحية ثانية أنا مش هاكسب من الطب زى ماكسبت دلوقت ـ ثم بعد كام سنة علشان أحقق لى اسم معروف . . ؟!

وتضيف مارسيل توفيق « للأسف رغباتنا واتجاهاتنا تنمو فى اتجاه مخالف لما ندرسه داخل الجامعة لأنه غالبا لانتجه إلى الدراسة أو الكلية الصح التى تناسب قدراتنا ولذا تركت المحاماة وتفرغت تماما لهواياتى وميولى بأعمال الرسم والديكور وقد حققت الكثير فيه » وتضيف « كنت أفضل الفنون الجميلة لكن هناك مشكلة تواجه الكثير منا فمازال كثير من الآباء يرفض اغتراب الأبناء وخاصة البنت على اعتبار أن الكليات زى بعضها لا فرق إذن بين حقوق وزراعة ، آداب وهندسة ـ فلا داعى للغربة لنعود مرة أخرى إلى رغباتنا الأولى بعد التخرج .

● محمد عبدالراضى محمد « رغم أننى استعد لعمل دراسات عليا (آداب جغرافيا ـ القاهرة) لكن هذا لا يعيب إطلاقا أننى عملت من قبل حداداً وأتاجر الآن فى الأحذية والشنط الحريمى . فظروف الحياة تدفع بنا أن نعمل أى شىء مادام يحقق الدخل اليومى المربح إلى أن أجد العمل المناسب بتخصصى ـ وإن لم أجد سأستمر فى عملى ودراستى معا فطموحى أن أحصل على الدكتوراة ـ أما العمل فهو شق آخر يُكسب الإنسان نضجا وفهما أعمق للحياة .

● البيه البواب

محاسب أسامة بدير « أين الوظائف أو فرص العمل الجيدة وأنا دفعة ٨٨ كيف أبدأ حياتى ـ إما أن أعمل بالمخدرات أو إرهابى أو حرامى ـ فالعمل على بوابة الفندق هنا أفضل رغم مرارتها ـ وحتى لو تركت عملى الآن لتسابق مليون شاب لأخذ مكانى ـ والله العظيم أخويا الأكبر مهندس اشتغل معايا هنا شهرين عتال وتركها وعمل فترة كمقاول أنفار وأخيرا سافر ألمانيا وربنا صلح حاله جدا ـ الحل أمامى الآن هو السفر ـ فحرام بعد ١٦ سنة دراسة أجد نفسى فى حيرة ـ صدقت الآن لماذا بعض الطلبة يفضل الرسوب سنوات بدلا من التخرج كما يقولون هانروح فين يبقى الكلية أفضل ـ وللأسف داخل الجامعة

لا نكتسب إلا بعض معلومات لا تؤهلنا جيداً للحياة العملية ولم نجد كشباب السبيل للاهتمام ولتنمية قدراتنا وإمكانياتنا الشخصية التى هى سلاحنا

وإبراهيم إمام يؤكد « أنا مؤمن بالعمل الحر لأنه يوفى إحتياجاتى اليومية صرف النظر عن مؤهلى (ليسانس لغات وترجمة الأزهر) فعملى بالمقهى هنا أفضل جدا من العمل الحكومى ولا أجد حرجا فى هذا مادام العمل شريفا فضلا عن واجبى لتحمل مسئولية المعيشة مع والدى - بداية اختار لى التنسيق كلية العلوم ، كررت التجربة رغبة فى الهندسة ولم أوفق فالتحقت بكلية اللغات .

ودلال زكى (م . زراعى) « عندما تقدمت للعمل بمركز الكلى فى مجال العلاقات العامة اجتزت كافة الاختبارات التى تؤهلنى لذلك ولو أعدت الاختيار لما اخترت كلية الزراعة إذ لم أكن أعرف ما هى الكلية التى تهتم بدراسة العلوم الإنسانية وعلم النفس والعلاقات العامة ودى مشكلة تواجه الكثير منا فنحن غالبا ما نلتحق بكليات لا نعرف عنها أى شىء على الإطلاق وياريت تطبع كتيبات عن كل كلية بكل جامعة كدليل للطالب يختار على أساسه الكلية المناسبة له إذا كان أمامه أكثر من اختيار .

● خمسة ع . وسمسار :

د . (ع . ص . أ) أعمل وسيطا « سمسار » بين المرضى والأطباء - يأتى إلىّ المرضى لأرشح لهم أحد كبار الأطباء وأتولى أمر ذهابهم وعودتهم مقابل مبلغ متفق عليه واتجه بهم إلى الطبيب المختص والذى أتعامل معه مقابل نسبة من الكشف - ولا تسألينى عن السبب لأنه احتياج مادى فى المقام الأول - وهناك من يدخل الطب وغير مؤهل له على الاطلاق ربما طمعاً فى وضع اجتماعى أو فى مستقبل مادى مرتفع لدرجة أنه يتبادل بين الطلبة مقولة شهيرة مادمت دخلت الطب إذن ستحقق الخمسة ع(عيادة ، عربية ، عروسة ، عمارة ، عزبة) وعندما تخرجت كانت الساحة مكتظة بالأطباء فأين مكانى وأنا مازلت فى بداية حياتى واحتاج للمال ولست نادماً !

أما ناجى إسماعيل صاحب سوبر ماركت « لم أتخيل نفسى يوماً صحفياً - دى موهبة لا أمتلكها - فأنا مولود أعشق التجارة والسوق - دخلت الإعلام رغبة الأسرة أولاً وللأسف نحن فى مصر المجموع الكبير يتجه تلقائيا ودون تفكير إلى الكليات الأولى صرف النظر عن القدرات - ولذا تصبح سنوات الدراسة - مهما كانت شيقة - فترة انتظار للتخرج ليس إلا - والطريف نفس المشكلة تكررت مع شقيقى إذ بعد أن أنهى دراسة الطب إرضاء لوالدى التحق بكلية الهندسة رغبته الحقيقية .

والمحاسب أشرف فتحى « التنسيق يغير تماماً من اتجاهاتنا المستقبلية ولأن الواقع فى النهاية يفرض نفسه ويؤكد على انفصال الدراسة الجامعية عن الحياة العملية لذا تنازلت عن رغبتى فى العمل بالسياحة والفنادق وفضلت العمل بمحل والدى الذى يحقق لى كشاب الدخل المناسب وتفاديت بذلك معاناة الكثير من الشباب » .

ومهندس ميشيل عازر « الصدفة وحدها غيرت مجرى حياتى تماماً وللأفضل فلم أجد فرصة مناسبة كمهندس الكترونات . . وعرض علىّ صديق لوالدى أن أعمل معه كمرشد سياحى ، ورغم إجادتى الإنجليزية لم أكن أتوقع أننى أليق بهذا العمل . واكتشفت فيما بعد أننى لدىّ الموهبة والقدرة للتعامل بذكاء ولباقة مع الناس والسياح فضلاً ماحققه لى العمل من فرص رائعة لم أكن أحصل عليها لو عملت كمهندس .

مسئول إدارى أحمد حسن أحمد « العمل الإنسانى لا يضاهيه متعة أخرى مهما كانت مشقته ، وأحياناً يكتشف الإنسان أن لديه من القدرات والمواهب الشخصية التى تؤهله لأعمال ربما لم تخطر يوماً بباله فكثيراً ما ينحصر تفكيرنا فى حدود العمل بالمؤهل الجامعى أو ما يقترب منه ، فعملى فى مركز الكلى كمسئول إدارى لا شك أن يشبعنى كإنسان جداً أكثر مما لو عملت كمهندس زراعى » .

● الاختيار الإجبارى !

● عاشوا تجربتهم بكامل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية التعليمية والتربوية ، طرحت التساؤلات - وماذا عن راى اهل العلم ؟

يقول أ . د مراد أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية جامعة المنصورة « لا شك أن هناك نوعا من الإجبار فى اختيار البداية وهى الالتحاق بالجامعة - بشكل أو بآخر - وهى مشكلة مرتبطة بنواح نظامية ترتبط بالتنسيق وأخرى ترتبط بنواح اجتماعية - ففى الحالة الأولى الطالب يكتب رغبات لكنه مجبر حسب درجاته - أو كثيراً ما نسمع من يقول هل من المعقول بمجموع ٩٠٪ ويدخل كلية ٥٠٪ مثلاً فى الوقت الذى نجد فيه الدول المتقدمة تهتم بالرغبات تماماً وهى أساس الاختيار والاهتمام بالرغبات ، هنا يستلزم تغيير فلسفة التعليم العالى كله وهو أمر صعب لأنه لو ترك دون ضبط سيدخل الجميع الطب لكن ممكن أن تحل بشكل جزئى ، مثال أن يتاح لنسبة ٢٠٪ من الطلبة حق الاختيار وطبقاً لاختبارات للقدارت المؤهلة لذلك مقابل تسديد رسوم إضافية ، ويضيف أيضاً إن اختبارات القدرات تطبق فى كل دول العالم المتقدمة أثناء امتحانات الثانوية العامة للكليات جميعها وكما يحدث لدينا فى الفنون الجميلة فقط .

وعن مدى مرونة الدراسة الجامعية يقول هنا : « إن طبيعة الدراسة الجامعية نمطية فى منهجها وبرامجها ولا تسير مع متغيرات المجتمع - وبالتالى يتخرج الطالب بخبرات غير

مناسبة على الإطلاق ولهذا نجد اللامبالاة - فهو لا يشعر بالانتماء لمجتمعه فضلاً عن الدور المؤثر للعامل الاقتصادى فالشباب الآن يبحث عن الشهادة فقط كجواز مرور اجتماعى .

ويشير هنا د . صلاح مراد مؤكداً على دور القطاع الخاص فى أن يساهم فى حل مشكلة البطالة وخلق فرص جديدة للعمل وأن يتحمل جزءا كبيراً لتوصيف الوظائف » .

● التنسيق برىء :

لا أعتقد أن الطالب قاصر على اختيار نوع الدراسة التى يرغبها وإذا كان كذلك فهى مسألة سلوكية بهذا بدأ الحديث المستشار فتحى عبد الغنى غانم مستشار الوزير للتعليم العالى قائلاً : « اختيار الطلبة لنوع الدراسة مرتبط بقدراته من الناحية العلمية والرغبة - والتنسيق مهمته تحقيق رغبة الطالب فى حدود إمكاناته وقدراته المرتبطة بمجموع الثانوية العامة ، ولذا نطلب منه أن يكتب الرغبات طبقاً للأولويات وليس لمكتب التنسيق أن يجبره على شىء - ونجد أن كل أصحاب المجاميع الكبيرة قدراتهم غالباً مرتفعة وتحصيلهم للعلوم الأساسية المؤهلة لكليات القمة مميزة .

وعن مدى إمكانية تطبيق نظام القدرات المؤهلة على جميع الكليات كما بالجامعات فى الخارج قال : إن امتحان الثانوية العامة هو فى حد ذاته اختبار للقدرات ، فالطالب الذى يحصل على درجات مرتفعة فى المجموعة العلمية مثلاً يكشف عن ميوله لكليات الطب أو الهندسة . . أما بالنسبة لأصحاب القدرات المحدودة فالتنسيق هنا يجدد الرغبات طبقاً للأولويات فلا يعقل أن درجات ٥٠٪ تتجه إلى كلية درجاتها لا تقل عن ٩٠٪ لأن الطالب هنا تلقيه للمعلومات غير قوى .

لماذا إذن يغير الطالب مساره تماماً بعد التخرج ؟

يقول السيد المستشار فتحى غانم : « الدراسة الجامعية تؤهل الطالب لمجال عمل معين واكتساب مهارات العمل التى يجب أن يعمل فى مجالها ، أما إذا رأى الطالب أن قدراته لا تسمح بمباشرة هذا العمل من السهل التحول إلى عمل آخر وتأهيله العلمى ويساعده على سهولة التحول » ويضيف أيضاً أن الدراسة الجامعية هى لرفع المستوى العلمى والشخصى إذ تفتح وجدان الشباب على المعرفة والقدرة على البحث والتحصيل ، أما إعداد نفسه للعمل والحياة العملية فهى مسألة متروكة له وترجع إلى قدراته الخاصة - وكلما كان الفرد مؤهلاً تأهيلاً علمياً كلما زادت مهاراته فى العمل فالهدف هنا هو تقديم مواطن مثقف للمجتمع - كما يشير أيضاً إلى دور الناحية الاقتصادية فى تحويل الفرد إلى العمل الذى يشعر أنه ناجح فيه ويعود عليه بالدخل المرتفع طبقاً لقدراته .

● ظاهرة صحية :

يقول الدكتور حسن الساعاتى أستاذ علم الاجتماع : « هذه ظاهرة صحية جداً نرجو أن تنتشر فى المجتمع وأن يفصل الفرد بين الشهادة عن الحياة العملية فضلاً عن أنه غير متاح الآن استيعاب هذه التخصصات بجملتها - فلاشك أن الدراسة الجامعية تزيد آفاق ومدارك الشاب ، لكن لابد أن يبحث ويقبل على عمل آخر يكسبه معرفة وثقة واحتكاك أعمق بالحياة - والمشكلة لدينا بل فى العالم كله هى المساواة ، فالبنت تحصل على شهادة مثل الولد فلابد من يختلف ويتميز الولد فى المستوى المادى مادام العمل شريفاً - ولقد سبقتنا دول العالم فى هذا وأعطى مثالاً لرجل سويدى يدعى رينالد جيران ، وكان طبيبا ناجحاً ترك وطنه واتجه إلى أمريكا وعمل بأحد المصانع وتبوأ أعلى المناصب ثم اتجه فيها بعد إلى السينما ، وحقق ثروة طائلة إلى أن قام برحلة حول جنوب أفريقيا وحتى مصر صور فيها أندر ما فى الغابات وكرس جزءاً كبيراً من ثروته للبحث العلمى فى علم الإنسان فكل هذه تجارب من الحياة منفصلة تماماً عن المجال الدراسى . ويشير د. حسن الساعاتى أيضاً إلى اختلاف الظروف وتكاليف المعيشة عما مضى فالعمل الحر الآن خارج نطاق التخصص الدراسى غير مقيد ، فالفرد هنا سيد نفسه ففى ظل هذه المتغيرات أصبحت الناس تتقبل هذه الظاهرة ، وعليه يجب أن يحدث تعديل فى نظام تعليمنا وأسلوبنا لكى يتمشى مع الظاهرة ويدعمها . □

« ماجدة سيدهم »

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٣

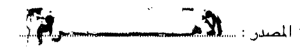
فرص عمل جديدة للشباب توفرها خطة التنمية الصناعية

المنامة - أ. ش. أ - اكد الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة ان خطة التنمية الصناعية الشاملة في مصر التى سيتم اعدادها تهدف الى توفير فرص عمل جديدة للعمل وزيادة صافى الناتج القومى واصلاح الميزان التجارى .

وقال فى حديث لصحيفة «الايام» البحرينية امس أن اهم الاساليب لتنفيذ خطة التنمية الصناعية الشاملة تتمثل فى تحديد حصص معينة لاستيراد السلع التى تنتجها الصناعة الوطنية وذلك بكميات كافية لحاجة السوق المصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : 

حملة المؤهلات العليا والمتوسطة تدريبهم على صناعة الخبز

كتبت ـ سلوى غنيم:

اكد المهندس محمود الخطاب رئيس الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى ان الشركة تقوم بتدريب ١٠٠ خريج من المؤهلات العليا والمتوسطة سنويا، على حرفة صناعة ا لخبز، بهدف تحسين جودة انتاج الرغيف والارتقاء بمستوى العاملين فى هذه المهنة.

وقال انه تم تأجير مجمع صناعى بمدينة نصر يضم مصنعا للحلويات والخبز ومعرضا وقاعة احتفالات ومخبزا آليا بالمهندسين طاقته نصف مليون رغيف يوميا ومجمعا آليا للخبز بالماظة، وبيع موقع ادارى فى الطالبية بمبلغ خمسة ملايين وخمسمائة جنيه للقطاع الخاص لاستخدام عائد حصيلة تأجير وبيع هذه الأصول فى سداد مديونية الشركة العامة للمخابز وتمويل استثمارات جديدة.

كما تم تشغيل أول مخبز بالغاز الطبيعى فى مصر الجديدة بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وسيتم تعميم استخدام الغاز على باقى المخابز التابعة للشركة تدريجيا.

وتقرر وقف إنشاء اكشاك جديدة لتوزيع الخبز بالقاهرة الكبرى وذلك لاتجاه الأجهزة المحلية إلى إزالة بعض الأكشاك بدعوى تجميل الشوارع مما يكبد الشركة خسائر جسيمة.

خواطر اقتصادية

البطالة أكبر تحديات الفترة الثالثة

تتواكب الفترة الثالثة لولاية الرئيس حسنى مبارك مع المرحلة الثانية من مراحل الاصلاح الاقتصادى . وإذا كان الاقتصاديون قد درجوا على ان يطلقوا على المرحلة الاولى التى انقضت منذ عام ١٩٨٧ وبصورة ادق منذ ١٩٩١ ، إسم الاصلاح النقدى والمالى ، فقد اختاروا إسما اخر على المرحلة الثانية إن دل على شىء فعلى طبيعة هذه المرحلة .



بقلم : د . صليب بطرس

ويضم الاصلاح النقدى عدة ادوات تتصل اتصالا مباشرا بسعر الصرف (سعر تحويل العملات الاجنبية إلى الجنيه المصرى) ، وسعر الفائدة على القروض الدائنة والمدينة على السواء ، وإصلاح ميزان المدفوعات ولو جزئيا ، بجانب الهبوط بمستوى معدل التضخم . اما الاصلاح المالى فيقصد به فى المحل الاول تخفيض عجز الميزانية إلى الحدود المقبولة المتعارف عليها بحيث لا يتجاوز هذا العجز ما يتراوح بين ٣ فى المائة و ٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى



اما المرحلة القادمة التى بدات فى تصورى مع الفترة الثالثة لتولية رئيس الجمهورية ، فتضم إصلاح الاختلالات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد المصرى فى الصميم خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، ومنها نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما تخبط الاقتصاديون فى تسمية هذه العملية بعدة كلمات لا تعبر إحداها بصدق عن المقصود منها . فاطلق عليها البعض ، التخصصية ، والاشتقاق من التخصص ، وأسماها البعض الاخر التخصيصية من التخصيص وبعض ثالث ، الخصخصة ، . (ولا ادرى ما طبيعة هذا الاشتقاق) .

ولكنى افضل ، الاستخصاص ، اشتقاقا من خاص على نحو الاستزراع (من زرع) والاستكتاب (من كتب) والاستفتاء (من افتى) والاستصلاح (من اصلح) وهكذا .

وبالمناسبة ففى الحديث النبوى ، عليك خويصة نفسك ، . ما علينا . ومع ذلك فإنه استطراد نافع .

وتضم هذه المرحلة ايضا استكمال تحرير الاسعار مما يحمل بين طياته مزيدا من الضغوط على المستهلك المصرى وبخاصة من افراد الطبقة المتوسطة . وإصلاح الاعوجاج الذى اصاب هيكل التكلفة مما جاء معه باختلال الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى وقطاع الخدمات بحيث اصبح نمو هذه القطاعات غير سوى بحيث جعل الاقتصاد المصرى اعرج . ويتعين ايضا إصلاح السياسة التجارية وتشمل الصادرات والواردات والرسوم الجمركية .

وثمة مشكلتان كبريان الاولى منهما اسهمت الثانية فى توليدها . وهما مشكلة البطالة والمشكلة السكانية . والأولى منهما تشكل للحكومة الحالية وما قد يتلوها من حكومات فى العقد الحالى تحديات جسام . ومما يزيد المشكلة تعقيدا ان الدوائر المعنية لم تتفق فيما بينها حتى الان على رقم البطالة . ويذكر القراء اننى سبق ان ذكرت ان المخطط المصرى يقدر حجم الزيادة فى قوة العمل نتيجة الزيادة السكانية تتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٤٥٠,٠٠٠ نسمة وهو المكون الاكبر لعناصر البطالة . ولكى نقف على حجم الحل لابد من الحصول على الكلفة الاستثمارية لتدبير فرص عمل لهذا الكم من البشر وتبلغ سنويا ١٢,٧٥٠ مليون جنيه سنويا باعتبار كلفة فرصة العمل الواحد ٣٥,٠٠٠ جنيه تاسيسا على ما كان قد قدره المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ (بحوالى ١٨ الف جنيه) فى ذلك الوقت .

هذا هو التحدى الظاهر للعيان خلال التسعينات لحكومة عاطف صدقى وندعو الله ان يعينها على هذه البلية وهناك تحديات اشد خطرا ندعو الله ان يعيننا على معالجتها .

الخطة الخمسية توفر ٢ مليون فرصة عمل ٥٠ ألف جنيه قرضاً لكل شاب

● يتناول عبدالفتاح الشوربجى الأمين العام لحزب الأحرار قضية البطالة مطالبا الحكومة ببحثها والقضاء عليها تدريجيا باجراءات حقيقية بدلا من تركها تستفحل .

كما يطالب بالاهتمام بأنشطة وزارات الخدمات فى المرحلة المقبلة مثل الصحة والادارة المحلية والاسكان وغيرها لحل مشكلات كثيرة تواجه الجماهير فى القطاعات التى تخدمها تلك الوزارات .

التعليق

■ اتخذت الحكومة اجراءات حقيقية لمعالجة مشكلة البطالة .. فهذه المشكلة تقف على راس اولويات السياسة الاقتصادية حاليا حيث تهدف كل الاجراءات الاقتصادية الى توفير فرص عمل جديدة .

وتستهدف الخطة الخمسية الحالية توفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة .

ومن أهم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لحل مشكلة البطالة :

● تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية العربية والمصرية لبناء مشروعات جديدة وتوسيع قاعدة الانتاج مما يوفر الاف من فرص العمل .

● تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة التى يقيمها الشباب ويتم خلالها نشر قاعدة صناعية كبيرة فى المحافظات وتوفير فرص عمل للشباب .

● قيام بنك التنمية الصناعية بتقديم دراسات الجدوى للراغبين فى اقامة مشروعات صغيرة والمساعدة فى التمويل لتشجيع اقامة تلك المشروعات .

● إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذى يبلغ راسماله ٦١٢ مليون دولار ويقوم بتقديم قروض للشباب بحد اقصى ٥٠ الف جنيه للشباب بفائدة ميسرة لاقامة أى مشروع انتاجى وتشغيل اكبر عدد من الشباب وكذلك تمويل بعض المشروعات الكبرى بالمحافظات التى تحتاج الى عمالة كثيفة .

● وبالنسبة للاهتمام بوزارات الخدمات فإن خطة الحكومة للعام المالى ٩٣ / ١٩٩٤ تتضمن اهتماما كبيرا بهذه الوزارات .

ففى مجال الرعاية الصحية تم رصد استثمارات قدرها ٥٤٩ مليون جنيه منها ٣٠٩ ملايين جنيه للاحلال والتجديد واستكمال المستشفيات والوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة بالاضافة الى ما خصص لمستشفيات الجامعية التى تدرج استثماراتها فى موازنة الجامعات وتقدر بنحو ١٢٠ مليون جنيه وما يدرج من استثمارات للخدمات الصحية فى اعتمادات الوزارات الأخرى وتقدر بنحو ٤٦ مليون جنيه .

ومن اهم مشروعات الرعاية الصحية فى العام الحالى :

ـ تشغيل ٢٠٠٠ سرير كمرحلة أولى وتشمل العيادات الخارجية وبعض الاجنحة فى بعض المستشفيات وعددها يصل الى ١٥٦ مستشفى عام ومركزى .

ـ احلال وتجديد ١٣١ مستشفى عام



المصدر : مايو

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومركزى .
- الانتهاء من تحويل ٣٠ مجموعة صحية الى مستشفى قروى .
الانتهاء من انشاء ٥٠ وحدة صحية ريفية .
الانتهاء من اربعة معاهد صحية بالاسكندرية وطنطا والاسماعيلية وبنها .
استكمال مركز طب وجراحة العيون بمستشفى الهرم .
- استكمال مركز جراحة القلب المفتوح .
- استكمال المجمعات الطبية للتامين الصحى فى محافظات الاسماعيلية والسويس والفيوم .

● وبالنسبة للاسكان تستهدف خطة العام المالى الحالى انشاء ١٩٠ الف وحدة سكنية تتوزع حسب نوع الاسكان بين ١٤١ الف وحدة من الاسكان الاقتصادى لمحدودى الدخل بما يمثل ٧٤,٢ ٪ من جملة عدد الوحدات المستهدفة و٣٩ الف وحدة من الاسكان المتوسط يعادل نحو ٢٠,٥ ٪ أما الاسكان فوق المتوسط فلا يتجاوز ١٠ الاف وحدة سكنية بنسبة ٥,٣ ٪ .

ويخص الحضر من جملة عدد الوحدات نحو ١٧٠ الف وحدة كما يخص المناطق الريفية بمناطق الاستصلاح الزراعى نحو ٢٠ الف وحدة سكنية .

ويبلغ جملة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الوحدات نحو ٤,١ مليار جنيه ، كما تقدم الحكومة قروض ميسرة تصل الى ٨٧٥ مليون جنيه للمواطنين لمساعدتهم على استكمال تنفيذ الوحدات السكنية .

● واهتمت الحكومة كذلك بالمرافق العامة حيث ادرجت لمشروعات قطاع المرافق العامة فى خطة العام الحالى استثمارات تقدر قيمتها بنحو ٢١١٤ مليون جنيه خص مشروعات مياه الشرب منها نحو ٦٤٦ مليون جنيه ومشروعات الصرف الصحى نحو ١٣٨٠ مليون جنيه وخص المشروعات الأخرى نحو ٨٨ مليون جنيه .

ومن أهم مشروعات مياه الشرب الجديدة :
- استكمال المرحلة الاولى من محطة مياه شبرا الخيمة بطاقة ٢٠٠ الف متر مكعب فى اليوم .
- مد خطوط مياه بطول ١٠٣ كيلو مترات .
- ربط محطتى روض الفرج وامبابة لضمان عدم توقف امداد مناطقهما عند تعطل اى منها .
- التوسع فى محطتى مياه باب شرق والنزهة بالاسكندرية .
- الانتهاء من تنفيذ مراحل متقدمة فى ١٩ محطة مياه شرب .
- مد شبكات مياه بطول ٧٠٠ كيلومتر بمناطق التعمير والمدن الجديدة .

● وبالنسبة لمشروعات الصرف الصحى تستهدف الخطة أن تصل طاقة التنقية الى نحو ٤,٨٥ مليون متر مكعب فى اليوم بنسبة زيادة عن العام الماضى من خلال استكمال مشروع محطة تنقية الجبل الاصفر والتشغيل الجزئى لمحطة تنقية البركة بالقاهرة .

وفى الاسكندرية تستهدف ان تصل طاقة الصرف الصحى لنحو ٨٥٠ الف متر مكعب فى اليوم بنسبة زيادة ٩ ٪ عن العام الماضى من خلال الانتهاء من تنفيذ عدة محطات جديدة فى سموحة وعدة مناطق بالاسكندرية .

أصل الحكاية

«الفراغ ضايقه» جملة قالتها أم المتهم في حادث سميراميس وخرجت كالسهم لتمزق صمت المكان، إذن لم يكن ماحدث جنونا فقط ولكنه كان بطالة أيضا .. وكان الأم شخصت كل حوادث الارهاب علي امتداد عمرها المديد «!!» ثم راحت الأم تغط في هواجس نفسها، والتزمت الصمت الرهيب، وبدت عليها علامات الحسرة والحزن علي مصير ولدها.. وربما كانت لاتريد تأكيد هذا المفهوم بهذه الصراحة، ولكنها علي أي حال كانت تفكر بصوت مسموع، ولاتدري اذا ماكنا استمعنا الي نبراتها الحزينة بكل الوضوح!!

والحقيقة اننا جميعا كنا حريصين علي تأكيد مفهوم اصابته بلوثة عقلية، قد تفضي به الي مكروه، يلحقه بنفسه او بغيره!!

المهم أن البطالة هي حجر الزاوية وهي السبب في كل مايجري لنا الآن، إن أردنا ان ننصف الحق. والطابور طويل وطوله ثلاثة ملايين خريج. وللحق اقول ان الحكومة قد فشلت في مواجهة الازمة والبواعث عليها.. الارهاب والبطالة والفقر.. ولا أدري اذا كانت هذه هي ثلاثية العصر التي افرزتها ممارسات حكوماتنا.

وليس هذا الكلام بجديد فقد قلناه من قبل، ولم يكن مبررا لما فعله القتلة ولكنه كان تشخيصا لطبيعة مايجري علي مسرح الاحداث!

ومن أسف أن الدولة اعترفت مؤخرا فقط بأن الازمة لها ابعاد وان المشكلة الاقتصادية والفقر لهما باع طويل فيها. والبطالة بالطبع اهم مظاهر الازمة الاقتصادية. ولو ان سياسة الاصلاح كانت ناجحة حقا وصدقا، لاستطاعت ان تمتص هذه البطالة او تخفف مدها. ولكن السياسة الاصلاحية المتبعة تستهدف تصفية العمالة.. للاسف!!

ومن اللافت للنظر ان الدولة لم تأخذ مشكلة البطالة بأنواعها مأخذ الجد ولم تستعد لمواجهتها بالخطط والبرامج ومشروعات الاستثمار التي تعتمد علي الايدي العاملة.

لم يحدث شيء من هذا إلا في اتجاه المزيد من تجاهل الازمة وزيادة الطابور وتبديد طاقة الشباب. وكانت النتيجة انهم اصيبوا في عمر الزهور بحالة من اليأس والاحباط.. فاختاروا الانتحار!!

المحرر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٣

□ العماوى يطلب:

استكمال حصر الخريجين لتحديد حجم البطالة

كتب ـ هيثم سعدالدين:

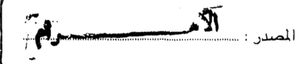
طالب السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل باستكمال حصر الخريجين فى باقى المحافظات، وإعداد حصر شامل للمشتغلين المؤمن عليهم لاعداد تقارير شاملة بحجم البطالة حتى يمكن الحد منها وتغيير مفاهيم الشباب فى العمل عن طريق اجهزة الاعلام، واعادة تدريبهم على المهن التى تتطلبها سوق العمل. وحصر الورش واماكن العمل لتحفيز اصحابها على خلق وظائف جديدة جاء ذلك أمس في اجتماعه مع وكلاء الوزارة ومديرى المديريات في ٢٦ محافظة

أحمد العماوى

وقرر الوزير القيام بزيارات ميدانية لمديريات القوى بالمحافظات للتعرف على مشاكلها على الطبيعة وتذليلها اولاباول لتسهيل تقديم الخدمة لجمهور المتعاملين بالجدية المطلوبة، وفى الوقت المناسب وتبسيط اجراءات العمل فى حدود النظم واللوائح المعمول بها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٣

١٩٩ مليون جنيه لتمويل ١٥ مشروعا توفر ٣٧ ألف فرصة عمل للشباب

□ اللجنة التنفيذية بالصندوق الاجتماعى للتنمية تقرر :

مشروعات تنمية للصناعات الصغيرة بالمحافظات

برامج للتدريب فى مجالات السياحة والصناعات الحرفية

٧٨٦ مليون جنيه مساهمات الصندوق فى المشروعات الإنتاجية حتى الآن

قررت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعى للتنمية تمويل ١٥ مشروعا جديدا، من خلال البرامج الخمسة الرئيسية للصندوق، تصل قيمتها إلى ١٩٩ مليون جنيه وتوفر ٣٧ ألف فرصة عمل للشباب.

وقررت اللجنة فى اجتماعها أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، الموافقة على إعادة هيكلة القوى العاملة فى شركتى النصر للمسبوكات وترسانة الإسكندرية، وتمويل برامج تدريب الشباب فى مجالات الفندقة السياحية بمحافظة القاهرة، من خلال الاتحاد المصرى للقرى السياحية، ومشروع إعادة التدريب على المهارات المطلوبة فى سوق العمل، بالتعاون مع جامعة الزقازيق ومعهد الكفاية الإنتاجية، ومشروع تدريب الشباب فى مجال الصناعات الحرفية السياحية، والمشروع الرائد لتدريب شباب الخريجين على أعمال الرواد الميدانيين فى مجال المتابعة والمسح الميدانى.

وصرح الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى بان هناك ٣ مشروعات جديدة لهيكلة العمالة مازالت تحت الدراسة، وتتضمن شركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية (فيليبس) وشركة ترسانة الإسكندرية المرحلتين الثانية والثالثة، ومشروعا تدريبيا فى مجال الفندقة السياحية بمحافظة البحر الأحمر لخدمة القرى السياحية.

من جانب آخر استعرضت اللجنة التنفيذية للصندوق الموقف التمويلى لمشروعات الصندوق، التى اسفرت عن ان إجمالى قيمة المبالغ المتعاقد عليها حتى الآن ٧٨٦ مليون جنيه، وتوفر ١١٢ الف فرصة عمل دائمة و٢٣ الف فرصة مؤقتة، وبلغت جملة المبالغ المنصرفة إلى الجهات

الوسيطة ٣٠٠ مليون جنيه.

وأوضح الأمين العام أن المشروعات التى تمت الموافقة عليها امس تشمل:

● مشروع تنمية الصناعات الصغيرة الجديدة والقائمة من خلال بنك القاهرة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه، ويوفر ٨٦٠٠ فرصة عمل دائمة، وسينفذ بجميع المحافظات.

● مشروع تنمية الصناعات الصغيرة الجديدة والقائمة من خلال بنك الإسكندرية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه، ويوفر ١٥ الف فرصة عمل دائمة، وسينفذ فى جميع المحافظات.

● مشروع تنمية الصناعات الصغيرة الجديدة والقائمة من خلال البنك الرئيسى للتنمية الزراعية فى محافظات جديدة، هى: كفر الشيخ والجيزة والمنيا وسوهاج وأسيوط بمبلغ ٣٠ مليون جنيه، ويوفر ٨٠٠٠ فرصة عمل دائمة.

● مشروع التنمية الريفية بمحافظة الشرقية «القطاع الشمالى» بنواحى مراكز فاقوس والحسينية وكفرصقر واولاد صقر وأبوكبير، بتمويل ٩.٤ مليون جنيه للمشروع، وذلك لتوسيع ورصف طرق ريفية لمداخل القرى ومد شبكات مياه للمناطق المحرومة وتغطية المجارى المائية وترميم بعض الوحدات الصحية.

● مشروعات تسمين الماشية فى محافظات: البحيرة وكفر الشيخ والدقهلية والغربية والمنوفية والإسماعيلية وقنا وسوهاج واسيوط والأقصر والجيزة بتمويل ٦٦.٥ مليون جنيه، ويوفر حوالى ٥٥٠٠ فرصة عمل دائمة، بالإضافة إلى فرص عمل مؤقتة فى مجال النقل وإنتاج الأعلاف والخدمات البيطرية والجزارة واستغلال المخلفات وغيرها.

● مشروع تنمية القرى بمحافظة أسيوط ويشمل قطاعات مياه الشرب والمبانى العامة والطرق، بتمويل ١٢.٥ مليون جنيه للمشروع.

واشار الأمين العام للصندوق إلى ان البرنامج بدا عمله الفعلى مع بداية عام ١٩٩٣ لتحقيق ثلاثة اهداف، هي: التعرف على احتياجات شركات قطاع الأعمال العام التى لديها فائض عمالة، وتمويل مشروعات لخدمة هذا الفائض، وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، وكذلك دعم وتمويل الجهات التى تقوم بتقديم المعونة الفنية اللازمة للعمالة الفائضة من شركات قطاع الأعمال العام عن طريق التدريب والتدريب التحويلى، بالإضافة إلى دعم البرامج المختلفة للصندوق بالمعونة الفنية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٣

٥٠٠ فرصة عمل للخريجين بالجيزة لمحو الأمية بأطفيح والصف والبدرشين

كتب عادل الديب:

قرر الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة تخصيص مبلغ مليون وربع مليون جنيه لتنفيذ مشروع لمحو الامية بالمحافظة.

ويتم حاليا وضع خطة تستهدف محو امية ١٠ الاف مواطن، وجرى توفير ٥٠٠ فرصة عمل لشباب الخريجين فى مجال محو الامية عن طريق جهاز تشغيل شباب الخريجين بالمحافظة للعمل بمراكز أطفيح والصف، والبدرشين

وقرر المحافظ خلال اجتماع المجلس التنفيذى لمحو الامية تدريب الخريجين تحت اشراف مديرية التربية والتعليم لمدة شهر على ان يبدأ تنفيذ المشروع من أول العام القادم.

وعهد المحافظ الي مديرية التعليم بأعداد برنامج لمحو الامية على مرحلتين والتدريب والاشراف على المشروع، كما عهد الى مديرية الاوقاف باجراء حصر للكتاتيب بقرى ونجوع المحافظة ودعمها من موارد المحافظة لتحفيظ القرآن الكريم ومحو الامية.

خواطر اقتصادية

البطالة والتصدير

مازال الحديث عن البطالة الذى بدأته بمقال الاسبوع الماضى مستمرا لانه - كما قلت - موضوع الساعة وسيظل خلال الفترة الثالثة لولاية الرئيس حسنى مبارك باعتبار ان البطالة تقع على راس قائمة تحديات التسعينيات من هذا القرن



بقلم :

د . صليب بطرس

وثمة سؤال عن عناصر البطالة ، والاجابة بطبيعة الحال تطبيقية على مصر . وفى مقدمة مكونات البطالة تجىء الزيادة السنوية الناجمة عن الزيادة السكانية ودرجت حلقات الخطة طويلة المدى الثلاث على تقديرها بما يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠ - ٤٥٠,٠٠٠ نسمة فى المتوسط . يضاف الى ذلك ما يترتب على عملية الاستخصاص من الاستغناء عن بعض من كانوا يعملون فى منشات القطاع العام التى تتحول الى القطاع الخاص طبقا لبرنامج الاستخصاص ثم البطالة المقنعة وهو عنصر يصعب تقديره فى بلد نام كمصر . وتعنى البطالة المقنعة اولئك العاملين الذين لا يضيف عملهم الى الناتج القومى الاجمالى شيئا يذكر ، واوضح مثل لهذا النوع اولئك الذين يعملون فى الادارات والمصالح الحكومية وبعض وحدات القطاع العام طبقا لنظام تعيين فائض الخريجين ويعنى ذلك ان خروج بعضهم او كلهم لا يتردد صداه فى حجم الانتاج بالنقصان مما يترتب عليه ارتفاع الانتاجية . وفرق كبير بين الانتاج والانتاجية . ومما يذكر - ويؤسف له حقا - ان الهيئات والجهات الرسمية المتصلة اتصالا مباشرا بقضية العمل مثل وزارة القوى العاملة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجهاز المعلومات التابع لرئاسة مجلس الوزراء ، لم تتفق فيما بينها على رقم واحد للبطالة مع تفاوتات متسعة المدى مما يتحتم معه ضبط عناصر البطالة ، فمن العسير ان لم يكن من المستحيل معالجة اية ظاهرة اجتماعية اقتصادية كهذه دون تحديد حجم المشكلة

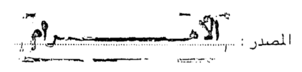
ومهما كان هذا الحجم فلا يمكن الا ان يكون مما لا يحتمله الاقتصاد المصرى - فالبطالة داء عضال متى اصيب به المجتمع اصبح يفت فى عضده ويضيع معه جزءا من عمر الامة المتمثل فى عمر الشباب المتعطل سواء أكانت بطالته سافرة ام مقنعة . وليس بمستغرب ان تكمن البطالة وراء عدد اخر من الادواء الاجتماعية المترتبة على عدم قدرة خريجى الجامعة ومن تخرجوا فى المدارس الاخرى مثلا على اعالة انفسهم والادواء السياسية المتمثلة فيما يقع فى المجتمع من انواع العنف المختلفة وعلى راسها الارهاب ومن هنا جاءت - فى تصورى - صحة وصف البطالة بانها التحدى الضخم الذى يواجه مصر فى فترة الولاية الثالثة .

واول ما يشد الانتباه - وهو ما سبق ان ذكرته ولا مانع من تاكيده لاهميته - ان الاستثمارت المخصصة فى الحلقات الثلاث للخطة الاقتصادية والاجتماعية المصرية لا تكفى اطلاقا لخلق فرص العمالة المقدرة سنويا - ٤٠٠ الف - ٤٥٠ الف - مما يعنى ترحيل الرصيد المتبقى لكى يضاف الى بطالة السنة التالية وهكذا

والواقع من الامر اننا مازلنا نتكلم عما كنا نحلم به فى الستينيات وهى سياسة الاحلال محل الواردات وسرنا بها دون روية مقلدين بعض بلاد امريكا اللاتينية والهند .

نحن ندور فى فلك استراتيجيات عفا عليها الزمن وتجاوزها غيرنا من بلاد كانت تحبو وراءنا واصبحت الان تسبقنا بكثير مثل النمور الاربعة وهى كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهونج كونج وسنغافوره

الناس من حولنا يبحثون عن الارتفاع بالقدرة على المنافسة كل فى الميدان الذى تستطيع ان يجد له فيه موضوع قدم منه الى اسواق يستطيع التنافس فيها وهو ما يطلق عليه الكتاب الاجانب عبارة mar-ketniche والمرادف العربى فى تصورى يمكن ان يكون السوق المشكاه . ويتطلب البحث عما ينتج وكيف ينتج بانتهاج استراتيجية جديدة

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

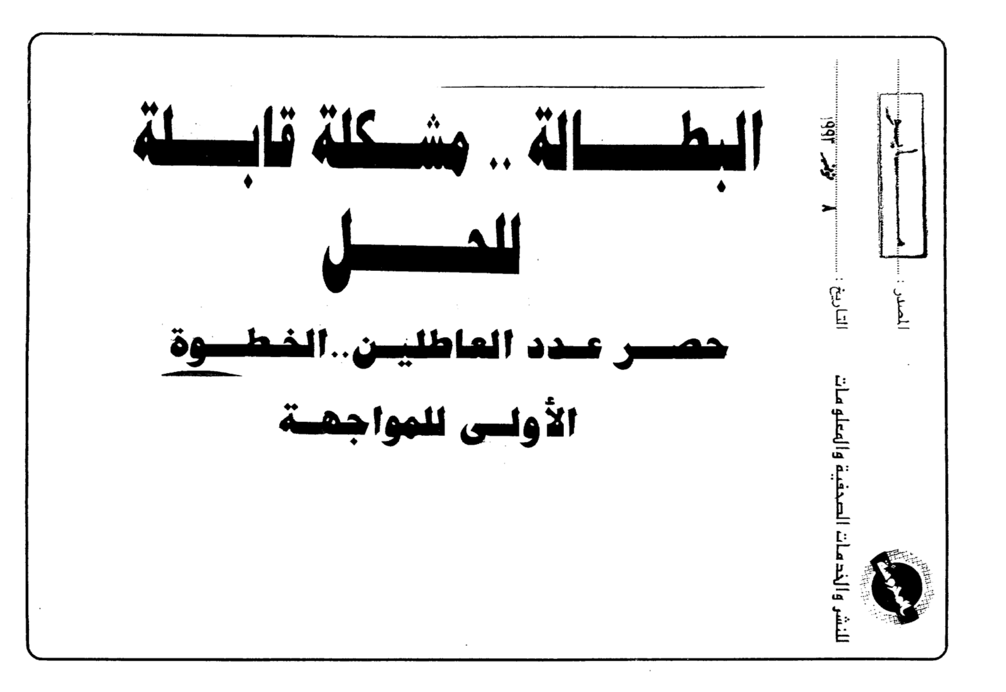
تجربة المشروعات الصغيرة

هل يتصور ان تستمر قضية البطالة في مصر تنمو وتتزايد بالمعدلات الحالية ويظل دور الجامعات في مواجهة هذه القضية دورا سلبيا اللهم الا في اسهام الجامعات في انعاش حركة البطالة وزيادة أعداد العاطلين . صحيح ان هناك جهودا تبدو فردية ومثابرة تحاول ان تتصدى للازمة ولكن غياب الدور الجماعي للجامعات يفقد هذه المحاولات تأثيرها المنتظر . والمؤكد ان ابرز هذه الجهود هو محاولات الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات .

وتقول الدكتورة نجلة مرنجي استاذة ادارة وتنمية الموارد البشرية وامينة عام الجمعية في رؤيتها للقضية انه من خلال موقعي كاستاذة جامعية تصدت منذ ١٩٨٥ لحل مشكلة البطالة عموما، وبين خريجي الجامعات والمعاهد خصوصا ـ ومن خلال الاقبال الذي لم اتوقعه من ابنائي طلبة وطالبات الفرقة الرابعة هذا العام ـ والذين يتشوقون ، ويحلمون بان يكونوا من اصحاب المشروعات الصغيرة ـ ولكن لايعرفون كيف يبدأون ـ وماهي الجهات التي يذهبون اليها طلبا لدراسة افكارهم واحلامهم لتنفيذها لهم في المناطق التي ولدوا فيها ، وتربوا فيها ويشعرون بالولاء والانتماء اليها . حضر الي العديد من طلبة وطالبات السنة الرابعة يريدون المساعدة في دراسة مشروعاتهم والعمل على تنفيذها عندما يتخرجون وبهذا تنخفض معدلات البطالة بين الخريجين ووضح انهم لايدخرون وسعا في دراسة جميع التفاصيل المتعلقة بمشروعهم دراسة جادة متعمقة طالما أن هناك أملا أننا سوف نستطيع اقراضهم جزءا من رأس المال المطلوب لمشروعاتهم. وتضيف الدكتورة نجلة مرنجي قائلة : ان تحقيق مثل هذا الحلم لهم سوف يحفزهم للعمل والانتاج ، ويعطيهم الأمل في مستقبل أفضل وحيث أن دراسة ومناقشة مشروعاتهم سوف تستمر على مدار العام الدراسي ـ لهذا فانها سوف تكون جاهزة للتنفيذ فور تخرجهم مباشرة . ومما سبق فانني أعود واكرر ضرورة وجود مركز للمشروعات الصغيرة بكل كلية جامعية يتولى مسئوليته بعض أعضاء هيئة التدريس المشهود لهم بالعطاء والاهتمام بالصالح العام على أن يقوم هذا المركز بدراسة المشروعات التي سوف يقدمها طلبة وطالبات السنوات النهائية ـ الذين على وشك التخرج ويوجهون الطلبة الى جميع النواحي الواجب دراستها والتدريب عليها من اجل اعداد دراسات جدوى سليمة لمشروعاتهم، وتنفيذها لهم . ان انشاء مثل هذا المركز للمشروعات الصغيرة بالجامعات المصرية سوف يساهم مساهمة كبيرة في حشد طاقات الشباب وتشجيعهم على العمل الحر المنتج وتخفيض معدلات البطالة ومالها من اثار سيئة نعلمها جميعا. وليس هناك اقدر من الاستاذ الجامعي لكي يتعاون ، ويتفاهم ، ويخدم ، ويوجه طلبته الى تنفيذ مشروعاتهم ، ومتابعتهم معهم. والسؤال حاليا من يملك صناعة القرار في مثل هذا العمل؟ لمن نذهب ، واين نذهب حتى نستطيع البدء في تنفيذ انشاء مركز للمشروعات الصغيرة بكل جامعة ـ ومن سوف يقوم بتمويل مثل هذه المراكز ـ هل الجامعة نفسها ـ هل الصندوق الاجتماعي للتنمية ـ هل الحكومة بذاتها ـ كل هذه التساؤلات وغيرها تحتاج الى اجابات ، والى تحديد من هو المسئول او الجهة المسئولة بكل كلية جامعية؟



د . نجلة مرنجي



المصدر : مـــايـو

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البطالة .. مشكلة قابلة للحل

حصر عدد العاطلين.. الخطوة الأولى للمواجهة

الارقام متضاربة عن البطالة .. وحتى الآن لا يوجد رقم واضح ومحدد عن هذه المشكلة كل يوم نسمع رقما يبدا من مليون ويصل الى اربعة ملايين !

الدولة من جانبها مهتمة بالمواجهة ولكن تحديد العدد الحقيقى للبطالة هو الخطوة الأولى على طريق الحل .

وزارة القوى العاملة قامت بمحاولة جادة لعمل حصر ميدانى على ارض الواقع طبعت استمارة بيانات ووزعتها على مكاتب العمل فى الأحياء والمحافظات طلبت من الخريجين والعاطلين التوجه لتسجيل بياناتهم فماذا حدث ؟!

وزيـــر القـــوى العامـــة : الارقـــام متواضـــعة وسـيتم إعلانها قريبـاً

فى البداية يقول احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل ليس هناك مشاكل خاصة بالوزارة بخصوص حصر البطالة ، والمشكلة فى العاطلين انفسهم الذين يحجمون عن التسجيل ، او فى البعض من الذين يقومون بالتسجيل على انهم عاطلون رغم انهم يعملون فى القطاع الخاص والهدف الحصول على وظيفة فى الدولة .

اوضح ان الحصر ربما يشمل اناس يعملون فى الخارج وهم فى واقع الامر ليسوا من العاطلين .

اكد ان الوزارة ستعمل على الوصول الى نتائج اقرب للواقع حيث سيتم الإستعانة بكمبيوتر التامينات الإجتماعية لمعرفة اى شخص يعمل واستبعاده من الحصر وسيتم ايضا استبعاد الذين يعملون فى الخارج من خلال الإستعانة بمصلحة الجوازات .

اشار الى ان الرقم المتوقع هو مليون ونصف مليون عاطل وسيتم اعلانه قريبا فقد كشفت مؤشرات الحصر عن نتائج غير متوقعة فالاسكندرية على سبيل المثال كنا نتوقع البطالة فيها اكثر من ١٢٠ الف عاطل وجاءت النتيجة تؤكد انها ٨٢ الفا فقط وحتى هذا الرقم ربما يكون فيه جانب كبير من الذين يعملون فى القطاع الخاص مؤمن عليهم او غير مؤمن !!

اكد ان اسلوب التعامل مع مشكلة البطالة سوف يعتمد على الخطط العملية والواقعية من خلال التشغيل فى المشروعات الاستثمارية او الهيئات الخدمية فى المحليات بالتعاون مع جهات التحويل والصندوق الإجتماعى .

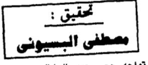
اشار الى ان المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من التعاون مع الدول العربية لتشغيل العمالة المصرية وفى فترة تالية يمكننا الذهاب الى السوق الافريقية التى تحتاج مهارات خاصة !

ويتحدث رامى محمد احمد مدير مكتب عمل باب الشعرية عن تجربته فى تسجيل البطالة فقال كانت الدبلومات التجارية من اكثر الفئات التى قامت بتسجيل نفسها يليها الدبلومات الاخرى ثم الشهادات العليا وخاصة الكليات النظرية اما الكليات العملية فكانت نسبة التسجيل ضئيلة جدا ولوحظ ان بعض الخريجين يعملون فى القطاع الخاص ومحلات الذهب واعمال اخرى ومعظمهم ليسوا متعطلين بالمعنى المفهوم !

وتذهب جميلة انور مديرة مكتب عمل الجمالية الى ان البطالة بين الحاصلين على مؤهلات عليا صغيرة بالمقارنة بالمؤهلات المتوسطة فمؤشرات من سجلوا من المؤهلات المتوسطة حوالى ٤٥٪ والمؤهلات العليا ٢٥٪ والباقى من غير الحاصلين على مؤهلات .

اختلاف

يرى د . حمدى عبدالعظيم عميد كلية الإدارة بطنطا ان اهم المشكلات التى



تواجه حصر عدد العاطلين هى عدم وجود حافز فالفرصة ضعيفة للتعيين خاصة الدفعات الحديثة مما يجعل ارقام البطالة ارقاما تقريبية تختلف من هيئة

لاخرى وان كان يمكن حصر عدد الخريجين سنويا وعمل معدل تقريبى للعمالة فى القطاع الخاص والعمالة التى اتجهت للدول العربية والعمالة التى تلتحق بالقوات المسلحة والحصول على رقم تقريبى .

قال ان التقدير الرسمى لحجم البطالة يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون بينما يصل فى بعض الدراسات الى ٢,٥ مليون وهو يشكل ١٦٪ من اجمالى القوى العاملة !

اوصى بحل المشكلة حلا جذريا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والقيام باجراءات من شانها تعديل السياسات المالية والنقدية للحد من ارتفاع تكلفة الإنتاج وإنخفاض المبيعات .

اكد ضرورة تخصيص مبالغ من حصيلة بيع اصول واسهم الشركات لإنشاء مصانع جديدة تستوعب ايدى عاملة جديدة إضافية تساهم فى علاج مشكلة البطالة !

وان يتم مراجعة سياسة التعليم بحيث يتم توفير الخريجين الذين يحتاجهم سوق العمل فعلا والحد من التخصصات النظرية وتوفير التيسيرات والحوافز المشجعة للشباب للتوطن فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

اضاف كما يجب وقف الهجرة من الريف الى الحضر ومساعدة الشباب على إقامة مشروعات بالجهود الذاتية ومساعدة جهاز بناء وتنمية القرية بدلا من الزحف على المدن والبحث عن فرص عمل هامشية والتوسع فى برامج التدريب التحويلى للعاملين الذين لا يحتاجهم العمل .

جهود غير تقليدية

ويشير د . ابراهيم زهران مقرر لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطنى الى ان علاج مشكلة البطالة يلزمه جهود غير تقليدية وزيادة الاستثمارات لخلق فرص عمل امام العاطلين ولن يتاتى ذلك إلا بعمل كروت لخريجين وكروت للمطلوبين للتجنيد وحصر نوعيات الخريجين وتطوير خطة التعليم بناء على هذا الحصر ووضع خطة واضحة لسوق العمل الداخلى والعربى والافريقى وان تقوم اجهزة الدولة بجهود فى ذلك الامر ، وإقناع الدول العربية بضرورة الإعتماد على العمالة المصرية وان تنشط المكاتب العمالية المصرية لجذب مزيد من العمالة المصرية .

اكد ضرورة ان يتولى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هذا الامر لانه جهاز قومى ليوفر على وزارات اخرى هذه المهمة التى هى من صميم اختصاص هذا الجهاز .

ويشير د . عبدالرحيم بيومى الاستاذ بكلية علوم القاهرة الى ان دراسة سوق العمل بصفة منتظمة والتطوير الدائم فى البرامج والخبرات هو السبيل الامثل للحد من مشكلة البطالة فى مصر ، كما ان دراسة التطورات الحالية فى العالم والتقنيات العلمية من شانه ان يدعم الطلب على العمالة المصرية فى الخارج والداخل ايضا !

اكد ضرورة تطوير التعليم ليواكب التطورات العالمية لان العالم لا يعترف سوى بالتفرد والتطور .

جذب رءوس الاموال

ويشير د . حسين غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس الى ضرورة مساعدة الشباب على اللجوء الى المشروعات الصغيرة وان يتزرع الشباب بالصبر حتى لا يسىء للنشاط الذى يعمل به وحل المعوقات التى تقف فى سبيل الاستمرار فى زراعة الاراضى الجديدة كندرة المياة وعدم توافر البنية الاساسية .

نادى بضرورة تشجيع الاستثمار وجذب رءوس الاموال وتشجيع المصريين على القيام بمشروعات تجذب العمالة .

وقبل ذلك يجب الإهتمام بحصر العاطلين حصرا دقيقا لتحديد نوعية البطالة ومؤهلاتها للتعامل معها وحل المشكلة على اساس علمى فليس من المعقول ان يتم التعامل مع مشكلة دون ان تتوافر بيانات كافية بشانها ،

ويقول مختار هانى وزير مجلس الشعب والشورى سابقا ان البعض يبالغ فى مشكلة البطالة والبعض ياتى بارقام بعيدة عن الواقع مع اننا اقل من دول كثيرة .

اكد ان حصر العاطلين حصرا دقيقا هو السبيل الاسس سنتعامل مع هذه المشكلة التى سوف تتغلب عليها مصر من خلال زيادة الاراضى الزراعية والمشروعات الإستثمارية والمشروعات الصغيرة .

حوافز

اما ابوالسعود سلطان رئيس شعبة المصدرين فقال لا علاج لمشكلة البطالة إلا بتنمية الصناعة وتخفيف الاعباء عنها واعطاء حوافز للتصنيع اسوة بدول العالم وتشجيع اصحاب المصانع لإمتصاص هذه البطالة لان المصنع يتكون من راسمال وعمال وإنتاج وهذا الثلاثى متكامل .

اكد ضرورة توجيه التعليم لخدمة اتجاهات الصناعة والإستثمار وضرورة تعميق الإنتماء للمنتج المحلى والإنتماء للصناعة المحلية ومحاربة التهريب من الخارج .

اوضح عبدالرؤوف الكبتى مدير الجمعية التعاونية للنسيج والتريكو انه لابد من تدعيم المصانع القائمة فعلا ودراسة احتياجاتها من العمالة والراضها عن كل خريج يتم توظيفه ١٠ الاف جنيه يتم إعادتها بعد سنتين .



تيسيرات لتمويل مشروعات الشباب

١٣٧٥ مشروعا صغيرا في ٢٠ محافظة

كتبت - منى الشرقاوى :

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه نظرا للتطورات والتغيرات السريعة فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للقرية فقد قرر الصندوق كمدخل للتعامل مع مشكلة البطالة توفير تيسيرات لمشروعات الشباب من حيث الضمانات المطلوبة او من حيث اسعار الفائدة تساهم فى تمويل ٢٣٥ مشروعا للشباب تقدر قيمتها الاستثمارية بنحو ٤,٧ مليون جنيه منها ٢,٤ مليون جنيه قروض ميسرة.

وقد بلغت جملة القروض التى قدمها صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ٤٨ مليون جنيه يمثل ٥٨٪ من جملة استثمارات المشروعات والتى تبلغ نحو ٨٣ مليون جنيه وان متوسط القرض المقدم من الصندوق يبلغ نحو ٣٥ الف جنيه ، وقد امتد نشاط الصندوق ليشمل ٢٠ محافظة ريفية من خلال ١٣٧٥ مشروعا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ يونيه ١٩٩٣

فى قضية البطالة

دور محدود للجامعات .. وفعال لرجال الأعمال !

البطالة إحدى المشكلات المؤرقة لعدد كبير من شباب الخريجين. ولذا فهى تحتاج إلى مواجهة شاملة يشارك فيها الجميع.

الدولة حقيقة تبذل فى حلها جهودا مشكورة .. ولكن جهات أخرى عديدة على أرض مصر ينتظر منها عطاء جاد لمواجهتها. رجال الأعمال بدأوا نشاطا فى هذا الميدان .. والحاجة ملحة الى استمراره وتوسيعه.

أما الجامعات، فبرغم أهمية دورها، وبرغم امكاناتها العلمية الكبيرة الآن نشاطها المحدود فى هذا الميدان يكاد يجعلها غائبة عن خريطة المواجهة الشاملة لمشكلة البطالة.

حلول غير تقليدية لمشاكل الشباب !

تحتاج مواجهة قضية البطالة بين شباب الخريجين الى اساليب غير تقليدية لحلها باعتبارها قضية قومية ذات ابعاد اجتماعية وأمنية واقتصادية من الضرورى مشاركة المجتمع بكل فئاته لمواجهتها.

فى محافظة الجيزة كشفت تجربة رائدة عن امكانية تحقيق هذه المواجهة حيث يقول الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة أن المحافظة بها حوالى ٧٠ الف شاب خريج متعطل وان مواجهة هذه المشكلة تحتاج الى الأسلوب العلمى ولذلك تقرر انشاء جهاز خاص لتشغيل الشباب على رأسه مجلس ادارة يضم اعضاء تنفيذيين بحكم وظائفهم، الجديد انه ولاول مرة ايضاً يضم اعضاء من كبار رجال الاعمال والمستثمرين بالمحافظة للاستفادة من فكرهم فى مواجهة هذه المشكلة ولربطهم بهذا المشروع.


تصوير : عبدالعزيز النمر

ويحدد محافظ الجيزة أهداف هذا الجهاز:

فى التعرف على حجم مشكلة البطالة وربط أعمال الجهاز ونشاطه أساسا برجال الاعمال وقطاع الصناعة بالمحافظة واتاحة قروض ميسرة للشباب لاقامة مشروعات صغيرة ومصادر التمويل موجودة من الموارد الذاتية للمحافظة حيث تم تدبير ٤ ملايين جنيه من مشروع فصل الانتاج عن الخبز و٢.٥ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى والاشراف على مشروعات كثيفة العمالة وطويلة المدة نسبيا بالاعتماد على منح من الصندوق الاجتماعى.

والجانب الهام فى انشاء هذا الجهاز هو ربط المشروع برجال الأعمال بالجيزة من خلال عضويتهم بمجلس ادارة الجهاز حيث يجرى حاليا اعداد الدراسات والأفكار والمقترحات التى تتيح أشراك الشباب فى مجال الصناعات الوسيطة والمغذية لصناعات أكبر بقرض لاتزيد فائدته أو مصاريفه الادارية على ٥٪ وكذلك يتاح له ورشة لتنفيذ مشروعه حيث تم تخصيص أكثر من ٨٠ محلا بكفر طهرمس لهذا الغرض، وهذا لن يتم بالطبع الابالتنسيق مع رجال الأعمال ، وقد عرض أحمد بهجت أحد أصحاب مصانع الاكترونيات تدريب ١٠٠ شاب تمهيدا للعمل لديه.

ويضيف محافظ الجيزة أن الجهاز به ٤٠ مشروعا جاهزا للشباب باستطاعة أى منهم أن يتقدم للجهاز ويحصل على قرض لتنفيذ واحد من هذه المشروعات.

مجدى عيسى

ولكن ماذا يمكن أن يقدم رجال الاعمال للشباب فى الجيزة ؟ يجيب السيد مجدى عيسى أحد رجال الاعمال الخمسة أعضاء مجلس ادارة جهاز تشغيل الشباب بالجيزة بأن انشاء الجهاز يعد فكرة رائدة تتحقق أهدافها اذا استمر بقوة الدفع والحماس الذى صاحب انشاءه وبتوافر الدعم الذى يحقق الامكانيات وخاصة المادية والبشرية، ورجال الأعمال الموجودين بالجهاز متحمسون أيضا للمشاركة وشكلوا لجنة اتصال لتكون همزة الوصل بين الجهاز ورجال الاعمال وأصحاب المصانع الموجودين على أرض المحافظة والذين تم بالفعل حصرهم، وسيتم استخدام الكمبيوتر فى أعمال الجهاز لتسجيل بيانات العمالة المتوفرة بالجهاز ومواصفاتها وكذلك العمالة المطلوبة للمصانع أوالشركات ومن خلال الجهاز سيتم تدبير العمالة المطلوبة للمصانع حيث يلتزم رجال الأعمال وانا أولهم بعدم شغل أى وظيفة بمصانعهم الا من خلال الشباب امسجل فى كمبيوتر جهاز تشغيل الشباب. ويضيف مجدى عيسى أن الهدف الثانى لرجال الأعمال من هذا الجهاز هو المساهمة فى خلق جيل للصناعات الصغيرة وذلك من خلال مشروعات فردية أو مشروعات وسيطة ومغذية حيث ستحصل المشروعات الكبرى على انتاجها بالكامل وذلك سيقضى على مشكلة التسويق للمنتج ولذلك أنشأنا لجنة متابعة بالجهاز لمتابعة المشروعات المنفذة ومدى جديتها ، المطلوب الى جانب ذلك - هو أن تساهم أجهزة الاعلام فى القاء الضوء على مشروعات الشباب الانتاجية لأنها المخرج الوحيد لمواجهة البطالة والتحدى القادم للصناعات المصرية فى ظل السوق المفتوحة.

عادل الديب



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

تدريب ٤٠٠ ألف شاب لاستيعاب سوق العمل المصرية والعربية

اتمت وزارة القوى العاملة والتدريب وضع خطة استثمارية لتدريب الشباب لتوفير العمالة الماهرة والمدربة المصرية على المهن والتخصصات التي تحتاجها سوق العمل المصرية والعربية .

وتستهدف الخطة تدريب ٤٠٠ الف شاب على مستوى الجمهورية وتتكلف ٨ ملايين و٢٥٠ الف جنيه ويستمر تنفيذها حتى نهاية عام ١٩٩٧ .

ستتم من خلال ٥٤٠ مركزا تدريبيا في مختلف انحاء الجمهورية تحت اشراف مديريات القوى العاملة بالمحافظات حيث تسعى الامكانيات التدريبية لتزويد المتدربين باحدث تكنولوجيات المهن التي يتدربون عليها.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٢

١١ / ١١ / ١٩٩٢



حلول حاسمة لمشكلة البطالة

اعلن الرئيس حسنى مبارك اننا قطعنا الشوط الاكبر فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى واوشكت السنوات العجاف على الانتهاء. وقال فى خطابه السياسى الهام امام مجلسى الشعب والشورى إن خطة التنمية الثالثة التى تتكلف ١٥٤ مليار جنيه، تتيح ثلاثة ملايين و٢٠٠ الف فرصة عمل جديدة، وان هناك حلولا حاسمة لمشكلة البطالة بين الشباب تقوم على اساس إحصائية علمية دقيقة يقدمها الصندوق الاجتماعى.

فان مشكلة البطالة هى من أهم شواغل الرئيس مبارك، ولاسيما بالنسبة للشباب الذى هو عدة الوطن، وامله ومستقبله. وفى نفس الوقت فإن الدولة لا تتوانى فى إعداد الاجيال لتولى مسئولية السلطة والمشاركة بالرأى والعمل فى معالجة كافة قضايا البلاد.

واذا كانت الجماهير قد تحملت حتى الآن - فى صبر واناة - اعباء برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى لم يكن منه بد لتصحيح اخطاء تراكمت على مدى سنين طويلة.. فإنه من حق هذه الجماهير ان تتطلع إلى جنى ثمار هذا الاصلاح بالشكل الذى يعوضها عن كل معاناة الماضى

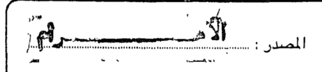
ولقد بشرنا الرئيس بان فترة السنوات العجاف قد اوشكت على الانتهاء، ومن ثم. فإن لنا ان نتفاءل بمستقبل قريب يعم فيه الرخاء، وتتاح فيه فرصة العمل امام كل شاب، ويتحقق فيه التوازن بين احتياجات المواطنين وقدرة المجتمع على الوفاء بها.

والتفاؤل الذى ننشده ليس من النوع السلبى، وإنما هو تفاؤل ايجابى يقوم على اساس قبول التحدى، والمضى قدما فى خطط التنمية مع الادراك الواعى بان بلادنا تملك كل الظروف التى تؤهلها لنهضة مستمرة تحفظ لها كل أسباب التقدم..

فبالعمل الخلاق والفكر المستنير والحفاظ على استقرار الوطن وامن المواطنين .. تؤتى برامج الاصلاح ثمارها، حيث ينشط الاستثمار وتتحقق فرص العمل ويتبدد شبح البطالة.. فلاتبقى طاقة معطلة ولا يتعثر جهد ينشد المساهمة فى عجلة الانتاج .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

من يهزم مارد البطالة؟!

المؤكد أن الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وجهان لعملة واحدة هى التنمية الشاملة.. من هنا يمارس الصندوق الاجتماعى دوره تجاه حل مشاكل الشباب لهزيمة «مارد البطالة».. واعادته الى القمقم ولا يقتصر دوره على التمويل فقط أو مجرد ايجاد فرص عمل وانما الدور الحقيقى هو تصور كامل يضمن نجاح المشروعات المقدمة وتذليل العقبات التى تواجهه وأهمها تسويق منتجاتهم حتى يشعر بها الغير فتنتعش الحركة ويصبح لها وجود كامل على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى.

ولتعزيز هذا الدور يجب ان تتجه المشروعات الى التنمية الزراعية خاصة فى مناطق الصعيد والمناطق النائية وما انتهى اليه مجلس الشورى مطالبا باستفادة الصندوق من امكانيات وخبرات القوات المسلحة فى تنفيذ بعض المشروعات خاصة مشروعات تدريب المستفيدين والتاكد من جدية واستمرار المشروعات حتى لا تكون مجرد مشروعات وهمية والتدقيق فى اختيار الافراد الذين يستفيدون منه.. وان يعمل الصندوق على تنفيذ مشروع قومى لصيانة آثار مصر وتراثها الحضاري وحمايته من الأضرار التى لحقتها والاهتمام بالتعليم الصناعى ويسهم فى اقامة مراكز للانتاج فى مختلف المحافظات

وتعتبر هذه المطالب من اساسيات عمل الصندوق فى المرحلة القادمة لانه ليس هناك وقت للتجارب التى اثبتت ان الاتجاه لحل مشاكل البطالة يجب ان لا ينظر اليها على أساس توفير فرص عمل فقط بل يجب ان ترتبط باحداث تنمية فى المجتمع وحل المشاكل التى تواجهنا فى مختلف القطاعات ليست الزراعية او الصناعة فقط

وحول قضية الفوائد يطرح المجلس ضرورة ان تكون هناك سهولة فى وضع الاجراءات والشروط التى تحدد اسلوب تسديد الفوائد حتى لا تكون سيفا على رؤوس الشباب غير المدرب جيدا على عمليات الاستثمار برصيد محدود من التجارب.

وجاءت توصيات مؤتمر دور الصندوق في تمويل مشروعات التعاونيات تؤكد هذه الرؤية بتوحيد جهة التعامل مع الاتحادات التعاونية وبانشاء لجنة خاصة فى الاتحاد العام لتنسيق وازالة العقبات التى تواجه القطاع التعاونى من اجل الحصول على القروض اللازمة بسهولة والاسراع فى اعداد الجدوى الاقتصادية لعدد من المشروعات التعاونية مع اعطاء الاولوية للجانب التسويقى.

محمد حبيب



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كلمات

قرات منذ يومين ، ان قرارات صدرت بتعيين بعض شبابنا المتخرجين عام ٨٣ ، اى منذ عشر سنوات . ومعنى ذلك ان هؤلاء الشبان قضوا بعد تخرجهم عشر سنوات كاملة ومتصلة بدون عمل ، اى بدون انتاج او فائدة لهم وللوطن . وتلك هى المأساة الكبرى الآن .

ولهذا لم ادهش حين تصفحت صحف امس ، فوجدت أهم الاخبار تتعلق بمسالة تشغيل الشباب ، وايجاد فرص عمل جديدة لهم ، وتشجيع المستثمرين على انشاء مشروعات تشغلهم ، ومكافحة الروتين والتعقيد اللذين يصادفهما كل صاحب مشروع جديد .

ومع الاكتئاب الذى يصيب المرء عندما يجد المواطنين فى زهرة شبابهم عاطلين يتسكعون فى الطرقات او يطرقون الابواب دون جدوى ، يشعر المرء ببعض الانفراج عندما يقرا الأنباء التى اشرت اليها ، مثل انشاء مكاتب نموذجية لتلقى طلبات الاستثمار والاتصال بالوزارات والهيئات نيابة عن المستثمر ، والموافقة على اى مشروع يتقدم به صاحبه فى حدود خمسة ملايين جنيه بمجرد الاخطار عنه ، وتحديد البيانات والمستندات المطلوبة لتسهيل الاجراءات .

وكذلك ما صرح به وزير القوى العاملة الجديد من قراراته الخاصة بتقديم التسهيلات والتيسيرات اللازمة للمستثمرين الاجانب لتوفير فرص عمل جديدة . وحبذا لو ازال الوزير كل العقبات والتعقيدات التى تصادف الراغبين فى تاسيس شركات تشغيل العمالة المصرية بالخارج ، مادام الراغبون فى انشائها يتمتعون بالسمعة الطيبة التى تضمن عدم تعرض الراغبين فى السفر لعمليات الاحتيال .

واذا كنت بالأمس قد قلت ان احوالنا تتطلب استراتيجية شاملة متكاملة تنهض بالوطن فى كل المجالات ، فان ذلك لا ينفى كون موضوع البطالة على راس الموضوعات التى تشغل البال ولا يحز فى النفس شىء مثلما يفعل العجز عن ايجاد عمل لشاب قضى عشرين عاما او اكثر من حياته يتعلم ويتدرب ويتمنى ان يكسب لقمة العيش ، ويحيا حياة مستقلة مستورة ، يبنى فيها اسرة ، ويجد لها مسكنا ملائما ، او ان يقضى عشر سنوات او اكثر بعد تخرجه ، يلف ويدور على المكاتب والشركات والمصالح ، ويبحث عن واسطة تساعده على الالتحاق بعمل ، فذلك هى قمة المآسى . ويصبح ايجاد عمل لهؤلاء الشباب ، هو بدوره قمة الانجاز والعمل الوطنى الايجابى والانسانى ايضا . ان احدا لا يعرف مقدار الأسى والالم من قضاء سنوات فى بطالة مفروضة على الشباب بغير تقصير منهم او من اهاليهم الذين انفقوا عليهم مثلما يعرف ذلك من قاسوا فى شبابهم من البطالة والرجاء والتوسل والتسكع على الابواب .

وقد قاسينا من ذلك فى شبابنا ، ونرجو الا تطول معاناة الجيل الجديد .

محمود عبدالمنعم مراد





هذه سطور مصرية ١٠٠٪
ليس وراءها إلا صالح مصر
اليوم وغدا وبعد غد بإذن الله

يقدمها: **محمد باشا**

مواجهة مشكلة البطالة .. كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٥ يونيو ١٩٩٣

❞ البطالة واحدة من أخطر المشاكل التى تهدد استقرار وتماسك المجتمع ، اى مجتمع ، وصحيح أن معظم بلاد العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، تشكو من البطالة، لكن الصحيح أيضا أننا هنا فى مصر، بدأنا بالفعل فى مواجهة هذه المشكلة ، ووضعها فى موضعها السليم من أولويات العمل الوطنى، بالتعامل معها طبقا لما أعلنه الرئيس حسنى مبارك ـ بوضع استراتيجية متكاملة تحدد الأهداف والأسس والاتجاهات والوسائل التى يمكن معها القضاء أو على الأقل الحد من آثارها ،، ❝

ويرى الرئيس مبارك من خلال حديث شامل «للأهرام» اجراه الزميل الكبير الأستاذ ابراهيم نافع ، ان هذه المشكلة تمثل اهدارا كبيرا للثروة البشرية التى تعد محورالتنمية وأداتها ، كما تؤكد أن جزءا من الموارد المتاحة بالمجتمع لايتم استخدامه أوعلى الأقل لايتم بالصورة المثلى، الأمر الذى يتطلب العمل على رفع نسبة القوة العاملة، الى اجمالى السكان وخفض عدد غير العاملين بالنسبة الى عدد العاملين، وهو مايعرف بمعدل الاعالة الى جانب رفع المستويات الانتاجية ، ويندرج ذلك فى اطار رؤية شاملة ومتكاملة لطاقة الامكانات المتاحة، بمعنى أخر ستتم دراسة شاملة ومسح كامل لنوعية المهارات المتوافرة فى المجتمع والمطلوبة مستقبلا، وعلى أساسها توضع الاطارات العامة المنظمة لسوق العمل، وينبغى التاكيد على أهمية التوزيع العادل لهذه الاستثمارات ، بين مختلف محافظات البلاد خاصة وأن المشكلة اتسع نطاقها فشملت كل مكان وكل نشاط اقتصادى، ومن هنا سوف يتم التعامل مع المشكلة عبر وضع استراتيجية متكاملة تحدد الأهداف والأسس والاتجاهات والوسائل التى يمكن بها القضاء أو على الاقل الحد من آثار البطالة، ويمكن للصندوق الاجتماعى أن يلعب دوره فى هذه العملية والتخفيف من حدتها عن طريق اعادة تأهيل وتدريب العمالة الزائدة فى قطاع الأعمال العام ، وتشجيع الصناعات الصغيرة مع الاستمرار فى مراعاة الطبيعة الخاصة بهذا الصندوق.

□□□

وفى خطابه الهام أمام مجلس الشعب فى الجلسة الخاصة بأدائه اليمين الدستورية لولايته الثالثة، أكد الرئيس انه سوف يكون فى وسع مصر أن تواجه مشكلات البطالة على نحو حاسم، بمزيد من فرص العمل المثمر لأبنائها.

والحق أن مواجهة مصر لهذه المشكلة بدأت بالفعل باعتبارها على قمة أولويات العمل الوطنى، باتخاذ مجموعة من الاجراءات والوسائل التى تحقق هذا الهدف ، وينبغى هنا أن نذكر أن الرئيس مبارك حرص كل الحرص على ضرورة أن يتجه برنامج التحرير الاقتصادى الى خلق فرص عمل منتجة تستوعب القوى البشرية الراغبة فى العمل.

ولكن ماهى إذن الاجراءات والوسائل التى تحقق هدفنا القومى فى مواجهة البطالة؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

□ □ وبعملية رصد لهذه الاجراءات والوسائل نجدها تتمثل فى التالى :

١ - العمل على زيادة القواعد الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، فهى السبيل الوحيد لزيادة فرص العمالة المنتجة ، وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة تنفيذ استثمارات تبلغ نحو ١٥٤ مليار جنيه ، تسهم فى خلق فرص عمل جديدة تبلغ نحو ٢٤٥٠ ألف فرصة عمل ، بخلاف

فرص الاحلال التى تبلغ ٧٤٠ الف فرصة عمل ، وهذه الفرص تستوعب جميع الداخلين الجدد فى سوق العمل وجزءا من البطالة القائمة.

٢ - تشجيع الأفراد على تملك الصناعات الصغيرة فهى من ناحية تؤدى الى زيادة الانتاج الصناعى، ومن ناحية أخرى تفتح مجالات عمل جديدة للشباب، نظرا لانها تتميز بكثافة عنصر العمل فيها،

وفى سبيل تحقيق ذلك يقوم بنك التنمية الصناعية بتوفير معونة فنية متكاملة تشمل تحديد نوعية الصناعات واعداد دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات ، والتدريب على استخدام التكنولوجيا المناسبة، الى جانب تقديم خدمات فى مجال تسويق المنتجات.

وقد بلغت جملة القروض التى وفرها البنك للمستثمرين منذ انشائه حتى يوم ٣٠ يونيو الماضى، نحو ٨٧٥ مليون جنية استفاد منها مايربو على ١٥ الف مشروع وجدير بالذكر انه تم تدبير هذه القروض من مصادر تمويل دولية وعربية ومحلية.

٣ - أتاحت المشروعات التى وافقت الهيئة العامة للتصنيع خلال عام ١٩٩١ ، على اقامتها وتوسيعها فى المحافظات والمدن الجديدة نحو ٤٤ ألف فرصة عمل.

٤ - تم انشاء الصندوق الاجتماعى فى عام ١٩٩١، وبلغت جملة الموارد التى أتيحت له من المنح والقروض حتى نهاية أغسطس ٩٢ نحو ٦١٢ مليون دولار، بالاضافة الى مايتم اعتماده فى الموازنة العامة للدولة، ويهدف الصندوق الى خلق فرص مباشرة جديدة للعمالة عن طريق تقديم قروض لانشاء مشروعات صغيرة ، وايضا اقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية فى المجتمعات المحلية، الى جانب تمويل برامج اعادة التدريب والتأهيل وزيادة القدرة على تحريك العمالة مهنيا.

□□□

ولعله من المفيد أن نذكر أن هناك ستة برامج محورية وضعت لتحقق الأهداف الرئيسية للصندوق الاجتماعى هى :

- برنامج تنمية المجتمع
- برنامج تنمية الصناعات الصغيرة
- برنامج تنمية الأشغال العامة
- برنامج تطوير المؤسسات
- برنامج تقنية العمالة
- برنامج خدمات النقل العام.

ولكل برنامج من هذه البرامج مشروعات محددة يتولاها، وقد بدأ العمل بالفعل فى تنفيذ احدى عشر مشروعا، وتمت الموافقة على عدد مثيل لها، كما تجرى دراسة وتقييم خمسة وعشرين مشروعا أخرى سوف تنفذ هذا العام.

وبالنسبة لبرنامج تنمية المجتمع، فانه يتضمن سبعة مشروعات، هى التنمية الريفية المتكاملة بالقرى المصرية، والأسر المنتجة، والحملة القومية لمحو الأمية، ومشروع تنمية المجتمع حول نهر النيل، والرعاية الصحية لمرضى السرطان



بفاقوس، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ومشروع جمعية الخدمات العامة بحى الساحل، وقد بلغت جملة المبالغ المعتمدة لهذه المشروعات ١٥٧ مليون جنيه صرف منها بالفعل فى نهاية العام الماضى ٢٠.٥ مليون جنيه.

اما برنامج تنمية الصناعات الصغيرة، فهو يشمل تسعة مشروعات هى : مدينة الحرفيين وبنك التنمية والائتمان الزراعى ، وشركة ضمان مخاطر الائتمان والمجتمع الصناعى بالعاشر من رمضان ومشروع الحرفيين، وقد اسفرت هذه المشروعات عن خلق فرص عمل جديدة عن طريق تنمية الصناعات الصغيرة، وتبلغ قيمة المبالغ المعتمدة لهذه المشروعات ٢٦٢.٦ مليون جنيه، صرف منها بالفعل ٦٢.٣ مليون.

وبالنسبة لبرنامج تنمية الأشغال العامة فانه يتضمن أربعة مشروعات هى حماية جوانب نهر النيل والأشغال البلدية لتطوير قرى البحر الصغير، والتنمية الريفية المتكاملة بالقرى المصرية ، وتطوير الخدمات البلدية بالفيوم، وتبلغ جملة المبالغ المعتمدة لهذه المشروعات١٨٦.٨ مليون جنيه، صرف منها

٦٥.٦ مليون.

وهناك برامج اخرى لتطوير المؤسسات مثل مشروع تطوير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

□□□

ولأن القطاع التعاونى يمثل ركنا أساسيا من مفردات الاقتصاد المصرى، بمايضمه من ١٧ ألف جمعية تعمل فى أنشطة الزراعة والاسكان والتجارة الداخلية والثروة المائية والانتاج الحرفى. ولأن هذا القطاع يعتبر الأسلوب الأمثل لاطلاق الحافز الفردى لكل من يعمل فى مجالاته ، فان الحكومة تتجه الى تحريره ورفع القيود الزراعية عنه ، بحيث تقتصر علاقته بها فى التسجيل والأشعار وتوفير الخبرة الفنية والارشاد فى حل المشكلات على النحو الذى تتعامل به مع القطاع الخاص.

ولأن سياسة الدولة هى الاتجاه نحو الصحراء لاستصلاحها واستزراعها ، فان الاستفادة من شباب الخريجين فى استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة ، يمثل أولوية فى مواجهة ظاهرة البطالة، حيث تمت مضاعفة المساحات المسلمة لهم عدة مرات، حيث بلغت خلال السنوات من ٨٥ ـ ٨٧ نحو ١٧ ألف فدان ، ارتفعت خلال السنوات الثلاث التالية لها الى نحو ٨٣٤ ألف فدان.

وأمام خطوط مواجهة ظاهرة البطالة المتعددة فاننا نجد هناك مسارا آخر أشار اليه الرئيس مبارك فى حديثه الشامل الى رئيس تحرير «الاهرام» وهو تطوير السياسة الضريبية الذى يمكن أن يؤدى دورا فى هذا المجال باعتباره وسيلة لاعادة توزيع الدخول بين شرائح المجتمع المختلفة حيث يقول الرئيس ان السياسة الضريبية يمكن أن تلعب الى جانب ذلك عدة أدوار أخرى هامة فى المجتمع ، فهى تساعد على توجيه النشاط الاقتصادى تجاه القطاعات التى ترغبها الدولة وتسهم فى محاربة التضخم والحد من معدلات الاستهلاك وزيادة معدل الادخار، ولاشك أن انخفاض الايرادات الضريبية يؤدى الى اللجوء لمصادر تمويل اخرى كالاقترض الخارجى والداخلى، وهى أمور تحد من فاعلية اتخاذ القرار، لذلك فان السياسة الاقتصادية تهدف الى تناسب

الطاقة الضريبية بصورة سليمة وصحيحة مع التطور الحادث فى النشاط الاقتصادى للمجتمع ، فضلا عن مراعاة عدم الاضرار بمعدلات الادخار والاستثمار السائدة ، وبما يحقق المزيد من العدالة فى توزيع الأعباء العامة، والمطلوب هو ضمان تناسب العبء الضريبى مع مقدرة الممول ،وذلك بتطوير التشريعات المعمول بها حاليا، بما يواكب سياسات الاصلاح الاقتصادى والمالى ، مع ضمان الحصول على حصيلة منتظمة ومتزايدة لمواجهة النفقات السريعة فى المجتمع ، وذلك عن طريق التحول من الضرائب المباشرة الى نظام الضريبة الموحدة لدعم الحصيلة ، مع ضرورة تزويد الادارة الضريبية بأدوات العمل الحديثة مستفيدة فى ذلك بالتقدم التكنولوجى والانتشار الجغرافى للمأموريات الضريبية تحقيقا لحسن وسلامة الاتصال بجمهور الممولين ورفع أداء العاملين بالأجهزة الضريبية.

□□□

الأمر المؤكد أن هذه المواجهة الشاملة لمشكلة البطالة ، باعتبارها تمثل أولوية لعمل الوطنى . فانها تحتاج الى أولوية فى اهتمامات كل المسئولين عن مواجهتها.

آخر مصريات

قال تعالى :

«فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين»

صدق الله العظيم (آل عمران : ١٥٩)





تعيين دفعة ٨٥ عليا



ومتوسطة.. الاسبوع القادم

العمــــاوى : مشـــروع جديد يســـتوعب ١٠٠ ألـــف من خـــريجى المـــدارس الفنيـــة

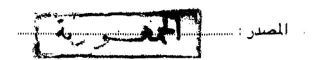
كتب – رفعت خالد :

تبحث اللجنة الوزارية للخدمات في اجتماعها الاسبوع القادم برئاسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية تعيين دفعة ١٩٨٥ مؤهلات عليا ومتوسطة .. بعد أن تم الانتهاء من توزيع الخريجين دفعة ١٩٨٤ مؤهلات عليا ..

صرح أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل .. ان الوزارة تعد الان مشروعا لعرضه على الصندوق الاجتماعى للتنمية ، يتضمن تمويل انشاء مراكز في الاحياء والمدن لاستيعاب خريجي المدارس الفنية فى أعمال الصيانة المنزلية سواء للاجهزة أو المبانى أو الدهانات .

ومن المنتظر ان يستوعب هذا المشروع ١٠٠ ألف خريج من مختلف محافظات الجمهورية .



المصدر :  الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

قروض الشباب بين الأحلام والواقع

مليار جنيه ستحول أحلام الشباب إلى حقيقة ، وستساهم فى القضاء على البطالة وتشغيل عدد كبير من العاطلين .

هذا ما يؤكده المسئولون عن الصندوق الاجتماعى للتنمية التابع لمجلس الوزراء والذى سيقدم قروضا لشباب المحافظات فى كافة انحاء الجمهورية تتراوح ما بين عشرة الاف للشاب إلى ٥٠ ألف جنيه يبدأون بها حياتهم العملية من خلال اقامة وتنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والانتاجية الصغيرة .

كيف تمضى التجربة .. ما هى الصعوبات التى تواجهها .. وما الذى يقوله الشباب ؟!

الخريجون يروون تجاربهم مع قروض المشروعات الصغيرة

شريف ترك النيابة لإنشاء ورشة بلاط

تحقيق :
سامية صادق

..ويبحث عن موظف يضمنه

نادية تركت التليفزيون لإقامة مكتبة والقرض .. لايشترى ماكينة تصوير

●● فى البداية يتحدث الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية يقول :

تم تخصيص الف مليون جنيه لمشروعات الشباب فى مختلف المحافظات ، تمول من المنح والمساعدات المقدمة من الدول الغربية .. يحصل الشاب على قرض يتراوح بين عشرة الاف و٥٠ الف جنيه فى صورة معدات والات ورأس مال عامل .

واذا تعدد الشركاء فى المشروع الواحد فيمكنهم الحصول على قرض يتراوح ما بين ٥٠ و ٢٠٠ الف جنيه يسدد القرض على ٥ سنوات منها فترة سماح سنتان بفائدة ١٠٪ للمشروعات الجديدة و١٢٪ للمشروعات الموسعة .

وبدأ الصندوق تنفيذ مشروعه فى بعض محافظات الجمهورية منها الفيوم والشرقية والاسماعيلية واسيوط وقنا .

ويضيف ان الشباب الراغبين فى الحصول على القرض يتقدمون بطلباتهم إلى المحافظات والنقابات والجمعيات التابعين لها مرفقة بدراسة جدوى للمشروعات المراد تمويلها ليتمكن الصندوق من تقييم التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات وتحديد قيمة القروض لاصحابها .

وعن الضمانات يقول الدكتور حسين الجمال أن المعدات والالات تظل ملكا للصندوق الى ان يسدد الشاب القرض كاملا .

٥ ملايين جنيه للجيزة

●● فى محافظة الجيزة يقول عبدالقادر اسماعيل رئيس جهاز تشغيل الشاب ان المحافظة رصدت ٥ ملايين جنيه من عوائد ارباح المشروعات الانتاجية من صندوق التنمية والخدمات بالمحافظة وتم ربط الجهاز بالصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل المشروعات الكبرى للشباب .. وقد بدأ الجهاز اقراض الشباب منذ شهرين فقط .

ويضيف أن المحافظة تقدم قرضا بدون فوائد يتراوح ما بين ٥ الاف الى ٢٠ الف جنيه للشاب فى صورة معدات والات فقط يدفع الشاب ٢٪ مصاريف ادارية و٣٪ بدل مخاطر قرض ويسدد القرض على خمس سنوات منها سنتان فترة سماح .

ويؤكد ان المحافظة تركز على المشروعات الصغيرة التى يحتاجها المجتمع مثل : التجليد والطباعة والتصوير والاوفست والكومبيوتر والمشروعات التجارية كالنجارة والحدادة ولذلك تم ربط الجهاز بمراكز التدريب المهنى لتدريب شباب الخريجين على الصناعات التى سوف يقيمونها ، كما ربط الجهاز بجمعية مستثمرى السادس من أكتوبر لاقامة مشروعات صغيرة ومغذية كصناعات البلاستيك والكرتون والزراير وغيرها .

شروط الاقراض

ويشير رئيس جهاز تشغيل الشباب بالجيزة أن هناك سبعة شروط لحصول الشاب على القرض وهى :

● أن يكون من خريجى الجامعات والمعاهد العليا أو المؤهلات المتوسطة وخريجى المدارس الثانوية من الجنسين من دفعات ١٩٨٣ وما بعدها .

● ألا يقل السن عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٣٥ سنة .

● لا يعمل بالحكومة أو بأى جهة تدر عليه دخلا .

● تأدية الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها .

● يقدم ضامنا للقرض «موظف حكومى» أو بضمان عقار يملكه .

● أن يكون لديه خبرة بالمشروع الذى يقدمه .

● أن يقدم دراسة جدوى مبسطة للمشروع تتضمن اجمالى التكاليف المطلوبة والمكان الذى يرغب عمل المشروع فيه وعدد العمالة اللازمة للتشغيل .

●● وعن الاجراءات التى يقوم بها الجهاز يقول صلاح عبدالحميد عبدالعليم رئيس لجنة المعاينة بجهاز تشغيل الشباب بالجيزة .

بعد أن يتقدم الشاب بدراسة مبسطة لمشروعه يقوم الجهاز بعمل دراسة جدوى كاملة يقدر فيها تكلفة المشروع واحيانا تختلف مع التكاليف التى قدرها الشاب .. ثم بعد ذلك تذهب لجنة لمعاينة المكان الذى اختاره المتقدم لانشاء مشروعه فاذا ثبت صلاحيته احضرنا له المعدات اللازمة حسب نوع المشروع .. وأحيانا لا يتناسب المكان مع حجم المشروع وفى هذه الحالة نبحث له عن مكان تابع للمحافظة .. فمن ضمن القروض محلات تقدمها المحافظة فى كفر طهرمس والعياط لاقامة المشروعات الصغيرة عليها .

وفى زيارة على الطبيعة تبين أنه يتقدم حوالى ٣٠ شابا وشابة يوميا عارضين مشروعاتهم الجديدة على جهاز التشغيل بالمحافظة للحصول على قروض .. وتحدث الشباب عن احلامهم .. ومشاكلهم أيضا .

●● يقول شريف طه خطاب : رغم حصولى على ليسانس الحقوق بتقدير جيد جدا وترشيحى وكيل نيابة إلا أننى فضلت العمل الحر وجئت لا حصل على قرض عشرة الاف جنيه لعمل ورشة بلاط اديرها انا واخى الحاصل على دبلوم الصنايع لان لدينا خبرة فى هذا المجال .. ولكن هناك مشكلة تقابلنا .. وهى اشتراط ضمان موظف حكومى لنا .. فإلى الان لم نجد موظفا يضمن قرضا بمثل هذا المبلغ الكبير .

ضاع الحلم

●● ستكون صدمة لاسرتى .. قالها عاطف صلاح سيد - دبلوم صنايع عندما رفض الجهاز طلبه للقرض .. واضاف :

حلمت كثيرا باقامة ورشة صغيرة لصناعة الموبيليا لابدأ بها طريقى واساعد اسرتى بعد ان تخرجت ومكثت فى البيت خمس سنوات بدون عمل .. قدمت طلبا لقرض ٥ الاف جنيه فى صورة معدات نجارة .. ولكن بعد ان أتمت كل الاجراءات طلبوا منى شهادة المعافاة من الجيش وانا



معى تأجيل لمدة ثلاث سنوات اعتقد اننى كنت استطيع خلالها ان اقيم المشروع وانتج ولكن جهاز تشغيل الشباب رفض بحجة ان القروض تسدد على خمس سنوات ومن المحتمل ان اكون فى الجيش خلال هذه الفترة .

لا أعلم أن اجد فرصة عمل الان بعد ان تبدد حلمى !

● ● أما نادية عبدالله - ليسانس حقوق فتركت عملها من أجل الحصول على قرض .. وتقول :

كنت أعمل فى التليفزيون بمرتب لا يكفى حتى المواصلات ولذلك تقدمت لطلب قرض لاقامة مكتبة للادوات المدرسية لخدمة سكان منطقة أم المصريين التى قيم بها لأن المنطقة لا توجد بها مكتبات قريبة .

المشكلة أن القرض الذى تمنحه المحافظة لا يزيد عن ٥ الاف جنيه وأنا احتاج الى ماكينة تصوير اوراق قيمتها وحدها ٧ الاف جنيه .

عن قرب وقف أثنى عشر شابا وشابة فى مراحل عمرية متباينة يتداولون حول مشروعهم الجديد ..

تحدث منهم طارق محمد محمد وطارق خفاجة - بكالوريوس زراعة وعصام خليفة عويان - مؤهل متوسط .. قالوا .

عندما سمعنا عن قروض المحافظة فرحنا وظننا ان حلمنا سيتحقق فجئنا لطلب قرض ٣٠٠ الف جنيه لانشاء مصنع خشب «كونتر» لأن الانتاج المحلى منه قليل ونستورده من الخارج ولا يوجد فى مصر غير مصنعين فقط لانتاجه ونحن عملنا فى هذا المجال من قبل ولدينا خبرة عنه .

قدمنا دراسة جدوى تتضمن الارض التى تنشأ عليها مشروعنا .. ولكن المحافظة رفضتها بحجة أنها أرض زراعية .. وعندما طلبنا أرضا بديلة .. فرضت علينا ارضا فى مدينة السادس من اكتوبر مساحتها ثلاثة الاف متر مع ان مشروعنا لا يحتاج لاكثر من الفى متر والارض التى فرضتها علينا المحافظة ثمن المتر فيها ٩٠ جنيها .. ويجب أن ندفع منها ٧٢ الف جنيه مقدما وفى الوقت نفسه المحافظة لا تعطى قرضا لمشروعنا اكثر من ٦٠ الف جنيه .

بالاضافة الى ذلك نريد ماكينات قيمتها ٧٠ الف جنيه ومعدات وخامات بالاف الجنيهات .

وفى الوقت التى تضع المحافظة فيه العراقيل أمام مشروعنا يوجد لديها مصنع متوقف فى منطقة برنشط بالعياط به ٦٠٪ من المعدات والماكينات التى يحتاجها مشروعنا ولكن المحافظة رفضت ان تعطينا المصنع لنعيد إليه الحياة وطلبت منا ان نشتريه .. هل لو كان فى امكاننا شراء مصنع كنا نتقدم لطلب قرض ؟!

ويضيفون اننا مستعدون ان نبيع كل ما نملكه من أجل انشاء المصنع .. ونحن نملك ٥٠ الف جنيه

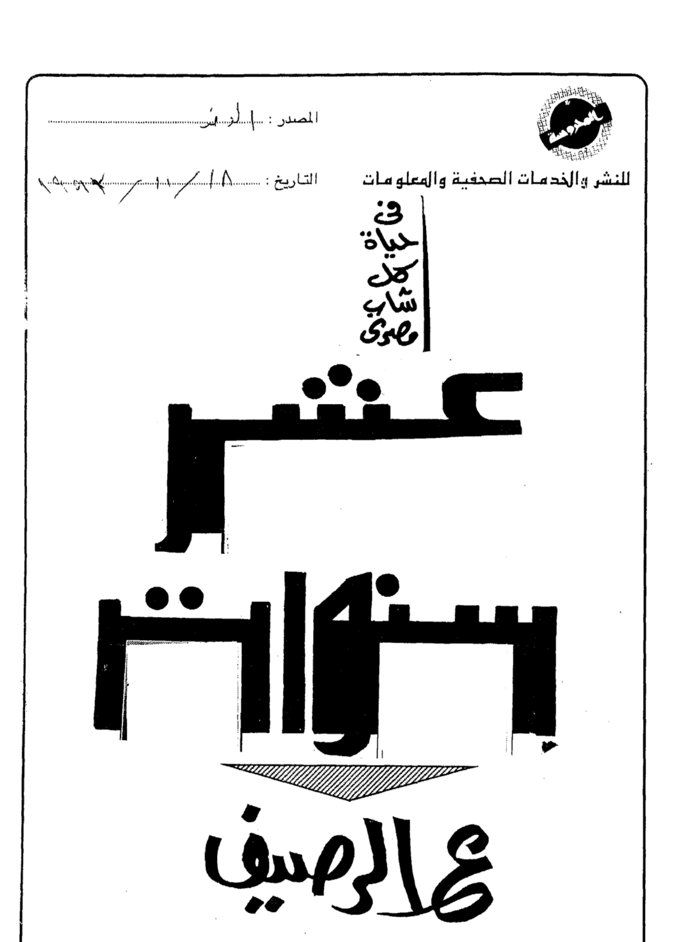
● ● عبدالسلام محمد مكاوى وشقيقه محمد مؤهلات متوسطة يقولان .

أملنا ان نقيم مخبزا آليا لاهالى منطقتنا كوم بكار لانهم يعانون الكثير من أجل الحصول على رغيف الخبز .. ولذلك تقدمنا بطلب قرض ١٢ الف جنيه فى صورة معدات للمخبز ونتمنى أن يتحقق حلمنا .

أين مشروعات الدواجن

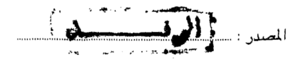
● ● ويسأل صافى حامد رياض وصديقه حازم شعيب عن مشروعات تسمين المواشى وتربية الدواجن او جرارات لاستصلاح الاراضى ويقول :

هذه المشروعات هى التى تنفع قريتنا بالعياط ولكنها غير موجودة بالمحافظة .. مع أن الجيزة توجد بها مناطق زراعية كثيرة تحتاج إلى تلك النوعية من المشروعات وعندما وجدنا أن لا أمل فى مشروعات التسمين والدواجن توجهت انا وصديقى لطلب قرض ٦ الاف جنيه لاقامة ورشة تجميع وخراطة لاننا حاصلين على دبلومات صنايع قسم خراطة .


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ :
في حياة كل شاب مصري
عشر سنوات
ع الرصيف

اذا كانت قضية البطالة قد قتلت بحثا ووضع المتخصصون عشرات الحلول"لإنقاذ الشباب من البطالة إلا أن تلك القضية مازالت معلقة دون حل جذرى بل اتخذت الحكومة تلك القضية اللعبة السحرية لها لتتلاعب مع الشعب فلم يمر يوم وإلا كانت عناوين الصحف وبداية نشرات الاخبار تؤكد على توفير آلاف وملايين فرص العمل للشباب.

وكان آخرها إعلان الدكتور عاطف صدقى عن توفير ٢,٣ مليون فرصة عمل حتى عام ١٩٩٧ هذا بخلاف عشرات التصريحات بتمليك الأراضى للخريجين وتستمر اللعبة السحرية للحكومة.مع الشباب وتفتح باب تلقى طلبات الباحثين عن عمل ولم تتوفر لديهم فرصة عمل ويهرول الشباب إلى مكاتب العمل والمجالس المحلية لتسجيل أسمائهم وكل منهم لديه الأمل فى توفير فرصة عمل فى الفترة الثالثة لرئاسة مبارك وقد انقضت فترة ولم تنته المكاتب من حصر الشباب الباحث عن عمل وحتى نذكر الحكومة بالباحثين عن عمل والذين ذاقوا عذاب البطالة ومنهم خريجو ١٩٨٤ ننشر صور وبيانات هؤلاء تباعا حتى يمكن أن تتذكر الحكومة أن ذنب هؤلاء فى رقبة الحكومة دون تعليق منا!!


المصدر : 
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

تحقيق
ممدوح حسن

اختلفت الاجهزة الدراسات فى التقدير الحقيقى وحجم البطالة فأكدت بعض الدراسات أن حجم البطالة يقدر بثلاثة ملايين شاب وفتاة والبعض الاخر من الاجهزة يؤكد انها تقدر بـ ٢ مليون، أما التقدير الرسمى لحجم البطالة كما اعلنه احمد العماوى وزير القوى العاملة يتراوح بين مليون ومليون نصف وفقا للحصر المبدئى وهو يشكل ١٦٪ من اجمالى القوى العاملة.

وتؤكد الدراسات ايضا انه باتباع الحكومة سياسة الخصخصة وبيع الشركات سيزداد حجم البطالة سنوياً ٢ مليون عاطل حتى تمثل ٤٠٪ على الاقل سيكون مصيرهم مجهولاً وسيصبح حجم البطالة ٥ ملايين عاطلاً خاصة وأن رئيس الوزراء أعلن انه ستتاح الفرصة الكاملة للمشترين بأن يحددوا بأنفسهم حجم العمالة الملائمة لشركاتهم بعد نقل الملكية إليهم، وهناك سياسة تطفيشية للعمال فى بعض الشركات حقيقة.

وتشير بيانات جهاز التعبئة والاحصاء إلى أن حوالى ٤٠٪ من حجم العمالة المصرية تعمل فى شركات لا يزيد عدد عمالها على اربعة عمال مما يؤكد اهمية تشجيع وتنمية قطاع الاعمال الصغير والمتوسط لخلق وظائف جديدة.

كما تشير بيانات الاحصاء إلى أن معدل البطالة يتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ بين المواطنين المصريين الموجودين داخل حدود الدولة ونظراً لان البطالة هى الشماعة التى تعلق الحكومة عليها انتشار الارهاب والجرائم والعديد من الظواهر الاجتماعية غير الصحية وجد مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء اهمية حصر حجم البطالة بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة طبقا للمؤهل الدراسى من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٩٢.

«مؤهلات متوسطة»

واكد الحصر ان اعلى نسبة من المتعطلين تتمثل فى الحاصلين على مؤهلات متوسطة حيث يصل إجمالى عددهم فى المحافظات التى تم حصرها إلى ٨١٧٩٨٠ أى بنسبة ٨٢٪ فى محافظات المنيا والفيوم وبنى سويف واسيوط وسوهاج وقنا واسوان والشرقية ودمياط والغربية والدقهلية والبحيرة والمنوفية وكفر الشيخ وهذا يعنى انه من بين كل مائة عاطل يوجد ٨٢ خريجو التعليم المتوسط. وفى التعليم فوق المتوسط يصل عدد المتعطلين فى تلك المحافظات إلى ٧٥١٨٧ أى بنسبة ٨٪ فقط، أما فى التعليم العالى فيصل عددهم إلى ٩٩٠١٢ أى بنسبة ١٠٪ من اجمالى عدد الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة وفوق المتوسطة الذى يصل إلى ٩٩٢١٧٩.

وطبقا لهذا الحصر بلغ عدد المتعطلين فى الاسماعيلية ١٣٣٩٧ عام ١٩٩١ ويمثل منهم العاطلون المؤهلون مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة والعالية ٩٤٪ والحرفيون ٢٪، كما وصل عدد المتعطلين عام ٩٢ بنفس المحافظة ١٥٧٣٢ بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ١٩٩١.

أما فى اسيوط التى بها احداث العنف بلغ عدد الخريجين المتعطلين ٧٩٢١ وفقا لآخر احصائية للمحافظة وكانت أعلى نسبة من المتعطلين خريجو كلية التجارة والزراعة والحقوق والعلوم والآداب بينما وصل عدد المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة ٦٦٠٩ واعلى نسبة من المتعطلين خريجو المؤهلات التجارية بنسبة ٣٧٪ ورغم أن عدد العاطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة لم يكن فى عام ١٩٨٣ سوى ٤٤٥٩، إلا أن الرقم قفز خلال السنوات العشر الماضية ٩٤٤٢ أما مجموع العاطلين من حملة المؤهلات العليا فقد وصل عام ١٩٩٢ إلى ١٣٧٩٠ خريجاً بعد أن كان عام ١٩٨٣ ما يقرب من١٧ خريجاً فقط وهذه البيانات أدلى بها محمد سميح السعيد محافظ اسيوط!

ووصل عدد المتعطلين فى مركز ديروط ١١٠٨٦ خريجاً وهو أكبر من العاطلين فى أى مركز آخر.

أما سوهاج فقد بلغ عدد المتعطلين وفقا لبيانات مجلس الوزراء ٥٩ الفاً أكبر نسبة منهم فى أوساط خريجى المدارس المتوسطة حيث يصل اجمالى عددهم إلى ٤٦١٨٦ واكبر نسبة بطالة من حملة المؤهلات المتوسطة تقع بين الحاصلين على دبلوم التجارة ١٨٥٥٦ والصنايع ٢٠٧٩٨ والزراعة ٨٩١٢، أما خريجو الكليات فقد بلغ اعداد المتعطلين فى سوهاج حوالى ٦٩٤٥.

وفى المنيا من عام ٨٣ حتى ١٩٩٢ ما يقرب من ٩٩١٨١ من جملة المتعطلين عموماً وعددهم ١٤٢٧٨ عاطلاً وعدد سكان المنيا ٣ ملايين و ١٩٦ الف نسمة.

واختلفت البيانات فى تحديد حجم البطالة فى القاهرة الكبرى حيث تزداد نسبة البطالة فى القاهرة الكبرى إلى ١٨٪ من حجم العمالة فى القاهرة.

وإذا كانت الحكومة قد اعلنت عن عدم الالتزام بتعيين الخريجين وأن مهمتها تنقية وتسهيل الاستثمار فإنه من خلال أرقام وبيانات هيئة الاستثمار فإن الهيئة منذ انشائها وفقا للقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وفرت ٢٧٤ الف فرصة عمل حتى يونيو ١٩٩٢ وارتفعت إلى ٣٠٥ الاف فرصة عمل عام ١٩٩٣ منها ٢٧ الفاً و ٨٦١ فرصة فى المناطق الحرة و ٢٧٧ الفاً و ٨٧١ فرصة من خلال مشروعات استثمارية، وهى بالتالى لا يمكن أن تستوعب فائض الخريجين.

أما الصندوق الاجتماعى الذى تضع عليه الحكومة الامل الاكبر فى حل مشكلة البطالة فإنه منذ انشائه عام ١٩٩١ فإنه تعامل مع عدد من الهيئات لانشاء مشروعات صغيرة وقد تم تنفيذ ٦٣ مشروعاً كبيراً حتى اغسطس ١٩٩٣ ووفر ١٠٠ الف فرصة عمل دائمة و ١٨ الف فرصة عمل مؤقته فهل تستوعب مشروعات الصندوق الاجتماعى فائض الخريجين؟

وتشير بيانات الحصر المبدئية أن الدبلومات التجارية اكثر الفئات التى قامت بتسجيل نفسها تليها الدبلومات الاخرى ثم

الشهادات العليا خاصة الكليات النظرية أما الكليات العملية كانت ضئيلة.

«البحث عن عمل»

ومن خلال رحلة الباحثين عن عمل والذين اضطر بعضهم بالعمل مؤقتا في غير تخصصه لقتل وقت الفراغ ومنهم من لم يجد حتى الآن فرصة عمل ولديه أمل في فرصة عمل وسامي كامل حاصل على ليسانس اداب لغات شرقية عام ١٩٨٦ ويعمل مسئول مطبوعات ويبحث عن عمل في تخصصه.

أما احمد عبدالعال كساب حاصل على دبلوم تجارة عام ١٩٨٤ طرق جميع ابواب العمل ولكنه لم يجد عملاً حتى الآن.

وهدى صالح الديب الحاصلة على دبلوم التجارة ١٩٨٩ طرقت جميع ابواب العمل واكتشفت انه مغلق بالضبة والمفتاح.

أما هالة سمير حامد زكي الحاصلة على دبلوم التجارة عام ١٩٩٠ تبحث جاهدة من أجل الفوز بفرصة عمل ولكنها في الانتظار.

وعامر كمال الدين الدغيدي خريج معهد اعداد الفنيين التجاريين شعبة سكرتارية عام ١٩٨٥ من كوم حمادة عمل في أكثر من مكان بعيداً عن تخصصه ولكن معظم الاعمال التي يلتحق بها لا تشفع لمتاعبه التي يلقاها في العمل.

وجيهان سمير خريجية معهد الادارة والسكرتارية عام ١٩٩٠ مازالت تعيش رحلة البحث عن عمل دون توقف فهل تتذكرها الحكومة.

وهاني سيد بيومي الحاصل على ليسانس الآداب دفعة ١٩٨٩ يعمل بأحد فنادق القاهرة بدلاً من الجلوس وانتظار الحكومة ويتمنى ان يجد فرصة عمل في تخصصه.

واسماعيل حلمي ابراهيم خريج المعهد الفني التجاري دفعة ١٩٨٧ يعمل حاليا في أحد الفنادق بعد أن ذاق عذاب البحث عن وظيفة في تخصصه ولم يجد فاضطر للعمل مؤقتا.

«الانتظار»

أما هشام عبدالعزيز علي عبدالفتاح خريج المعهد الفني التجاري عام ١٩٨٩ فقد طرق ابواب العمل ولكنه لم يجد وفي انتظار فرصة عمل.

وصفية محمد محمد عبدالله خريجة المعهد الصناعي قسم كهروميكانيكا عام ١٩٩٠ فإنها كانت تعتقد أن تخصصها يمكن أن يوجد لها فرصة عمل بسهولة إلا انها بعد التخرج اصطدمت بالواقع.

جيهان فاروق الحاصلة على دبلوم الصنايع عام ١٩٩٠ لم تجد فرصة عمل نهائيا وتنضم إلى قافلة الباحثين عن عمل.

وناهد محمد حسن الحاصلة على دبلوم التجارة عام ١٩٩٠ التحقت بالعمل في أحد المستشفيات ولكن لم تستمر عمليات الحصر التي تجريها الحكومة لعلهم يصدقون مرة.

وعفت حسن ابو حسنين خريجة دبلوم التجارة عام ١٩٩٠ جلست في البيت تنتظر نتيجة الحصر الاخيره للخريجين لعل أن يكون من نصيبها فرصة عمل.

أما ابراهيم علي خريج المعهد الفني التجاري عام ١٩٨٩ عمل في أكثر من وظيفة مؤقتة ولكنه لا يستمر لان معظم الوظائف بعيداً عن تخصصه ويبحث عن عمل.

وإيمان علي الحاصلة على دبلوم التجارة عام ١٩٨٥ حاولت مراراً وتكراراً في البحث عن فرصة عمل ولكن دون جدوى.

ومحمود عبدالعال خريج المدرسة الثانوية الصناعية التحق بالعمل في أحد المحلات ولكنه لم يستمر لعدم ملاءمة ظروف العمل له ويحاول الآن البحث عن فرصة عمل تتفق مع مؤهلاته الدراسية.

وفتحي عزت خريج المعهد الفني الصناعي قسم سيارات ١٩٨٩ عمل قبل ذلك في صيدلية وتركها من أجل أن يعمل في تخصصه ولكنه مازال في رحلة البحث عن عمل.

ومحمد كريم امام حاصل على بكالوريوس تجارة ويجيد الانجليزية والفرنسية ويبلغ من العمر ٣٨ عاماً ويبحث عن عمل فهل يجد خلالَ الفترة القادمة.

وياسر أحمد مصطفى دبلوم تجارة عام ١٩٨٨ التحق بالعمل مع مقاول ولكنه لم يستمر ومازال يبحث عن عمل.

أما محمد حسن محمد الحاصل على دبلوم التجارة عام ١٩٨٩ مازال في رحلة البحث عن عمل دون أن يستقر في وظيفة تؤهله للعيش وخالد أحمد سيد ليسانس حقوق ١٩٨٨ حاول أن يعمل بالمحاماة ونتيجة لزيادة أعداد الخريجين لم يجد فرصة للعمل بالمحاماة واضطر للعمل في وظائف مختلفة ولكنه لم يجد ما يناسبه.

ورأفت ابراهيم بكالوريوس تجارة ١٩٨٩ قيد اسمه في حصر الخريجين دون أن يجد حلاً.

وحسن عبدالحميد ليسانس حقوق ١٩٩٠ ينتظر فرصة التعيين في أية شركة أومؤسسة.

ومحمد سمير حامد الحاصل على دبلوم الصنايع عام ١٩٨٩ طرق جميع ابواب العمل وقد التحق من قبل بعمل ولكنه كان مؤقتا ويبحث عن عمل من أجل الاستقرار.

الحلقة الثانية غدا



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

علاج مشكلة البطالة هو المعيار الحقيقى لنجاح السياسة الاقتصادية الحالية

الحوار

الحوار هو البديل عن العنف والقطيعة ولطالما طالبنا بالحوار مرارا، ونحن نفتح هذه المساحة مرحبين بمساهمات الجميع، بغض النظر عن مواقفهم الفكرية والسياسية

برغم الإنجازات التى تحققت فى المرحلة الأولى فإن برنامج الإصلاح لم يحدث أثرا يذكر فى مشكلة أساسية من مشكلاتنا الاقتصادية، وهى مشكلة البطالة. ولاشك ان تلك المشكلة من أكبر التحديات التى تواجه مصر خلال عقد التسعينات. وليس من قبيل المبالغة القول إن علاجها هو المقياس الحقيقى لنجاح الإصلاح الاقتصادى. فلايكفى بان نشير إلى تخفيض معدل التضخم او إلى ثبات سعر الجنيه او تحسين العجز فى الميزانية او ميزان المدفوعات، فإن ذلك كله بعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العادى الذى يسعى أولا وقبل كل شىء إلى الحصول على عمل شريف يسد رمقه ويحفظ كرامته. وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا عرفنا ان النسبة الكبرى من هؤلاء الذين فى حالة بطالة سافرة هم من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس، الذين ينتظرون مدة قد تصل او تزيد على خمس سنوات قبل ان يصلهم الدور للحصول على عمل مقابل أجر، لا يكفى لضرورات الحياة. وناهيك بكفايته لبدء حياة أسرية. ولست فى حاجة إلى القول إن مشكلة البطالة بين الشباب هى العامل الرئيسى الذى يكمن وراء عدد من مشكلاتنا السياسية والاجتماعية. ولن نستطيع التغلب على تلك المشكلات دون علاج حاسم لمشكلة البطالة.

يذهب بعض المتخصصين إلى أن نسبة البطالة تزيد على ذلك الرقم وقد تصل إلى ١٧,٥٪ ويرجع ذلك إلى أن مفهوم البطالة عندنا وأساليب قياسها يؤديان إلى الخطأ في اتجاه الإنخفاض. ومن ثم لايجوز أن نقارن أرقام البطالة عندنا بأرقام البطالة في البلاد الصناعية ذلك أن تعريف البطالة عندنا أضيق كثيرا من تعريفها في تلك البلاد .وبديهى أن البطالة عندنا تختلف في طبيعتها عن البطالة عندهم، فهى في البلاد الصناعية بطالة دورية تتعلق بفترات الإنكماش والإنتعاش؛ إذ أنها ترتفع في فترات الانكماش وتنخفض مع الانتعاش إلى ما دون ٣٪ من القوة العاملة. أما عندنا فإن البطالة هيكلية ترجع في جزء كبير منها إلى اختلال العلاقة النسبية بين عنصر العمل وعنصر رأس المال، مما يؤدى إلى تدنى معدلات النمو.

إذا ترجمنا تلك النسبة المئوية إلى أرقام مطلقة، تبين لنا أن حجم المشكلة يزيد كثيرا عن الحجم المفترض في الخطة الخمسية الثالثة. والحجم المفترض في برنامج الإصلاح الاقتصادى. إن الظروف التى تمر بها مصر في الوقت الحاضر تشير إلى وجود اربعة مصادر للبطالة:

أ- القادمون إلى سوق العمل سنويا. ويتوقف حجم ذلك المصدر بصفة أساسية على معدلات النمو في السكان التى تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة. وفي تقدير الخطة الخمسية الثالثة أن عدد الذين يفدون إلى سوق العمل سنويا يبلغ نحو أربعمائة ألف.

ب - رصيد البطالة القائم في أية لحظة زمنية.

وقد تراكم هذا الرصيد بسبب عجز النظام الإقتصادى عن استيعاب كل القادمين إلى سوق العمل سنة بعد أخرى. ويقدر هذا الرصيد في الوقت الحاضر بما يعادل ١,٥ إلى ٢ مليون عاطل، ويلاحظ الفرق بين هذا المصدر والمصدر السابق.

ج- البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادى. وقد ينشأ هذا هذا النوع من البطالة بسبب التخصيصية حيث يقتضى الأمر في بعض الحالات الاستغناء عن نسبة معينة من العمالة الفائضة في شركات القطاع العام. وقد تنشأ بسبب إنكماش بعض الصناعات على أثر تحرير التجارة الخارجية.

د- البطالة المقنعة. وهى تمثل تلك النسبة من القوة العاملة التى تشتغل في عمل أو آخر، ولكنها لاتضيف شيئا يذكر إلى الناتج القومى. وهى أكثر إنتشارا في العمالة الريفية منها في العمالة الحضرية. ولكنها توجد أيضا على نطاق واسع في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام.

يتبين مما تقدم أن العلاج الفعال لمشكلة البطالة يتطلب توفير فرص عمل سنويا تزيد كثيرا على أربعمائة ألف وهو ماتسعى الخطة الخمسية الثالثة إلى تحقيقه. الواقع أننا في حاجة إلى توفير مايعادل ضعف هذا الرقم إذا أردنا استيعاب العمالة الوافدة سنويا إلى سوق العمل، وتخفيض رصيد البطالة، وتوفير فرص عمل بديلة لمن يتم الإستغناء عنهم في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى بالإضافة إلى التصدى لمشكلة البطالة المقنعة. مشكلة البطالة والنمو الإقتصادى

. إذا صح أن مشكلة البطالة تزيد في أبعادها كثيرا عما هو مفترض، فإن من الواجب أن يكون نمو الاقتصاد المصرى سنة بعد أخرى على المستوى الذى يسمح بتوفير هذا القدر الكبير من فرص العمل المنتجة، يلاحظ أن النمو المتوقع للناتج المحلى الإجمالى في الخطة الخمسية الثالثة يدور حول ٥٪ سنويا خلال سنوات الخطة، وهو في تقدير المخطط يمثل معدل النمو اللازم لخلق اربعمائة ألف فرصة عمل سنويا أما إذا أردنا توفير ثمانمائة ألف فرصة عمل سنويا فإن معنى ذلك أنه لايكفى أن ينمو الاقتصاد المصرى بمعدل ٥٪ بل لابد أن يكون معدل النمو مايقرب من ضعف ذلك أى من ٨٪ إلى ١٠٪ سنويا خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة.

ومن اللافت للنظر أن هذه المشكلة الحيوية لاتحظى بأية عناية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى. نعم يشتمل البرنامج على معدلات النمو المتوقعة خلال السنوات القادمة، ولكن ليس هناك أية محاولة- فيما نعرف- للربط بين معدلات النمو ومشكلة البطالة. في البرنامج مايفيد أن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى كانت متدنية للغاية خلال السنتين الماضيتين، وكانت بصفة عامة سلبية خلال معظم السنوات السابقة على تنفيذ البرنامج(١٩٩١). وهذا يفسر إلى حد كبير تعاظم رصيد البطالة خلال تلك الفترة. كذلك نجد في البرنامج مايفيد أن معدلات النمو المتوقعة في المدى المتوسط أى بعد ١٩٩٦ تقريبا قد ترتفع إلى مابين ٤,٥ و٥٪ سنويا. ولكن هناك صمتا مطلقا عن دلالة ذلك ومدى فعاليته بالنسبة لعلاج مشكلة البطالة. ويبدو أن برنامج الإصلاح الاقتصادى يقوم على إفتراض ضمنى إن المشكلة سوف تذوب من تلقاء نفسها إذا ماتم التنفيذ كما هو متفق عليه،أو أنها مستحيلة العلاج. والفرض الأول محل شك كبير أما الفرض الثانى فهو يلقى ظلا كثيفا من الشك على برنامج الإصلاح برمته. إذ ماجدوى كل تلك المعاناة إذا لم يتمخض في النهاية عن نظام اقتصادى قادر على توفير فرص العمل الكريم لكل معدلات النمو العالية وهى الطريق الوحيد الفعال لعلاج مشكلة البطالة في مصر. ولايكفى أن يكون النمو في حدود ٤,٥٪ أو ٥٪ سنويا بالنظر إلى الحجم الضخم لتلك المشكلة. ولايكفى أيضا أن يكون العلاج عن طريق إجراءات جزئية مثل التركيز على المشروعات ذات الكثافة في عنصر العمل، أو تشجيع الصناعات الصغيرة،

بقلم :

د. سعيد النجار

او إستصلاح الاراضى الزراعية، أو الهجرة إلى الخارج إذ إن هذه كلها تدخل في باب الإجراءات الملطفة أو المكملة لسياسية النمو العالى ولايمكن أن تكون بذاتها علاجا حاسما للمشكلة. وغنى عن البيان أن الصندوق الاجتماعى الذى أنشىء في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادى ذو هدف محدود وهو علاج الإثار الإجتماعية السلبية التى تترتب على تنفيذ هذا البرنامج بما في ذلك توفير فرص العمل المنتج لمن يتم الإستغناء عنهم في شركات القطاع العام ،التى تخضع للتخصيصية وواضح أن هذه مشكلة جزئية تختلف كل الاختلاف عن مشكلة البطالة بصفة عامة.

النمو الاقتصادى والتوجه التصديرى

والمسالة الان هى إلى أى حد يمكن للاقتصاد المصرى أن يحقق معدلات نمو تصل إلى أكثر من ٨٪ سنويا. من المؤكد أن مثل هذا المعدل يتجاوز كثيرا معدلات النمو التى تحققت في الماضى فيما عدا بعض السنوات الاستثنائية في نهاية السبعينات على أثر الارتفاع الشديد المفاجىء في أسعار البترول وتحويلات العاملين. أما الحالة العادية بالنسبة للاقتصاد المصرى فهى النمو الذى يدور حول ٥٪ إلى ٦٪ في أحسن السنوات وقد ينزل إلى ما دون ذلك بكثير معظم السنوات . ولكن لايجوز أن ننسى أن معدلات النمو العالية تحققت في عدد من البلاد النامية الاخرى التى لاتزيد إمكانياتها الاقتصادية كثيرا على إمكانياتنا. ولم تتمكن تلك البلاد من الوصول إلى هذه المستويات العالية من النمو والإحتفاظ بها سنه بعد أخرى خلال عقد أو أكثر من الزمان إلا في اطار إستراتيجية تقوم اساسا على استغلال الفرص المتاحة في الاسواق العالمية. وهذا هو الشرط الاساسى لتحقيق معدلات مماثلة في

مصر. وهو انتهاج استراتيجية ذات توجه تصديري في كل القطاعات. ومعنى ذلك أن نشرح جانبا استراتيجية التنمية التي ألفناها والتي مازالت مطبقة إلى الوقت الحاضر وهي التركيز على السوق الداخلية بصفة أساسية والنظر إلى الأسواق العالمية على أنها الباقي الذي نلجأ إليه لتصريف الفائض بعد إشباع حاجة السوق المحلية.

لقد كانت استراتيجية التنمية في مصر ومازالت ذات توجه داخلي بحت. وأدى ذلك إلى تخلفنا الشديد عن عدد كبير من البلاد النامية في إستغلال الفرص الشاسعة التي تتيحها السوق العالمية. ويكفي أن نقارن بين مستوى أداء الاقتصاد المصري وبعض البلاد النامية الأخرى. ولاأقصد بذلك مجرد النمور الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوانوهونج كونج وسنغافورة) ولكن عددا كبيرا من البلاد الأخرى التي تتشابة ظروفها مع ظروفنا.بلغت الصادرات المصرية في تلك السنة أربعة مليارات دولار. قارن هذا الوضع أولا بالنمور الاربعة حيث تتراوح الصادرات بين ٥٩ مليار دولار. في حالة سنغافورة وتصل إلى ٩٨ مليار دولار في هونج كونج. أما البلاد الست الاخرى وهي تركيا وتايلاند والمكسيك واندونسيا وشيلي وإسرائيل فإن أقل حجم للصادرات كان في شيلي حيث بلغ نحو ٩ مليارات دولار ويدور حول متوسط ٢٨ مليار دولار في تايلاند والمكسيك وأندونسيا ويقدر بمبلغ ١١ مليار دولار في إسرائيل.

حدود إستراتجية الإحلال محل الواردات

نخلص مما تقدم إلى أن البلاد النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلاد التي انتهجت إستراتيجية للتنمية تقوم على استغلال امكانيات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة. من ناحية أخرى فإن البلاد التي انتهجت استراتيجية للتنمية تقوم على استغلال سوقها المحلية بالإحلال محل الواردات هي البلاد التي عجزت عن تحقيق مثل تلك المعدلات العالية. وعجزت بالتالي عن توفير فرص العمالة المنتجة على المستوى الذي تقضيه كثافتها السكانية العالية والنمو السكاني السريع. ويصدق ذلك على عدد كبير من البلاد النامية التي سارت على استراتيجية للتنمية شبيهة بما سارت عليه مصر، ومن ذلك كل بلاد أمريكا اللاتينية تقريبا إلى عهد قريب، وتركيا قبل تورجوت أوزال والهند وعدد كبير من البلاد الأسيوية والأمريكية، فيما عدا البلاد المذكورة في الجدول السابق.

لايجوز أن يفهم من ذلك أن استراتيجية الإحلال محل الواردات ذات آثار اقتصادية سلبية في كل الظروف والأحوال. فالواقع من الامر أن هذه الاستراتيجية لعبت دوررا هاما في تصنيع البلاد النامية. فقد وقعت معظم تلك البلاد تحت وطأة الاستعمار طوال فترة امتدت إلى عشرات أو مئات السنين. ووجدت تلك البلاد، نفسها مرغمة على انتهاج استراتيجية التنمية تقوم على تصدير المواد الاولية وإستيراد كل احتياجاتها من السلع الصناعية من الدول لاستعمارية الحاكمة. وكان من الطبيعي أن تثور البلاد النامية غداة إستقلالها على هذا النمط من تقسيم العمل الدولي حيث يقتصر دورها على أن تكون مصدرا للمواد الأولية لتغذية الصناعات التي تستأثر بها البلاد الصناعية وارادت أن يكون لها نصيب في الصناعات المختلفة بإعتبار أن التصنيع ضرورة لتحديث هياكلها الإنتاجية ورفع مستوى معيشتها والخلاص من التبعية التي كان يفرضها النظام الإستعماري. وقداستفادت البلاد النامية منها طالما أن سياسة الحماية الجمركية بقيت في حدود معتدلة، ولم يكن من شأنها عزل السوق المحلية عن السوق العالمية وكان، هذا ممكنا بالنسبة للمراحل الاولى حيث ينصب التصنيع بصفة أساسية على السلع ذات الإستهلاك، الشعبي الواسع في السوق المحلية، إذ أنها لا تتطلب مهارات أو تكنولوجيا استثنائية كما أن استهلاكها على نطاق واسع يسمح بالإستفادة بمزايا الإنتاج الكبير، يضاف إلى ذلك أنها عادة من السلع ذات الكثافة العالية في إستخدام عنصر العمل وهو عنصر ذو وفرة نسبية في معظم البلاد النامية . لهذه الإعتبارات لم يكن صعبا أن تحقق البلاد النامية درجة عالية أو مقبولة من الكفاءة الإنتاجية ولم يكن ثمة حاجة إلى حماية جمركية بالغة الارتفاع. ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال الكفء وقد أسهما فعالا في دفع عجلة التنمية في كل البلاد النامية.

مشكلة هذه الاستراتيجية تبدأ عند الانتقال إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز مرحلة السلع ذات الإستهلاك، الشعبي الواسع إلى السلع الوسيطة والسلع الراسمالية فإن نسبة عالية من هذه السلع ذات كثافة عالية في إستخدام العناصر النادرة في البلاد النامية مثل رأس المال أو التكنولوجيا كما أن إنتاجها على نطاق واسع يحقق مزايا هامة للإنتاج الكبير، مما يتطلب حماية جمركية شديدة. والغالب ألا تقف الحماية عند الرسوم الجمركية المرتفعة، وإنما تمتد إلى وسائل أكثر صرامة في حماية الإنتاج المحلي وذلك بالحظر المطلق للواردات أو اللجوء إلى القيود الكمية مما يعزل السوق المحلية عن السوق الدولية. ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال غير الكفء وهو باهظ التكاليف من الناحية الاقتصادية سواء من حيث إنخفاض معدلات التنمية، أو من حيث العجز عن توفير فرص العمالة وإضعاف القدرة التصديرية.

ومن هنا نلاحظ وجود علاقة بين استراتيجية الإحلال محل الواردات وبين درجة الحماية والتقييد في السياسة التجارية، ففي المراحل الأولى تكون الحماية عادة معتدلة وتتخذ صورة رسوم جمركية.ثم تشتد الحماية كلما انتقلنا إلى مرحلة أعلى من مراحل التصنيع إلى أن تصل الحماية إلى ذروتها عندما يمتد التصنيع إلى

السلع الرأسمالية كبيرة التعقيد. وهنا تصبح استراتيجية الإحلال محل الواردات عبئا على التنمية وخنجرا ف عنق الاقتصاد القومى.ليس معنى ذلك أن التصنيع ف البلاد، النامية ينبغى أن يقتصر على السلع الصناعية ذات الإستهلاك الشعبى وأن يبتعد عن إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية هذا خطأ كبير، وإنما المقصود أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وأن الإستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحله معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية، بل لابد أن تتحول مرحلة استراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى استراتيجية أخرى تقوم على استغلال الفرص التى تتيحها السوق العالمية وهذه هى استراتيجية التوجه التصديرى. كذلك لايجوز أن يفهم أن التوجه نحو اقتصاد تصديرى يعنى أن يتوجه النشاط الاقتصادى باكمله نحو السوق العالمية، وأن يتجاهل السوق المحلية. فإن الإنتاج للسوق المحلية هو القاعدة التى تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية. وليس من المقصود أن تتمتع اية صناعة بقدرة تنافسية ف السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها ف سوقها الوطنية،ولم تستطع اليابان أن تغزو الأسواق العالمية ف السيارات إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الاجنبية ف عقر دارها. وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديدية التى إشتهرت بها النمور الاربعة . بعبارة اخرى فإن استراتيجية التوجه التصديرى لاتعنى أن تكون السوق الدولية بديلا عن السوق امتداد للسوق الوطنية، وإنما تكون كل منهما مكملة للأخرى وامتدادا لها. فالسوق الدولية الوطنية والعكس صحيح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦/١١/٢٠٠٢



[illegible]

ملايين من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية، يهيمون على وجوههم في الحياة.. يبحثون عن العمل فلا يجدونه.. الأبواب كلها موصدة أمامهم عدا أبواب المقاهي.. جميع الطرق مسدودة إلا تلك التي تؤدي إلى عالم الجريمة.

وعلى مدى عشر سنوات متعاقبه، يخبو الأمل.. وتبدو فرصة العمل حلما صعب المنال، رغم الوعود الحكومية المتكررة بتعيين الخريجين، وتوفير فرص العمل في الأراضي الجديدة، وفتح قنوات منظمة للهجرة والعمل في الخارج تحكمها الاتفاقات وتحيطها الضمانات، ولكن الكلام كثير، والفجوة واسعة بين الوعود وما يتم تحقيقه بالفعل.. وخلال هذه الفجوة الواسعة تتضخم مشاعر اليأس والاحباط.. وتنتشر الأمراض النفسية.. وتتصاعد الارقام في احصائيات جرائم السطو والسرقه بالاكراه والاغتصاب وإدمان المخدرات والانتماء إلى التنظيمات السرية المتطرفة والارهابية.

ورغم أن وزارة الهجرة اعلنت مرارا انها سوف تعقد اتفاقيات مع دول أوروبية وافريقية وأمريكية تنظم هجرة المصريين اليها وتيسر لها العمل فيها إلا انها لم تعقد بعد اتفاقية واحدة من هذه الاتفاقيات.

ورغم أن وزارة الزراعة تعلن كل شهر عن استصلاح أراض جديدة، وتوزيعها على الخريجين، إلا أن عدد الذين تسلموا مساحات مستصلحة لم يتجاوز ثلاثة آلاف خريج!

ولو عدنا إلى بيانات الحكومة ـــ نفسها ـــ للكشف عن مدى خطورة الأوضاع.. ستجد أن عدد الخريجين حسب احصاءات وزارة القوى العاملة يبلغ في العام الواحد مائة الف من خريجي الجامعات و ١٣٠ الفا من خريجي المعاهد و ٢٤٠ الفا من حملة المؤهلات المتوسطة.. أي أن عدد الخريجين في العام الواحد والمنتظرين لخطابات التعيين ـــ حسب احصاءات وزارة القوى العاملة ـــ يبلغ ٤٧٠ الف خريج.. وإذا حسبنا اجمالي عدد الخريجين المتعطلين منذ عام ١٩٨٣ نستطيع أن نقول عدد المتعطلين يفوق أربعة ملايين خريج.

هذا الوضع المتردي يكشف عن أن السياسات في مصر عشوائية وخطط التنمية مرتجلة.. وأن الوضع أصبح يهدد بكارثة خطيرة وأصبحت بطالة الخريجين قنبلة موقوته تهدد بالانفجار في وجه النظام الفاشل وهي في حاجة إلى علاج سريع وحاسم وعاجل قبل فوات الأوان.

محمود أباظة رئيس لجنة الشباب بحزب الوفد يضع قبضته على حجم المشكلة وخطورتها على المجتمع.. فهو يرى أن مصر تشهد الآن تراكما مفتوحا للبطالة المستمرة.. ويتوقع أن تتزايد أعداد العاطلين طالما أن السياسات الاقتصادية الحكومية ستستمر كما هي عليه في إطار الترقيع، دون أن تقدم على

تحقيق :
سيد عبدالعاطي

الاصلاحات الفعلية التي سبق أن نادينا بها مرارا في حزب الوفد والتي تتلخص في الآتي:

- فتح قنوات الاستثمار في الصناعة والزراعة التي اغلقتها القوانين المعقدة والبيروقراطية الرثية والفساد الضارب في الادارة الحكومية، وعدم استقرار القرارات الاقتصادية.

- اعادة تصحيح هيكل الميزانية المصرية بضغط النفقات الحكومية (التي تعتبر مثالا فريدا للاسفاف).

ويعد تراكم المتعطلين خاصة الشباب مقياسا سيئا للإدارة الاقتصادية للدولة، وأن أي رد فعل سياسي لهذه الفئة هو التمرد والغضب والانتفاض في وجه النظام القائم.. فغريب فعلا أن الادارة العليا في الدولة فشلت في تعبئة الطاقات الانسانية الموجودة بالمجتمع وعندما تهدر هذه الطاقات فاننا نكون قد فشلنا في النهوض وتوظيف شريحة قادرة على العمل والعطاء، بل نجعلها عالة على الأمة .. وفي هذا تعطيل للمسيرة الاجتماعية والاقتصادية.

ويضيف محمود أباظة: البطالة اصابت قطاعا عريضا جدا من شباب مصر.. وقد أدى الفشل المتوالي في الحصول على عمل مناسب إلى دفع هذه الاعداد الكبيرة إلى اليأس من اليوم والغد جميعا وهذا اليأس بدوره جعل الطريق مفتوحا إلى التنظيمات التي تسعى إلى هدم المجتمع من أساسه مادام هذا المجتمع غير قادر على استيعاب قواه الشابه. والبطالة لم تترك آثارها السيئة على هؤلاء العاطلين فقط، بل تركت آثارا سيئة على أسرهم أيضا الذين ضحوا تضحيات كبيرة على أمل تحقيق مستقبل مشرق لابنائهم، فإذا بهم يكتشفون بعد كل هذه التضحيات أن أبناءهم سقطوا في مستنقع البطالة.. هذا جعل أسر العاطلين يكفرون بالمجتمع، ويتعاطفون مع قوى الهدم والاخطر من هذا وذلك أن البطالة تترك آثارها السيئة على الاجيال الصاعدة والتي مازالت لم تنته بعد من استكمال دراستها أو لم تدخل إلى سوق العمل بعد .. هذه الفئة تفقد الامل مبكرا، وتعد نفسها إلى الانضمام لقوى الهدم، اذ كثيرا ما نجد الصبية وصغار السن يشاركون في الاضطرابات ويهتفون ضد الدولة.

والعلاج ليس اقتصاديا فقط كما أشرت ولكنه سياسي بالدرجة الأولى، حيث يجب على الدولة أن تعطي الشعب حقه في الديمقراطية السياسية الكاملة وإجراء انتخابات حره ليختار الشعب ممثليه الحقيقيين القادرين على حل مشاكله، وهنا بالطبع سيمتص جزءا من قوى الهدم لتتحول إلى قوى للبناء والتعمير. داخل الاطار السياسي الجديد الذي يتيح تداول السلطة وبالتالي حق الاختيار بين البدائل المتاحة. ومن ثم يصبح الحاكمون والمحكومون كلاهما قوى سياسية شرعية تتنافس على الحكم.

(وعود الحكومة الكاذبة)

الدكتور أحمد المجدوب خبير علم الاجتماع يفند لنا ببساطة حجم كارثة البطالة.. يقول: البطالة لها ترجمة بسيطة للغاية عند العامة من أبناء الشعب .. المثل يقول «الفراغ مفسدة» وضرورة اهتمام الدولة بمشكلة البطالة ليس من الترف أو من الامور الكمالية، وانما هو اهتمام يجب أن يكون أساسيا وحاسما بعيدا عن



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

٤ ملايين عاطل على أرصفة الشوارع

يدقون باب الجريمة والمخدرات والإرهاب

الخطب والوعود والأحلام.. وهو ما اعتدنا عليه من حكوماتنا المتعاقبة.. فهي كعادتها تظل تعد وترسم صورا وردية لحلول خيالية، ثم يتمخض الجبل لنا فيلد فأراً.. وتتفاقم المشكلة وتزداد خطورة واضراراً بالمجتمع.

وللأسف الشديد، فإن البطالة وهي ليست جديدة على مصر، فقد كان هناك قديما ما يسمى بالبطالة المقنعة أو البطالة الموسمية وكانت محدودة النطاق لا تؤدي إلى أضرار أو أخطار كبيرة بعكس البطالة الآن التي تنحصر في معظمها في فئة خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية، أي أن المتعلمين الذين ملأ التعليم رؤوسهم بأحلام عن المستقبل.. ثم تخرجوا فواجهوا الحقيقة المؤلمة بأنهم بلا عمل وبلا مستقبل.. ولنا أن نتصور شابا في مثل هذه الظروف وما يمر به من مشاعر الضيق والغضب والسخط، بل النقمة والحقد أيضا.. خاصة في مجتمع اختلت فيه الموازين واهتزت فيه القيم.. فإنه بلا شك لا يتردد في أن يفعل أي شيء للانتقام ممن تركوه هكذا معلقا في الهواء لا يجد في جيبه مليماً واحداً.. ولا يزال يمد يده إلى أبيه، أو يتوسل إلى أمه لتعطيه مبلغا من المال ويقضي وقته مع أمثاله من العاطلين، حيث يختفي العقل الفردي ليظهر عقل آخر وهو العقل الجمعي الذي يتميز بخطورة شديدة، حيث يفقد الأفراد القدرة على التفكير أمام شخص واحد لديه مقومات الزعامة أو تتوافر فيه خصوصية القيادة.. فإنه عندئذ يستطيع أن يوجههم كيفما يشاء مستغلا الضيق والضياع والغضب وفقدان القيمة والاحباط.

ويضيف د. المجدوب: أنا دائما أقول، إن أي شخص يتصدى لحل مشكلة ما لا يمكن أن يشعر بمعاناة أصحاب هذه المشكلة إلا إذا كابد ما يكابدونه، وعانا مثلما يعانون.. ولذلك أقترح على المسئولين عن مشكلة البطالة، أن يفرغوا جيوبهم ولو لمدة شهر واحد، ويتنازلوا عن مرتباتهم ودخولهم الكبيرة، وينزلوا إلى الشارع ليعيشوا مثلما يعيش العاطلون، وسوف يدركون بوضوح قسوة المشكلة عندما ينظرون إلى شيء يرغبون فيه ولكنهم يعجزون عن شرائه.. وخاصة في مجتمع أصبح يرفع شعار «في جيبك قرش تساوي قرش».

وبدون ذلك لا أعتقد أن المشكلة سوف تحل.. فالمكاتب المكيفة والطعام الجيد والثياب الفاخرة تضع حجابا على العقل يحول دون تفكير بشكل سليم في مشكلة مثل مشكلة البطالة.. لذلك لا أعجب ولا أغضب عندما أقرأ عما يصدر عن بعض الشباب، والتمس لهم العذر وألقي بالتبعة فيما يحدث على عاتق الحكومة العاجزة التي لا تجيد غير الكلام والوعود، ولا تهتم إلا بأمنها دون أمن المجتمع.. والغريب في الأمر حقا أن ما خسرناه نتيجة للارهاب والعنف كان يكفي لحل جزء كبير من مشكلة البطالة.. فلو أننا انفقنا هذا المبلغ منذ سنوات على المشكلة لو فرنا على أنفسنا الكثير، ولكن ما حيلتنا مع نظام لا يرى إلا ما تحت قدميه فقط.. ولا يؤمن بمبدأ الوقاية خير من العلاج.. ولا يثق في علم ولا في دراسات، ويعتد برأيه فقط، رغم بعده عن الصواب، ويعاند ويكابر فيما لا يحتمل العناد والمكابرة، ويظن أن السياسة خداع ووعود وتبرير وتسويف، بينما هي في العالم كله علم وأرقام وتقارير صادقة وإحصاءات دقيقة.. بل وتنبؤ علمي شديد الدقة يساعد على مواجهة كافة الاحتمالات.

(ثورة العاطلين)

الدكتور أحمد شلبي أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة يرى أن جيش المتعطلين من الشباب لن يقف مكتوف الايدي، بل لابد يوما أن يثور للجوع والبطالة.. فليتنا نستطيع أن نعالج هذه المأساة قبل أن تتفاقم حدتها.. والذين يقولون أن البطالة ليست في مصر فقط، بل في دول أوروبا الصناعية وأمريكا.. نستطيع أن نقول لهم أن البطالة في أوروبا لها مدلول آخر.. فلا يمكن أن نجد هناك عاملا متعطلا أو مثقفا متعطلا، لأن المثقفين تهيأ لهم أعمال قبل أن تنتهي دراستهم، أما البطالة فتنتج من حين لآخر بسبب هزات اقتصادية لبعض المؤسسات أو من بعض انحرافات العاملين وتترتب عليها بطالة مؤقتة.

ولكن هنا في مصر نجد المدارس والجامعات تخرج للمجتمع الآلاف والملايين الذين لا يجدون عملا، وكأن وزارة التعليم تنمي البطالة في البلاد.. وحسبك أن ترى ميادين مصر كلها وشوارعها، فإنك نجد الآلاف الذين يتسكعون في الشوارع ممن انهوا دراساتهم واصبحوا بلا هدف من أجل ذلك بدأ بعض طلاب الجامعة في عدم الاهتمام بالنجاح، والانتقال من فرقة إلى أخرى حتى لا ينضموا إلى جيش المتعطلين، ففي بقائهم في الجامعة ستر لحالتهم بطريقة أو بأخرى. ويؤكد الدكتور اسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط الأسبق على أن بطالة المتعلمين تعد من أخطر أنواع البطالة، وأنه من داخلها تنمو اتجاهات العنف والإرهاب والتطرف في المجتمع.. وعلى مستوى آخر عدم تشغيل هذه الطاقة البشرية العاطلة معناه أن مصر لا تحقق تنمية تتفق مع حقيقة مواردها بدليل أننا نستدين لوجود نقص في رأس المال، في حين أن القوى البشرية لا تعمل!!.. ونستطيع القول أن الشباب المتعطل مثل ماكينات متعطلة لا تعمل..

(المرض والتطرف!!)

الدكتور فكري عبدالعزيز أستاذ الامراض النفسية والعصبية يشخص لنا حالة الشباب العاطل فيقول: الاسرة المصرية عانت كثيرا من أجل تربية أبنائها حتى يحصلوا على مؤهلات عالية أو متوسطة، وكانت تأمل أن يكون هذا الابن الذي أعدته ليكون فردا نافعا للمجتمع ووفرت له كل ما تملك من المال والجهد والسهر، حتى يصبح قادرا على العطاء.. هي فجأة تجد أن هذا الابن أصبح طاقة عاطلة.. وأصبح يحتاج إلى أسرته لكي تنفق عليه بدلا من أن يكون هو عونا وسندا لها بعد كل هذه السنوات من العطاء.. ومن هنا أصبح الشاب يجد نفسه بعد التخرج عبئا ثقيلا على أسرته، فيصاب بالاكتئاب ثم الانعزال للهروب من الواقع المؤلم.. وفي هذه الحالة: إما أن يلجأ إلى التدين والانضمام إلى الجماعات الدينية المتشددة أو المتطرفة التي تناهض النظام.. أو قد يقع فريسة في أيدي التنظيمات الارهابية التي تضع المتفجرات في شوارع القاهرة أو تقتل رجال الشرطة.

ومن ناحية أخرى قد يلجأ هذا الشاب العاطل إلى تعاطى المخدرات للهروب من الواقع المرير، ومن الطبيعى أن تعاطيه للمخدرات سوف يدفعه إلى السرقة أو القتل من أجل الحصول على المال اللازم لتوفير المخدر.. فقد يقتل شقيقه أو والدته أو والده أو يعتدى على الآخرين، ولدينا أمثلة كثيرة عن هذه النوعية من الشباب.. وبالتالى فإن البطالة وعدم توافر فرص العمل تخلق من شبابنا فئة مدمرة، تلجأ إلى العنف والتخريب بدلا من البناء والتعمير.

ويضيف د. عبدالعزيز: أن الشباب بطبيعته يعيش أحلام المستقبل الباهر، ولكن عندما يصطدم بالواقع، يصاب بإحباطات شديدة تولد لديه نوعا من الكراهية والنقمة على المجتمع، ويفقد الانتماء للوطن، ويصاب بالتبلد الشعورى تجاه قضايا الوطن ويفقد الثقة ليس فى نفسه فقط ولكن فى حكومته التى ألقت به فى الشارع بلا عمل.. والأخطر من هذا كله أن هؤلاء الشباب يجدون أمامهم أولاد الأكابر يتم تعيينهم بمجرد تخرجهم.. حتى إعلانات التوظيف تكاد تكون مرسومة على أشخاص بذاتهم.. وبالتالى هذا يولد لدى هؤلاء الشباب نوعا من القهر والآلام النفسية وعدم الانتماء للمجتمع.. ومن هنا يصبح هؤلاء الشباب يمثلون خطورة على المجتمع.. لذا يجب على الدولة أن تجد حلا سريعا وحاسما لهذه المشكلة القومية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

مناوشة

من الولايات المتحدة

بين

د. رشدى سعيد

و

د. سعيد النجار

البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى

البلد	حجم السكان بالمليون	حجم الصادرات مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	النسبة المئوية للصادرات منسوبه للناتج المحلي الاجمالي
مصر	٥٥,٣	٤	٣٠,٢	١٣
تركيا	٥٧,٣	١٣,٦	٩٥,٧	١٤
تايلاند	٥٨,٣	٢٨,٤	٩٣,٣	٣٠
المكسيك	٨٢,٦	٢٧,١	٤١٤,٠	٦
اندونيسيا	١٨٢,٧	٢٩,١	١١٦,٤	٢٥
شيلى	١٢,٣	٨,٩	٣١,٣	٢٨
اسرائيل	٥,١	١١,	٦٢,٧	١٨
كوريا الجنوبية	٤٧,٤	٧١,٩	٢٨٣,٠	٢٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

معى مع الصديق سعيد النجار قصة لطيفة اذكرها كمقدمة لتعليقى على ورقته التى قدمها فى الندوة المشتركة بين جمعية النداء الجديد واتحاد البنوك المصرية من البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى والتى نشرتها جريدة الاهرام الاقتصادى فى ملحق منفصل فى عددها الصادر فى ١٩٩٣/١٠/٢٥ وتبين هذه القصة بعضا من خصال الدكتور سعيد النجار فقد تعرفت به صباح يوم نشرت لى فيه جريدة الاهرام مقالا مطولا عن التعليم الجامعى فى ١٩٦٥ وكنت قد اقترحت فى المقال بعض الحلول لتطويره لكى يواجه المشاكل التى كنت اتوقع ان ياتى بها العصر - وفى صباح اليوم الذى نشر فيه المقال جاءنى سعيد النجار فى مكتبى بكلية العلوم ليعرفنى بنفسه وليهنئنى على اسلوب المقال والمنهج الذى اتخذته فى كتابته وليبلغنى ايضا انه لا يتفق معى فى اى من النتائج والحلول التى توصلت اليها - وقد اكبرت فى الرجل طريقته الصريحة والمتحضرة فى ابداء رايه وتوطدت بينى وبين سعيد النجار منذ ذلك الوقت صداقة متينة رغم اختلافنا الكثير من الاراء .

واليوم وبعد ثمانٍ وعشرين سنة ارد له نفس التحية التى حيانى بها يوم قابلته لأول مرة واقول له انه على الرغم من الاسلوب الاكاديمى الرفيع الذى كتب به الورقة فانى اختلف معه استطاعة الحل الذى اقترحه بالتحول الى اقتصاد تصديرى وحل مشكلة البطالة فى مصر والتى عالجها فى اول ورقة باقتدار

اول ما اخذه على الورقة هي انها تعطى الانطباع بان استراتيجية مصر فى التنمية ذات التوجه الداخلى البحت تمنع التصدير وان هذه السياسة ادت الى ان اصبح نصيب الفرد من الصادرات ضئيلا لم يتعد ٧٢ دولة فى عام ١٩٩١ فى الوقت الذى بلغ فيه الى اكثر من اثنى وعشرين ضعف هذا الرقم فى حالة كوريا الجنوبية على

د رشدى سعيد

سبيل المثال وفى ظنى ان ضآلة نصيب الفرد من الصادرات فى مصر لا يعود الى استراتيجية التنمية قدر ما تعود الى ضآلة حجم الناتج المحلى الاجمالى الذى لا يسمح بوجود فائض يذكر يمكن تصديره .

ولو اعيد حساب نصيب الفرد من الصادرات منسوبا الى جملة الناتج المحلى الاجمالى لوجدنا ان نصيب الفرد من الصادرات فى مصر لا يختلف كثيرا عن معظم الدول التى جاءت بالجدول وفيما يلى حساب اخر للبيانات التى جاءت بجدول الورقة ..

وبلاحظ ان النسبة العالية للصادرات في كل من اندونيسيا وشيلي تعود الى انهما يصدران خامات معدنية غير مصنعة ولو ان اسقطت هذه الصادرات لتراجعت النسبة الى اقل من ١٤٪ في كلتا الحالتين ـ اما في تايلاند فيرجع ازدياد حجم الصادرات الى سياسة هذه الدولة الخالية من اى مضمون اجتماعي والتي تشجع التصدير مع حساب امتهان كرامة الانسان وانتشار تجارة المخدرات والرقيق الابيض وهذا نحن لا اظن انه يخطر ببال احد ان يطلب منا ان ندفعة ـ

ويبين الجدول أن ارتفاع للدخل القومي لا يعني بالضرورة زيادة التصدير ففي اسرائيل ذات اعلى دخل للفرد في قائمة الدول المذكورة في الجدول (١٢ الف دولار او ٢٠ ضعف دخل الفرد في مصر) لا تزيد نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي عن ١٨٪ وذلك لان للسياسة الاقتصادية لهذه الدولة مضمونا اجتماعيا يسبق في اهميته اى اعتبار اخر ـ

وليس من المتصور ان يكون التصدير هو الحل لمشكلة البطالة في العالم النامي ولم اجد رد الدكتور سعيد مقنعا على النقد الذى يوجه الى سياسة التوجه التصديرى من انها قد تشكل حلا لبلد معين او لعدد محدود من البلاد ولكنها لا يمكن ان تشكل حلا اذا اتبعتها كل البلاد النامية في وقت واحد لانها اذا فعلت ذلك فمن يكون المشترى إذن .

وفي رايي ان أكبر النقد الذى يمكن ان يوجه الى سياسة التوجه التصديرى هو خلوها في معظم الحالات من البعد الاجتماعي ـ لقد رأيت بنفسي خلال زيارتي الاخيرة بمصر مزارع واسعة انشاها مستثمرون على احدث الاساليب وهي مميكنة بالكامل قليلة العمالة ومعزولة عما حولها ببوابات عليها حراسة الكترونية وقد انشئت ... بغرض تصدير منتجاتها بالكامل دون ان تمر على اى نقطة في مصر فاى فائدة يمكن ان يجنيها جموع الناس في مصر من مثل هذه المشروعات الكثيفة في راس المال والقليلة في العمالة والتي لا يأكل من ثمرها احد ولا يستفيد منها الا عدد قليل يكاد ان يعد على اصابع اليدين .

واين هو البعد الاجتماعي للمشروعات السياحية التي اقيمت في الصحراء على شواطئ البحر الاحمر بعيدا عن مراكز العمران والتي انقلبت فيها هذه الشواطئ الى ملاعب للاوروبيين وقلة من مترفي المصريين ـ ماالذى استفادته قرى الصعيد المكتظة بالسكان والمحرومة من ابسط الخدمات من هذا التطور الفج الذى حدث على طول هذه السواحل ؟ ان عدد الوظائف التي استحدثت في هذه المشاريع صغير جدا لا يمكن ان يتجاوز الالاف القليلة هذا اذا صدقنا ان عدد العاملين في قطاع السياحة والمطاعم والفنادق في ارض مصر كلها لم يتجاوز ١٥٠ الف فرد حسب ما جاء في النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي مصر (العدد ١ ـ ٢٢ المجلد ٤٤ سنه ١٩٩١ صفحة ١٤١)

ان ما تحتاجه مصر هو زيادة انتاجها القومي على كل الجبهات والاستفادة من امكانياتها المهدرة والاستثمار في المشروعات ذات المضمون الاجتماعي والتي ترفع من شأن الناس والقرى وترفع من كفاءة العاملين .. وكم كنت اتمنى ان يتصدى صديقي العزيز سعيد النجار الاقتصادى البارز لموضوع إعادة الحياة لاقتصادنا المتردي وانقاذ امكانياتنا المهدرة ففي حقل الزراعة امامنا طريق طويل للاستفادة من ارضنا الزراعية المحدودة وتطوير أساليب استخدامها استخداما امثل وادخال دورة محصولية ثالثة واستخدام البذور المهجنة والحديثة وتنظيم عملية تسويق المنتجات وتخطيط تصنيعها الى غير ذلك من التحسينات التي يمكن ان تؤثر على حياة الملايين الاربعة الذين يعيشون على مهنة الزراعة والذين يواجهون اليوم تحديا هائلا بفتح الباب امام الاسواق العالمية ـ

وكما اتمنى لو ركز سعيد النجار جهوده لتنوير هذا الجيل وحثه للاستفادة من المنشآت الصناعية الهائلة التي افنى جيل عمره في بنائها والتي اهدرت منذ منتصف السبعينات بسبب قرار سياسي فتركت دون تجديد او صيانة أو قيادة عرضة للنهب وسوء الادارة . ان امكانيات هذا الارث الهائل كبيرة جدا علينا ان نبين للجيل الحالي قدره فقد تم بناؤه في ظروف فريدة قد لا تتكرر أبدا . ان مسلك الجيل الحالي حيال هذا الارث الكبير هو مسلك الابن المستهتر والعامل الذى لا يعرف قيمة الشيء الذى ورثه عن ابائه ان مجرد تنظيم هذا القطاع واعادة الحياة فيه ستعود بأجل الفوائد على جموع الناس ..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

مناوشة

من الولايات المتحدة

بين

د. رشدى سعيد

و

د. سعيد النجار

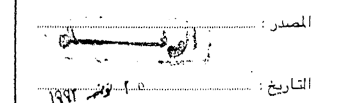
البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى

البلد	حجم السكان بالمليون	حجم الصادرات مليار دولار	الناتج المحلى الاجمالى مليار دولار	النسبة المئوية للصادرات منسوبه للناتج المحلى الاجمالى
مصر	٥٥,٣	٤	٣٠,٢	١٣
تركيا	٥٧,٣	١٣,٦	٩٥,٧	١٤
تايلاند	٥٨,٣	٢٨,٤	٩٣,٣	٣٠
المكسيك	٨٢,٦	٢٧,١	٤١٤,٠	٦
اندونيسيا	١٨٢,٧	٢٩,١	١١٦,٤	٢٥
شيلى	١٣,٣	٨,٩	٣١,٣	٢٨
اسرائيل	٥,١	١١,٠	٦٢,٧	١٨
كوريا الجنوبية	٤٧,٤	٧١,٩	٢٨٣,٠	٢٥



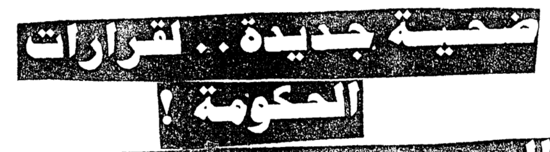
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....



التاريخ : .... ٥-٢ نوفمبر ١٩٩٢

بعد كارثة القطن .. والأرز



ضحية جديدة .. لقرارات الحكومة!

السكر ..

وزير التموين أعلن عدم المساس بالأسعار .. وارتفعت بنسبة ٣٠٪ !

تؤكد الأرقام أن انتاجنا من السكر المحلى
٩٠٠ ألف طن سنويا يوزع منها ٦٠٠ ألف
طن على البطاقات والباقى يباع حرا دون
قيود واحتياجاتنا السنوية من السكر
بلغت مليونا ونصف المليون طن بما فيها
التموين والاستهلاك الحر.

تقوم شركات القطاع الخاص التى تم
السماح لها باستيراد السكر من الخارج
بالتعاقد مع شركة السكر المحلية بعد
ارتفاع نسبة الجمارك على السكر المستورد
والتى وصلت إلى ٢٠٪ بشراء السكر بسعر
أقل وطرحه فى الاسواق مرة أخرى بسعر
مرتفع.

وأصبحت شركة السكر والتقطير
المصرية هى المتحكم الأول
والأخير فى توزيع
وتجارة السكر
فى مصر عن طريق ثلاث شركات قطاع
خاص.

وتحكمت مافيا السكر فى الأسواق فى
بداية الشهر الحالى ولم تأخذ شركتا
الجملة حصتيهما واختفى السكر من
الأسواق فاضطر وزير التموين إلى توزيع
٢٠٠ ألف طن من المخزون على البطاقات
تجنبا لاثارة المواطنين.

وصدر قرار وزير التموين بمنع شركات
التعبئة والتوزيع من انتاج السكر فى
عبوات أقل من كيلو جرام قائم حتى يقضى
على ظاهرة تثبيت الأسعار وتقليل حجم
العبوات التى انتهجتها هذه الشركات
للتحايل على المواطنين ورفع أسعار السكر
ـ وكانت وزارة التموين هى أول من أقر هذا
الأسلوب وتبعتها الشركات الخاصة ـ الأمر
الذى دعا هذه الشركات لمنع توريد عبواتها
من السكر إلى الأسواق.

هرع المواطنون لشراء الكميات اللازمة
لاستهلاكهم من الأسواق خوفا من
ارتفاعات أخرى فى الأسواق.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢

البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى

مناوشة

عبر الأطلسى

بين

د. رشدى سعيد

و

د. سعيد النجار

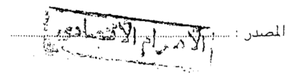
سررت كثيرا عندما قرات مناوشات صديقى اللدود د . رشدى سعيد من وراء البحار . وكان سرورى مضاعفا عندما عرفت انه رغم بعد الشقة وكثرة المشاغل فقد وجد صديقى الوقت الكافى لقراءة دراستى عن البطالة والتحول نحو إقتصاد تصديرى . ورغم اننا نختلف فى الراى فى العديد من القضايا الاقتصادية إلا اننى اتمتع دائما بالحوار مع الدكتور رشدى سعيد . وكثيرا ما إلتقينا فى واشنطن حيث يقيم د . رشدى وتحاورنا وتجادلنا فى قضايا مصر التى نحبها . فلا هو الذى اقنعنى بشىء . ولا انا الذى اقنعته بشىء . وكانه حوار الطرشان . وكم تمنيت ان اقنع صديقى العزيز برايى ولو فى قضية وحيدة . وظننت ان هناك املا فى ان احقق امنيتى فى موضوع البطالة والتحول نحو إقتصاد تصديرى . ولكن خاب ظنى فقد بقى مثابرا على العهد . ومازال متعلقا باهداب الانغلاق التام او الموت الزؤام .

إن القضية التى ادافع عنها فى محاضرة البطالة والتحول نحو القطاع تصديرى غاية فى البساطة وقوة المنطق . وهى تقوم على ثلاث اطروحات .

الاطروحة الاولى : أن حجم البطالة فى مصر اكبر بكثير مما يفهم من الاحصاءات الرسمية ومما هو مفترض فى الخطة الخمسية الثالثة . فهذه الأخيرة تتكلم عن توفير اربعمائة الف فرصة عمل سنويا . وفى تقديرى ان هذا العدد من الفرص الجديدة يقل كثيرا عما هو مطلوب إذا اردنا علاجا حاسما للبطالة فى مصر . فإننا إذا اخذنا بعين الاعتبار القادمين إلى سوق العمل سنويا بالاضافة إلى رصيد البطالة القائمة فعلا وبالاضافة إلى البطالة المقنعة فى الحكومة والقطاع العام نجد اننا فى حاجة إلى توفير ما لا يقل عن سبعمائة إلى ثمانمائة الف فرصة عمل سنويا . اى تقريبا نحو ضعف الحجم الذى تسعى الخطة الخمسية الثالثة إلى تحقيقه .

الاطروحة الثانية : إننا لا نستطيع توفير هذا العدد الكبير من فرص العمالة المنتجة إلا إذا نما الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات تزيد كثيرا عن المعدلات المستهدفة فى الخطة الخمسية الثالثة والمتوقعة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى . وهذه تدور حول ٤ ٪ إلى ٥ ٪ فى حين انه





د . سعيد النجار

من الضرورى ان يكون نمو الناتج المحلى الاجمالى نحو ٧ ٪ و ٨ ٪ سنويا .

الأطروحة الثالثة : انه من المستحيل ان ينمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٧ ٪ أو ٨ ٪ إلا فى إطار إستراتيجية التوجه التصديرى . حيث أن مثل تلك الاستراتيجية تمكننا من إستغلال الفرص الشاسعة التى يتيحها الاقتصاد الدولى . وهذا هو ما فعلته النمور الأربعة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وتيوان وسنغافورة وما تفعله بلاد نامية أخرى عديدة مثل المكسيك وتايلاند والملايو واندونسيا وتشيلى وتركيا . أما الاستراتيجية السائدة فى مصر إلى الان فهى عاجزة تماما عن تحقيق هذه المعدلات العالية لنمو الناتج المحلى . ذلك انها تصطدم بالسقف الحديدى الذى يفرضه الحجم المحدود للسوق الداخلية . أما السوق العالمية فهى ارض الله الواسعة ويمكن لمن يتوافر لديه العزم والحزم ووضوح الرؤية أن يقتطع لنفسه مكانا تحت الشمس .

والآن ما هو موطن الخلاف مع الصديق العزيز . ما هى الحلقة فى تلك السلسلة المنطقية التى لا تروق له ويريد كسرها . هل يجادل فى أن حجم البطالة اكبر بكثير مما تزعم الدوائر الرسمية . إذا كان لا يجادل فى ذلك فهل ينازع فى أن العلاج الوحيد الفعال لتلك المشكلة المستعصية يتمثل فى تحقيق معدلات عالية للناتج المحلى الاجمالى . إذا كان لا ينازع فى ذلك فهل يعتقد أن من الممكن الوصول إلى تلك المعدلات العالية سنة بعد اخرى فى إطار سياسة إنغلاقية تتجاهل إعتبارات الكفاءة الانتاجية وتعاف المنافسة . إذا كان يعتقد أن السياسة الانغلاقية هى الخيار السليم فاين المنطق الذى تستند إليه هذه الحجة واين التجربة الانسانية . فلا المنطق ولا التجربة خلال الخمسين سنة الاخيرة فى صف الصديق العزيز .

ترتب على إستراتيجية التوجه الداخلى أننا نجد انفسنا فى ذيل البلاد النامية من حيث حجم الصادرات . مصر تصدر ما قيمته اربعة مليار دولار سنويا بالمقارنة مع صادرات تبلغ نحو مائة مليار دولار من هونج كونج ونحو ثمانين مليار دولار من كوريا الجنوبية وتيوان وسنغافورة . ولو اننا نسبنا الحجم المطلق للصادرات إلى عدد السكان فى كل بلد من هذه البلاد نجد أن مصر تصدر بما يعادل ٧٢ دولارا للفرد الواحد سنويا بالمقارنة مع نحو خمسة عشر الف دولار للفرد فى متوسط النمور الأربعة . هل رايت تخلفا مثل هذا التخلف . إننا نقول تأدبا أن صادراتنا فإننى اقول إنها فضيحة إقتصادية .

غير ان الدكتور رشدى سعيد لا يتصدى لمنطق الحجة . ولكنه يذكر بعض النقاط التى يظن انها تلقى ظلا من الشك على إستراتيجية التوجه التصديرى . ماذا يقول . يقول إن العبرة ليست بالحجم المطلق الصادرات ولكن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى . وهذه النسبة فى مصر لا تقل عن النسبة فى اغلب البلاد النامية . غير أن هذه النسبة ليست ذات دلالة إقتصادية كبيرة فهى ترجع إلى الظروف الخاصة بكل بلد ومدى تنوع مواردها الطبيعية ومهارات سكانها وتاريخها الاقتصادى . وعلى ذلك فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الولايات المتحدة الامريكية تقل كثيرا عن نفس النسبة فى عدد كبير من البلاد الصناعية الاخرى والبلاد النامية . ولم يقل أحد ان هذا دليل على التخلف الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية . من ناحية اخرى نجد ان نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى اعلى ما يمكن فى بلاد مثل تشاد والنيجر وكينيا وجمهوريات الموز فى امريكا الوسطى ولا أظن أن أحدا يزعم ان هذا دليل على تقدم تلك البلاد . اضف إلى ذلك البلاد البترولية حيث تمثل الصادرات نحو ٧٠ ٪ من النشاط الاقتصادى الكلى .

أعود مرة اخرى إلى السلسلة المنطقية التى اشرت إليها آنفا ولكننى اضعها بصورة مختلفة لتقريبها إلى ذهن القارىء . من الناحية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين معدل النمو فى الناتج القومى والاضافة إلى فرص العمل المنتجة . إذا زاد ذلك المعدل زادت فرص العمل والعكس بالعكس . والواقع ان كل واحد فى المائة زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى مسئول عن توفير نحو مائة الف فرصة عمل إضافية . كذلك توجد علاقة طردية بين معدل النمو فى حجم الصادرات ومعدل النمو فى الناتج القومى إذ زاد الأول زاد الثانى والعكس بالعكس . ومن هنا كانت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو العمالة عن طريق نمو الناتج القومى . محطة القيام هى الصادرات والمحطة الوسطى هى الناتج القومى ومحطة الوصول هى حجم العمالة .

يقول الصديق العزيز إن النسبة العالية للصادرات فى كل من اندونسيا وتشيلى تعود إلى انهما يصدران فى خامات معدنية غير مصنعة ولو اسقطت هذه الصادرات لتراجعت النسبة إلى أقل من ١٤ ٪ فى الحالتين . والرد على ذلك ان ابشر بطول سلامة يا مربع . فإن نصف صادرات مصر تقريبا من البترول الخام الذى لا فضل لنا فى تصديره حيث انه يصدر نفسه مهما كان إختلال السياسات الاقتصادية . ولو إننا إستبعدنا هذه السلعة من صادراتنا لوجدنا ان معدل الانجاز فى الصادرات الصناعية والزراعية ينزل إلى الحضيض .

ويقول الدكتور رشدى ان عيب سياسة التوجه التصديرى هو خلوها فى معظم الحالات من البعد الاجتماعى . ولا ارى أى علاقة بين إستراتيجية التوجه التصديرى وغياب البعد الاجتماعى . كما لا أرى أى علاقة بين إستراتيجية الانغلاق على الداخل التى يحبذها صديقى ووجود البعد الاجتماعى . هل هناك بعد إجتماعى فى صناعات الحديد والصلب والأسمنت والصناعات الحربية التى قضت على مدينة حلوان وجعلت منها مبعثا للتلوث الهوائى ومصدرا للسميات التى تهدد الصحة العامة وتنطوى على خطر داهم لصحة اطفالنا كما تؤكد العشرات من التقارير الرسمية . إن البعد الاجتماعى فى إستراتيجية التنمية بصفة عامة مسألة إختيار من الدولة . ولعل سياسة التوجه التصديرى أكثر قدرة على تهيئة الظروف الملائمة لذلك لما توفره من موارد يمكن توجيهها إلى الصحة والتعليم والاسكان وما شابه ذلك . وهذا ايضا هو الثابت بالتجربة . ففى كتاب اخير اصدره البنك الدولى عن المعجزة الاقتصادية فى بلاد شرق اسيا يتضح أن تلك البلاد إستطاعت أن تضيق الفجوة الداخلية وأن

تحقق توزيعا للدخل أكثر عدالة وأن تقطع شوطا طويلا لتوفير الخدمات الاساسية .

واخيرا فإننى اقتبس الفقرة الختامية من مناوشة الدكتور رشدى سعيد لانها تعبر عن الدافع الحقيقى لدخوله فى هذا الحوار . يقول الدكتور رشدى :

« وكم اتمنى لو ركز سعيد النجار جهوده لتنوير هذا الجيل وحثه للاستفادة من المنشآت الصناعية الهائلة التى افنى جيلى عمره فى بنائها والتى أهدرت منذ منتصف السبعينات بسبب قرار سياسى فتركت دون تجديد او صيانة او وقاية عرضة للنهب وسوء الادارة . إن مسلك الجيل الحالى حيال هذا الارث الكبير هو مسلك الابن المستهتر الذى لا يعرف قيمة الشىء الذى ورثه عن ابائه . إن مجرد تنظيم هذا القطاع وإعادة الحياة فيه ستعود بأجمل الفوائد على جموع الناس » . إنتهى كلام الدكتور رشدى سعيد .

بديهى إننى لا أوافق على هذا التصوير . ولا أريد ان امضى حكما الآن على التجربة الناصرية فهذا ليس موضعه . ولكن الشىء المؤكد ان ما حدث منذ منتصف السبعينات لم يكن إهدارا لما يسميه المنشآت الصناعية الهائلة . فقد انفقت الدولة على هذه المصانع ما يقرب من مائة مليار جنيه فى الصيانة والتجديد . وهذا يمثل نحو ٦٥ ٪ من إستثمارات الدولة فى القطاع الصناعى . ولكن المشكلة هى إنعدام الكفاءة الانتاجية للنسبة العظمى من مصانع القطاع العام . ولقد حاولت الدولة مرة بعد اخرى علاج تلك الحالة منذ كارثة التامينات سنة ١٩٦١ إلى صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولكن ذهبت محاولاتها ادراج الرياح . والسبب هو أن البيروقراطية عاجزة تماما عن القيام بدور المنتج للسلع والخدمات . هذا هو ما ثبت من التجربة المصرية وتجربة كل البلاد النامية وهو الذى افضى فى النهاية إلى إنهيار الاتحاد السوفيتى وبلاد أوروبا الشرقية . ومن الخطأ الصارخ ان تلقى المسئولية على السياسات التى طبقت منذ منتصف السبعينات . والصحيح أن نقول انك .لا تجنى من الشوك العنب .

إننى اعرف ان القطاع العام هو الغرام الاول لصديقى العزيز الدكتور رشدى . وكما يقول الشاعر ما الحب إلا للحبيب الأول . وكما يقول المثل العامى « القرد فى عين امه غزال » لقد حاولت محاولة المستميت ان اقنعه ان شكله شكل القرد ويتصرف كما يتصرف القرد وانه فعلا قرد ولكنى لم أنجح فهو مصمم على أن يراه فى هيئة الغزال .

إننى لا أخيب أمنية ابداها صديقى العزيز وهو أن اركز جهودى لتنوير هذا الجيل . إننى لا أستطيع أن ازعم القدرة على تنوير احد . ولكنى احاول ان افعل ذلك فى حدود إمكانياتى المتواضعة . وليست الدعوة إلى التحول نحو إقتصاد تصديرى سوى المثال على تلك المحاولة . هل لى أن أطمع فى إقناع صديقى اللدود ولو مرة واحدة برأى سديد .

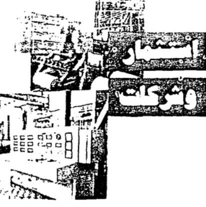


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣



يقدمه: شريف جاب الله

قبل أن « تحتضر » مشروعات « المناطق الحرة »

مستشار الهيئة العامة للاستثمار

استيعاب قائمة القوانين المتصلة بمشروعات المناطق الحرة تحتاج الى « جهابزة » القانون

---

٤ قوانين تحدد المعاملة الجمركية لمستلزمات الانتا ومزاولة النشاط منها قانونا الاستثمار والجمارك السابقان

. مطلوب قانون موحد يضم قواعد الضرائب والرسوم الجمركية الخاصة بمشروعات المناطق الحرة

---

٥ ● رئيس احدى شركات المناطق الحرة تعدد القوانين على المناطق الحرة يجعلنا كبوتقة تجارب



يتبين للمطلع على قائمة القوانين التى تعالج مدى خضوع مشروعات المناطق الحرة للضرائب والرسوم الجمركية ان هذه المشروعات فى حاجة الى جهبذ من جهابذة القانون لكى تستشيره فى بيان الحكم فيما تستحقه من اعفاءات وشروطها وحدودها

فهناك شبكة من القوانين التى يجب التعامل معها لبيان حكم المعاملة الجمركية لمستلزمات الانشاء ومزاولة النشاط ، فهناك قانون الاستثمار السابق ١٩٧٤/٤٣ وقانونا الاعفاءات الجمركية الملغى رقم ١٩٨١/٩١ والسارى حاليا ١٩٨٦/١٨٦ ..

هذا بالنسبة للمشروعات المرخص باقامتها فى ظل قانون الاستثمار السابق اما بالنسبة للمشروعات التى سوف يوافق عليها طبقا لاحكام قانون الاستثمار الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فان الأمر يقتضى إدخال نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية فى مجال البحث ..

هذا مع ملاحظة ان المشروعات التى سبق ان وافق عليها فى ظل قانون الاستثمار الملغى ستلتزم باتباع احكام قانون الاستثمار الجديد فى كل مايتعلق بمزاولة نشاطها بعد صدور هذا القانون الجديد ..

بهذه الكلمات شخص الدكتور احمد شرف الدين مستشار الهيئة العامة للاستثمار ، الواقع الحالى ، والذى تعانى منه مشروعات المناطق الحرة من العديد من المشكلات الضريبية والجمركية والناتجة بصفة اساسية عن تعدد القوانين والقواعد وعدم استقرارها .. تلك المشكلات التى عبر عنها رئيس مجلس ادارة احدى شركات المناطق الحرة عندما قال ، ان تعدد القرارات والقوانين على المناطق الحرة الخاصة يجعلنا كبوتقة تجارب بما يشعرنا بعدم الاستقرار وعدم الثقة ،

تحديد الضرائب الجمركية على مشروعات المناطق الحرة .. هل يصبح مستحيلا !!

فى البداية هناك حقيقة قائمة تتعلق بصعوبة تحديد الاعفاءات الجمركية على مشروعات المناطق الحرة وشروط تلك الاعفاءات وحدودها فالمشروعات التى ووفق عليها وقت سريان قانون الاستثمار القديم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كانت تتعامل فيما يتعلق بمعاملتها الجمركية مع قائمة لقوانين تشمل قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية هذا فضلا عما ورد فى هذا الشأن فى قانون الاستثمار ذاته ..

وفى سنة ١٩٨٦ حدد القرار بقانون رقم ١٨٦ والذى الغى القانون رقم ١٩٨٣/٩١ وكافة النصوص المقررة للاعفاءات الجمركية انما وردت فى القوانين واللوائح .. ومع ذلك فقد ابقى القرار بقانون رقم ١٩٨٦/١٨٦ على الاعفاءات الجمركية المقررة بالقانون رقم ٧٧/١٢ باصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد وايضا الاعفاءات الجمركية التى حذرت بالتطبيق لبعض نصوص القانون رقم ١٩٨٢/٩١

وبالاضافة الى تعدد القوانين التى ينبغى البحث فى نصوصها عن حكم المعاملة الجمركية لمستلزمات انشاء مشروعات المناطق الحرة ومستلزمات مزاولتها نشاطها .. فهناك ايضا شبكة من الا حالات سواء فيما بين نصوص القانون الواحد او فيما بين قانون معين وقانون أخر

٤ قوانين لتحديد المعاملة الجمركية لمستلزمات الانشاء ومزاولة النشاط

وتأتى المعاملة الجمركية لمستلزمات الانشاء ومزاولة النشاط كأحدى المشكلات التى تواجه مشروعات المناطق الحرة الان وذلك فى ضوء تعدد القوانين التى تتصل بتحديد تلك المعاملة فهناك اولا قانون الاستثمار السابق وهناك قانونا الاعفاءات الجمركية الملغى رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ والسارى حاليا رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .. هذا بالنسبة للمشروعات المرخص باقامتها فى ظل قانون الاستثمار السابق أما بالنسبة للمشروعات التى سوف يوافق عليها طبقا لاحكام قانون الاستثمار الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فان الأمر يقتضى ايضا ادخال نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية فى مجال البحث

الحكم قبل صدور قانون الاستثمار الجديد

ويشرح ذلك الدكتور احمد شرف الدين فيقول .. كانت المادة ٣٦ من قانون الاستثمار الملغى رقم ٤٣/ لسنة ١٩٧٤تنص على ان تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والات ووسائل النقل اللازمة للمنشآت المرخص بها فى المنطقة الحرة ..

وكان قانون الاعفاءات الجمركية الملغى رقم ٩١لسنة ١٩٨٣ يتضمن نفس الحكم ولكن جرت صياغته بطريقة تتضمن بعض تحديدات أو قيود على هذا الحكم فالاعفاء يقتصر على الأصول الراسمالية والتجهيزات اللازمة لمزاولة نشاط المشروع داخل المنطقة الحرة ونلاحظ على هذه الصياغة انها وضعت شرطا يتعلق بالغرض من التجهيزات (وهو مزاولة النشاط) وشرطا اخر يتعلق بالنطاق المكانى لاستخدامها وهو داخل المنطقة الحرة ..

وهكذا بينما كان قانون الاستثمار السابق يعفى التجهيزات اللازمة للمنشآت بصفة عامة لتشمل

مستلزمات الانشاء ومتطلبات مزاولة النشاط فان الاعفاء بمقتضى قانون الاعفاءات الجمركية لايشمل الا التجهيزات اللازمة لمزاولة النشاط ..

وعندما صدر القرار بقانون رقم ١٨٦/ لسنة ١٩٨٦ المنظم

للاعفاءات الجمركية ـ نص فى مواد إصداره على ابقاء بعض مواد قانون الاعفاءات الجمركية الملغى (منها المادة الخامسة سابقة الذكر) ولكنه إشترط لاستمرار الاعفاء أن يكون قد صدر به قرار من السلطات المختصة .. وبناء عليه فان إلغاء القانون الذى صدرت فى ظله قرارات اعفاء مستلزمات مزاولة النشاط لايمس هذا الاعفاء ..

وعندما صدر قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ نص فى المادة الرابعة من مواد الاصدار على سريان احكامه على مشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة القائمة وقت العمل به وذلك ، دون الاخلال بما تقرر لهذه المشروعات من احكام خاصة وحقوق مكتسبة فى تشريعات استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة السابقة .

وبذلك يتلاقى قانون الاستثمار الجديد مع قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية السارى حاليا فى عدم المساس بالاعفاءات الجمركية التى كانت تتمتع بها المشروعات القائمة ومع ذلك ـ والكلام على لسان الدكتور احمد شرف الدين ـ فان ثمة جديدا أتى به قانون الاستثمار الجديد يبرز من جديد التساؤل عما إذا كانت مستلزمات اقامة مشروعات المناطق الحرة تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية مثلما تتمتع متطلبات مزاولة نشاطها .

الحكم بعد صدور قانون الاستثمار الحالى

ينص قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ مادة (٢) على أن تعفى من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص للمنشآت داخل المنطقة الحرة عدا سيارات الركوب ـ وهكذا فان حكم الاعفاء لاينطبق بموجب هذا النص إلا على مستلزمات مزاولة النشاط وبشرط أن يقتصر إستخدامها داخل المنطقة الحرة ومن ثم يثور التساؤل عن حكم مستلزمات إنشاء او اقامة المشروع

ولما كان قانون الاستثمار قد صدر دون بيان هذا الحكم فيجب البحث عنه فى قانون الاعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ إذ أن قانون الاستثمار ذاته نص فى المادة الاولى من مواد إصداره على أن تسرى القوانين المصرية على المناطق الحرة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ! !

الرجوع إلى قانون الاعفاءات الجمركية

وبناء عليه فان حكم مستلزمات انشاء مشروعات المناطق الحرة فيما يتعلق بمدى خضوعها للضرائب والرسوم الجمركية يبحث عنه فى قانون آخر غير قانون الاستثمار .

ورغم غرابة هذا النتيجة .. إذ كيف ينظم قانون الاستثمار حكم مستلزمات مزاولة النشاط دون أن يتعرض لحكم مستلزمات الانشاء .. إلا أن هذه النتيجة .. هى التى يمليها وجود قانونين يعالجان المعاملة الجمركية لمشروعات المناطق الحرة .

إن هذه النتيجة ماهى إلا أحد مظاهر عدم تماسك أو منطقية المنهج الذى إتبعه قانون الاستثمار فى هذا الصدد الأمر الذى يترتب عليه تشتت تفصيلات الموضوع الواحد بين دفه اكثر من قانون وهو أمر لايتفق تماما مع مايقتضيه تشجيع الاستثمار من التبسيط والوضوح القانونى)

ويقول الدكتور شرف الدين .. وعلى أيه حال فان

بالرجوع الى قانون تنظيم الاعفاءات الجمركيه (١٨٦ لسنة ١٩٨٦) نجد أنه أفرد لكل من مستلزمات الانشاء ومستلزمات مزاولة النشاط حكمين اودع كل حكم فى نص مستقل فبالنسبة لمستلزمات مزاولة النشاط نص هذا القانون فى مادته الثالثة على إعفائها بشرط المعاينة .. مادامت لازمة لمزاولة النشاط داخل المنطقة الحرة .

اما بالنسبة لمستلزمات إنشاء مشروعات المناطق الحرة فلم يرد نص صريح فى هذا القانون على اعفائها ولكن أورد نصا (مادة ١٤ عالج فيها حكم التجهيزات الراسمالية اللازمة لانشاء المشروعات الموافق عليها تطبيقا لقانون الاستثمار والمناطق الحرة الملغى .

فقضى فيه بخضوعها لضريبة جمركية فئة ٥ ٪ من قيمة هذه التجهيزات .. ويراعى هنا أن النص الاخير لم يذكر مشروعات المناطق الحرة بالاسم وإنما عالج المشروعات الخاصة لقانون الاستثمار والمناطق الحرة الملغى بصفة عامة .. الأمر الذى قد يستفاد من دخول مشروعات المناطق الحرة فى نطاق هذا النص .

وهكذا فان مستلزمات مزاولة النشاط معفاه من الضرائب والرسوم الجمركية سواء بمقتضى قانون الاستثمار او القرار بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .. اما بالنسبة لمستلزمات إقامة المشروع بالمنطقة الحرة فلا يوجد نص خاص وصريح بشأنها فى أى من القانونين .

محاولات لتفسير النصوص ! ! !

ويقول الدكتور احمد شرف الدين .. ورغم ذلك فان هناك محاولات لتفسير النصوص والتقريب بينها .

فقد يقول قائل ان من غير المعقول أن يعفى المشرع فى قانون الاستثمار المشروع من الضرائب المستحقه على مستلزمات النشاط ولايعفيه من مستلزمات الانشاء إذ ان المشروع لايزاول نشاطه إلا إذا اقيم وربما قيل ايضا أن النص فى قانون الاستثمار على اعتبار وسائل النقل الواردة من الخارج لاقامة المشروعات او التوسع فيه مالا مستثمرا يستتبع إستفادتها من المزايا التى تتمتع بها الاموال المستثمرة ومن هنا ربما جاز تفسير النص فى المادة ٢/٣١ من قانون الاستثمار الجديد على إعفاء الادوات والمهمات والالات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط على أن يشمل هذه الاشياء حالة إستخدامها فى إنشاء المشروع او التوسع فيه مادام كلاهما مرخص به .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢

وربما تم يضا تدعيما لهذا الراى ان معنى مزاولة النشاط يتضمن إنشاء المشروع وتشغيله

يضاف إلى ذلك ان المقارنة بين نصوص قانوني الاستثمار الملغى والحالى قد تفيد في تأييد التفسير المذكور ذلك ان قانون الاستثمار الملغى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كان ينص في المادة ٣٦ على إعفاء جميع الأدوات والمهمات والالات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في المنطقة الحرة .. فالنص كان يعفى جميع هذه الأشياء سواء كانت لازمة لانشاء المشروع او لمزاولة النشاط .. وربما قيل ان المشرع لم يرد عند إصدار قانون الاستثمار الجديد ان يغير من منطوق هذا الحكم .. فلا يعقل انه اراد اعفاء مستلزمات المزاولة دون مستلزمات الانشاء ..

ولكن المشكلة في هذا الصدد ان عبارة القانون الملغى كانت تتسع للانشاء والمزاولة في حين ان عبارة القانون الجديد صريحة من انها تتكلم عن مزاولة النشاط .

ويضيف الدكتور أحمد شرف الدين - وقد تدفعنا الرغبة في إعفاء مستلزمات الانشاء من الضرائب الجمركية إلى الاستناد الى الحكم الذى نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد وقوامه ان التجهيزات الراسمالية اللازمة لاقامة المشروع لاتخضع للرسم المنصوص عليه بالمادة ٣٧ / ٢ من قانون الاستثمار الامر الذى مؤداه ان القانون كما يعفى مستلزمات الانشاء من الرسم السنوى الموحد (١ ٪) فان يعفى المشرع من باب اولى من كافة الضرائب والرسوم .

إذ ان القانون بعد ان نص على عدم خضوع المشروعات والأرباح التى تم توزيعها للضرائب والرسوم السارية في مصر اخضعها لرسم سنوى موحد فاذا جاءت اللائحة وابانت عن ان مستلزمات الانشاء معفاة من هذا الرسم فانها تكون ايضا معفاه من الضرائب والرسوم التى حل محلها الرسم السنوى الموحد ..

غير انه يؤخذ على هذا التفسير عدة عيون :

فاولا بالنسبة لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار في عدم خضوع مستلزمات الانشاء للرسم السنوى الموحد المنصوص عليه في المادة ٣٧ من هذا القانون فان هذا النص لايؤدى إلى النتيجة المنشودة فمن ناحية فان الاعفاء من الضرائب يستلزم نصا تشريعيا من مستوى النص المقرر للضريبة وليس بمقدور لائحة قانون الاستثمار ان تقرر الاعفاء من ضريبة منصوص عليها في القرار الجمهورى بقانون رقم ١٨٦ لسن ٨٦ ومن ناحية ثانية فان الرسم السنوى المشار إليه فرضه القانون ليحل محل الضرائب العامة (على الدخل) التى اعفى من الخضوع لها مشروعات المناطق الحرة .. ولاعلاقة لهذا الرسم بالرسوم الجمركية .

اما الأمر الثامن فهو تصادم التفسير الموسع لنص قانون الاستثمار مع صريح نص القرار بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية فعلى حين ان قانون الاستثمار الجديد اورد نصا صريحا فيما يتعلق بحكم مستلزمات مزاولة النشاط فان لم يتضمن نصا صرحيا في شأن مستلزمات الانشاء .. وبالتالى يرجع في هذا الشان إلى قانون الاعفاءات الجمركية الذى افرد نصا خاصا بحكم مستلزمات الانشاء واخضعها لضريبة جمركية موحدة ٥ ٪ - وبالتالى فان اعفاء مستلزمات الانشاء .. تفسيرا لنص في قانون الاستثمار على النحو السابق بيانه يتصادم مع صريح نص في قانون الاعفاءات الجمركية .

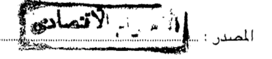
مشكلة اخرى تثيرها المادة (٤) من قانون الاعفاءات الجمركية إذ انها نصت على إستحقاق الضريبة الجمركية الموحدة على الالات والمعدات والاجهزة اللازمة لانشاء مشروعات التعمير ومشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة ومشروعات إستصلاح وإستزراع الاراضى الصحراوية والمنشآت الفندقية والسياحية ، وهى مشروعات ومنشآت يخضع الاستثمار فيها لقوانين عديدة اخرى تضاف إلى قانون الاستثمار ومن الصعب القول باعفاء مستلزمات إنشاء مشروعات المناطق الحرة المقامة .

وفقا لقانون الاستثمار من الضريبة الجمركية في حين يخضع لها مستلزمات إنشاء المشروعات الأخرى التى ذكرها نص قانون الاعفاءات الجمركية .

قانون موحد

واخيرا يؤكد مستشار الهيئة العامة للاستثمار على ان حل معظم هذه الاشكالات يقتضى فضلا عن ضرورة إحكام صياغة النصوص ، دمج قواعد الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بمشروعات المناطق الحرة في قانون واحد ليكن قانون الاستثمار او قانون الاعفاءات الجمركية





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

□ نتائج حصر الخريجين يظهر :

مليونا و ٤٠٠ الف متعطل في ١٤ محافظة

اظهرت نتائج حصر فائض الخريجين الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتشغيل بالاشتراك مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ووزارة الحكم المحلي في محافظة الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج واسيوط وقنا واسوان والمنوفية ودمياط اوالغربية والدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ والشرقية - عن وجود مليون و ٤٢١ الف خريج متعطل

ومازال الحصر يجرى في سبع محافظات اخرى هي : القاهرة والاسكندرية والقليوبية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والجيزة

وقد اسفر الحصر في عدد ١٤ محافظة عن عدة نتائج :ان فايض الخريجين موزعون حسب المؤهل بلغ ٩٩٤ الفا و ١٧٩ منها مؤهلات عليا ٩٩٠١٢ بنسبة ١٠ ٪ ومؤهلات فوق المتوسطة ٧٥٤٨٧ بنسبة ٨ ٪ ومؤهلات متوسطة ٨١٧٩٨٠ بنسبة ٨٢ ٪

كما بلغ حجم فايض الخريجين بمحافظات الوجه القبلي - باستثناء الجيزة ٤٢٧ الف و ٨٤٤ خريجا بنسبة ٤٣,٣ ٪ من اجمالى المحافظات التى تم تسجيلها موزعين كمايلى :

مؤهلات عليا ٣٩٠١٥ بنسبة ٩,١ ٪

ومؤهلات فوق المتوسطة ٣٠٥٤٤ بنسبة ٧ ٪

ومؤهلات متوسطة ٣٥٨٢٨٥ بنسبة ٨٣,٨ ٪





● هيئات حكومية تعترف بسلبيات الاصلاح الاقتصادى

الركود يرفع معدلات البطالة ويضر الاستثمار

كتب : عبد اللطيف وهبة وابو المعاطى السندوبى :

كشفت الغرفة التجارية بالقاهرة عن اتساع نطاق الركود الاقتصادى الذى صاحب برنامج تحرير الاقتصاد المصرى ، مع زيادة الطاقة العاطلة فى شركات قطاع الاعمال العام من ٣٥ ٪ عام ٨٧ الى ٧٥ ٪ عام ٩١ ، بالاضافة الى زيادة المخزون من السلع التى تنتجها هذه الشركات من ٥٨ ٪ الى ٨٥ ٪ عن نفس الفترة ، وتعثر الوحدات الصناعية عن الوفاء بديونها التى ارتفعت بحوالى ٦٣ ٪ .

وقال تقرير الغرفة التجارية ان الرقم القياسى للاسعار قد ارتفع الى ٩٣٧ ٪ لتجار الجملة ، و ١٢٩٨ ٪ للمستهلك فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ وهو ما يعنى ان اسعار السلع التى يتسلمها التجار قد زادت باكثر من ٩ اضعاف ، وللمستهلكين ١٣ ضعفا ، فى الوقت الذى لم ترتفع فيه الاجور الا بنسب محدوده ، وهو مايشير الى انخفاض الاجور الحقيقيه وتدهور القدرة الشرائية .

وحذرت الغرفة التجارية من التاثير السلبى لهذا الوضع على معدلات الاستثمار ، وحجم البطالة ، حيث ان انخفاض القوة الشرائية يؤدى الى اغلاق المزيد من المصانع ، وبالتالى يزداد عدد العاطلين ، مشيرة الى ان البطالة قد زادت من ٧,٧ ٪ عام ٨٣ الى ١٩ ٪ عام ١٩٩٣ .

من ناحية اخرى ، اعربت الهيئة العامة للتصنيع عن استيائها مما وصفته بالاسراف الحكومى فى منح الامتيازات للمشروعات الاستثمارية ، خاصة فيما يتعلق بحق هذه الشركات فى تحويل ارباحها بالكامل الى الخارج ، دون اشتراط بقائها لأى فترة فى مصر ، وطالبت الهيئة بعدم السماح بتحويل الارباح الا فى حدود معينة وفترات زمنية مناسبة .

واشار تقرير اعدته الهيئة بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى انخفاض معدل نمو المشروعات الاستثمارية فى الصناعة لاقل من ١ ٪ رغم كل الامتيازات التى تحصل عليها .

ونبهت الهيئة الى خطورة فتح باب الاستيراد على المشروعات الانتاجية فى مصر ، وفى مقدمتها صناعة الحديد والصلب والكيماويات التى تاثرت بفتح الحدود مع ليبيا ، وكذلك تاثر باقى القطاعات بالمنتجات الاجنبيه المدعومة وطالبت بقصر انشاء المناطق الحرة على المدن التى بها موانىء ، واحكام الرقابة عليها ، حتى لاتتحول الى مجرد منافذ لتسلل البضائع الاجنبية الرخيصة للسوق المحلى .

تعيين شعبتى وثائق ومكتبات دفعة ٩١ بالدرجات الشاغرة

اصدر السيد احمد العماوى وزير القوى العاملةوالتشغيل قرارا بتعيين خريجى كليات الآداب شعبتى وثائق ومكتبات دفعة ٩١ للعمل بالجهات الطالبة والتى بها عجز فى هذا التخصص على ان تحسب اقدميتهم من ٣ يوليو الماضى ويتم التعيين على الدرجات الشاغرة.

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بأن الجهات المعين بها هؤلاء الخريجين ستقوم باستدعائهم بخطابات مسجلة لاتخاذ اجراءات تعيينهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٩

تحالف ثلاثى ضد المشروعات الصغيرة ؟

الروتين والفوائد والتسويق .. مشاكل تهدد نجاح المشروعات

إتسعت رقعة الحرب ضد البطالة ، من خلال السباق القائم حالياً ، بين محافظات مصر المختلفة ، على مواجهة هذا الغول . وكانت اهم الاسلحة فى تلك المواجهة ، هى المشروعات الصغيرة ، التى يمولها الصندوق الاجتماعى للتنمية .وفى الاسماعيلية .. ورغم جهود المحافظة المبذولة فى طريق القضاء على غول البطالة ، الذى يهدد ١١ الف خريج سنويا من ابنائها ، إلا ان بعض التعقيدات الروتينية تعترض سير نجاح هذه المشروعات ، لتسبب مزيداً من الاحباط للشباب الذين تمردوا على الوظيفة الميرى ، ونزلوا إلى سوق العمل والانتاج .

تاتى المشاكل الادارية الخاصة بإصدار تراخيص ممارسة النشاط التجارى ، وارتفاع الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة للشباب ، والتى تصل إلى ٢٦٪ .. فى مقدمة التعقيدات التى تعترض سبيل مشروعاتهم .. وهناك ايضا مشكلة تسويق تلك المنتجات ، فى ظل نظام يتحكم فيه بعض كبار التجار ، ولا يسمحون لغيرهم بمجرد الوجود.. ولو على نطاق محدود .

تقول سحر عبدالله احمد - دبلوم تفصيل ١٩٨٤ - أنها لا تستطيع ان تنكر فضل هذا المشروع فى توفير الاستقرار لها فمن خلاله ، قامت بتصميم العديد من الموديلات ، ونجحت فى تسويقها لدى عدة محلات بالاسماعيلية ، بل وتورد حالياً منتجاتها إلى القاهرة وشرم الشيخ .. لكنها تضيف :

رغم هذه الايجابيات التى لا يمكن تجاهلها تعترضنا عدة مشكلات خاصة بتجديد تراخيص الورش كل ٦ شهور باعتبار انها داخل المدينة ، مما يتطلب منها جهدا كبيرا وقضاء وقت طويل فى انهاء الاجراءات الادارية الخاصة باصدار الترخيص حيث التعقيدات الروتينية التى تستنزف طاقتنا . كما اننا لا نستطيع نقل هذه المشروعات الحرفية إلى المنطقة الصناعية بالمحافظة لأن هذا يتطلب تكاليف باهظة .

ارتفاع الفوائد

.. ويشكو محمد عبدالحميد صاحب ورشة تريكو من ارتفاع نسبة الفوائد المقررة على القرض الممنوح للخريجين من قبل الصندوق الاجتماعى والتى تصل إلى ١٦٪ .. فيقول انه بالرغم من تحمسنا للمشروع فى بداية الامر وابجذابنا للتسهيلات المقدمة من الصندوق والمحافظة متمثلة فى القرض المادى الميسر ، الا اننى اكتشفت فيما بعد مدى صعوبة الوفاء بالفوائد المستحقة علينا . حيث كانت فترة السماح فى بداية الاعلان للمشروع خمس سنوات لكنها تقلصت حاليا إلى سنتين فقط مما لا يتيح لنا السداد . نظراً لاننا مبتعدون ولم نحقق بعد الحد الانتاجى الذى يوفر هامش ربح وفير ، نشعر من خلاله بنجاح المشروع خاصة واننا قضينا السنة الاولى من إقامة المشروع فى انهاء الإجراءات الادارية المعقدة .

ويشير مهندس / عادل مصطفى إلى تدخل المحافظة فى المشروع ، باجبارها للشباب على قبول شرط توليها الآلات والمعدات اللازمة للمشروع ، بحجة انهم بذلك يوفرون افضل الماركات ، التى تضمن كفاءة فى الأداء وجودة الإنتاج وبسعر مناسب . وهذا يستقطع .

جزءاً كبيراً من القرض الممنوح لنا فى حين لو منحتنا المحافظة حرية التصرف فى هذا الشان ، لاستطعنا من خلال إتصالاتنا وعلاقتنا الخاصة وخبراتنا المهنية ، توفير هذه الآلات والمعدات باسعار مناسبة لامكانياتنا .

ويثير علاء فتوح مهدى مشكلة هامة يعانى منها معظم المستفيدين من هذه المشروعات ، وتؤثر بشكل سلمى على سير الانتاج وهى مشكلة التسويق .

فيقول إن اصعب ما يعترض نجاح سير مشروعاتنا الصغيرة ، هو عدم وجود منافسة تسويقية مناسبة تستوعب إنتاجنا خاصة فى ظل احتكار اباطرة التجار والمنتجين لحركة البيع والشراء باسواق هذه





المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

المنتجات ، وتامرهم على عدم السماح لنا بالدخول في السوق البيعي ، ولو في حدود ضيقة .

مع المسئول

حملنا هذه الشكاوى وتوجهنا بها إلى مكتب د . احمد جويلي محافظ الإسماعيلية لمعرفة الحلول التي أعدتها المحافظة لتذليل هذه العقبات التي تعترض مشروعات شباب الخريجين حيث اوضح لنا رؤيته الخاصة التي تم على اساسها التفكير في إقامة هذه المشروعات . قائلاً أن محافظة الاسماعيلية لها طابعها الخاص باعتبارها ارضا بكرا تحتاج إلى من يبدع فوقها ويقيم مشروعات على أرضها ، في حين يتسم أهالي الاسماعيلية بميلهم إلى شغل الوظائف الرسمية ، دون التفكير في العمل الحر أو المشروعات الانتاجية .

لذا تولدت لدى رغبة جارفة في تغيير هذا المسار الاجتماعي الخاطىء ، الذي لا يتواكب مع متطلبات العصر الحالي والذي يحتاج الى الخروج من الدائرة الوظيفية التقليدية انطلاقا الى عالم الانتاج خاصة في ظل ارتفاع اعداد الخريجين بصورة تفوق امكانيات الدولة على توفير فرص عمل حكومية لهم حتى وصل الأمر إلى إصابة دولاب العمل بما يسمى « بالبطالة المقنعة » . حيث يصل عدد الخريجين بمحافظة الاسماعيلية وحدها إلى ١٠٠ الف خريج يحملون مختلف المؤهلات دون عمل . لذلك كان التفكير في هذا المشروع الذي تم تمويله عن طريق الصندوق الاجتماعي على دفعتين . الدفعة الاولى قدرها ٨٢١ الفا و ٨٢٥ جنيها لتنفيذ ٧٤ مشروعاً يستفيد منها ٨٤ شاباً والدفعة الثانية قدرها ٥٣٤ الفا و٤١١ جنيها لتنفيذ ٤١ مشروعاً يستفيد منها ٥٦ شاباً كما ساهم المستفيدون من الدفعة الاولى بمساهمات عينية بلغت ٢٣٦ الفا و٢١٠ جنيها اما مستفيدو الدفعة الثانية فساهموا بمبلغ ١٨٨ الفا و ٩٥٠ جنيها وذلك بهدف دعم هذه المشروعات . وهذا بالطبع يعكس مدى تحمس شباب المحافظة وتضافرهم لانجاح هذا المشروع .

هذا علاوة على مشاركة الأجهزة الشعبية التنفيذية المتخصصة في كافة المراحل التنفيذية للمشروع حيث تم اختيار جهاز إداري وفني خاص بتنفيذ ومتابعة المشروعات .

وبذلك نجحنا في ادخال صناعات جديدة لم تكن متوافرة بالمحافظة من قبل ومساعدة الشباب بمنحهم دعما صناعيا يتمثل في شراء الالات التي تحتاجها المشروعات وراعينا فيها ان تكون مصنعة محليا وذات كفاءة عالية واسعار مناسبة تقل كثيراً بالطبع عن مثيلتها المستوردة

كما تم عقد دورات تدريبية مع المبتدئين في أعمال التريكو وصيانة الآلات والملابس الجاهزة والتجارة والأثاث والصناعات المعدنية .

شكوى التراخيص

اما عن شكوى الخريجين من صعوبة اصدار التراخيص فيؤكد د . احمد جويلي ان المحافظة تبذل قصارى جهدها لسرعة اصدار التراخيص اللازمة لجميع المشروعات ، من خلال إعداد لجنة تنفيذية مسئولة عن تذليل اية عقبات وتسهيل اجراءات توصيل الكهرباء اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات ، مع تقسيط قيمة توصيل التيار الكهربائي على ستة شهور بدون فائدة وإبلاغ الوحدات المحلية والمصالح الحكومية بقوائم المستفيدين من هذه المشروعات لادراجه ضمن الموردين ، دون النظر إلى سابقة الأعمال للحصول على الامتيازات اللازمة لاتمام المشروع.

وفيما يتعلق بصعوبة التسويق ، تم إقامة العديد من المعارض الموسمية على مستوى المحافظة لعرض منتجات شباب الحرفيين وإقامة مقر دائم لعرض وتسويق هذه المنتجات كما تم الاشتراك بمعارض قومية على مستوى الجمهورية .

وتيسيراً على أصحاب مشروعات التريكو ، الذين يشكون من صعوبة التسويق ايضاً قامت المحافظة بالاتفاق معهم على شراء منتجاتهم لتوزيعها على الطلاب الفقراء بالمدارس .

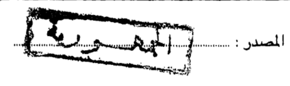
كما يؤكد د . احمد جويلي أن اجهزة المحافظة على اتصال دائم مع مسئولي الصندوق الاجتماعي لمدة فترة السماح المقررة على القرض الممنوح لشباب الخريجين من سنتين إلى خمس سنوات ، وذلك تسهيلاً على الشباب الذين لم يحققوا الحد الانتاجي الذي يسمح له بسداد فوائد القروض في هذه الفترة المحدودة .

ويتم التفكير في انشاء جمعية انتاجية لتوفير المنافسة التسويقية اللازمة لخدمة المشروع كحل نهائي لمشكلة التسويق .

ومن المقرر وصول الدفعة الثالثة من القروض خلال هذه الأيام وقدرها ٣٢٠ الف جنيه لتنفيذ ٩٩ مشروعاً يستفيد منها ١٨٨ شاباً .



المصدر : الجمهورية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

اتفاق لتيسير تعامل الشباب مع الصندوق الاجتماعى

كتب - علاء معتمد :

تم أمس الاتفاق بين الصندوق الاجتماعى للتنمية وبنوك القطاع العام الأربعة الأهلى ومصر والقاهرة والاسكندرية على تحديد المبادىء الأساسية لتسهيل مهمة المستفيدين من قروض الصندوق .

وأوضح الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق أن المبادىء تضمنت عقد لقاءات مستمرة بين المكاتب الاقليمية للصندوق وفروع البنوك بالمحافظات لتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بمشروعات الشباب وتحديد التسهيلات التى تمنحها البنوك لمشروعات الصندوق والضمانات التى يتطلبها .. وأن تكون هناك نافذة خاصة فى كل فرع للتعامل مع المستفيدين من قروض الصندوق .. وأن يتم عمل برامج تدريبية لموظفى البنوك لتعريفهم بأهداف وشروط الصندوق والفئات المستهدفة وأن يتم عمل نماذج محددة لمشروعات يمكن للشباب الاستثمار فيها .

وأشار محمد أبو الفتح رئيس بنك القاهرة إلى أنه تم الاتفاق على حد أدنى من الضمانات لمشروعات الصندوق لا تتعدى السجل الصناعى للمشروع ومايثبت ملكية الأرض المقام عليها المشروع .. وأكد أنه تم منح ٢ مليون جنيه لحوالى ٢٥٠ مشروعاً لتسمين الماشية بمحافظة الفيوم بدون أية شكاوى من المستفيدين

وأشار أحمد شوقى عضو مجلس ادارة البنك الأهلى إلى أن هناك زيادة فى معدلات منح القروض عن طريق البنك حيث ارتفع عدد المستفيدين من قروض الصندوق إلى ٥٥٠ شاباً حصلوا على ٨ ملايين جنيه مقابل ٤ مستفيدين حصلوا على ٢٣ ألف جنيه فى مايو الماضى ..

وقال نظير يوسف عضو مجلس ادارة بنك مصر أنه يمكن الاستغناء عن الضمانات التى يتطلبها البنك من المستفيد فى حالة وجود ضامن (كفيل) من العملاء الممتازين للبنك .

وأكد الدكتور عاصم سويلم نائب أمين عام الصندوق الاجتماعى أنه سيتم عقد لقاء شهرى بين الصندوق وبنوك القطاع العام لتحديد المشكلات التى تواجه الشباب ووضع الحلول العملية السريعة للتغلب عليها



المصدر : .... الأهرام ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣

هذا المشروع في أدراج وزارة القوى العاملة:

إعانة شهرية.. لكل خريج

لم تعد البطالة مجرد سحابة صيف عابرة، محدودة التأثير على المجتمع.. ولكنها بكل المقاييس تحولت إلى قضية متشابكة الأبعاد.

تحتاج إلى التخطيط العلمي والجهد والدعم الحكومي، بقدر ماتحتاج إلى المبادرات الفردية المتحمسة، التي تطرح أفكارا غير تقليدية، ولكنها منطقية قابلة للمناقشة والبحث والتمحيص.

وفي أدراج وزارة القوى العاملة، ترقد إحدى هذه المبادرات الفردية. مجرد فكرة على الورق، تقدم بها طبيب شاب متحمس يطلب إنشاء صندوق خاص للتامين ضد البطالة، وأرفق بالفكرة دراسة كاملة، قام بها - في حدود إمكانياته الشخصية - تحدد طريقة تمويل هذا الصندوق والهيكل التنظيمي الخاص به، وآليات عمله وتشغيله..

ولأن الفكرة جريئة، وتضرب في صميم أزمة قومية ملحة، كان علينا أن نقفز فوق أسرار الروتين، وأن نفك أسر الفكرة الراقدة في الادراج، في انتظار الدراسة لنقوم بقراءتها ومناقشتها مع أصحاب الخبرة والرأي، قبل أن نعيدها إلى المسئولين، مشفوعة باقتراحات وإضافات المتخصصين.

■■ يشرح الدكتور عصام محمد رمضان وكيل ادارة التخطيط والمتابعة بمحافظة القاهرة، فكرته لمكافحة البطالة، فيقول إن المشروع يهدف بشكل اساسي لاعطاء كل خريج أجرا ثابتا، حتى يتم تعيينه في حدود مائة جنيه شهريا.. وهذا المبلغ رغم أنه لن يكون كافيا لبدء حياة جديدة، إلا أنه سيكون له الدور الأكبر في التخفيف من حدة الأثر النفسي للبطالة بين الخريجين الشبان من خلال تمكين الخريج من تغطية مصروفاته الشخصية، دون أن يضطر لطلب مصروف من والده. وهي عملية شديدة الوقع من الناحية المعنوية على الطرفين، خصوصا بعد التخرج.

مع ملاحظة أن تقديم إعانة بطالة للخريجين، مطبقة بصورة أخرى في بعض النقابات المهنية، مثل نقابة البيطريين، التي تقدم إعانة شهرية لكل خريج قدرها ٨٤ جنيها طوال مدة تجنيده.

ويواصل الدكتور عصام رمضان قراءته في أوراق المشروع، فيقول أنه يتصور أن يكون مجلس إدارة الصندوق برئاسة وزير القوى العاملة، وعضوية وزراء الحكم المحلي، والشئون الاجتماعية، والتربية والتعليم، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمالية، والعدل.. أما أموال الصندوق، فيتم تحصيلها من خلال فرض مبلغ ١٥ جنيها على كل طالب في المراحل الدراسية المختلفة، حتى يتم تخرجه وفرض ١٠ جنيهات شهريا ولمدة ٥ سنوات، على كل خريج يتم تعيينه بالقطاع العام أو الحكومة.. وفرض طابع دمغة خاص قيمته ١٠ قروش، على كل طلب خدمي مقدم لجهة حكومية.. ويقوم مجلس إدارة الصندوق بتنظيم هذه الموارد الضخمة، والعمل على استثمارها في مشروعات ذات عائد سريع، تستطيع أن توفر سيولة كافية للانفاق على الاعانات الخاصة للخريجين..

وبصفة عامة.. يطالب الدكتور عصام رمضان ببحث اقتراحه، ويدعو الاقتصاديين وأهل الخبرة لدراسة الفكرة، التي يمكن أن تحمل حلا غير تقليدي لاخطر مشكلة اجتماعية تواجهها البلاد.. ويضيف انه تقدم بالمشروع إلى وزارة القوى العاملة، ومجلس الشورى، والأمانة العامة للحزب الوطني، وحصل على موافقة مبدئية من السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة السابق، الذي أصدر اوامره بدراسة المشروع باستفاضة.. ولكن التغيير الوزاري الاخير جعل الدراسة تعود مرة أخرى إلى الأدراج، في انتظار تاشيرة من الوزير الجديد!

وفي استطلاع سريع لراي مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمهنيين، كانت لهم هذه الملحوظات والاضافات التي لم تمنع ترحيبهم جميعا بالفكرة مع التحفظ على بعض التفاصيل..

■■ الدكتور مصطفى السعيد، وزير الاقتصاد الاسبق يبدي ترحيبه المبدئي بالفكرة، التي يقول عنها انها تحتاج إلى مزيد من الدراسات «الاكتوارية» المتخصصة، لتامين موارد الصندوق.. حيث أن المصادر المقترحة لاتبدو كافية على الاطلاق، لتدبير ميزانية صندوق يقدم إعانة شهرية لأكثر من مليون شاب.. فحسب الدراسة المقدمة، سوف تبلغ القيمة الاجمالية لاشتراكات كل طالب، طوال مراحل الدراسة ٢٤٠ جنيها في ١٦ سنة تعليم.. بالاضافة إلى ٦٠٠ جنيه أخرى مجموع اشتراكه الشهري بعد التعيين لمدة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ٤ ..... ١٩٩٣

خمس سنوات ليصبح مجموع الاشتراكات المقدمة طوال ٢١ سنة ٨٤٠ جنيها فقط أى أقل من مجموع الاعانات اللازمة للخريج الواحد فى سنة واحدة..

لذلك يرى الدكتور مصطفى السعيد، أن الفكرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، ولامانع من الاقتداء بتجربة الدول الغربية، التى أنشأت صناديق خاصة للبطالة، تشرف عليها الدولة من زمن طويل.

■ الدكتور رمزى زكى، الخبير الاقتصادى والأستاذ بمركز التخطيط، يعلن موافقته المتحمسة للمشروع.. ويؤكد أن صندوق التأمين ضد البطالة، تحول إلى مطلب قومى ملح، لابد من الاسراع فى دراسته بجدية أكثر، وبخطوات أسرع، لأنه ضرورة موجودة فى معظم الدول التى تسير على نظام اقتصاد السوق، لأنه يحقق معادلة اقتصادية هامة، تدخل ضمن آليات النظام الرأسمالى.. لأن الصندوق يعمل على رفع الحد الأدنى من المعيشة، ويضخ طاقة شرائية متجددة فى السوق، فى شكل سيولة مالية، فى أيدى جميع الطبقات. وهذه السيولة تعمل على رفع معدل الطلب داخل السوق، وبالتالى تحقق الرواج للسلع، وتقلل من معدلات التضخم.. لذلك نجد أن أول من يساهم فى مثل هذه الصناديق فى الدول الرأسمالية، هم رجال الأعمال، لأنهم يستفيدون بشكل كبير من الدور الذى يقوم به الصندوق داخل المجتمع.

لذلك يركز الدكتور رمزى زكى على ضرورة مشاركة رجال الأعمال والمستثمرين، بجزء من أرباحهم فى هذا الصندوق، ولو بنسبة ٥٪ سنويا.. كما يركز على ضرورة المساهمة الحكومية الرشيدة، فى شكل دعم مادى ومعنوى، ودعم تنظيمى أيضا بمعنى أن تقوم الحكومة بإنشاء جهاز خاص، مهمته تنظيم الصندوق واستثمار موارده، وضمان تدفقات مالية مضمونة وثابتة، توازى معدلات السحب المتوقعة.

■ الدكتور رفعت السعيد الخبير الاقتصادى والسياسى، وأمين اللجنة الاقتصادية بحزب التجمع، يناقش الفكرة بقدر أكبر من الشمولية.. فيقول أن مشكلة البطالة تمثل نقطة بالغة الخطورة فى مصر، لأنها تتركز بين المتعلمين.. سواء من خريجى الجامعات أو المعاهد المتخصصة، لذلك يجب أن يكون إنشاء صندوق التأمين ضد البطالة جزءا من خطة متكاملة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية:

■ المحور الأول: أن يتم فتح مراكز لاعادة تأهيل المتعطلين، الذين يحملون شهادات عليا فى دراسات نظرية، لاتحتاجها سوق العمل الحالية..

■ المحور الثانى: أن يتم التخطيط لاقامة مشروعات إنتاجية ضخمة، تستوعب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة المتعطلة.. ويمكن أن تشمل الخطة أيضا تقديم تسهيلات من جانب الدولة لمشروعات بعينها، ترى أنها يمكن أن تقدم فرص عمل أكثر من غيرها.. ومن الطبيعى أن يتكامل التخطيط بالنسبة للمحورين الأول والثانى بحيث يتم توجيه عملية تأهيل المتعطلين فى ضوء احتياجات المشروعات الانتاجية، التى يتم التخطيط لها..

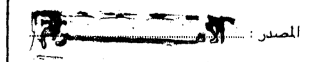
■ المحور الثالث: يركز على إنشاء صندوق التأمين ضد البطالة، لتقديم المعونات للمتعطلين الذين يتم إعادة تأهيلهم، أو الذين ينتظرون فرص العمل، التى ستكون متاحة طبقا للخطة.. مع ملاحظة ضرورة أن يكون عبء تمويل هذا الصندوق، على عاتق الطبقات العليا فى المجتمع، من خلال شكل من أشكال الضرائب التصاعدية... كما يجب أن ينال الصندوق دعما كافيا من فائض أرباح المشروعات الانتاجية القائمة.. مع الابقاء على الاشتراكات الشكلية للطلاب فى مراحل التعليم، بحيث لاتسبب إرهاق كاهل الطبقات الفقيرة بأعباء إضافية.

■ السيد أحمد يعقوب أمين صندوق الاتحاد العام للنقابات العمالية يقول أن فكرة إنشاء صندوق تأمين ضد البطالة رائعة وجديرة بالمناقشة، خصوصا فى ظل التغييرات الاقتصادية التى تمر بها البلاد حاليا والتى يمكن أن تؤدى إلى تفاقم أزمة البطالة فى حالة تسريح العمال فى شركات ومشروعات القطاع العام الخاسرة.. لذلك فهو يرى ضرورة أن يتواكب هذا المشروع، مع مشروع المعاش المبكر، الذى تقدم به إتحاد النقابات العمالية لتشجيع الموظفين والعمال فوق سن الخامسة والخمسين بالنسبة للرجال، والخمسين بالنسبة للسيدات، على تسوية معاشهم.. مع الحصول على مستحقاتهم كاملة من صندوق التأمينات وهو ماسيحل مشكلة احتمالات تسريح العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام... وسيفتح الباب أمام شباب الخريجين للعمل فى هذه الشركات، بدلا من قدامى الموظفين، الحالين للمعاش المبكر وسوف يتميز هؤلاء الخريجون الشبان، بانتاجية أعلى وأجور أقل، مما سينعكس بالتالى على الوضع العام للشركات الخاسرة.. ويسهل من مهمة صندوق التأمين ضد البطالة، فى صرف الاعانات لعدد أقل من المتعطلين.

ويركز السيد أحمد يعقوب على ضرورة أن تكون القوى التنظيمية المؤثرة فى الصندوق، والتى تتولى الادارة واستثمار الموارد جهة حكومية فى الأساس.. ولكن ذلك لايمنع من مشاركة رجال الأعمال وممثلى النقابات والهيئات العمالية، دون أن يكون لهم تدخل مباشر فى العمليات التنظيمية البحتة داخل الصندوق

على بريشة





٤٠ مليون جنيه لإقامة مشروعات قومية للشباب

كتب - ماجد كامل:

اعتمد المجلس الأعلى للشباب والرياضة ٤٠ مليون جنيه لإقامة مشروعات قومية يشارك فيها كل شباب مصر من طلاب المدارس والجامعات والمراكز الشبابية.

وأكد الدكتور عبد المنعم عمارة رئيس المجلس بأن المجلس يركز فى المرحلة الراهنة على الجامعات وفروعها لكونها تضم أكثر من ٨٠٠ الف طالب، حيث أقام معسكرات التدريب العقلى التى استفاد منها مالايقل عن ٤٠ ألف طالب خلال الأشهر الماضية.

وقال أن المعسكرات عكست نجاحا ملموسا لدى الشباب المشاركين فيها من خلال لقاءاتهم مع كبار رجال الفكر والاقتصاد والسياسة والصحافة والتحاور معهم بشكل هادئ ومنظم حول مختلف القضايا التى تعيشها مصر والآليات التى تحكم عالم اليوم.

وأشار إلى أن المجلس يهدف فى المرحلة القادمة إلى إعادة هيكلة مراكز الشباب على مستوى الجمهورية لجعلها مراكز لجذب الشباب بجميع فئاته دون تمييز بالاضافة إلى الاعتماد على مديرى مراكز مؤهلين بما يخدم العمل الشبابى.

محافظ الاسماعيلية «للاهرام المسائى»:

خلق المقاول الشاب .. فكرة جديدة لمواجهة البطالة

وفى رحلة سريعة فى عقل وفكر الدكتور احمد جويلى محافظ الاسماعيلية كان التفتيش عن الاولويات فى اجندة اهتماماته!

وبلا مقدمات يؤكد لنا الدكتور احمد جويلى ان هموم الشباب تحتل اكبر مساحة من تفكيره.. مشيرا الى سلسلة التعاقدات مع الصندوق الاجتماعى والتى بلغت على سبيل الحصر ٢٠ مليون جنيه لتشمل الحرفيين والتنمية الزراعية والاشغال العامة وتربية المواشى موضحا ان مشروع الاشغال العامة الذى بدأ منذ اكتوبر الماضى يهدف الى امداد المناطق المحرومة من مياه الشرب ووصلات الطرق الفرعية!

□ ....؟

الجديد فى معالجتنا لبطالة الشباب.. يتمثل فى تكوين جمعيات للانشاء والتعمير مكونة من الشباب.. وتهدف الى خلق المقاول الصغير.. وقد اشهرت بالفعل.. ويتم ارساء بعض الاعمال الصغيرة لهذه الجمعيات.. تساندها المحافظة لتنفيذها.. وهذا يتيح فرص عمل جادة للشباب ويحسن قطاع المقاولات التى ظلت محتكرة لعدد قليل من المقاولين!

□ ....؟

اهم المميزات لهذه الجمعيات التعاونية ان القانون اعفاها من التامينات واعطاها مميزات ضريبية وتتيح الفرص امام كل التخصصات من مهندسين معماريين ودبلومات صناعية وفنون جميلة.



د. احمد الجويلى

□ ....؟

نعم.. تم حصر حجم البطالة بين الخريجين وبلغت ١٦ الف خريج مؤهلات عليا ومتوسطة.. وتم وضعهم فى قوائم الانتظار لتشغيلهم اولا باول فى الفرص الجديدة!

□ ....؟

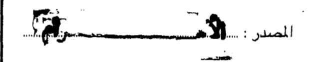
عدد المشروعات بلغت ٢٥٠ مشروعا حرفيا و ٥٠٠ وحدة فى محو الامية و ٣٠٠ مشروع تسمين الماشية و ٥٠٠ مشروع ريفى!

□ ....؟

على مسئوليتى كمحافظ اقول.. خلال العام القادم سيتم الانتهاء من انشاء قرية «الامل» وسوف تستوعب ١٠٠٠ شاب.

محمد عبدالغنى





٤٠ محلا تجاريا لشباب الخريجين وإنشاء ٤٧ مشروعا لهم بالجيزة

كتب . عادل الديب:

قرر الدكتور عبدالرحيم شحاته محافظ الجيزة تخصيص ٤٠ محلاً تجارياً من المحال الموجودة بالسوق التجارية أسفل كوبرى الملك فيصل وبكفر طهرمس وأمبابة والعياط لمشروعات الشباب جاء ذلك خلال أجتماع مجلس جهاز تشغيل الشباب بالمحافظة حيث وافق المجلس على اقامة ٤٧ مشروعاً تتيح اكثر من ٨٠ فرصة عمل لشباب الخريجين وتشغيل الف شاب بمشروع محو الأمية بمراكز ومدن وقرى المحافظة.

وقرر المحافظ ـ خلال جولة ميدانية له بمركزى الصف واطفيح أنشاء وحدة لتراخيص السيارات بهما لتسهيل استخراج التراخيص فى هذه المناطق النائية وانشاء مركز للاسعاف على الطريق السريع أمام قرية الشرفا، ومدرسة جديدة فى كل من الشرفا وغمازة الكبرى وانشاء معهد متكامل لتدريب الفتيات بمدينة اطفيح وتحويل الوحدة الصحية فى قرية أم خنان إلى مستشفى قروى، وافتتح المحافظ أمس الدورة الرياضية لاحياء مدينة الجيزة.

٢٠ مليون دولار لمصانع صغيرة لشباب الخريجين

٥٠ ألف جنيه قرضا للمشروعات الصغيرة على سنتين

كتب محمد الهوارى
ومحمد سلامة :

خصص بنك التنمية والائتمان الزراعى ٢٠ مليون دولار، لتوفير الآلات الصغيرة لصناعة زيت الزيتون وانتاج المخللات، من خلال مشروعات صغيرة للشباب..

وصرح الدكتور حسن خضر رئيس المركز الرئيسى للبنك انه سيتم الاتفاق مع عدد من الشركات التى ترغب فى تصنيع واستيراد هذه الماكينات، بهدف توفيرها للمواطنين لدعم الانتاج الزراعى والصناعى والاستفادة من الفاقد الزراعى فى هذه الصناعات الصغيرة وقال ان تكلفة الوحدة تصل الى ٣٠ الف جنيه ستملك للشباب بالتقسيط وقال ان مساحة زراعات الزيتون بمصر تصل الى ٧٠ الف فدان..

من ناحية اخرى صرح الدكتور احمد سرور رئيس الجمعية المصرية للمشروعات الصغيرة ان الجمعية قررت قبول طلبات الخريجين لتمويل مشروعاتهم الصغيرة فى حدود ٥٠ الف جنيه ويتم التقسيط على عامين بفائدة ١٤٪..

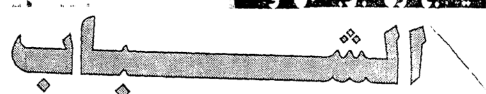


المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





يرسم استراتيجية الغد

وزير الأشغال يدعو ١٠٠٠ مهندس رى شاب لوضع استراتيجية المياة للقرن القادم

المشاكل اليومية تستغرق معظم الوقت المخصص لرسم الاستراتيجية

هموم الحاضر تحاصر قدرة الشباب على الحلم بالمستقبل

في الحوار الشامل الذي اجراه « الجمهورية » الأسبوعي مع الدكتور عبدالهادي راضي وزير الأشغال والموارد المائية ، ونشره منذ أسابيع ، كشف الوزير عن تجربة بدأها في وزارته ، وتشهدها مصر ، ربما لاول مرة .

لقد دعا جيل الشبان من مهندسي الري في مختلف أنحاء مصر وعددهم حوالي ألف مهندس ممن تقل مدة خدمتهم عن ١٥ سنة ، إلى أن يضعوا بأنفسهم استراتيجية المياه في مصر للقرن القادم على أساس أنهم أصحاب الغد .. وبالتالي فهم الأحق بأن يحلموا لهذا الغد ، ويقرروا شكله .

ووضع الوزير - كما قال لنا - تنظيما محددا .. أن يجتمع في البداية مهندسو الري في كل محافظة على حدة ، ليضعوا أفكارهم وتصوراتهم .. ثم يعقد مؤتمران اقليميان ، أحدهما لمحافظات الوجه البحري لتجميع أفكار هذه المحافظات ، والآخر لمحافظات الوجه القبلي ، قبل أن تتم الدعوة لمؤتمر قومي عام على مستوى الجمهورية . لاخراج استراتيجية مصر للمياه في القرن القادم في صورتها النهائية .

والتقط « الجمهورية » الأسبوعي الفكرة ، وقرر متابعة هذه التجربة الفريدة .. فشارك هذا الأسبوع في المؤتمر الاقليمي لمهندسي الري في الوجه القبلي الذي عقد في المنيا وضم مهندسي ٨ محافظات .

ولأول وهلة .. حاصرت مشاكل اليوم أحلام الغد .. وبدا أن المهمومين لا يحلمون .. فقد استغرق الحديث عن المشاكل والصعوبات التي يواجهها مهندس الري ، والفوارق التي يعاني منها . معظم وقت المؤتمر ، حتى لم يتبق للحلم بالغد شيء ..!

وهذه - في حد ذاتها قضية تستحق وقفة .. ولكن بعد أن ننقل للقارىء كل مادار في هذا المؤتمر الفريد ..

●● في حجرة اجتماعات صغيرة في مبنى قطاع الاشغال العام بالمنيا جلس خمسون مهندسا من محافظات الصعيد ، ومعهم المهندس عصام الشيخ رئيس القطاع لمدة ربع ساعة . فقط رحب فيها بهم وتحدث عن أهمية دورهم في المرحلة المقبلة ، ثم انصرف ومعه المهندس نبيل فوزي ناشد رئيس الادارة المركزية هناك .. تاركين الساحة للشباب الذي بدأ على الفور في انتخاب رئيس للمؤتمر هو المهندس المهدي صالح أبو الفتوح من محافظة قنا .

وبدأ الشاب - وهو صعيدي - بالحديث عن مشاكل المهندس في الصعيد . قال :

جئنا لنتمم الخطوة الشجاعة والجديدة لكي تنجح اول تجربة ديمقراطية على مستوى الوزارة ، لكننا جئنا أيضا لكي نزيل الخطوط الوهمية بين مهندسي بحري ومهندسي قبلي ، فالتفرقة بينهما واضحة .

ونريد أن نؤكد أن عمل مهندسي الري في الصعيد المفروض أن يكون تكريما وليس عقابا كما هو حادث الآن ، فهذه فكرة خاطئة ونريد تصحيح مفهومها لأن تنمية الصعيد لا تقل أهمية عن تنمية بحري بأي حال من الأحوال .

حديث المشاكل الخاصة

وبدأ الشباب بمناقشة مشاكلهم الخاصة - وكان هذا متوقعا - فهذه المشاكل تؤثر على أدائهم للعمل كما وضح من المناقشات .

وقد بدأها رئيس الجلسة بالمطالبة بالغاء قرار يقضي بأن يحصل على درجة الامتياز في التقارير السرية ١٠٪ فقط من عدد الموظفين ، وأوضح أن هذا يتسبب في ظلم بعض الناس لأن هذا التقرير يتوقف عليه ترقية المهندس لدرجة أعلى . وعلى هذا اتفق الشباب على ضرورة تنفيذ نظام بديل بتقارير ربع سنوية ويؤخذ متوسط على مدار السنة .

وطالبوا أيضا بانشاء لجنة نقابية على مستوى كل محافظة بحيث لا يجرى اى تحقيق إدارى أو فني مع أى مهندس إلا في وجود ممثل لهذه اللجنة ، محافظة على حقوق المهندس .

وفي نفس الوقت يكون لهذه اللجنة وجود في لجنة بحث تظلمات التقارير السنوية المقدمة عن المهندسين واتفقوا على مبدأ الثواب والعقاب وتوقيع أشد عقوبة على المهندس المهمل أو المتخاذل ولكن في نفس الوقت لايهضم حق أى مهندس تحت أى مسمى حتى لا يهدد المهندس في استقراره في عمله ويتشتت جهده في موضوعات تنقلات أو مشاكل قانونية .

وأكد هذه الفكرة في كلامه المهندس حسن فهمي وهو من بني سويف قال :

لو لم تتحسن ظروف مهندسي الري فلا تحسن لأى أوضاع ، فمن غير المعقول أن يكون مايسمى ببدل تفتيش مقررا منذ عام ٤٨ ولايزال كما هو ثلاثة جنيهات ونصف !! وطالب بصرف بدل تفتيش بنسبة ٣٥٪ من مرتب المهندس حفاظا على كرامته .

لا .. لتدخل المحليات

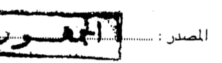
وعندما أثار نفس المهندس مسألة تدخل المحليات في دور مهندسي الري ارتفعت وتداخلت جميع الأصوات تستنكر هذا الوضع لانه لا يعقل أن يتدخل رجال المحليات في أعمال فنية بعيدة عن عملهم . وإذا كانت سياسة الدولة تقول أن المحليات يجب أن يكون لها دور ولها كيان فليس هذا دورها .. ومهندس الرى كفيل بأن يحل جميع المشاكل المنوطة به ويجب أن يكون كلام مهندس الري في اجتماع المحليات ملزما بدون نقاش

تابع المؤتمر

سامية بولس

● بعد إلغاء مقاومة الحشائش بالمبيدات أصبح العبء كبيرا على مهندس الري ، وأصبحت مقاومتها يدويا وميكانيكيا صعبة - كما أوضح المهندس كمال طه شريف من بني سويف - وقال :

إن مهندس الري لم يحصل على أى بدلات نظير هذا العمل

المصدر : المحروسة
التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

الاضافى ، واقترح أن يكون لمهندس الرى الحرية فى إزالة اى حشائش سواء فى ترعة أو مصرف ، وأن تعطى له السيولة الكافية لكى يقوم بعمله ويكافىء العمال على عملهم الذى يؤدونه فورا دون إنتظار لاى كراكات تابعة للشركات لأنها تؤدى إلى تعطيل العمل .

وتحدث منصور عبدالرسول أحد مهندسى المنيا .. قال إنه للارتقاء بمستوى المهندسين ووزارتهم لابد أن توفر لهم الامكانيات والمعدات والعربات والآلات والبلدوزرات حتى لايستعينوا بأى جهة أخرى غير وزارة الأشغال ، وفى نفس الوقت يكون هناك تعاون مشترك بين الأجهزة المختلفة داخل الوزارة .

الانســــان أولا

● ● أما محسن عبدالرشيد من الجيزة فقد ركز على أن العناصر الأساسية لرفع مستوى أى عمل ، هى الانسان والاهتمام بظروفه المعيشية ، والعنصر الثانى هو الآلات والسيارات أو الادوات الهندسية .

وأثار موضوعا يعانى منه فى محافظته وهو موضوع هندسة الرى النموذجية التى يوجد فيها مهندس الرى ومهندس الصرف معاً فى مكان واحد ، واقترح أن يتبعا رئيساً واحداً بدلا من تبعية كل منهم لرئيس حتى يسهل التنسيق بين الاثنين .

● ● وهنا تدخل المهندس مجدى عدلى زكى ليضيف أن مهندس النيل أيضا يعمل مع الاثنين وطالب بهيكل واحد للثلاثة بحيث يكون لهم حق الضبطية القضائية كهيكل واحد .

كفـاءة العمـل والتطـور العـلمى

● ● وعن ملاحقة التطور العلمى وتوفير المعدات والآلات والأجهزة تحدث الكثيرون .. لكن المهندس أحمد سيد احمد ركز على الأهمية الكبيرة لتعميم مشروع التليمترى ، وهو عملية قياس مناسيب المياه فى الترع والتى كنا من قبل نقوم بها بالطرق التقليدية عن طريق البحارة ، لكن الآن - ثبت نجاح نظام التليمترى وتعرض النتائج على شاشة الكمبيوتر كل ساعتين . وهذا المشروع موجود الان فقط على مستوى المواقع الرئيسية ، وطالب بتعميمه على مستوى المركز لكى يتحكم مهندس الرى فى مناسيب المياه .

وبهذا يمكن رفع كفاءة الوزارة من الناحية الفنية وكفاءة المهندس ، وقد يكون هذا مساعدا لتحسين علاقة الوزارة بالجهات الحكومية الاخرى وحل المشاكل بطريقة أسرع .

النيـل وشـــواطئه

● ● ولم ينس المهندسون الشبان مشاكل النيل . قال المهندس عبدالحافظ طه أحمد : للأسف الشديد أصبح النيل الآن حكرا على طوائف ونقابات معينة فى الوقت الذى تمنع وزارة الاشغال إقامة أى منشآت عليه . واقترح أن تصبح شواطىء النيل متنزهات عامة لكافة الناس .

ووقف المهندس مجدى محمود وحكى قصة حدثت له فى محاولة لمنع البناء على جسر ترعة حسب حقه فى القانون .

قال : كنت أمر على هذه الترعة ووجدت أحد الأشخاص يبنى سور على جسر الترعة وهو مخالف للقانون . حدثت مشادة بينى وبينه وانتصر رأيى طبقا للخريطة وهدمت السور .

هذا الرجل - وهو محام - رفع قضية ضدى باسمى وليس ضدى بوظيفتى كمهندس للرى واتهمنى بأننى هدمت بيته الذى تكلف مائة ألف جنيه ، وتسببت فى ضياع مبلغ خمسة آلاف جنيه كانت موجودة فى سيارته داخل المنزل !!

وذهبت إلى المحكمة .. موال كبير .. س و ج وتأجيل والنهاية قال القاضى : إجلسوا وتصافوا وحرروا محضر صلح !

واضاف : ماالذى استفدته انا .. أروح نيابة ومحاكم وأدفع « فلوس » لأنى طبقت القانون ؟!

وطلب المهندس مجدى - وأيده الجميع - ألا يتم إستدعاء أى مهندس رى أو التحقيق معه فى الامور الخاصة وبعمله والتى تتم طبقا للقانون ، وألا يتم استدعاؤه أو ضبطه أو إحضاره الا عن طريق الادارة المركزية ، وأن يحضر رئيس الادارة المركزية معه التحقيق .

ثم يجب ان تحترم أى مذكرة يقدمها المهندس لرئيس أو لوكيل النيابة أو للشرطة لان هذا المهندس مسئول عن زمام الهندسة فى ٣٥ الف فدان أى مسئول عن توصيل المياه لأكثر من ٣٠ ألف مواطن .

الخـزان الجـوفى

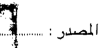
● ● وعن المياه ومسئولية هؤلاء الشباب عنها أثار المهندس محمد حمدى السيد من سوهاج مشكلة إستسهال حفر الآبار لرى الأراضى فى الوادى وطالب بإعادة حفر المساقى التى ردمت منذ فترة طويلة وكانت انشئت أساسا بمعرفة المشروعات فى الستينيات على نفقة المزارعين وان تعود المساقى إلى ماكانت عليه لانها ردمت بجهل المزارع بفائدة المياه السطحية والهدف هنا هو الحفاظ على مستوى الخزان الجوفى وتوسيع الاستفادة بالمياه السطحية .

التفـرقة ممنـوعة

واتفق جميع المهندسين الشبان على ضرورة رفع كفاءة المهندس ، وكما يقول شريف امين عياد - بانشاء معامل بالادارات المركزية تمكن المهندس من اجراء اختبارات للتربة وعمل دورات محلية اجبارية فى الكمبيوتر واللغة لجميع المهندسين .

أيضا إتاحة الفرصة لجميع المهندسين وخاصة مهندسى الأقاليم للاشتراك فى الدورات الخارجية ولا تقتصر على الديوان العام ورئاسة القطاعات والادارات





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

المركزية ، وفتح باب التسجيل للدراسات العليا للراغبين .

أيضا طالب كثير منهم بالسماح بالاجازة بدون مرتب والا تكون مقصورة فقط على الاجازة الخارجية وأن يتم التنسيق بين المعاهد البحثية بالوزارات والادارات المختلفة للاستفادة بالابحاث العلمية وتطبيقها .

أيضا عمل شبكة متصلة لحفظ المعلومات والمستندات بالكمبيوتر حتى يمكن التنسيق بين الادارات وتبادل المعلومات .

ومن اهم ماتحمس له الشباب هو مساواة مهندسي الأقاليم بمهندسي ديوان الوزارة ورئاسة القطاعات والهيئات في نسب الحوافز والمكافآت .

وأوضح المهندس أشرف حمد عبدالظاهر من إسنا انه من الملاحظ أن التقديرات المرتفعة تنفرد بها القيادات .. وقال : هل هذا التقدير يحصل عليه المفتش أو الرئيس بعمله بمفرده أم بجهود مجموع المهندسين الذين يعملون معه ؟! فكيف اذن يحصل المفتش على إمتياز ويحصل مهندسون الثلاثة الذين معه على جيد فقط ؟!

أيضا - وكما يقول شريف أمين عياد من أسيوط - أنه أحيانا يصرف لموظف في القاهرة مكافأة أضعاف مايحصل عليها المهندس العامل في المشروع والمفروض العكس فالمهندس في الموقع الميداني هل المسئول مثلا عن تحديد مناسيب المياه وتلبية احتياجات المنتفعين ومسئوليته ليست محددة بمواعيد عمل فقد يعمل متواصلا خلال ٢٤ ساعة

● ● وتحدث في نفس الموضوع المهندس احمد عبدالمجيد محمد من المنيا وحكى عن أن أحد وزراء الري السابقين قال لهم :

أنتم كمهندسين ري ستعاملون مثل القضاة لأنكم حكم عدل بين الناس في توزيع المياه وهاهم القضاة قد أصبح لهم كادر خاص .

وطالب بالمساواة في التعامل المادي بينه وبين العاملين في مصلحة الخبراء بوزارة العدل .

تقصير الاعلام

● ● وفي نهاية المؤتمر أثار المهندس محمد يوسف علم الدين من أسوان موضوع تقصير وسائل الاعلام في الدعاية لمشروعات وزارة الأشغال وهي وزارة خدمات تتعامل مع المزارع الصغير والمواطن عموما وقال : ان وزارتنا لاتذكر الا خلال الكوارث ، أي تذكر بالسلبيات أما بالنسبة للايجابيات وتوعية الناس فهذا غير وارد . فلو الارض أعطت انتاجية جيدة الحديث يكون عن عبقرية الزراعة . مع أنه لو اهتمت أجهزة الاعلام بتوعية المزارعين بطرق الري وعدم اهدار المياه سيكون لها أثر كبير على الانتاج . وهذه مشاريع قومية .

رحلة العودة

● ● في رحلة عودتي إلى القاهرة بالقطار تذكرت قول الشاعر « إن السفر قطعة من العذاب » فهو وبالتأكيد كان يقصد بقوله السفر بالقطار وإلى محافظات الصعيد .

وفي نفس الوقت فكرت في هؤلاء الشباب الذي يفكر بواقعية ويتحدث بحماس ليطالب بحقوقه وبالضروريات . وكنت أظنهم سيحلمون . ولكن كيف للمهمومين بمشاكل اليوم أن يحلموا للغد !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٣



المشى فوق الاشواك

من فضلك عدم الازعاج !

جاء النجار لاصلاح اثاث البيت. شاب فى الاربعين، يلبس «الافرول» الانيقة. فى يده قلم حبر، معه «بلوك نوت» . عاين كل قطعة اصابها الزمن بابتلاء. سجل كل شىء . ورسم صورة لكل قطعة وحدد مكان «العيوب». وعندما انتهى من عمله واغلق مفكرته، حدد لصاحبة البيت الاتعاب المرتفعة. واشار الى ان بعضها سينتقل الى الورشة، والبعض الاخر سيتم اصلاحه فى البيت. وسيقوم بذلك الاسطى. سألته ربة البيت: ومن هو الاسطى. قال: أبى ! طالبت السيدة مهلة للتفكير واستشارة الزوج ووعدت بالاتصال تليفونيا فى اقرب وقت. اخذ النجار يكتب ايصالا للسيدة وطلب منها عشرين جنيها قائلا: رسوم كشف الهيئة ! واصر عليها باعتبار ان هذه اتعابه عن معاينة القطع المعطوبة سواء قام باصلاحها او تم ذلك بعمال اخرين. حاولت السيدة إقناعه بان كشف الهيئة يتم فى كليات الشرطة والحربية، وبعض الوظائف القضائية والدبلوماسية ولكن الرجل قال: كان زمان. الان النجارون ايضا !

السؤال هو:

ـ من أعلى الناس اجورا فى مصر، فى هذا الزمان ؟

والجواب :

ـ الحرفيون : النجار والحداد وعامل الطلاء والسمكرى، ومن المهنيين بعض الاطباء والمهندسين والمحامين الناجحين وكذلك بعض أهل الفن والرقص والطرب والسكرتيرات !

وبالمناسبة السكرتيرة الناجحة وصل مرتبها الشهرى فى لندن إلى ٣٠٠٠ جنيه استرلينى. وهنا فى مصر وصل فى بعض الحالات الى الف والفى جنيه شهريا !

وحتى العامل غير الحرفى «العتال» الذى يحمل وينقل الطوب والحجارة والبضائع بصفة عامة يتقاضى أجرا يوميا يحصل عليه خريج الجامعة فى اسبوع وربما اكثر..

والجامعيون المتعطلون بالالوف او

عشرات الالوف ، ومع ذلك فالاقبال على الجامعة ، اى الاقبال على التعطل .. مستمر !

وفى مجالات كثيرة تغيرت الصورة ، او تغير حال المجتمع .

المستاجر احواله افضل من المالك يعطيه ايجارا لايتناسب مع التضخم والغلاء وارتفاع الاسعار.. والمستاجر هنا للوحدات السكنية والاراضى الزراعية !

والبعض يرى أن الموازين انقلبت، ويتحسر على ما حدث منذ قيام الثورة ويحملها المسئولية !

والذين ينتصرون لثورة يوليو، ظالمة او مظلومة، يرون ان «البروليتاريا» تاخذ حقوقا قديمة، او تحصل على تعويض عن عذاب تاريخى طويل .

وتبرير ما جرى ـ زمان ـ هام . ولكن تفسير ما يجرى هذه الايام هو الاهم ، ومحاولة تغييره ، أو تصحيح الاوضاع ضرورى ، إذ كيف ترتفع اجور العمالة إلى هذا الحد، فى الوقت الذى تنتشر فيه البطالة إلى اقصى حد .

المطلوب فتح مراكز تدريب العمالة العاطلة فى كل مكان ، بحيث يتحول الجامعى إلى عامل . وفى البداية رفض البعض ، استعلاء ، فهو يريد مكتبا وتليفونا وساعيا يجىء بالقهوة كما يرى على شاشة التليفزيون !

ولكنهم ـ الخريجين ـ مستعدون الآن ، بعد ثمانى أو تسع سنوات من البطالة إلى قبول أى شىء ، وكل شىء .

وفى الصين ، تقديرا «للبروليتاريا» ، والعمل اليدوى ، يقوم طلاب المدارس بالزراعة ، وجمع الحشرات والمحاصيل ، أثناء الدراسة الابتدائية والثانوية . وفى بعض الجامعات بالولايات المتحدة ، يدرس الطالب عشرة أسابيع ، ويعمل فى شركة ، بأجر رمزى ، عشرة أسابيع اخرى ، حتى يجد عملاً بعد التخرج ، أو ليتدرب على عمل .

● ● ●

والبطالة هى المشكلة الاولى فى مصر هذه الأيام .

وإلغاء القيود على مشروعات الملايين الخمسة خطوة لحل أزمة البطالة ، فإن المشروعات الصغيرة هى التى صنعت الاقتصاد الامريكى .. مثلا .

مؤسسات الأعمال الصغيرة تستخدم أكثر من ٩٥٪ من عمال امريكا ..

وعدد هذه المؤسسات هناك ٢٠ مليون مؤسة أنشات نصف الوظائف الجديدة فى السنوات الأخيرة وتساهم بـ ٤٠٪ من الانتاج القومى .

وربع المؤسسات الامريكية يعمل فى كل منها اقل من اربعة عمال !

وفى مصر لايكفى تحرير مشروعات الملايين الخمسة من البيروقراطية والروتين ، بل لابد من اجراءات اخرى كثيرة ..

القروض التى تقدم لها من بنوك تخصص لهذا الغرض يجب ان تكون فائدتها قليلة ..

والاعفاءات الضريبية لمدة ١٠ سنوات على الاقل كما فعلوا فى المجر ..

باختصار لابد من تيسير اقامة هذه المشروعات ..

وايضا لابد من حماية الصناعات المصرية الناشئة ، مهما كانت شروط ، ومطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

النمور الثمانية ـ الصناعية ـ فى جنوب شرق آسيا ، مثل هونج كونج وسنغافورة ، وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرها ـ تحمى صناعاتها بحواجز ضخمة ، سواء فى التعريفة الجمركية، أو أذون الاستيراد .

كوريا الجنوبية تمنع استيراد السيارات اليابانية ..

● ● ●

ولكن ، هل الحماية وحدها جعلت دول جنوب شرق آسيا تتفوق صناعيا ؟

الحقيقة أن هناك عوامل اخرى كثيرة .

الصين مثلا الايدى العاملة فيها رخيصة .

وطبقت الصين اقتصاديات السوق تماما ـ خلال الـ ١٤ سنة الماضية ـ وقد قررت ـ أخيرا ـ التخلى عن شركات القطاع العام الخاسرة ونسبتها ثلث هذا القطاع وقررت ايضا إعلان افلاسها أو تتحول هذه الشركات لتصبح ذات مسئولية محدودة وخفضوا الضرائب الى النصف بالنسبة لكل شركات القطاع العام لاعطائها الفرصة للانتعاش ..

واهتمت الصين بالتعليم ..

الصين الآن هى الدولة الاقتصادية الثالثة الكبرى فى العالم . وستسبق اليابان قبل نهاية هذا القرن ، وتسبق الولايات المتحدة عام ٢٠٣٠ !

ومن العوامل التى حققت تقدم

بقلم :

محسن محمد

الصين ودول جنوب شرق آسيا كلها ، ليست الديكتاتورية ، بل الطاعة ..

شعوب هذه الدول تطبق نظريات ومبادىء الفيلسوف الصينى كونفوشيوس الذى يطالب بالطاعة الكاملة..

* * *

أوروبا تحاول الآن التغلب على مشكلة البطالة التى بلغت نسبتها فى المتوسط ١٢٪ فى تسع دول اوروبية ..

والحوار الدائر فى اوروبا حول تخفيض أيام وساعات العمل ، يتم طبقا لقاعدة تقول :

« اعمل اقل ، لنعمل كلنا » .. أى ان العامل العاطل يجب ان يشارك العامل.. فى عمله .

وساعات العمل فى اليابان ، اطول وبطالتها اقل ..

وفى المانيا البطالة ضخمة رغم ان ساعات العمل فى المانيا اقل عن جميع دول اوروبا ..

ويقولون الآن :

ـ ليس المطلوب تخفيض ساعات العمل ، بل تخفيض المصروفات . وعلى هذا الاساس فإن من يحصل على اجازة مرضية يعاد فحصه لتأكد من انه لا ينال مزية أو أجرا لا يستحقه !!

وفى اوروبا يقدمون الآن مزايا ضخمة للذين يحالون إلى المعاش مبكراً ، لخلق فرص عمل جديدة .

ويمنحون المحالين الى المعاش كل مستحقاتهم دفعة واحدة لانشاء شركات أو المساهمة فى شركات وبالتالى توفير وظائف ..

اما فى المانيا فهم يوفرون للعاطلين مهما كانت مؤهلاتهم اعمالا ـ دنيا ـ مثل الكنس وإزالة الجليد من الطرقات وفى الجراجات وأماكن انتظار السيارات وايضا فى المكتبات لارشاد القراء لافضل الكتب .

* * *

ان العالم الان يتغير ويبدل تماما لاول مرة منذ نصف قرن ، اى بعد



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٣

الحرب العالمية الثانية .

ان كل تحالفات الحرب الباردة انتهت ..

باختصار العالم كله يواجه تغييرا جذريا بعدما هدأ الصراع بين الشرق والغرب ..

والشعار الذى ترفعه الدول الكبرى يقول :

- اننا نعانى من مرض اسمه الروح النائمة . ولابد ان نستيقظ . ومنذ زمن نادى الاستاذ الكبير توفيق الحكيم بعودة الروح ..

ولكننا الآن نعانى من الروح النائمة التى ترفض ان تستيقظ وقد كتبنا على ابواب عقولنا ما يكتبه نزلاء الفنادق عندما ينامون :

«من فضلك عدم الازعاج » ..

اى مطلوب من عمال الفندق الا يوقظوا الزبون ..

وقد بقينا طويلا نصر على الا يوقظنا احد او يحرك افكارنا انسان..

وحان الوقت لننزعج ، لتدخل عقولنا افكار جديدة وتتحرك الروح النائمة وتنطلق وبالذات فى مشكلة البطالة ..

جلال كشك

مات الصحفى جلال كشك فى واشنطن ، ودفن جثمانه ، بناء على وصيته فى ارض وطنه مصر ..

ولم اعرف صحفيا اجتمعت فى شخصه كل المتناقضات مثل جلال كشك، ولكنى رايتهم فى المغرب، عدة مرات ، يذكرونه ويقدرونه ، فقد كان الصحفى العربى الوحيد الذى دخل مدينة العيون فى الصحراء جنوب المغرب ، او فى المغرب ويؤلف كتابا عنها ..

وقرأنا له فى مجلة الحوادث فى عنفوان قمتها عندما تعاون مع الصحفى اللبنانى الكبير سليم اللوزى..

وجلال كشك قاسى من تقلب السياسات فى مصر والعالم العربى وتحوله بين هذه المبادىء وتلك السياسات..

واضطر الى ان يهاجر من مصر ليعيش ثلاثين عاما فى المنفى يريد ان يكون قريبا من مصر، بقلمه يقول رأيه الذى يهاجم فيه كل من يخالفه فى الرأى فان وجد صحيفة او مجلة مصرية ترحب به كتب فيها او يؤلف كتبا اشبه بالنشرات الدورية يقول فيها مايريد..

واشهد ان عددا من رؤساء تحرير الصحف المصرية سمحوا له بمساحة فى الصحف يكتب فيها بحرية كاملة منهم: ابراهيم سعدة فى اخبار اليوم وجلال دويدار وعبدالوارث الدسوقى الاخبار .

وكذلك فعل اثنان من رؤساء تحرير المجلات المصرية.. وهما انيس منصور وصلاح منتصر حتى العدد الاخير من اكتوبر..

وكانت الحكومات فى مصر والعالم العربى تعيد نشر مقالات جلال كشك اذا اتفقت مع وجهة نظر هذه الحكومات، وتهلل لكل مايكتبه ، وتردده الاذاعات على الهواء ..

اما اذا اختلف معها جلال كشك فمقالاته تقتصر، فى هذه الحالة على الصحف العربية..

ولم يكن لجلال كشك اصدقاء فى الصحافة العربية لانه كان يرى فى كل شىء، وفى كل انسان، العيوب وحدها .

وكان اعداؤه اكثر من اصدقائه - ان وجدوا - فقد حمل على الناصرية ورجالها بعنف. ولكنه كان صادقا فى اقتناعه، على اية حال ..

وكان صديقه الدائم فى نهاية المطاف ، مثلنا جميعا، تراب مصر ، يحتضن الجسد.. الى حين..

يرحمه الله ، وسنفتقد قلمه الجرىء !



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

مصر

١,٦ مليار إحتياطى البطالة و

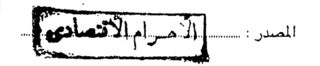


ملايين فقط تعويضاتها

الرقم

يبحث وراءه : جمال فاضل





تجاوزت اشتراكات تامين البطالة العامين الماضيين ١٠٨ ملايين جنيه تدر عائدا يقدر بحوالى ٧٩,١ مليون جنيه بينما كادت تعويضات البطالة ان تصل الى نصف مليون جنيه اذ بلغت ٤٠٤ ملايين جنيه.

فى سياق هذا تراكمت اموال تامين البطالة منذ عام ٦٤ وحتى نهاية يونيو عام ٩٢ وتجاوزت ٩٦٤ مليون جنيه وقد تقفز الى ١,٦ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضى فى حين بلغ اجمالى التعويضات المنصرفة منذ عام ٦٤ حتى ٣٠ يونيو ٩٢ الخمسة ملايين جنيه.

ويتوقع ان يبلغ ربع احتياطيات البطالة المتراكمة بالمعدلات التى تودع بها اموال التامينات فى بنك الاستثمار القومى ٦٠٠ مليون جنيه حتى يونيو الماضى.

يحث د. سامى نجيب رئيس قسم التامين بكلية تجارة بنى سويف على البحث عن استخدام امثل لاحتياطيات البطالة بصفة خاصة مع تزايد الحاجة الى خلق فرص عمل جديدة وتوجيه اشتراكات هذا التامين لصالح العاملين.

كان تامين البطالة كما يضيف د. سامى استحدث فى مصر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليعمل به بداية من اكتوبر نفس العام وحددت اشتراكاته بواقع ٣٪ من الأجور توزع بين العمال واصحاب الاعمال بنسبة ١ : ٢ بالاضافة مساهمة عامة بواقع ١٪ من الأجور السنوية.

وتؤكد الدراسات التى أجريت عن معدلات التعطل التامينى خلال العشر سنوات الأولى للتامين ضآلة تلك المعدلات اذ كان متوسطها خلال العشر سنوات المشار اليها فى حدود ١,٣ لكل ١٠٠٠٠ عامل وتبين الخبرة الاحصائية ارتفاع نسب اشتراكات التامين عن القدر الكاف لمواجهة التزاماته والتقلبات العكسية فى معدلات التعطل وتأكد ذلك بتراكم احتياطيات بلغت بنهاية ديسمبر عام ٧٥ حوالى ١٢٨ مليون جنيه فى حين لم تصل نفقات التعويضات حتى هذا التاريخ الى نصف مليون جنيه رغم ظروف الحرب التى مرت بها البلاد منذ يونيو ١٩٦٧ وما صاحبها

معدلات تعطل المؤمن عليهم منذ أكتوبر ١٩٦٥ وحتى ديسمبر ١٩٧٥

السنه الماليه	عــــددا المؤمن عليهم	عدد حـــالات التعطل التـامينى	معدل التعطل
١٩٦٦-٦٥	١٢٦٠٢٦١	٦٥٤	٠٠٠٥١٩.
١٩٦٧-٦٦	١٤٤٤٧٣٣	١٣٩٤	٠٠٠٩٦٥
١٩٦٨-٦٧	١٥٣٦٥٢٦	٤٢٤٠	٠٠٢٧٦٠
١٩٦٩-٦٨	١٥٣٨٨٧٣	٤١٩٦	٠٠٢٧٢٧
١٩٧٠-٦٩	١٥٤٨٩٤١	٣٩٠٠	٠٠٢٥٢٤
١٩٧١-٧٠	١٥٦١٣٤٤	١٩٨٨	٠٠١٢٧٣
١٩٧٢	١٥٧١٤٦٦	١٥٠٠	٠٠٠٩٥٥
١٩٧٣	١٦٠٢٥١٣	١١١٨	٠٠٠٦٩٧
١٩٧٤	١٧٥٣٤٥٠	٨١١	٠٠٠٤٦٣
١٩٧٥	١٨٦٥١٦٠	٨٤١	٠٠٠٤٥١
الإجمالى	١٥٦٨٣٢٦٧	٢٠٦٤٢	٠٠٠١٣١٦

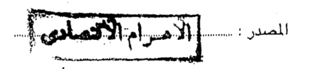
المصدر : التقارير السنوية للتأمينات الاجتماعية.

من توقف نشاط أصحاب الاعمال بمحافظات القنال الثلاثة وسيناء.

وفى ضوء التراكم المستمر للاحتياطيات انتهت الدراسات التى اجريت الى وجوب تخفيض اشتراكات تامين البطالة وكانت هناك استجابة جزئية حيث اهتم قانون التامين الاجتماعى لعام ١٩٧٥ بتخفيض اشتراكات التامين من ٣٪ من الاجور الى ٢٪ منها والغاء المساهمة العامة البالغة ١٪ من الاجور السنوية وذلك من أول سبتمبر عام ٧٥ بالتطبيق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديل شروط الاستحقاق ورفع مستوى المزايا الى مدى قد لا يتفق مع مفهوم تامين البطالة والهدف منه.

واكدت الخبرة الاحصائية بعد عام ١٩٧٥ مرة أخرى وبصورة اكثر وضوحا انه رغم تخفيض الاشتراكات الى النصف فإن معدلات التعطل التامينى الضئيلة قد ادت الى تراكم احتياطيات ضخمة خاصة بعد اضافة ما سمى بالاجر المتغير الى وعاء التامين الاجتماعى فى ابريل ١٩٨٤.



المصدر : 

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

احتياطيات لتراكم وتعويضات ضئيلة

الفتره الماليه	الموارد	التعويضات	الرصيد المـــــده	احتياطى آخر الســنة
١٩٦٥-٦٤	٤,٠٧٠	~	٤,٠٧٠	٤,٠٧٠
١٩٦٦-٦٥	٧,٢٩٨	٠٠٨	٧,٢٩٠	١١,٣٦٠
١٩٦٧-٦٦	٨,٣٨٠	٠١٨	٨,٣٦٢	١٩,٧٢٢
١٩٦٨-٦٧	٨,٧٦٧	٠٨٢	٨,٦٨٥	٢٨,٤٠٧
١٩٦٩-٦٨	٩,٣٠٢	٠٦٣	٩,٢٣٩	٣٧,٦٤٦
١٩٧٠-٦٩	١٠,٣٩٩	٠٧٤	١٠,٣٢٥	٤٧,٩٧١
١٩٧١-٧٠	١١,١٦٧	٠٤٨	١١,١١٩	٥٩,٠٩٠
١-٧-٧١ : ٣١-١٢-١٩٧٢	١٩,١٥١	٠٦٦	١٩,٠٨٥	٧٨,١٧٥
١٩٧٣	١٥,٩٠٥	٠٢٩	١٥,٨٧٦	٩٤,٠٥١
١٩٧٤	١٧,٤٢٥	٠٢٤	١٧,٤٠١	١١١,٤٥٢
١٩٧٥	١٧,٣٧٧	٠٢١	١٧,٣٥٦	١٢٨,٨٠٨
	١٢٩٢٤١	.٤٣٣	١٢٨,٨٠٨	

المصدر : التقارير السنوية للتأمينات الاجتماعية .

تأمين البطالة حتى نهاية يونية عام ١٩٩٢ (بالألف جنيه)

السنه المالية	الإشتراكات	التعويضات	الرصيد	الإحتياطى المتراكم
رصيد ١٢/٧٥	١٢٩٢٤١	٤٣٣	١٢٨٨٠٨	١٢٨٨٠٨
١٩٧٦	٩٤٨٥	٣٣	٩٤٥٢	١٣٨٢٦٠
١٩٧٧	٩٧٥٥	٤٤	٩٧١١	١٤٧٩٧١
١٩٧٨	١١٥١٤	٩١	١١٤٢٣	١٥٩٣٩٤
١٩٧٩	١٤٢٢٦	١٢٥	١٤١٠١	١٧٣٤٩٥
٨١/٨٠	١٦٢٠٤	١٤٠	١٦٠٦٤	١٨٩٥٥٩
٨٢/٨١	٢٩٥٦٣	٢١٩	٢٩٣٤٤	٢١٨٩٠٣
٨٣/٨٢	٣٢٢٤٧	٢٣٩	٣٢٠٠٨	٢٥٠٩١١
٨٤/٨٣	٣٩٧٩٣	٤١٣	٣٩٣٨٠	٢٩٠٢٩١
٨٥/٨٤	٥١٥٢٩	١٢٩	٥١٤٠٠	٣٤١٦٩١
٨٦/٨٥	٥٨٥٢٤	٢٦٢	٥٨٢٦٢	٣٩٩٩٥٣
٨٧/٨٦	٦١٣٥٥	١١٦٣	٦٠١٩٢	٤٦٠١٤٥
٨٨/٨٧	٧٧٤٦٢	٥٢٤	٧٦٩٣٨	٥٣٧٠٨٣
٨٩/٨٨	٨٣٨٧٩	٤٠٧	٨٣٤٧٢	٦٢٠٥٥٥
٩٠/٨٩	٩١٦٨٦	٣٠٤	٩١٣٨٢	٧١١٩٣٧
٩١/٩٠	٩٩٨٠٠	٣٠٠	٩٩٥٠٠	٨١١٤٣٧
١٩٩٢/٩١	١٠٧٩٥٨	٤٠٤	١٠٧٥٥٤	٩١٨٩٩١
	٩٢٤٢٢١	٥٢٣٠	٩١٨٩٩١	

المصدر : التقارير السنوية للتأمينات الاجتماعية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٣

حركة التنقلات الجديدة لاعضاء السلك التجارى

اصدر محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية حركة تنقلاتاعضاء السلك التجارى الى بعض المكاتب الخارجية .

وجاءت هذه الحركة لاعطاء دفعة لحركة الصادرات الوطنية والعمل على جذب الاستثمارات الامنية تحقيقا لاهداف المرحلة الثانية من خطة الاصلاح الاقتصادى .

وقد شملت الحركة تعيين كل من

الوزير المفوض د . مصطفى كرم - لروما
المستشار التجارى سامى ابراهيم الى براغ
يوسف حجازى الى هلسنكى
نبيل منصور الى كولومبو
شوقى حمزه الى جاكرتا
طارق عباس الى ميونيخ
ايمن عبد الغفار الى روما
علاء خليل الى نيويورك
بهاء العطار الى لندن
عفيفى سليم الى بروكسل
علاء نظمى الى جنيف
ناصر خليل الى ابو ظبى
عاطف مرسى الى داكار
ابراهيم ربيع الى وارسو

كما تضمنت الحركة تعيين كل من السكرتيرين الاوائل :

على برادة لباريس
احمد الجويلى ستوكهولم
احمد ناصر سنغافوره
السيدة نهاد شديد للجزائر

وتعيين كل من السكرتيرين الثانيين :

حسن البنا لاثينا
نبوية الجندى بوخارست

فضلا عن تعيين السكرترين الثوالث

علاء حسين لنيروبى
عمر عبد الحليم اديس ابابا
جمال فيصل لواشنطن
على الليثى لندن
ماهر الشريف جده
ممدوح سليمان هلسنكى
حازم كمال وارسو
احمد عنتر ميونيخ

كما شملت الحركة ايضا الحاق المستشار التجارى محمد عبد العظيم فى بعثتنا فى سان فرانسيسكو . والمستشار محمد القط فى ساوباولو ، وكل من السكرتير الثانى محمد عاشور فى بانكوك ، وجلال الصاوى فى كييف .

٤٠٠١٠٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٢

صدقي في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب

مليون و ٤٢٠ ألفا فائض الخريجين بعد حصرهم في ١٤ محافظة حتى الآن

التطوير الإداري يتحقق على مراحل وليس دفعة واحدة

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٢

تحسين الأوضاع المعيشية



■■ ثانيا: برامج استكمال مسيرة الإصلاح: تقف مصر على ابواب مرحلة جديدة من الاصلاح هدفها الاول تحسين الأوضاع المعيشية لكل ابناء مصر ورفع القدرات الانتاجية للفقراء وزيادة فرصتهم على العمل والكسب. فالبرنامج المصرى للاصلاح وان كان سيواصل خططه للحد من الاختلالات الهيكلية والحفاظ على الاستقرار المالى والنقدى، فانه سيركز فى المرحلة القادمة على استثمار ما انجزناه من اصلاحات خلال المرحلة السابقة من اجل زيادة الاستثمارات ورفع انتاجيتها، واستكمال تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم الصادرات السلعية بمعدلات كبيرة، وخلق فرص عمل للشباب الراغب فى العمل، وتحسين مهارة وقدرات الانسان المصرى من خلال التطوير الشامل للتعليم وتحسين مستوى الخدمات الصحية.

١ - زيادة الاستثمارات ورفع انتاجيتها:

ويتطلب ذلك ادارة الاستثمارات العامة بكفاءة، وتنفيذ استثمارات عامة تمهد الطريق إلى تدفق استثمارات القطاع الخاص، وزيادة فرص الاستثمار امام قطاع الأعمال الخاص، وتنشيط سوق راس المال.

ا - اصلاح مسار استثمارات قطاع الأعمال العام:

ستواصل الحكومة الجهد المكثف الذى بدا لاصلاح ادارة استثمارات قطاع الأعمال العام والذى يهدف إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هى: اصلاح مسار الشركات المتعثرة واصلاح هياكلها التمويلية واعادة تاهيلها فنيا، وان تصبح شركات هذا القطاع قادرة على سداد ديونها وعلى توسيع قواعد الانتاج وخلق فرص عمالة جديدة للشباب، وان تكون اكثر قدرة على انتاج السلع القابلة للتصدير باسعار تنافسية. ويتطلب ذلك استغلال الطاقات العاطلة والمعطلة فى هذه الشركات، واتاحة مصادر التمويل المتعددة لتدعيمها ماليا ولتوسيع الطاقات الانتاجية، وادخال التكنولوجيا المناسبة لتحسين جودة الانتاج وخفض تكلفته.

توسيع قاعدة الملكية

والوسيلة الاساسية لتحقيق ذلك اصلاح الادارة بهذه الشركات ورفع كفاءتها بالتدريب المستمر وتوسيع قاعدة الملكية عن طريق بيع جانب من الاصول او طرح أسهم لزيادة رؤوس الأموال عن طرق الاكتتاب العام. كما اجازت احكام قانون سوق راس المال انشاء اتحادات للعاملين فى الشركات العامة لشراء بعض الأسهم التى تطرح للبيع لحساب العاملين.

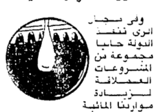
١ وهناك عدة ضوابط حتى لاتباع الاستثمارات العامة باقل من قيمتها الحقيقية هى ان يتم تقييم أصول الشركات المطروحة للبيع من خلال بيوت خبرة مستقلة محلية أو أجنبية مشهود لها بالنزاهة. والا تنفرد بالتقييم جهة واحدة حيث يشترك فى ذلك إلى جانب الاستشارى الشركة القابضة واحد البنوك الوطنية لمراجعة هذا التقييم.

واذا حدث خلاف يعرض على الجمعية العمومية للشركة القابضة التى يراسها وزير قطاع الاعمال العام، وتنتهى كل هذه العمليات إلى تحديد الحد الادنى لسعر البيع. وفى حالة البيع بطرح الاسهم للاكتتاب العام فان ذلك يتم من خلال بورصة الأوراق المالية وبسعر عادل للسهم.

ب - استثمارات عامة تمهد لتدفق استثمارات القطاع الخاص:

تتضح جهود الحكومة فى تشجيع القطاع الخاص فى مجال الزراعة من خلال مشروعاتها الضخمة فى مجال البنية الأساسية الزراعية للمناطق المتوقع البدء فى استصلاحها، حيث تقوم الحكومة بتوفير شبكات الرى والصرف، وشبكات الطرق الرئيسية، واقامة خطوط نقل وتوزيع الكهرباء، وانشاء الخدمات والمرافق. وبترك للقطاع الخاص والقطاع التعاونى مباشرة نشاط الاستصلاح الداخلى والاستزراع. وفى خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية تم تنفيذ اعمال بنية اساسية فى مساحة ٥٢٠ الف فدان باستثمارات عامة تقدر بنحو ١٥٧٣ مليون جنيه. وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة تنفيذ بنية اساسية فى مساحة مليون و ١٠٠ الف فدان.

زيادة الموارد المائية



وفى مجال الرى تنفذ الدولة حاليا مجموعة من المشروعات العملاقة لزيادة مواردنا المائية وحسن استخدامها، مثل مشاريع تنمية شمال سيناء باستصلاح ٤٠٠ الف فدان من خلال امتداد ترعة السلام حتى العريش، وتصل تكلفة هذا المشروع خلال الخطة الخمسية الجارية الى حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه. ومشروع انشاء قناطر اسنا الجديدة و محطتها الكهربائية ويوفر ١.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا تكفى لزراعة ٣٠٠ الف فدان ويتكلف المشروع حوالى ٦٠٠ مليون جنيه ومن المتوقع انتهاؤه عام ١٩٩٤. ومشروع انشاء هويس نجع حمادى الجديد ويوفر مليار متر مكعب سنويا لزراعة ٢٠٠ الف فدان بالاضافة إلى تطوير الملاحة البحرية وتنشيط السياحة النيلية.

هذا وقد انشات الدولة ١٣ مدينة جديدة ومرافقها، ويجرى استكمال انشاء مدن المنيا الجديدة واسيوط، كما يجرى التخطيط لانشاء مدن اخرى فى سوهاج واخميم واسوان. وبلغت الاستثمارات التى تم انفاقها حتى الآن ٤.٤ مليار جنيه، ومن المتوقع ان تبلغ فى الخطة الخمسية الحالية ٢.٢ مليار جنيه. وتبلغ مساحة المدن التى تم انشاؤها ٢١٤٨ كيلو مترا مربعا خصص منها ٦٥ كيلومترا مربعا للمناطق الصناعية. ويبلغ عدد المصانع المنتجة والمقامة بها ١١١١ مصنعا برؤوس أموال ٥.٧ مليار جنيه ويبلغ انتاجها السنوى نحو ٩.٣ مليار جنيه ويعمل بها حوالى ٩٤ الف عامل. ويجرى انشاء ٧٦٧ مصنعا توفر نحو ٦٢ الف فرصة عمل.

وتدرس الحكومة تنفيذ عدة مشروعات خلال المرحلة القادمة مثل مشروع تكثيف الاستيطان بالمدن الجديدة من خلال التركيز على عناصر الجذب الرئيسية وهى توفير فرص العمل والوحدات السكنية والخدمات التعليمية والصحية وزيادة النشاط الصناعى والزراعى. ومشروع تنمية سيناء وانشاء مناطق حرة فى العريش (او رفح) وفى شرق منطقة القناة. ومشروع تطوير الساحل الشمالى. ومشروع تنمية اقليم جنوب الصعيد والارتقاء بمستوى البنية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٣

الاساسية والخدمات به. ومشروع لتخفيف الضغط على المحافظات التى تعاني من كثافة سكانية عالية عن طريق فتح محاور جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية بها.

كما نفذت استثمارات فى قطاع الكهرباء خلال الخطتين الخمسيتين السابقتين بلغت نحو ١٧ مليار جنيه، وتقدر الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع خلال الخطة الخمسية الثالثة بنحو ١٨ مليار جنيه. وتم الانتهاء من انارة كافة قرى مصر وانارة عدد كبير من النوابع. وأصبح هذا القطاع قادرا على تلبية جميع الاحتياجات فى المكان والوقت المناسب.

وانفق على مشروعات قطاع البترول خلال الخطتين الخمسيتين السابقتين نحو ٢٠ مليار جنيه، وتقدر الاستثمارات المخصصة للقطاع خلال الخطة الخمسية الثالثة بنحو ١٥ مليار جنيه. وتم ابرام ست اتفاقيات خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مع خمس شركات عالمية تنتمي إلى ٣ جنسيات للبحث عن البترول واستغلاله فى مناطق خليج السويس والصحراء الغربية والبحر المتوسط فى مساحات بحث حوالى ١٧.٤ الف كيلو متر مربع تلتزم الشركات بموجبها بانفاق ٨١.٥ مليون دولار خلال ٧ سنوات. ومن المخطط ابرام عدة اتفاقيات جديدة مع الشركات العالمية والوطنية (القطاع الخاص المصري) ذات الامكانيات التكنولوجية العالية والاستثمارات اللازمة فى اطار المزايدات التى طرحت مؤخرا للبحث عن البترول واستغلاله فى كافة المناطق البرية والبحرية وخاصة التى لم تنلها ايدى البحث بالصورة الكافية مثل المناطق النائية كالوجه القبلي وكذلك المناطق البحرية ذات المياه العميقة.

١٥ كشفا بتروليا جديدا

واسفرت جهود الشركات العاملة في مجال البحث عن البترول بموجب الاتفاقيات الجديدة والسارية عن تحقيق ١٥ اكتشافا بتروليا جديدا للزيت الخام والغازات. وبلغ الاحتياطى المتبقى من البترول فى باطن الأرض حوالى ٦.٢ مليون برميل بزيادة نسبتها ١٪ عن العام السابق، بخلاف الكميات التى تم انتاجها هذا العام من الزيت الخام والتى تقدر بحوالى ٤١٨ مليون برميل.

جـ - زيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص

تسعى الحكومة لفتح مجالات استثمارية جديده وتدعيم القائم منها، ومن ذلك:

- يجرى العمل لاقامة مناطق حرة فى المحافظات ذات الموانى وهى المنطقة الصناعية بدمياط شرق الميناء وتهدف الى اقامة الصناعات الخشبية والجلدية التى تشتهر بها المحافظة. والمنطقة الحرة بدمياط غرب الميناء وتخصص لمشروعات التخزين بهدف توفير المواد الخام للصناعات القائمة بالمحافظة. والمنطقة الحرة بسفاجا على مساحة ١٢٠ فدانا، ومن المخطط طرح هذه المنطقة على القطاع الخاص كمشروع استثمارى مستقل ليتولى انشاءها ومدها بالمرافق والخدمات اللازمة.
- وفى مجال الاستثمار السياحى تم تخصيص خمسة عشر موقعا جديدا لمشروعات التنمية السياحية منها ثمانية مواقع على ساحل البحر الاحمر، وخمسة مواقع لقطاع السخنة، وموقع بسدر وآخر بخليج العقبة.
- تقوم أجهزة وزارة الصناعة بمتابعة تنفيذ مشروع تصنيع المعدات الاستثمارية محليا ومتابعة الحالات الناجحة لدى الشركات المنفذة بمعرض لتعميق فكرة التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية بديلا للاستيراد، وقد تم اصدار ثلاثة أدلة توضح الفرص المتاحة للاستثمارات التى يمكن ان يشارك فيها القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى تنمية صناعة النقل البحرى وذلك من خلال تيسير اجراءات تسجيل السفن وتبنى فكرة انشاء اتحاد ملاك سفن مصرى لحمايتهم من اخطار المنافسة الاجنبية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات شحن وتفريغ فى ميناء الدخيلة.

د - تنشيط سوق الأوراق المالية:

تتطلب المرحلة الجديدة تنشيط سوق المال وأن يكون للأوراق المالية دور جوهرى فى توفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الاستثمارية. وقد وافق مجلسكم الموقر على قانون سوق رأس المال الذى يشجع اصحاب الأموال على الانتقال من مدخرين يسعون لفائدة ثابتة ومضمونة من البنك الى مستثمرين يشترون أسهمها وسندات للحصول على تغله من عائد سنوى وعلى ربح رأسمالى عند ارتفاع قيمة هذه الأوراق فى السوق واصبح أمام المستثمر فى الأوراق المالية خمسة مجالات هى: الأسهم الاسمية، والاسهم لحاملها التى يتم امتلاكها بتداول حيازتها من شخص لآخر دون اللجوء الى شركات السمسرة، والسندات حيث أصبح متاحا لشركات أن تصدر عدة أنواع منها حسبما تراه ملائما لأوضاعها المالية بأسعار فائدة مجزية، وتكوين محفظة اوراق مالية من أسهم وسندات بمساعدة خبراء بشركات الأوراق المالية التى استحدثها قانون سوق رأس المال، وامتلاك وثيقة استثمار يتم استغلال قيمتها فى مجموعة من الاوراق المالية المنتقاة من خلال التعامل مع صناديق الاستثمار، اما المجال الخامس فهو متاح للعاملين فى الشركات المساهمة من خلال اتحادات العاملين التى سبقت الاشارة اليها، وللتيسير على حائزى الأوراق المالية أقرت التشريعات اعفاءات فى مجال ضرائب الدمغة النسبية والضريبة العامة على الايراد. كما تم اخضاع الارباح الرأسمالية لضريبة لاتتعدى ٢٪.

شركات للأوراق المالية

وقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس خمس شركات للأوراق المالية. واصدار أوراق مالية لعدد ١٠٥ ورقات عند التأسيس، واصدار اوراق مالية لعدد ٦٩ ورقة عند زيادة رأس المال.

الاهتمام بالشباب فى الجامعات ومراكز الشباب والعمال والفلاحين



واصـــدار سندات وصكوك تمويل لشركتين. كما تم الترخيص بنشاط صناديق الاستثمار لبنك مصر وجار استكمال طلب البنك الاهلى للقيام بنفس النشاط.

ورغم هذه الجهود مازلنا فى بداية الطريق لتنشيط سوق المال، وسوف نراقب التجربة فى ظل التشريع القائم ونعهد بتقييمها الى الخبراء فاذا احتاجت الى تطوير فلن نتردد فى دفعة حتى ولو احتاج الامر الى ادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة.

٢ ـ تحرير التجارة الخارجية:
يهدف تحرير التجارة الخارجية الى رفع كافة القيود التى تعوق الصادرات، وادارة الواردات باساليب فنية والتخفيض التدريجى لقائمة الواردات الممنوعة، وحماية الانتاج المحلى من اساليب التجارة غير المشروعة التى تلجأ اليها بعض الدول عن طريق الدعم او الاغراق. وهذه الاجراءات تفتح الباب للمنافسة بين المنتج المحلى ونظيره المستورد خاصة وان التجارب اثبتت ان الحظر لايخدم الانتاج المحلى سواء من ناحية الجودة او تخفيض تكاليف الانتاج.

وبدا بالفعل تحرير عمليات التصدير منذ ١٩٩١/٥/٣٠ حيث تمت المساواة بين القطاعين العام والخاص فى مجال التصدير، والغيت قائمة السلع المقيد تصديرها بموافقة جهات، والغيت قائمة السلع المقيد تصديرها بحصة سنوية فيما عدا الجلود المدبوغة، وتم الغاء قائمة السلع المحظور تصديرها فيما عدا الجلود الخام وخردة المعادن. كما تم التيسير فى مجال الاستمارة ت. ص لحين الغائها، ولم يتبق سوى اجراء واحد هو تحرير استمارة للجمارك بهدف احصائى.

ويجرى حاليا دراسة لتعديل القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شان الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية لمسايرة سياسات تحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات. كما تدرس الحكومة حاليا استصدار قانون لمنع الاحتكار حتى يمكن توفير المناخ التنافسى للصناعات الوطنية بما يحقق رفع كفاءة المنتجات.

تفضيلات جمركية لصادراتنا

ولتهيئة المناخ المناسب للتسويق الخارجى عقدت الحكومة او انضمت الى عديد من الاتفاقات الثنائية او متعددة الاطراف التى تعطى لصادراتنا تفضيلات جمركية. وتم اعادة صياغة علاقات التبادل التجارى مع الدول العربية وذلك بعقد اتفاقيات تجارية جديدة تستهدف زيادة الصادرات المصرية والتبادل التجارى بصفة عامة مع هذه الدول. وحرصا منا على الاسواق الافريقية ساهمت مصر ضمن ٥٠ دولة افريقية فى تاسيس البنك الافريقى للتصدير والاستيراد كما تدرس الحكومة مشروع قانون بتعديل قانون الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية على النحو الذى يمكنها من اداء رسالتها الهامة فى اختيار المعارض وفتح اسواق جديدة والتعريف بالمنتجات الوطنية من خلال المعارض الخارجية والداخلية لدفع وتنمية الصادرات.

كما تقرر عدم اللجوء الى القيود الكمية والقرارات الادارية فى الواردات واستخدام اساليب فنية بدلا من ذلك مثل سعر الصرف والرسوم الجمركية والقيود الفنية والتى من اهمها المواصفات القياسية. وفى هذا الاطار تم فى شهر يوليو ١٩٩٣ رفع حظر الاستيراد عن ٥٢ سلعة صناعية وزراعية واصبحت قوائم السلع الموقوف استيرادها مؤقتا تضم ٢٦ سلعة فقط ويتم تعديل هيكل التعريفة الجمركية وتخفيض الحد الاقصى للتعريفة فى اطار تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الاستثمارية تشجيعا للاستثمار، والتوسع فى تخفيض السلع الواردة بقائمة السلع المقيد استيرادها، وتطبيق نظام ينسق العلاقة بين الانتاج النهائى ومستلزمات الانتاج حيث يجرى تحريك الرسوم الجمركية لبعض السلع لتكون مناسبة لدرجة تصنيعها، وتخفيض الفئة الجمركية لعدد من الخامات ومستلزمات الانتاج. ويستهدف التعديل الجمركى ايضا الغاء الاستثناءات الخاصة بتخفيض الفئات الجمركية على بعض السلع التى كانت تتمتع بها شركات قطاع الاعمال العام والهيئات الحكومية لتحقيق المساواة بينها وبين القطاع الخاص.

ولحماية الانتاج المحلى فان مصر تطبق سعر صرف واقعيا يظهر تكلفة الواردات على حقيقتها بالاضافة الى فرض رسوم جمركية مناسبة وغير مغالى فيها، كما وضعت مصر نظاما متكاملا لمواجهة الاغراق والغش. ويقصد بالاغراق دعم السلع الموردة باى صورة من الصور بغرض الاضرار بالمنتجات المصرية، فاذا وجد هذا القصد متوفرا يوضع سعر عادل لهذه السلع بمعرفة لجنة فنية بحيث لايقل عن السعر فى بلد المنشا بغض النظر عن السعر الوارد فى الفاتورة، ولاتوجد اية مشاكل فى ذلك لان الاسعار العالمية موجودة لدى الجمارك على الحاسبات الآلية. ولمواجهة الغش فاننا نطبق على الواردات ذات المواصفات القياسية للمنتج المحلى مما يحظر تسرب اى سلعة اجنبية غير مستوفاة لهذه المواصفات، واود ان اؤكد هنا اننا لانستخدم المواصفات القياسية بديلا للحظر او لاعاقة التجارة المشروعة، فمصر من الدول التى وقعت على اتفاقية الجات ونحرص على احترامها.

نشر التنمية بالمحافظات

٣ ـ مشكلة البطالة:
من الطبيعى ان تكون الخطوة الاولى للقضاء على مشكلة البطالة هى حصر فائض الخريجين، وقد انتهى هذا الحصر فى ١٤ محافظة وجار الحصر فى سبع محافظات اخرى، ولم يشمل الحصر حتى الآن المحافظات النائية، وتشير النتائج الاولية الى ان فائض الخريجين يبلغ مليونا و٤٢٠ الف خريج. ويوزع الفائض فى المحافظات التى انتهى فيها الحصر بواقع ١٠٪ مؤهلات عليا، ٨٪ مؤهلات فوق المتوسطة، ٨٢٪ مؤهلات متوسطة. وتامل الحكومة ان يتم الحصر فى جميع محافظات مصر خلال الشهور القليلة القادمة.



وتتبنى الدولة سياسات متكاملة لحل مشكلة البطالة يتركز اهمها فى نشر التنمية فى جميع محافظات مصر، وتمليك الشباب اصولا انتاجية، والتحول نحو الاقتصاد التصديرى، وتنشيط الاستخدام الخارجى.

ا ـ نشر التنمية فى محافظات مصر:

وفى سبيل تحقيق ذلك ستعطى الاولوية فى المرحلة القادمة لنشر الاستثمارات فى محافظات الوجه القبلى واقامة مجمعات صناعية بها، واعطاء دفعة قوية للمدن الجديدة فى بنى سويف والمنيا واسيوط وسوهاج واسوان. وتعد الهيئة العامة للاستثمار حاليا خريطة استثمارية للمحافظات تتضمن فرص الاستثمار والمشروعات المقترحة من جانب كل محافظة للترويج لها داخليا وخارجيا لجذب الاستثمارات اللازمة لاقامتها.

كما قامت الهيئة العامة للتصنيع بعمل دراسات جدوى مبدئية واعداد قوائم للمشروعات الصناعية كثيفة العمالة والتى تحتاج الى رؤوس اموال صغيرة وذلك بالتعاون مع بعض البنوك التى ستتولى المساعدة فى الترويج لها وتمويلها.

ولضمان نجاح هدف نشر التنمية فى المحافظات تم حصر معوقات التنمية فيها، كما تم تحديد الاولويات المطلوب تنفيذها خلال السنوات الثلاث المتبقية من الخطة الخمسية الثالثة. وتمثلت هذه الاولويات فى استكمال واحلال وتجديد مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، ومشروعات رصف طرق واقامة كبارى وانفاق، وانشاء مدن للحرفيين خارج الكتلة السكنية، ودعم الخدمات الاجتماعية وخدمات الامن.

تعيين ١٦٠٠ خريج بمكافأة شهرية في محو الأمية

شبين الكوم ـ محمد عبدالحليم :

قررت اللجنة التنفيذية لمحو الامية بالمنوفية في اجتماعها برئاسة المستشار عدلى حسين محافظ المنوفية تعيين ١٦٠٠ من شباب الخريجين في المرحلة الثانية لمشروع محو الامية الذى يبدأ الشهر القادم، مع رفع مكافأة شباب الخريجين إلى ١٢٠ جنيها شهريا، وإعداد برنامج تدريبى تربوى لتاهيلهم للعمل، بالإضافة إلى إلحاق ٣٦ الفا و٣٩٠ مواطن بفصول محو الامية فى العام الجديد، بعد أن تم محو امية ١٧ الفا و٨٦٠ دارسا هذا العام، وهم الناجحون فى المرحلة الاولى التى بلغت نسبة النجاح بها ٨٧.٥٪.واضاف المحافظ انه تم البدء فى تدريب ١٤٤١ من شباب الخريجين على ١٠ حرف اساسية بالمدارس الثانوية الصناعية ومراكز التدريب المهنى لربطها بفصول محو الامية.كما أوصت اللجنة لدى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بصرف حوافز مالية للدارسين بواقع ١٥ جنيها شهريا لجذبهم وانتظامهم بفصول محو الأمية.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢

تشغيل ١٨٠٠ شاب فى مشروع محو الأمية بالشرقية

قرر محمد غنام وكيل أول وزارة التربية والتعليم بالشرقية تشغيل ١٨٠٠ شاب فى مشروع محو الأمية براتب شهري ١٢٠ جنيها، وذلك بهدف محو أمية ٤٠ ألف مواطن على مستوى المحافظة.

وجار العمل فى النظام التدريبى التحويلي على ٦ تخصصات فى التجارة، والخياطة، والتريكو، والسباكة، والحدادة، والكهرباء ودورات تدريبية بالتنسيق مع مديرية التنظيم والادراة للشباب الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية.

رأى وطنى

الشباب والبطالة

ازدهرت البطالة واينعت وازدهرت واثمرت مرارة وعلقما اصاب العالم باسره ، وذاقت معظم الاقطار منه كميات تتناسب وكل قطر فيما يبذل لمواجهة هذه الكارثة ومحاولة الوقوف امام طوفانها الذى يهدد حضارة هذه الاقطار ويقضى على ما وصلت إليه من تقدم تكاد تعصف به هذه الظاهرة المدمرة .

وتحاول كل دولة التعرف على الاسباب التى تؤدى إلى ازدياد حجم البطالة لديها ويتبين ان على راس هذه الاسباب استخدام الآلة التى حلت محل العديد من الأيدى العاملة ، ويفضل اصحاب الاعمال الآلة بدلا من العمالة الشخصية لانها لا تحصل على مرتب ولا تضرب ولا تحصل على إجازة من اى نوع ولا يدفع عنها تامينات ولا تحصل على معاش . اما السبب الثانى فيرجع إلى حالة الكساد الاقتصادى وتدهور الاحوال الاقتصادية . وكانت النتيجة تضخم شبح البطالة بالاستغناء عن اعداد من العاملين وتراجع الاستهلاك مما دعا إلى نقص الانتاج وبالتالى نقص الاستثمار وزيادة التضخم . ومع طبيعة التطورات السيئة للوضع الاقتصادى فى العالم وادخال قوانين جديدة فى المصارف بدات المؤسسات الاقتصادية عملية إعادة هياكلها والاندماج مع غيرها لتتمشى مع الوضع الجديد مما كان له اكبر الاثر فى تسريح نسبة كبيرة من العاملين الذين اكتظت بهم الشوارع :

اضف إلى ما تقدم الاعداد الوفيرة من خريجى الجامعات والمعاهد الذين يجدون انفسهم حيارى وقلما يقدم البعض منهم على اكتساب دخلهم من حرف تناسبهم ، والأمر الباعث على الدهشة انه إلى جانب عشرات الالوف من الجامعيين لا يجدون عملا فإن الاقبال على الجامعة مستمر وبعبارة اخرى فإن الاقبال على التعطل يتضاعف ولمواجهة ظاهرة البطالة ظهرت بعض الحلول من بينها تدريب الجامعيين على الحرف ذات الدخل المرتفع التى تمتص اعدادا لا حصر لها من المتعطلين . هذا إلى جانب تخفيض ساعات العمل وايام العمل الاسبوعى لتصبح اربعة ايام عمل على ان يحل عمال اخرون - فى الايام الشاغرة ، وان تعمل الحكومات على إتاحة فرص الانتاج فى المناطق النائية وحث المستثمرين على إستثمار اموالهم بمشروعات فى المناطق الصحراوية او فى المجتمعات الجديدة التى تستطيع استيعاب اعداد وفيرة من العاملين ، وبذلك نقف فى وجه هذا الشبح المخيف ، شبح البطالة .

وطنى

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مليون جنيه من الصندوق الاجتماعي من أجل:

تدريب ٥٠٠ شاب على برامج السياحة والفنادق

لتدريب الشباب على المهارات والخبرات على اعمال السياحة والفندقة تم تخريج ٥٠٠ شاب وفتاة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كدفعة أولي ضمن المشروع التدريبي التحويلي في محاولة للقضاء على البطالة بينهم.

ويمول هذا المشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ مليون جنيه بالتعاون مع اتحاد الغرف السياحية بمبلغ ١٠٠ الف جنيه تمهيدا لأن يعمل الشباب فى أعمال المطبخ والضيافة بالمطاعم والفنادق الكبرى بعد تدريبهم لمدة ستة أشهر يليها شهران «كتدريب راق» للمتفوقين منهم حيث يتكلف الطالب المتدريب ٣ الاف جنيه.

ويهدف المشروع الى توفير فرص عمل دائمة للشباب فى هذا المجال كما يقول الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق ويتيح فرصا عديدة لاستيعاب الشباب المدرب بعد اكسابه المهارات المناسبة من حيث التعامل مع الاجانب واتقانه لعدد من اللغات الاجنبية وتعامله مع الحاسبات الآلية.

وبسؤال اللواء سعد العباس مساعد مدير اتحاد الغرف السيا حية عن شروط اختيار الشباب المتدرب قال يشترط الحصول على الثانوية العامة او مايعادلها وان يكون المتقدم لائقا طبيا ويتراوح عمره من ١٨ إلى ٣٠ سنة ومن الجنسين ويكون التقديم للاتحاد المصرى للغرف السياحية وهناك ثلاثة منافذ يمكن التقديم لديها وهى المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق.

والمركز العربى للفنون واللغات.

وكلية الدراسات الانجليزية والتدريب الادارى ..

وكنوع من الالتزام وضمان جدية التقديم يلزم بدفع ١٠٠ جنيه مع تقديم الطلبات. وفى لقاء مع بعض الطلبة المتفوقين والحاصلين على شهادات تقدير من اتحاد الغرف السياحية. قال محمد شوقى حسن حاصل على دبلوم صنايع تقدمت للاتحاد بعد معرفتى بالمشروع من خلال الاعلان فى الصحف وتدربت على اعمال الضيافة فى المعهد المصرى العالى للسياحة لمدة ٦ اشهر وأديت التدريب الراقى لمدة شهرين آخرين واهم مايميز هذا المشروع انه يضمن لكل متدرب مكان العمل المخصص له فى أحد المطاعم او الفنادق، كما يقول إيهاب زكريا عبد القادر والحاصل على المعهد الفنى التجارى ومن المتفوقين فى اعمال المطبخ انه من مميزات التدريب العمل فى الاقسام المختلفة من المطبخ واعداد الاصناف الشرقية والغربية والعالمية.

وتقول هدى صديق أحمد - بكالوريوس زراعة - انها تقدمت للمشروع من خلال اعلان بالتليفزيون ولانها تهوى العمل فى هذا المجال تقدمت إلى الاتحاد وتخصصت فى الضيافة.

ومن المقرر ان يتم تنفيذ المشروع خلال المرحلة المقبلة فى البحر الاحمر والغردقة والاسكندرية.

مايسة السلكاوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣

الصندوق الاجتماعى يضاعف القروض الميسرة للشباب

٧٣٠ مليون جنيه لتوفير ٧٩٨ ألف فرصة عمل

تقرير بعثة البنك الدولى يشيد بخطة ومشروعات الصندوق

كتب جميل جورج :

تضمنت خطة الصندوق الاجتماعى لعام ٩٤ - ٧٣٠ مليون جنيه قروضا فى العام الجديد ، تتيح القروض الجديدة توفير ٧٩٨ الف فرصة عمل فى مجالات الاسر المنتجة والمستشفيات فى المناطق المحرومة ومد مرافق المياه والصرف الصحى ، وتأهيل الشباب للدخول فى سوق العمل بمناطق اقامتهم ، صرح بذلك د . حسين الجمال الأمين العام للصندوق .

كما تتيح القروض الجديدة توفير فرص العمل لحوالى ٤٠ الف حرفى ، وفتح ١٠ آلاف فصل لمحو الأمية ، بالاضافة لدعم اجهزة الجمعيات الاهلية والنقابات والتعاونيات والمجالس المحلية والشعبية .

وقد اعدت بعثة البنك الدولى برئاسة بول شابربيه نائب رئيس البنك وماريو زبلايا كبير الخبراء ، تقريرا قدمته الى ادارة البنك ، اشادت فيه بالاداء والانجازات التى تحققت حتى الآن ، وذلك من خلال المتابعة الميدانية حيث شاهدوا الطاقات الانتاجية الجديدة فى المحافظات وتحويل آلاف الشباب الى منتجين وأصحاب مشروعات .

وتناقش الدول المشاركة فى نادى باريس الشهر القادم مستقبل الصندوق الاجتماعى فى مصر ، بعد نفاد الاموال المتاحة له من ١٧ دولة وتقدر بنحو ٢ مليار جنيه فى عام ١٩٩٦ .

ويعقد مجلس ادارة الصندوق اجتماعا برئاسة د . كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فى منتصف الشهر القادم لوضع استراتيجية لرعاية محدودى الدخل والتخفيف من مشكلة البطالة وعلاج الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : [illegible] 1994

مشروع تدريب الخريجين فى مجال تنمية الصحراء بالتعاون بين وزارة الزراعة والجامعة الأمريكية

تحقيقا لمبدأ التعاون والتكامل بين انشطة مركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية بالقاهرة ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، فقد وافقت وزارات التعاون الدولى والتخطيط والزراعة واستصلاح الاراضى على تقديم منحة للجامعة الامريكية - مركز تنمية الصحراء بمبلغ ١٣.٢ مليون جنيه من اتفاقية المنحة الامريكية لبرنامج (٤١٦ب)، لتنفيذ هذا المشروع باشراف وزارة الزراعة لمدة أربع سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٧) حسب الميزانية الموضحة فى الاتفاقية التى وقعت بين وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والجامعة الامريكية بالقاهرة - مركز تنمية الصحراء.

واعلن الدكتور يوسف والى ان المشروع يهدف أساسا الى تدريب الخريجين فى مزارع مركز تنمية الصحراء بجنوب التحرير ومدينة السادات وذلك بطريقة عملية أساسا، بمعنى إقامة الخريجين فى المزرعة وتدريبهم كمزارعين على العمليات المختلفة للتنمية الصحراوية المتكاملة، وستقوم وزارة الزراعة بترشيح مائة خريج وخريجة للإقامة والتدريب فى المركز كل ثلاثة شهور ، على أن يقوم المركز بتهيئة واجراء التدريب العملى بالاستعانة بالاساتذة والخبراء والمدربين المتخصصين من الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، كذلك سيقوم المركز ببعض الدورات التدريبية المتخصصة فى مرحلة متقدمة. ومن خلال المشروع ، سيقوم المركز بانشاء المساكن وقاعات الدرس وتوفير الاجهزة والمعدات اللازمة للتدريب العملى مراعيا فى ذلك خصائص العمارة الصحراوية واستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة وإشراك المتدربين فى كل العمليات المزرعية اليومية وما يتعلق بالإعاشة وإدارة المزارع والتسويق وخلافه.

يامل المشروع فى النهاية إلى رفع مستوى كفاءة ومعلومات الخريج الذى سيحصل على أرض زراعية من الدولة بحيث يستطيع أن ينتقل مباشرة الى الارض والحياة الجديدة مسلحا بمعلومات فنية وخبرة عملية فى التعايش مع الظروف الجديدة فى الارض الصحراوية.

وقد صرح الدكتور سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بان تنفيذ هذا المشروع يتم بالتنسيق بين المركز الدولى للتدريب بمريوط ومركز تنمية الصحراء بالجامعة الامريكية وانه يقوم بتدريب الخريجين المتملكين للاراضى الزراعية فعلا وكذلك الخريجين المتقدمين لتملك تلك الاراضى.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعم مشروع الصناعات الحرفية:

تطوير ٢٣١ ألف ورشة لتوفير فرص عمل للشباب

كتبت - منى الشرقاوى :

اكد الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان خطة الوزارة فى المرحلة المقبلة تستهدف استمرار العمل فى مشروع الصناعات الحرفية للحد من البطالة وزيادة فرص العمل للشباب وذلك بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية واستكمال تنفيذ باقى المحاور الخاصة بالاستفادة من الامكانيات المتاحة لقطاع الصناعات الحرفية حيث يبلغ عدد الورش المرخص بها فى مصر ٢٣١ الف ورشة مع العمل على تطويرها والمعاونة فى تسويق منتجاتها بما يتيح امكانية خلق فرص عمل جديدة لحوالى ٢٥٠ الف شاب. وقد اتاح مشروع نشر الصناعات الحرفية ٢٣ الفا و٧٧٩ فرصة عمل للشباب فى جميع المحافظات بين اصحاب مشروعات او عاملين لديهم بقروض ٦٣.٥ مليون جنيه

المصدر : المحروسة

التاريخ : ٢ يناير



شباب يبحث عن وظيفة

• أيمن عبدالظاهر • طارق احمد على • لبنى وهدان • سمية حسن

اللغات والكمبيوتر .. جواز المرور فى سوق العمل

الخريجون : نظام التعليم فى واد .. والسوق فى واد آخر

تحقيق :
سامية صادق

الخريجات : لاتفرقة الآن بين طلب وظيفة وطلب عروسة



المصدر : المعصرة

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مطلوب سكرتيرة حسنة المظهر ـ مؤهل عال ، تجيد الانجليزية ، تحدثا وكتابة ، تجيد الآلة الكاتبة ، يفضل خريجات المدارس الاجنبية او الجامعة الامريكية .

● مطلوب محاسبون يجيدون الآلة الكاتبة والكمبيوتر واللغة الانجليزية .

● مطلوب مؤهلات عليا .. من خريجي المدارس الاجنبية .

هذه هي نماذج الاعلانات التي تملأ الصحف كل يوم ، وتدل على تغير سوق العمل بمصر نتيجة لانتشار المشروعات الاستثمارية ودخول رؤوس الاموال الاجنبية والشركات متعددة الجنسية .. التي اصبحت تطلب مواصفات ومهارات خاصة فيمن يتقدم للعمل بها .

ماذا يفعل الشباب الذي لم يدرس خلال كل مراحل تعليمه هذه المتطلبات الجديدة لسوق الوظائف ؟!

● ● لبنى وهدان ليسانس اداب ـ لغات شرقية تقول .. بعد تخرجي بدأت رحلتي مع اعلانات الصحف للبحث عن وظيفة قدمت في العديد من المسابقات ولكن للاسف لم اجد لي مكانا .. فالاعمال كلها لدارسي الكمبيوتر واللغات ولذلك قررت ان اتعلم الكمبيوتر واللغة الانجليزية .. فاللغات الشرقية التي درستها في الكلية لامجال لها في سوق العمل .

مطلوب عروسة !!

● ● سمية حسن ـ بكالوريوس تجارة تضيف .. اصبحت لا افرق بين اعلانات طلب موظفين واعلانات الزواج .. فالجمال والاناقة واحيانا الرشاقة من شروط العمل الان .. فلا ادرى اذا كان المطلوب موظفة أم عروسة !

● ● طارق احمد ـ ليسانس حقوق .. بعد ان تخرجت تمنيت ان اعمل بالمحاماة ويكون لي مكتب خاص ولكن ذلك يتطلب الاف الجنيهات مما جعلني اتنازل عن حلمي وابحث عن عمل اخر .. قدمت في العديد من الشركات لكن الشروط دائما اجادة اللغات ، ولذلك قررت ان اتعلم اللغة الفرنسية علني اجد مكانا .

للأغنياء فقط

● ● ايمن عبدالظاهر ـ بكالوريوس تجارة : بعد تخرجي .. قدمت في العديد من الشركات المصرية والاجنبية .. ولفت نظري ظاهرة غريبة في بعض الشركات وهي سؤالهم عن مهنة الاب والعم والخال .. فاذا كان الشاب من عائلة مرموقة كان حظه افضل في التعيين وكأن فرص العمل لاولاد الذوات فقط .

● ● معتز قاسم ـ بكالوريوس هندسة ، قسم ميكانيكا رغم انه مازال يؤدي الخدمة العسكرية الا انه يدرس اللغة الالمانية في الاجازات ويضيف : رغم انني من خريجي كليات القمة الا ان فرص العمل ايضا محدودة ، ودائما الشركات التي تطلب مهندسين تشترط اجادة لغتين على الاقل ولذلك اتعلم الالمانية بجانب اجادتي للانجليزية .

● ● اماني السعيد .. رغم انها مازالت طالبة ببكالوريوس التجارة الا انها تدرس من الان الآلة الكاتبة بالعربية والانجليزية وتقول : فضلت ان ادرس الآلة الكاتبة وانا مازلت طالبة حتى اضمن فرصة عمل بعد التخرج .. لان الكليات والمواد التي ندرسها فيها لاتؤهلنا لأي عمل ..

النظام التعليمي خطأ

● ● وتتساءل غادة ابراهيم .. ليسانس حقوق : هل الخطأ في النظام التعليمي في مصر أم فينا نحن .

فبعد تخرجي عملت كمحامية تحت التمرين وشعرت انني نسيت كل مادرسته في الكلية وهذا الشعور لم يراودني انا فقط ولكن معظم خريجي الكليات النظرية عندما يخرجون لمجال العمل ينسون كل مادرسوه من قبل .. للأسف الدراسة الجامعية لاتؤهلنا للعمل في اى مجال ولذلك نلجأ الى اكتساب مهارات اخرى كالكمبيوتر واللغات والالة الكاتبة

الانجليزى والكمبيوتر .. في الابتدائي والاعدادي

● ● تساؤل غادة ، يرد عليه احمد عبدالله .. وكيل وزارة التعليم للشئون التربوية .. يقول :

التوفيق بين التعليم وسوق العمل ليس مسئولية وزارتنا فقط ولكنه ايضا مسئولية وزارة القوى العاملة ووزارة الصناعة وكافة الوزارات الاخرى .. فيجب على كل وزارة ان تقوم بعمل دراسة وافية للتخصصات الناقصة لديها حتى توجه وزارة التعليم اهتمامها لهذه التخصصات .

وقد بدأنا بالفعل تطوير المناهج ونقوم الان بعمل دراسة لتدريس اللغة الاجنبية في المرحلة الابتدائية للصفين الرابع والخامس .

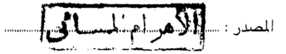
ايضا تقوم الوزارة بدراسة لتطبيق الكمبيوتر في المدارس الاعدادية وتعميمه في كل المدارس الثانوية .

الكمبيوتر لأول كرة

● ● وعن اهمية تدريس الكمبيوتر واللغات في كلية التجارة يقول الدكتور حسن غلاب عميد تجارة عين شمس :

نظرا لتغير ظروف سوق العمل الناتجة عن طبيعة مشروعات الاستثمار ورؤوس الاموال الاجنبية وانتشار الشركات متعددة الجنسية .. رأت كلية التجارة ان تجارى هذه التغيرات باضافة بعض المواد الجديدة التي لم تدرس من قبل في الكلية مثل « البورصات » و« اسواق المال » .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

٢٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتوفير ٦ آلاف فرصة عمل للخريجين بالشرقية

وافق الصندوق الاجتماعى للتنمية الاجتماعية على صرف ٢٠ مليون جنيه لتمويل مشروع جديد لتربية وتسمين الماشية، وتنفيذ المرحلة الاولى من مشروع الاشغال العامة بالمحافظة.

وصرح الدكتور عبدالوهاب سيد احمد محافظ الشرقية بأن هذه المشروعات تساهم فى توفير ما يزيد على ٦آلاف فرصة عمل لشباب الخريجين، كما تستهدف سد احتياجات المحافظة من اللحوم وتوفيرها بأسعار مناسبة.

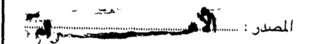
واضاف انه تقرر صرف ١٥ الف جنيه قرضا لكل مشروع فى برنامج تربية وتسمين الماشية بفائدة ميسرة.

واوضح المحافظ أن مشروع الاشغال العامة يتضمن ٣ مراحل سيتم تنفيذها بتكاليف ٣٠ مليون جنيه.

الشرقيه - منى طعيمة


د. عبد الوهاب سيد احمد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٢

صدقي يفتتح معرض الصناعات الحرفية :

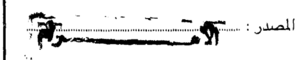
خطوات إيجابية لتسويق منتجات الخريجين

شريف: المشروعات الحرفية تغطى كافة المحافظات

كتبت ـ منى الشرقاوى :

افتتح الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مساء أمس الأول معرض الصناعات الحرفية، وأكد انه يمثل خطوة إيجابية لتسويق منتجات شباب الخريجين، وأن الاهتمام بانتاج هذه الصناعات ينصب على التسويق الداخلى والخارجي، مشيرا إلى ان عدم الاهتمام بالتسويق يؤثر على الإنتاج. وأكد الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية ـ في افتتاح المعرض الذى يضم منتجات الجمعيات التعاونية ومشروعات شباب الخريجين في بعض المحافظات الذين حصلوا على قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية ـ ان المعرض أحد المنافذ الهامة لعرض منتجات الجمعية ذاتها، بالإضافة إلى إفساح مكان مناسب لعرض المنتجات الحرفية لشباب الخريجين الممولة مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعى فى إطار مشروع نشر الصناعات الحرفية. واضاف الوزير ان المشروعات الحرفية غطت جميع المحافظات ومدينة الاقصر



المصدر : 

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

ندوة الأحد القادم حول دور الصندوق الاجتماعى فى حل مشكلة البطالة.

تنظم الجمعية العلمية لإدارة الأعمال الدولية ندوة مساء الأحد القادم يحضرها الدكتور حسين الجمال رئيس الصندوق الاجتماعى حيث يتحدث خلالها حول دور الصندوق فى حل مشكلة البطالة.. وسوف يدير الندوة المهندس حسين صبور رئيس الجمعية.

الأعمال والبنوك، فى زيادة موارد الصندوق بما يتناسب وحجم الأعباء المتوقعة. ويرى الدكتور حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية أن دور الصندوق الاجتماعى فى علاج مشكلة البطالة وتخفيف الاعباء عن محدودى الدخل يعتبر محدودا للغاية وذلك للاعتبارات الاتية:

أولا: انخفاض الامكانيات المالية للصندوق، مما يعنى انخفاض قيمة القرض الواحد الممنوح للأفراد والمشروعات الصغيرة «١٠ آلاف جنيه قيمة القرض» مع ارتفاع سعر الفائدة لـ ١٧٪، رغم محاولة الصندوق تخفيض الفائدة لبعض القروض لـ ١٠٪. أضف إلى ذلك والكلام مازال للدكتور حمدى أن الصندوق يقوم ببرنامجه على توفير فرص عمل فى حدود مائة ألف فرصة عمل على مدار خمس سنوات وهذا الرقم يعتبر غير مناسب وغير فعال لأن الجامعات والمدارس بمستوياتها المختلفة تخرج سنويا مايقرب من نصف مليون بالإضافة إلى غير المتعلمين والمسرحين من القوات المسلحة، والمتسربين من العملية التعليمية.

ثانيا: أن شروط الصندوق لمنح القرض تلزم من يحصل عليه بدفع مصروفات إدارية وتكاليف إعداد الدراسات والالتزام ببرنامج سداد لا يتناسب مع ظروف الخريجين الجدد وصعوبة تحقيق دخل مناسب فى بداية المشروع.

ثالثا: إن الصندوق يمنح قروضا للخريجين دون أية معونة فنية ودون المساعدة فى توفير المرافق اللازمة التى تيسر على المستثمرين ظروف الاستثمار وتشجعهم على التوطن والاستمرار. وعن امكانية تطوير الصندوق والتغلب على ضعف موارده يضيف الدكتور حمدى أن ذلك ممكن من خلال فتح حسابات للصندوق لدى بنوك التنمية والائتمان المحلية بحيث تكون هذه البنوك بمثابة أدوات مساعدة فى توفير التمويل الاضافى وذلك من خلال استخدام وديعة الصندوق فى منح قروض ميسرة للأفراد والمشروعات وبما يتفق وقواعد الرشد الاقتصادى.

المصدر : 

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

خاص

□ مصدر كبير مسئول بالصندوق الاجتماعي:

صعوبات عديدة تواجه المشروعات الصغيرة للشباب

تناقشها بصراحة كاملة اللجنة التنفيذية للصندوق في اجتماعها القادم

□ كشفت المتابعة عن بطء شديد في تنفيذ ٢١ ألف مشروع بلغ تمويلها ٥٧٦ مليون جنيه توفر ١١٦ ألف فرصة عمل

تناقش اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي في اجتماعها القادم مذكرة هامة للغاية، تتضمن حصرا واقعيا وصريحا لكافة الصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الصغيرة للشباب التي تم التعاقد بين الصندوق وبين الجهات الوسيطة من بنوك ومحافظات واتحادات تعاونية وغيرها على تمويلها بمبلغ قدره ٤٤٨ مليون جنيه، والتي بلغ عددها ٢٤ اتفاقية.

صرح بذلك للصفحة مصدر كبير مسئول بالصندوق، وقال إنه جار التعاقد حاليا على ٨ اتفاقيات كبرى أخرى بتمويل يبلغ ١٢٨ مليون جنيه، تتيح مع الاتفاقيات التي سبق عقدها إقامة ٢١ ألفا و٢٩٣ مشروعا صغيرا توفر ١١٦ ألفا و١٢١ فرصة عمل للشباب.

وقد كان ضروريا ـ فيما أضافه المصدر الكبير ـ حصر ومواجهة صعوبات التنفيذ التي كشفت عنها المتابعة الميدانية التي قام بها خبراء الصندوق ومكاتبه الإقليمية في المحافظات .. والتي أبرزت بشكل قاطع على حد نص المذكرة التي أعدت للعرض على اللجنة التنفيذية للصندوق:

«البطء الشديد في تنفيذ هذه المشروعات مما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تنفيذ برامج الصندوق وهي تخفيف الأعباء عن الفئات الفقيرة، ومكافحة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب».

وتسبب هذا البطء الشديد في تنفيذ المشروعات الصغيرة للشباب في عدة مشكلات محددة مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظات توردها المذكرة الخطيرة على النحو التالي بنص عباراتها:

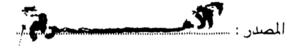
■ أولا: صعوبة الحصول على تراخيص مزاولة النشاط:

تعاني المشروعات الصغيرة من طول وصعوبة الإجراءات اللازمة لإقامة المشروع حيث يبلغ عدد الخطوات اللازمة لإقامة مشروع صغير ١٥ خطوة أحيانا، كما يصل عدد الجهات المسئولة عن إعطاء الموافقات الى ٥ جهات مختلفة أحيانا. ويوضح المرفقان رقم (١)، (٢) قواعد الحصول على الترخيص. كما تشترط المجالس المحلية (إحدى جهات منح التراخيص) وجود الآلات والمعدات ووجود نشاط قائم قبل اعطاء الترخيص بمزاولة النشاط، وحيث ان اتاحة التمويل لشراء المعدات وبدء النشاط لا تضمن الحصول على هذا الترخيص، لذا نقترح ان تقوم المجالس المحلية باعطاء ترخيص مؤقت للشباب لحين الحصول على القرض المطلوب وبدء النشاط.

■ ثانيا: عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة:

تعاني معظم المشروعات الصغيرة من صعوبة في التسويق ومن صعوبة في منافسة المشروعات الكبيرة والتي لديها امكانيات كبيرة للتسويق والاعلان والترويج مما يؤدي الى ازدياد معدل فشلها



المصدر :  الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ | يناير ١٩٩٤

وتمنح كثير من الدول معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة فى المجالات الآتية:

- الكهرباء والمياه
- الجمارك والضرائب
- أفضلية الشراء من منتجاتها من قبل الحكومة ومؤسساتها
- امكانية قصر بعض المشروعات على المستويات الصغيرة وعدم دخول الشركات الكبرى فى هذه النوعية من المشروعات.



د. كمال الجنزورى

■ ثالثا: صعوبة الحصول على الأراضى والمبانى المجهزة بالمرافق الأساسية وارتفاع أسعارها:

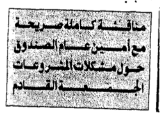
وتتضح هذه المشكلة فى المدن القديمة والمجتمعات العمرانية الجديدة. كما وصل سعر المتر الربع فى المدن الجديدة للمشروعات الصغيرة الى ٨٠٠ جنيه وهو ما لا تتحمله اقتصاديات المشروع الصغير. كما أن فترات السداد لوحدات المجتمعات العمرانية الجديدة قصيرة جدا (سنتين) بما يمثل عبئا كبيرا على المشروع واقتصادياته.

■ رابعا: صعوبة ادارة المشروعات الصغيرة:

يواجه الشباب صعوبة كبيرة فى ادارة مشروعاتهم نظرا للنقص فى المعلومات الفنية والخدمات الداعمة التى تتطلبها هذه النوعية من المشروعات. كما انه لا يتوفر فكر العمل الحر EN-TERPRENEURSHIP لديهم وذلك نظرا لقصور برامج التعليم والمناهج المتعلقة بذلك.

■ خامسا: صعوبة الحصول على موافقة توصيل التيار الكهربى:

بعض المشروعات تعانى من وجودها فيما يسمى بالمناطق العشوائية وهناك تعليمات بعدم توصيل التيار الكهربى لها، كما أن هناك صعوبة فى ايصال التيار فى الكثير من المناطق التى يقيم فيها الشباب مشروعاتهم حيث تستهلك هذه العملية الكثير من الوقت والجهد والتكاليف فوق قدرة الشباب.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٠٦ يونيه [illegible]

عالماشى!

لو تحققت فرص العمل بالآلاف التى اعلنتها الحكومة لتشغيل الخريجين ، لاصبح ٨٠٪ منهم اسعد حالا ، لان معظمهم مازالوا اعضاء فى قهوة النشاط ، والباقى فى البيت ، ينتظر دوره ، بعد تعيين خريجى : الكونغو .. وجزر القمر !

عبدالنبى عبدالبارى

توصيات ندوة دور القوات المسلحة للقضاء على البطالة

فتح مراكز التدريب المهنى العسكرية للمدنيين والعاطلين

كتب ـ حسين فتح الله:

أصدرت ندوة القوات المسلحة الاستراتيجية التى عقدت بأكاديمية ناصر العسكرية العليا حول دور القوات المسلحة فى المساهمة للقضاء على مشكلة البطالة توصياتها أمس وأكدت ضرورة فتح مراكز التدريب المهنى فى القوات المسلحة أمام العاملين فى القطاعات المدنية والعاطلين لاجراء أعمال التنشيط التدريبى والتحويلى، والاستفادة من الأعداد الكبيرة من العلميين والفنيين والحرفيين بعد إنتهاء خدمتهم بالقوات المسلحة خاصة فى التخصصات التى تعانى عجزا فى الايدى العاملة. وصرح اللواء اركان حرب احمد سالم مدير الاكاديمية بأن الندوة أوصت بمساهمة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية فى إنشاء ورش محلية ثابتة تضم مهنيين من مختلف التخصصات، وامكانية الاستفادة من الخبرات الواسعة بالقوات المسلحة فى إنشاء مجموعات عمل انتاجية تتبع جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة الذى يتولى إنشاء الهيكل الاساسى لهذه المجموعات، أما أفراد هذه المجموعات فيكونون من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية ومختلف مستويات العمالة العاطلة ومنتظرى التعيين.

واضاف أنه يمكن لهذه المجموعات العمل فى استصلاح واستزراع الأراضى ومجالات الأمن الغذائى والصناعات الصغيرة والتشييد والبناء. وعن السياسات طويلة المدى قال ان الندوة أوصت بامكانية احياء القوات المسلحة لفكرة استصلاح واستزراع الأراضى بمنطقة شرق العوينات التى يمكن أن توفر لمصر عدة ملايين من الافدنة بالاعتماد على خزان المياه الجوفية الذى تم اكتشافه بالصحراء الغربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤



البطالة والخوف من المستقبل!

نبدأ اليوم فتح صندوق المشكلات نستخرج منه رسائلكم ونقرأها سويا فى اطار ديمقراطية الحوار الذى فتحنا ابوابه لكم بكل الصدق.

وفى الاعداد القادمة سنبدأ فى نشر باقى الرسائل التى تعرض وجهات النظر المختلفة والمشاكل التى تقابل الشباب فى حياتهم اليومية وفى المستقبل محاولين ان نجد الحلول المناسبة.

هذه اولى الرسائل التى ننشرها فى استطلاعنا لمشاكل الشباب.

- خائفة من شىء ما -

(١) المشكلة الرئيسية هى الخوف من المستقبل على المستويات المهنية والسياسية والاجتماعية.

(٢) اما اسباب هذا الخوف فهى:

● الاضطربات الاجتماعية التى تحدث فى مصر وعلى راسها التطرف والارهاب وتعامل الدولة معها بعنف بهدف يجعلنى اخشى من تفاقم الموقف مستقبلا بما قد يؤدى لحرب اهلية.

● البطالة وزيادتها كل عام بزيادة السكان والخريجين.

● غياب النخبة المثقفة عن احداث الاثر فى تغيير المجتمع.

(٣) بالطبع ارى ان للدولة يدا فى هذا الاضطراب لما يوجد من فساد فى مناطق قيادية واتخاذ الاعلام لسياسة تطرح وجهة نظر واحدة تقريبا.

(٤) الاعلام جزء من المشكلة مع اعترافى بوجود اجتهادات طيبة فى سبيل الاصلاح.

● ارى ان الحكومة ملزمة بحل هذه المشكلة وذلك عن طريق المزيد من الديمقراطية الحقيقية، وضرورة وضع النخبة لاستراتيجية علمية للمستقبل تراعى امكانات الشباب وتعرف كيف توظفها.

● الحلول الشعبية او التطوعية لايمكن ان تسهم بحل اكبر من الحكومة حيث تتفشى الامية - وعلى فكرة ليس مهما أن يكون نصف مجلس الشعب من العمال والفلاحين المهم ان يراعى المجلس مشاكل العمال والفلاحين.

● المشاكل الاخرى غياب الهوية المصرية الاسلامية لدى الشباب وغياب الديمقراطية فى العملية التعليمية فى الجامعة.

داليا محمد توفيق

كلية الالسن قسم المانى

تعليق: تركز الرسالة هنا على مشكلة مهمة هى غياب الامان وان لم توضح القارئة ملامح هذا الخوف على المستويات التى حددتها مهنيا كالعمل بعد التخرج واجتماعيا: هل تعنى مشكلتها الخاصة أم تفسخ العلاقات الاجتماعية فى المجتمع كما انها تركز على الديمقراطية وان لم توضح كيف يمكن ان تزداد الجرعة الديمقراطية فى الجامعة ولكنها من الرسائل التى خرجت من دائرة الهموم الشخصية الى دائرة الهم العام فلها التحية.

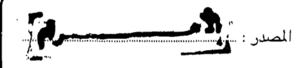
اما الرسالة الثانية فنعتذر لكاتبها الاستاذ محمود احمد رضا من الهرم للاضطرار الى اختصارها - رغم جودتها وعمقها - لانها طويلة مع التقدير لاجتهاده الذى يساهم كثيرا فى عملية التحليل.

- البطالة -

الرسالة تركز على ان المشكلة الرئيسية هى البطالة واسبابها فى رأى القارىء هى الزيادة السكانية الرهيبة وزيادة اعداد الخريجين والركود الاقتصادى الذى تعانى منه مصر وفرض الضرائب على كثير من المشروعات الاستثمارية والتفكير فى الضريبة الموحدة التى قد تصل الى ٥٠٪ وكذلك سوء التخطيط فى القبول الجامعى وتوزيع الخريجين.

اما السبب السادس فهو البطالة المقنعة وسوء الادارة فى شركات قطاع الاعمال وضعف مشاركة القطاع الخاص حتى الان.

ويرى ان الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن مشكلة البطالة ومن ثم فهى ملزمة بحل هذه المشكلة من خلال عدد من الخدمات والتسهيلات للشباب واتاحة الفرصة لهم باقامة مشروعات خدمية او انتاجية وتبسيط اجراءات صرف القروض اكثر مما يحدث الان وفتح باب الهجرة وعدم تقييد السفر للخارج والعمل على رفع سعر الفائدة بالبنوك لجذب



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ١ يناير ١٩٩٤

المزيد من المدخرات لاسيما مدخرات المصريين بالخارج والتى بلغت حسب اخر الاحصائيات ١٢٠ مليار دولار وتخفيض الضرائب والاهتمام بالمشروعات السياحية فى المناطق الساحلية لخلق فرص عمل جديدة للشباب.

اما دور الجهود الشعبية فيرى انه تابع لدور الحكومة التى يقع عليها العبء الاكبر فى حل مشكلة البطالة.

المشكلات الاخرى:

١- زيادة السكان بشكل كبير.

٢- مشكلة الاسكان.

٣- تدهور الصحة العامة «ظهور امراض خطيرة كالكبد الوبائى والفشل الكلوى والسرطان بالاضافة للبلهارسيا التى تعوق الانتاج.

٤- مشكلة مودعى شركات توظيف الاموال.

محمود احمد رضا
دبلوم تجارة

وتتناول الرسالة الاخيرة ضرورة دعم القطاع الخاص بجدية ليدخل دون خوف لدائرة العمل ويلاحظ ان تخصصه غلب عليه فى حصر المشكلات فى الجوانب الاستثمارية وهى رؤية عملية تستحق الاشادة والى رسائل اخرى.

وبالطبع لن ننشر قراءتنا وتحليلنا بشكل كامل لهذه الرسائل ولن نورد الحلول التى اوردوها لاننا فى المرحلة الاولى التى نتعرف فيها على المشكلات لان حسن التعرف يقطع بنا نصف المسافة الى بلورة الحل الذهبية.

ونحن فى انتظار رسائلكم □

محمد حربى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٦

العماوى : لاتنتظر التعيين
مشروع جديد للتشغيل فى القطاع الخاص

كتب – حلمى بدر :



احمد العماوى

اعدت وزارة القوى العاملة مشروعا لتطوير وتأمين التشغيل فى القطاع الخاص يتضمن المطالبة باعفاء خريجى مراكز التدريب المهنى من الضرائب لفترة طويلة حتى يتمكن الخريج من اقامة ورشة او مصنع صغير .

ويشمل المشروع .. تشجيع الفتيات من خلال مشروعات الاسر المنتجة وشراء ماكينات خياطة وتريكو لهن كمنحة لاترد ، وكذلك خطة لتدريب الخريجين على بعض المهن فى مراكز التدريب مثل اصلاح الاجهزة الكهربائية ، واعمال البناء ، وتقديم منح لهم لشراء ادوات العمل بدلا من صرف بدل تأمين للبطالة .

صرح بذلك احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل .. وطالب الشباب .. بالا ينتظروا خطاب القوى العاملة ، والبحث فورا عن عمل بالقطاع الخاص لانه المجال المتاح لهم فقط حاليا .

وقال : ان خطة الدولة تتضمن امتصاص البطالة المقنعة بالوزارات .. بينما لاتحتاج شركات قطاع الاعمال العام اى عمالة جديدة .

واشار الى ان كلا من وزارة التعليم والادارة المحلية تطلبان اعدادا قليلة من الخريجين للتدريس والوظائف الادارية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ يناير

الأمين العام للصندوق الاجتماعي:

الانتهاء من توزيع موارد الصندوق هذا العام

نصف مليون فرصة عمل توفرها قروض الصندوق خلال ٥ سنوات



حسين الجمال — حسين صبور

كتب - رأفت سليمان:

اعلن الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي ان كل موارد الصندوق الاجتماعي سوف يتم تخصيصها للجهات المستفيدة بنهاية عام ١٩٩٤، وقبل عامين من نص الاتفاقية التى تلزم الصندوق الاجتماعى بتوزيع موارده بنهاية عام ١٩٩٦.

واوضح ان كل موارد الصندوق البالغة ٦١٠ ملايين دولار ومتاحة من خلال ١٧ مصدر تمويل دولى تم التعاقد على ٨٠٠ مليون جنيه منها بين الصندوق وجهات وسيطة وخلال الفترة القادمة وحتى منتصف هذا العام من المتوقع أن يتم التعاقد على ٩٠٠ مليون جنيه مع جهاز وسيطة تتولى تنفيذ المشروعات التى يمولها الصندوق.

واشار الدكتور الجمال إلى أن موارد الصندوق يمكن أن توفر اكثر من نصف مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس القادمة مؤكدا ان ذلك سوف يخفف الكثير من الاعباء عن خطة الدولة الاقتصادية بشرط أن يعاد تدوير اموال الصندوق بصورة مستمرة. وقال الدكتور حسين الجمال فى لقاء نظمته الجمعية العلمية لادارة الأعمال الدولية برئاسة المهندس حسين صبور ان اهداف الصندوق الاجتماعى التى تنصب على معالجة الارتفاع فى تكاليف المعيشة إلى جانب اتاحة فرص عمل تمتص البطالة التى تنشأ من انكماش سوق العمل تتطلب فى المقابل وجود جهاز سريع الحركة يتعامل مع المشاكل التى قد تترتب على برنامج الاصلاح الاقتصادى وهو مايحاول الصندوق الاجتماعى القيام به من خلال البرامج الخمسة التى يحولها الصندوق وهى فى اغلبها برامج تواجه اثار البطالة المترتبة على برنامج الاصلاح الاقتصادى.

وقال الدكتور الجمال أن البرنامج الأول والخاص بالاشغال العامة يعد الأول من نوعه ويهدف إلى الوصول إلى قاع الريف من خلال القرى والنجوع البعيدة، ويقوم على تمويل مشروعات صغيرة فى هذه القرى تكون كثيفة العمالة وبسيطة التكنولوجيا. وهذا البرنامج سوف يتولد عنه خلق فرص عمل «مؤقتة» ومرتبطة بتنفيذ هذه المشروعات إلا انها سوف تضيف لدخل هذه الفئات الصغيرة المتأثرة برفع الدعم عن السلع الأساسية فى إطار تصحيح هيكل الأسعار فى كافة القطاعات.

وقال أن المشاريع فى اطار برنامج الاشغال العامة يتم اختيارها من خلال الجمعيات الأهلية والمحليات وكافة الجهات التى ترى فى نفسها القدرة على تقديم فرقة متكاملة من المشروعات تتمشى مع أهداف البرنامج الذى يتولى تنمية وتوسيع مشروعات كاملة وليس بناء مشروعات جديدة.

وأوضح د. حسين الجمال أن البرنامج الثانى المتاح له تمويل من خلال الصندوق هو برنامج تنمية المجتمع وله شقان الأول انتاجى ويتاح له تمويل ائتمانى لمشروعات مولدة للدخل ومشروعات انتاجية مثل مشروعات الأسرة المنتجة.

والشق الآخر كما يقول د. الجمال هو اجتماعى ويتناول تحسين الخدمات من خلال زيادة دور المرأة فى المجتمع بتثقيفها والمساهمة فى مشروعات محو الأمية وهى مشروعات فى نفس الوقت سوف تؤدى إلى خلق فرص عمل.

وأكد الدكتور حسين الجمال أن ثالث البرامج التى يمولها الصندوق ويعد أهم وأخطر البرامج هو تنمية المشروعات الصغيرة، وهذا البرنامج متاح له مايقرب من مليار جنيه لتمويل مجموعات من الأنشطة الصغيرة فى السياحة والصناعة والمقاولات وقطاعات أخرى.. واتاحة التمويل للشباب الذى يصلح لادارة مشروعات صغيرة وكذلك تمويل المشروعات التى تنتظر فرصة التوسيع. وكان الدكتور الجمال قد انتقد الاسلوب الذى تقوم به الهيئات والجهات الوسيطة فى هذا الصدد للحصول على تمويل الصندوق حيث تركز هذه الجهات على قطاعات محدودة من المشروعات مثل الملابس الجاهزة والتريكو دون أن يكون هناك خلق لمشروعات جديدة تطرح من خلال التكنولوجيات المتاحة التى تسمح ببلورة مشروعات صغيرة.. وأشار إلى أن مدينة مثل المحلة الكبرى وهى قلعة صناعية لايوجد فيها تصور لقيام مثل هذه الصناعات وماينطبق على المحلة ينطبق على غيرها من مناطق التجمعات الصناعية الكبرى.. فى نفس الوقت فرغم وجود الكثير من الجامعات فى كافة انحاء الجمهورية الا أنه لاتوجد جامعة واحدة تقدمت بتصور للصندوق الاجتماعى لتمويل مشروعات للصناعات الصغيرة، ويعد ذلك تصورا من تلك القطاعات التى تقوم نظيرتها فى الدول الاخرى بادوار متعددة إلى جانب دورها الاساسى.

فى نفس الوقت حذر الدكتور الجمال من عدم توافر الأراضى والمبانى لقيام التجمعات الصناعية الصغيرة وقال أن ارتفاع الأراضى والمبانى فى المدن الجديدة أصبح عائقا كبيرا امام قيام تجمعات صناعية للمشروعات الصغيرة. كما أن التمويل الذى يتيحه الصندوق الاجتماعى للصناعات الصغيرة يشترط عدم الاتفاق على الأرض والمبانى وسمح بـ ٧٪ فقط للتطوير الادارى للمستفيدين.

وشدد الدكتور الجمال أن أهم أهداف برنامج تنمية الصناعات الصغيرة هو العمل على تغير السلوكيات فى المجتمع والانتقال بها إلى فكر الاقتصاد الحر الذى يشجع

على المبادرة والاعتماد على النفس.

وقال الدكتور الجمال أن البرنامج الرابع والخاص بالتدريب التمويلى سوف يتم الاستفادة منه في حالة تطبيق الخصخصة.. وهناك جزء من التمويل لتدريب العمال فى شركاتهم او فى شركات أخرى سوف يتحولون اليها. وجزء اخر سوف يتاح للمجموعات التى نرى أن تبدأ عمل صرفى مشروعات جديدة أو فى مشروعات صناعية ومعدنية للصناعات الكبيرة.

واضاف الدكتور الجمال ان جزءا من التمويل سوف يوجه إلى الراغبين فى الحصول على المعاش المبكر وستكون هناك مكافأة من الصندوق إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة ولايوجد اجبار على أحد بالحصول على المعاش المبكر وهناك مفاوضات تتم حاليا بين نقابات العمال حول طريقة الحصول على تمويل الصندوق الاجتماعى فى هذا الصدد.

وأكد الدكتور الجمال أن هدف البرنامج الخامس للصندوق والخاص بتحسين كفاءة وسائل النقل العامة بالقاهرة والإسكندرية من خلال عمل التدريب اللازم لكوادر العاملين فى المواصلات العامة باعتبار أن القاهرة والإسكندرية تضم اكثر ٢٠٪ من سكان مصر.

وقال الدكتور الجمال أن هذا البرنامج يهدف إلى تطوير قطاع النقل والمواصلات وخلق كيانات جديدة تعمل فى هذا المجال.

ومن ناحية أخرى اشار الدكتور الجمال إلى أن الصندوق الاجتماعى إلى جانب توفير التمويل يقوم بالمتابعة والتقييم للمشروعات من لحظة الحصول على التمويل وحتى قيامها بالانتاج.

وقال المهندس حسين صبور رئيس الجمعية: ان أحد المعوقات التى تقف فى سبيل تحقيق الصندوق الاجتماعى لاهدافه هو كثرة وجود الوزراء فى مجلس ادارته فكل وزير يسعى إلى الحصول على «هبشة» من أموال الصندوق لصالح وزارته وهو مايتعارض مع الأهداف التى من أجلها انشئ الصندوق الاجتماعى.. ويرى المهندس صبور على ضرورة تحرير ادارة الصندوق الاجتماعى من كل المعوقات الحكومية التى تقف فى سبيله حتى يمكنه ان يواجه مشكلة البطالة بفاعلية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الجمهورية

التاريخ : ١٠ يونيه ١٩٩٤

مشروعات شباب الخريجين.. إلى أين؟ ١

فى المنيا مشروعات توقفت تماماً.. والأخرى تتعثر!!

الشباب لم تتدخل فى اختيار المشروعات

وشروط الاقراض مجحفة

من بين ١٤٩ مشروعا للصناعات الصغيرة بدأها شباب الخريجين بمحافظة المنيا ، توقف ١٥ مشروعا منهم ٤ قام اصحابها ببيع المعدات والماكينات التى تسلموها وسافر بعضهم للعمل بالخارج !!

اما باقى المشروعات فمنها ماهو متعثر ومنها ايضا ماهو ناجح ولكن مؤشرات نجاحه فى انخفاض لأسباب عديدة حصرها شباب الخريجين فى الكساد الذى تعانى منها الاسواق المحلية وعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم واختيار معـدات وآلات فرضت عليهم بعد ان تبارت الشركات المنتجة فى تقديم الهدايـا والعطايا !!

اما المسئولون فلهم وجهة نظر اخرى .. ونتعرف معا من خلال هذا التحقيق على الابعاد الحقيقية وراء التوقف وكيفية اعادة الحياة من جديد الى هذه المشروعات .

ذهبنا فى البداية لقرية « ابو قلبو » المواجهة لمدينة المنيا والتقينا بالشاب ايمن عبدالعظيم ـ صاحب ورشة الحدادة فقال : لن ابدأ من البداية وماعانيناه من اجراءات طويلة ومرهقة قد تكون ذيولها باقية حيث لم يتم ترخيص الورشة حتى الآن .. ولكنى بدأت العمل منذ اول يناير ٩٢ فى محل كلفنى ٢٠٠٠ جنيه وايجار شهرى ٥٠ جنيها وتوصيلات كهربـاء تجاوزت الف جنيه واستلمت معدات منها اشياء ليست هناك حاجة لها ولكنها مثلت عبئا ماديا .

ويتساءل ايمن لماذا لا تسند لنا الاعمال الصغيرة التى تنفذها مجالس المدن من خلال مقاولين لاننا اصبنا باحباط لعدم وجود اى عمل يغطى مصروفات اسرة كاملة والتزامات الايجار الشهرى والكهرباء ثم القسط الشهرى الذى سنطالب به فى يونيو القادم .

ويرى ايمن انه لم يستفد من فترة السماح كاملة ولابد من احتسابها منذ بداية العمل الفعلى مع تخفيف القسط من خلال مد فترة التقسيط .

ويقول ان الاقرار الذى وقعه بالغاء احقيته فى التعيين ظالم فقد أخـذ قرضا ويسدده بفوائـد والمشروع معرض للفشل فلماذا هذا الاقرار ؟

نجاح الملكة

اما سامية كامل اسعد ـ دبلوم فنى ـ فقد اتخذت من احد اركان ميدان مجمع المحاكم لمشروعها « الملكة » لتصوير المستندات وهو احد المشروعات التى حالفها الحظ بالنجاح لموقعه المتميز .

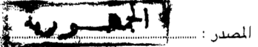
يشكو الزوج مجدى فايق ـ مدرس ـ من تعطل ماكينة التصوير منذ ٢٠ يوما بسبب الصيانة مما دعاه لشراء ماكينة اخرى لحسابه الخاص بالتقسيط ايضا ويقول ان اختيـار ماكينـات التصويـر بالمشروع كان اختيارا خاطئا حيث فرضت علينا ماكينات تتضاعف اسعار قطع غيارها عدة مرات عن الانواع الاخرى .

ومن داخل اتيليه « هند » تقول سحر احمد يوسف ـ دبلوم فنى ملابس جاهزة ـ اقتطعت جزءا من منزلنا الذى اعيش فيه مع اسرتى وكانت الآمال والطموحات كبيرة حين بدأت فى تصنيـع ملابس جاهزة بعد شراء ٣ ماكينات حياكة وتطريز وبعد ان تكلفت اكثر من ٣ الاف جنيه صدمت بالأمر الواقع وعدم القدرة على تصريف هذه المنتجات حيث رفضت المحلات والبوتيكات التعامل معنا لعدم وجود فاتورة .. والفاتورة يلزمها رقم بطاقة ضريبية ونحن فى الحـالات المعفـاة من الضرائب فماكان الا بيع بعضها بالتقسيط المريح جدا .. وعدت الى اعمال الحياكة والتطريز فقط .. تعمل معى عاملتان باليومية .

وتقترح ان تكون مساعدات المسئولين لها ولغيرها من شباب الخريجين عمل شركات تسويق منتجات وقيام المدارس ودور الحضانـات بالتعـامل مع مشروعاتهـم فى تصنيـع « المرايل » طبقا للمواصفات التى يتم تحديدها مع تدعيم المشروعات التى يمكنها التوسع وتحقيق عائد يغطى المصروفات مع اعادة النظر فى فترة التقسيط .

ويؤكد رزق غياد ميخائيل ـ مشروع احذية بقرية دمشير ان عدم تصريف المنتجـات رغـم جودتهـا يتسبب فى توقـف مشروعاتنا .



المصدر : 

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٦

واجهنا المهندس سعيد مسعود - رئيس مكتب تشغيل الشباب بالصناعات الصغيرة بالمحافظة والذى يطلق عليه الشباب « الاب الروحى » بمعلوماتنا عن المشروعات

تحقيق :

باهى الروبى

المتوقفة فقال : هناك ٤ مشروعات فقط متوقفة وقد اتخذت اجراءات قانونية ضد اصحابها الى جانب ١١ مشروعا متعثرا فقط ولم تتوقف بشكل نهائى وان كان السبب الرئيسى فى تعثرها يعود الى الركود والخبرة القليلة للشباب واننا نعد تقريرا كل ١٥ يوما عن جميع المشروعات التى نفذت بمدن وقرى المحافظة ونحاول مع المسئولين تذليل مايظهر من عقبات امام هؤلاء الخريجين

واضاف انه بالنسبة لاختيار الالات والمعدات فكانت هناك لجان فنية متخصصة واختارت افضل النوعيات واعادة غير الصالح .

اما طلبات الشباب بمد فترة التقسيط لتخفيف القسط الشهرى فإننى اؤيدهم تماما فمن خلال المتابعة تبين انه لابد لكل مشروع ان يحقق ١٢٠٠ جنيه شهريا حتى يفى بكافة التزاماته .

نقص الخبرة

واوضح اللواء سمير البيلاوى السكرتير العام المساعد ورئيس اللجنة ان النسبة المتوقفة تمثل ١٠٪ من المشروعات وهذه ليست مشكلة .. وهؤلاء الشباب ليست لديهم الخبرة فى ادارة وتشغيل مثل هذه المشروعات وعليهم ان يبذلوا جهودا مكثفة فالنجاح لايأتى بالخطوة الاولى وعليهم مواصلة العمل ليجنوا الثمار ونحن معهم لتذليل مايظهر من عقبات بالتعاون مع الوحدات المحلية بالمدن والقرى .

وعن مشكلة الفاتورة والبطاقة الضريبية اوضح السكرتير العام المساعد ان هناك تعليمات لدى كافة الجهات بتسهيل اعمال الشباب .

معارض دائمة للتسويق

اما المحافظ عبدالحميد بدوى فقال اننا من خلال الزيارات الميدانية لهؤلاء الشباب والتقارير نصف الشهرية تجمعت لدينا مشكلاتهم والتى قمت بدورى بعرضها على الدكتور حسين الجمال عند زيارته للمنيا مؤخرا حيث اكد ان هناك دراسة لتخفيض قيمة الفائدة للمشروعات من ١٠٪ الى ٨٪ مع مد فترة التقسيط ووزارة البحث العلمى مهمتها تحديد وتوصيف المشروعات التى تعانى من الركود وعدم تصريف المنتجات .

واضاف المحافظ انه تم ايضا الاتفاق على اقامة معارض دائمة لتسويق منتجات الخريجين واقامة « شوادر » للبيع بالمناطق ذات الكثافة السكانية والاسواق .

واكد أن المحافظة بصدد تنفيذ مشروعات جديدة تبلغ ٢٠٠ مشروع يتم دراستها بفرع الصندوق بالمنيا الى جانب تشغيل ٢٠٠٠ شاب من خريجى كليات الزراعة والمدارس الزراعية فى فتح منافذ لبيع مستلزمات الانتاج من اسمدة وبذور وعلف ماشية بالتعاون مع بنك التنمية الزراعى بالمنيا .. الى جانب استعداد الصندوق الاجتماعى بتدعيم المشروعات القائمة حتى ٥٠ الف جنيه لكل خريج .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

بعيدا عن طابور الانتظار الطويل :

شباب يتحدى البطالة !

● صيادون مؤهلات عليا وفتيات أمام الماكينات

● مشروعات صغيرة ولكن مبشرة وفرصة للنجاح فى السياحة

● اعداد قسم التحقيقات

من مشروعات الشباب : التريكو والطاقة الشمسية والالكترونات

● تصوير : مناع محمد . مجدى عيد



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩-١ يونيو ١٩٩٤

● الشباب .. الشباب .. الشباب .
كلمة نرددها لدرجة انها فقدت معناها .

فمعظم سكان مصر من الشباب ، فهى بلد شابة على طول تاريخها ولها ان تحلم وتطير وتامل فى المستقبل .. ولكن ما يحدث لمصر حاليا من عدم إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين والبطالة المقنعة فى الوظائف الحكومية وغيرها وغيرها ، كل ذلك افقدنا الثقة فى شبابية مصر ولذلك عندما نجد شابا ناجحا فى مجال ما - حتى لو كان مجالا غير مؤثر فى قوة الإنتاج - نسعد به لانه يتحدى البطالة سواء بمجهوده الخاص او بمساعدة الاهل او حتى بقروض الحكومة .. وسعادتنا تكون بلا حدود ، فالشباب والفراغ والبطالة ليس مجرد مفسدة ولكنه قد يشكل خطورة اجتماعية وسياسية .

إن هذا التحقيق يرصد بعض المحاولات - غير المسبوقة - لتخطى حاجز البطالة التقليدية .. التى نتكلم عنها كثيرا دون تقديم حل واضح .

ان نماذج الشباب التى نقدمها فى هذا التحقيق .. تقول فى تواضع وصمت .. هذا هو الحل .. دون صراخ او فلسفة .

● معذور الشباب ..

لا هو راض عن حالنا ولا احنا عارفين نرضيه ، لدرجة انه اصبح مشتتا وفوضويا وهائما داخل كل مصر . ولذلك فقد اتجه الشباب .. لحل مشكلته بنفسه .. بحلول غير تقليدية .. فالشباب غير المتعلم مشكلته بسيطة ، فقد اختصر علينا الطريق ، واتخذ لنفسه صنعة واصبح اسطى لكام بلية والفلوس جرت فى ايديه ولكنه جاهل وأمى ويحتاج إلى محو امية وتدريب لزيادة كفاءته فى صنعته .

اما الشباب المتعلم فمشكلته مشكلة لا هو لاقى شغل يناسب تعليمه ولا هو قادر يتخلص من عقدة « الافندية » أصحاب الياقات البيضاء والجالسين خلف المكاتب يرتدون النظارات ، ولا هو راضى ينسى انه متعلم ويجرب تجارة أو صنعة تاكله وتخشن إيديه الناعمة لان إعمال الفكر وتشغيل العقل فى مشروعات ليس لها سوق فى مصر إلا مع الأغنياء وخريجى الجامعة الأمريكية .

وفى هذا التحقيق - وبدون سابق ميعاد او معرفة - التقينا بمجموعة مختلفة من شباب مصر .. يجمع بينهم شىء واحد فقط هو انهم متعلمون وكلهم استطاعوا تخطى حاجز البطالة والحيرة والفوضى وذلك بالعمل الجاد المثمر .. رغم ان فى اعمالهم شيئا من المغامرة ومهددون فى أى لحظة بأن يتركوا اعمالهم ويتحولوا إلى اعمال اخرى وهذا ما تاكدنا منه تماما .. فأعمالهم ابعد ما تكون عن تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية وكل ما تعلموه فى المدارس والجامعات والمعاهد . والبعض منهم رزقه فى البحر وبعضهم سائح فى مصر عمر نجاحه من عمر الزهور والبعض الآخر احترفوا صنعة واصبحوا أصحاب مشروعات ناجحة ولكنهم اعتمدوا فى التمويل على قروض الحكومة . وهذه (بعض) النماذج التى التقينا بها .

الرزق فى البحر !

على بحيرة البردويل وقبل العريش بعشرات الكيلو مترات .. وأثناء قيامنا بإجراء تحقيق عن تدهور إنتاج البحيرة خلال الثلاث سنوات الماضية .. التقينا بمجموعة من شباب سيناء يعملون فى ظروف صعبة ، بعيدا عن الاهل .. فى حرفة الصيد .. وهم فى الأصل ليسوا بصيادين ولكنهم إما اولاد صيادين او هاربون من البطالة إلى البحر .. وهم متعلمون وحاصلون على شهادات جامعية ودبلومات مدارس وانت لا تستطيع التفرقة أو التمييز بينهم وبين الصيادين الحقيقيين وقد تعرفنا على نصار عودة (ليسانس آداب) وسلامة محمد عقيل (دبلوم صنايع) ونصار حسن (بكالوريوس تجارة) وإبراهيم عيد محمد (دبلوم تجارة) .. بعضهم أخذ المهنة أبا عن جد أى انها مهنة الآباء وتعلموا من أجل التعليم فقط وهم راضون عن حالهم .. فهم أصحاب مراكب وحرفة داخل البردويل ومكسبهم اليومى يتعدى عشرات الجنيهات ولا يفكرون فى الوظيفة الحكومية ولا فى الميرى وبعضهم الآخر يعمل باليومية التى لا تتعدى عشرة جنيهات وهؤلاء يفضلون الوظيفة الحكومية ولكن من أين لهم بها وأمامهم الكثير من الدفعات لم يأتى عليها الدور .. وهم جميعا فى حزن على بحيرتهم التى تتدهور سريعا ويشتكون من عدم جدية المسئولين عن البحيرة .. وللعلم كل هؤلاء الشباب على الرغم من صغر سنهم (إلا انهم متزوجون ولهم

أولاد) .. وقد حكوا لنا عن مجموعة من الشباب المتعلم من عائلات معروفة هناك يعملون فى حرفة الصيد منهم الطبيب والمهندس والمحاسب وغيرهم وبصراحة صياد بدرجة بكالوريوس .. صعب جدا ، فقد يستطيع صياد أمى لا يعرف الكتابة والقراءة ، بفضل الله عليه أن يصطاد أضعاف أضعاف ما يصطاده المتعلم من الأسماك ويمكن يكون عنده خبرة وصبر أكثر .. المهم اننا تركنا البحيرة التى تحتضر .. وكلنا أمل أن تزدهر مرة أخرى ويعود للبحيرة بهجتها وشبابها من أجل هؤلاء الشباب المكافح والصابر حتى تمر الأزمة بسلام .

شباب السياحة

● وفى رحلة قمنا بها للبحر الأحمر لإجراء عدة تحقيقات صحفية .. التقينا بمجموعة من الشباب من قرى الغردقة فى أعمال مختلفة كلها تدور فى فلك السياحة .. وفى القرية التى نزلنا فيها وجدنا شابا مصريا الملامح وفارع الطول ورشيقا وفى منتهى الشياكة وخفة الحركة فى تنقله داخل لوبى القرية .. وبعد التعرف عليه اكتشفنا انه من أبناء الاسماعيلية وجاء إلى هنا للعمل كاخصائى تغذية ومشروبات فى القرية وهو يعمل أيضا مع زوجته البلجيكية فى شركة سياحة تتبع بلدها .. وكان هذا الشاب هو إبراهيم هبولة الذى عمل فى مجال السياحة منذ عام ٧٥ فى لبنان وتعلم على أيدى اللبنانيين لمدة اربع سنوات وهم أساتذة فى فنون السياحة وبعدها سافر إلى حلب وعمل هناك لمدة سنة ونصف ثم عاد إلى الاسماعيلية فى بداية الثمانينات وعمل فيها لمدة ثلاثة شهور مع المحافظ عبدالمنعم عمارة ثم طار إلى الإمارات وعمل بها لمدة خمس سنوات ثم عاد إلى مصر وحصل على تأشيرة لاسبانيا وهناك عمل مع رجل أعمال مصرى ثم لبنانى .. ليكون ثروة يعود بعدها إلى مصر الحبيبة وذلك قبل حرب الخليج .. ولكن السياحة فى الغردقة كانت قد ضربت أيامها .. فسافر هبولة ليعمل فى ليبيا لمدة سبع سنوات .. ثم عاد اخيرا إلى الغردقة ليعمل كاخصائى أغذية ومشروبات وليستقر ـ الطائر المسافر دائما ـ على ارض البحر الاحمر ليعلم ابناء مصر ويدربهم فى هذا المجال .. وهو له كلمة حكيمة يقولها لشباب مصر : وهى ان السياحة أخلاق وأدب وذوق ومن يعمل فيها من أجل المال لابد أن يفشل !

ولما كنا نحتاج إلى من يترجم لنا أحاديث بعض الأجانب الذين يزورون الغردقة ولا يتحدثون غير لغتهم .. فكان لابد من الاستعانة ببعض المرشدين أو المترجمين المتخصصين للقيام بهذه المهنة .. ومن خلال ذلك تعرفنا على مصطفى محمد سعيد وهو لاعب نادى الزمالك والمنتخب القومى والذى كان معروفا باسم مصطفى السعيد ولكنه أصيب بضربة فى ماتش مصر مع المغرب من عدة سنوات وكان وقتها ناشئا .. أدت هذه الضربة إلى إبعاده عن الملاعب تماما .. ومصطفى خريج كلية الترجمة الفورية عام ٩٠ .. وبعد هذا التاريخ بـ ٣ أشهر فقط لم يكن قد بحث عن عمل ولكن أثناء التحاقه بالجيش عمل مدرسا للغة الألمانية لطلبة المدارس الثانوية .. وقبل خروجه من الجيش بأيام قليلة اتصل به أحد الأصدقاء ليعرض عليه العمل كقائد مجموعة سياحية لإحدى الشركات المصرية .. وبالفعل تسلم العمل بعد أيام قليلة جاء إلى الغردقة فى أواخر عام ٩١ وتأقلم مع أهلها وعرف طبائعهم ولم يشعر مطلقا بالغربة . ولم أرض أن أكون خريجا يجيد التحدث بلغة أجنبية فقط ولكنى قمت بالدعاية لأماكن أخرى داخل مصر وبترغيب السائحين للقيام بزيارة الأماكن السياحية خارج محافظة البحر الأحمر .

وقد تعلمت من مهنتى فنون التعامل مع البشر مما زاد من قوة شخصيتى وقدرتى على تحمل الظروف الصعبة والطارئة .

وبصراحة هذه المهنة مكاسبها كثيرة لكن بحلم أن أكون مدرب كرة قدم .. فالكرة حياتى وسوف أدخل دورات اللجنة الأوليمبية المصرية حتى أنجح فى أن أكون مدربا .. وأبتسم قائلة له : أبعد كل هذا النجاح وتحقيق المكاسب .. مع علمك بأن لاعب الكرة عمره قصير فى الملاعب .. فهل أنت عقلك فى رجليك ؟ ويضحك مصطفى السعيد .. ويقول : بالفعل الكل يقول لى ذلك ! فأنا عقلى فى قدمى !

البنت زى الولد

* وفى إحدى القرى التى صورنا فيها .. كانت المفاجأة عندما علمنا ان المسئول عن العلاقات العامة لهذه القرية الكبيرة فتاة مصرية من بنات بحرى (الاسكندرية) وعمرها لا يتعدى الثلاثين وهى سحر جمعة مرسى خريجة كلية التجارة جامعة الاسكندرية .. والدها مهندس وصاحب شركة مقاولات وأمها تعمل موجهة بالتربية والتعليم ولها ثلاثة أشقاء .. وعلى الرغم من أنها الابنة الوحيدة لهذه الأسرة إلا أنها لم تعترض على عملها بعيدة عنهم .. فهى تعيش فى الغردقة وتقيم فى فيللا وفرتها لها القرية هى وثلاث زميلات .

وهى تبدأ عملها فى الساعة الثامنة صباحا حتى الثالثة مساء ثم من ٦ مساء إلى الحادية عشرة .. وتنام ساعة أو اثنتين فى وقت الراحة .. وهى تعشق الغردقة فقد جذبتها بهدوئها المميز فهى أهدأ من الاسكندرية بكثير ، لكن ماذا عن القاهرة لو كانت تعيش بها !

وهى تساعد النزلاء وضيوف القرية فى معرفة الأماكن بها وأى مكان فى الغردقة بل وفى مصر .. كما تقوم بترتيب الرحلات البحرية لهم ورحلات السفارى ورحلات الآثار وزيارة الأقصر

واسوان .. بالإضافة إلى حل اى مشكلة تعترض زيارتهم لمصر .. وهى تقول لأى فتاة تريد العمل فى الأماكن النائية مثل الغردقة : يجب أن تكونى ذات شخصية جريئة وواثقة من نفسها وقبل كل ذلك يجب أن تكونى محبة للهدوء والطبيعة حتى لا تملى .

وانا بدات العمل فى السياحة منذ ٨ سنوات فى احد فنادق الاسكندرية الكبيرة وكنت أعمل موظفة استقبال وكان لى اخ يعمل فى الغردقة وحكى لى عن جمالها وشجعنى على العمل بها .. ومن المفروض ان اعمل ٣ اسابيع فى الشهر .. ولكنى لا انزل إلى الاسكندرية إلا كل ثلاثة شهور . وحاليا أدرس بالمراسلة إدارة فنادق فى إحدى جامعات انجلترا والتى ساعدنى على الالتحاق بها مجموعة سائحين قد تعرفت عليهم من خلال عملى فى القرية ..

— وحلمى أن أترقى فى مجال السياحة واتولى مركزا كبيرا فى إدارة الفنادق او التسويق والمبيعات .

البداية من الصفر

* وصالح إبراهيم صالح .. شاب من أسوان يتمتع بخفة الحركة وحلاوة الروح وينظم الشعـر .. وهو يشبه الزئبق لا تستطيـع الإمساك به .. وكنا نجده فى كل مكان بالقرية التى نزلنا بها والمحافظة وفى الرحلة التى قمنا بها إلى الشلاتين .. وصالح إبراهيم يعمل سرفيس (جرسون) فى القرية ومكتب المحافظ وهو حاصل على دبلوم صنايع ـ قسم تركيبات ميكانيكية وقد جاء إلى الغردقة فى عام ٩١ وتعلم السرفيس خلال اسبوعين فقط على الرغم من عدم تمكنه من اللغة ـ فمجال السياحة بدايته صعبه كما يقول .. ولكن الشاب كلما كبر فى هذا المجال تكون له كلمة .. وهذا بالصبر واستيعاب دروس الرؤساء بشرط ان تكون علاقة السرفيس بالسائحين فى حدود الأدب والتعامل معهم على قدم المساواة حتى لا يشعروا ان هناك تمييزا بين جنسية وأخرى .. وكل هذا يتاتى بالمعاملة الجيدة والابتسامة الحلوة ، وبصراحة السرفيس المصرى احسن من اى سرفيس أوربى .. لانه له روح والآخر يشبه الكمبيوتر . •

● ومحمد السيد خليل .. من ابناء الدقهلية استطاع بمجهوده وكفاحه أن يفتح مدرسة للتزلج على الماء بالألواح الشراعية .. ومحمد حاصل على دبلوم تجارة .. وعمل بهذا المجـال بالصدفة ، فقد ذهب إلى الغردقة لرسم الإعلانات وحب رياضة الشراع فاندمج مع الألمان وارتبط بعلاقات معهم ونال ثقتهم .. وبدأ العمل معهم حتى وصل إلى أن يكون صاحب أول مدرسة متخصصة فى مصر والوحيد الحاصل على عضوية من المانيا ، فقد اتقن اللغة الألمانية بنفسه وتدرج فى العمل حتى وصل إلى مساعد مدرب ولكنه لم يرض بهذا فالتحق بأكبر مدرسة المانية تعمل فى هذا المجال ولها ١٨ فرعا فى العالم منها ثلاثة فى مصر .. وكان الأجنبى الوحيد فى دفعته الألمانية التى تتكون من ١٦ طالبا وعلى الرغم من ذلك كان الأول عليهم عند ظهور النتيجة .

وبعد التخرج رفض العمل كمدرب واجر من القرية التى كان يعمل بها اجهزة وادوات ليعمل بها هو وشريكه المصرى .

وكان يريد إحضار عدة مدربين من الألمان ليديروا المدرسة ولكنه وجد ان مرتباتهم ستكلفه الكثير جدا ولذلك فضل العمل بنفسه .

ومحمد خليل شاب ناجح استطاع ان يكون عضوا فى الاتحاد الألمانى للشراع ويدفع سنويا قيمة الاشتراك مقابل إرسال نشرات ومجلات له عن نشاطهم وايضا مقابل إمكانية شرائه أجهزة مخفضة إلى النصف من ثمنها مرتين فى السنة .

شباب المشروعات

● وإذا كان الشباب فى البحر الأحمر وخاصة من يعملون فى مجال السياحة ناجحين ومتفوقين ولا يحتاجون إلى دعم من أحد .. فهم استطاعو فى أقصر مدة تحقيق النجاح والارتفاع بدخلهم السنوى إلى عدة آلاف .. إلا أن هناك شبابا مصريا لا تسمح له ظروفه بـالسفر والابتعاد عن الأهل ولذلك اعتمدوا على الحكومة فى تمويل جزء من مشروعاتهم التى اختاروها بأنفسهم وبمحض إرادتهم .

وفى الشرقية التقينا مع مجموعة من الشباب اخذوا قروضا من الصندوق الاجتماعى للتنمية لاستثمارها فى مشروعاتهم ومنهم مجدى سليمان السيد ـ بكالوريوس زراعة ـ وصاحب مشروع طباشير وميرفت محمد عبدالجواد وزوجها (دبلوم تجارة ـ الاثنان) صاحبة مشروع البان ومشتقاتها ، وأحمد عبدالعال (دبلوم معهد فنى صناعى) صاحب مشروع الكترونيات ، وصلاح أبو العلا (دبلوم تجارة) صاحب مشروع تريكو ، والسيدة محمد بركات (دبلوم تجارة) وزوجها المهندس محمد مرسى (بكالوريوس هندسة) وصاحبة مشروع السخانات الشمسية وهؤلاء الشباب والشابات عرفوا موضـوع القروض من المجالس المحلية التابعين لها وأخذوها بعد تقديم دراسات جدوى عن مشروعاتهم وكلهم للعلم كانت لهم خبرة مسبقة بالمشروعات التى اختاروهـا والطريف ان الشابتين اللتين أخذتا قرضين من هذه المجموعة كانتا من أجل استمرار زوجيهما فى مشروعاتهما فمثلا السيدة بركات تؤمن بكفاءة زوجها فى صناعة السخانات الشمسية .. فأخذت القرض من أجل استمراره ونجاحه فى ورشته الخاصة



وكذلك ميرفت محمد كان زوجها يعمل فى التجارة وارادت أن تساعده فاختارت هذا المشروع واخذت دورة تدريبية على إنتاج مشتقات الألبان ويساعدها زوجها فى التسويق والتوزيع .

ومثلا صلاح ابو العلا .. اختار مشروع التريكو لان زوجته على دراية بهذا العمل وهو لا يريد أن تخرج للعمل بعيدة عن البيت والأولاد ولذلك فضل هذا العمل الموسمى وفى فصل الصيف يتعامل مع الملابس الجاهزة .. فالمكان عبارة عن حجرتين إحداهما ورشة عمل والأخرى محل للعرض والبيع ويعمل فى هذا المشروع اربعة أفراد (صلاح وزوجته واخوه وعاملة ماهرة) .

أما احمد عبدالعال ـ صاحب مشروع الالكترونيات .. فقد استطاع تحقيق نجاح ملموس فهو من اوائل الشباب الذين أخذوا قروضا من المحافظة ويحاول الحصول على رخصة تصنيع من هيئة التوحيد القياسى فقد دخل فى مرحلة التصنيع وأن يصبح صاحب منتج له اسم فى السوق وهو يحتاج إلى اكثر من مائة الف جنيه ليخطو هذه الخطوة .. وكان هناك مشروع يلح الكل علينا لزيارته وهو مشروع الطباشير لصاحبه المهندس الزراعى مجدى .. فقد استطاع هذا الشاب أن يتوسع فى مشروعه من حجرتين فى منزل والده إلى استغلال الخمسة طوابق التى يسكنونها وكذلك السطح فى تصنيع وتجفيف الطباشير العادى .. وعندما سألته لماذا الطباشير فقال : لقد كنت أعمل فى هذا المجال اثناء الاجازة الصيفية من الكلية بالقاهرة .. اما الطباشير الطبى فيحتاج إلى ٤٠ الف جنيه لعمل خط إنتاج ولكن مستلزمات الإنتاج باهظة التكاليف ونضطر إلى التعامل مع السوق السوداء .

وحدثنا المهندس مجدى عن تقصير الجمعية التى كونها الشباب لخدمتهم فى توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق وتعفيهم من التأمين الابتدائى والنهائى عن المناقصات .

وإذا كان مشروع الطباشير لاقى نجاحا لانه الوحيد من نوعه فهناك مشروع الطاقة الشمسية فهو جديد من نوعه اختار العمل فيه مهندس ميكانيكا شاب مبتكر وله عدة اختراعات فى مرحلة الاختبار للحصول على براءتها من اكاديمية البحث العلمى .. وهذا الشاب له زوجة مؤمنة بما يمتلكه وتشجعه ومعه ثلاثة فنيين يعملون معه فى ورشته فى تركيب السخانات الشمسية .

* وكل هؤلاء الشباب كان لهم مطلب واحد هو زيادة قيمة القرض على ١٠ آلاف جنيه ، حتى تستطيع الدفعات القادمة من الشباب الوقوف على قدميها لبعض الوقت .

— وكان معنا فى جولتنا داخل محافظة الشرقية الأستاذ على أنور مدير الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى والذى يرى ان مشاكل الشباب الرئيسية كانت تنحصر فى استخراج الرخص وإدخال التيار الكهربائى إلى ورشهم وكيفية تسويق منتجاتهم .. وان المحافظ ذلل لهم جميع المشاكل بالتعاون مع رؤساء المدن والمراكز وذلك من خلال اللقاءات الشهرية التى يتقابل فيها مع شباب الخريجين المنصرف لهم قروض لتمويل مشروعاتهم .

هذا وقد أوصى المحافظ بإشراك الشباب فى المعرض السنوى للمحافظة ـ بأجور ميسرة بالإضافة إلى اشتراكهم فى المعارض التى تقام فى بعض المحافظات وكذا المعرض الدولى ومعرض دبى القادم .

— أما محمد إبراهيم المسلمى ـ سكرتير عام المحافظة .. فقد حدثنا عن مشروع نشر الصناعات الحرفية لإيجاد فرص عمل لشباب الخريجين قائلا :

ان المرحلة الأولى والثانية لهذا المشروع استفاد منهما ٥٥٦ شابا حصلوا على حوالى ٥ ملايين و ٣٠٠ الف جنيه وقيمة القرض الواحد ١٠ الاف بفترة سماح قدرها سنتان يسدد بعدها القرض على اقساط وان المحافظة لم يقتصر دورها على المشروعات الصغيرة ولكن تعدتها إلى مشروعات الاشغال العامة ومحو الأمية وتسمين وتربية العجول .

— واخيرا يحدثنا المحافظ عبدالوهاب سيد احمد ـ عن أن مشروع محو الأمية يوافق سياسة الدولة لمحو الأمية خلال العشر سنوات الحالية .. وقد استطعنا فتح الفى فصل لمحو أمية المتسربين من التعليم (من ١٥ : ٣٥ سنة) يعمل فيها الخريجون بعد أن دربناهم تدريبا تحويليا لمدة شهر واخترنا من يصلح منهم لهذه المهنة مقابل ١٢٠ جنيها شهريا يأخذ منها المتدرب النصف فى نهاية كل شهر ويوضع النصف الآخر فى حساب جار باسمه فى البنك وفى نهاية التسعة شهور يستطيع سحب الـ ٥٤٠ جنيها .. واستفاد حوالى ١٦٣٠ خريجا من هذا المشروع و ٥٦ الف أمى سوف يحصلون على الابتدائية فى مارس القادم .. ولدينا قائمة انتظار لمحو أمية ٣ آلاف شاب وشابة .. والتجربة بصراحة لا توصف .

وعن إمكانية زيادة قيمة القرض .. قال المحافظ : مش معقول نعطيه المال اللازم لإقامة مشروع دون أن يساهم لابد من الجدية فليس لدينا شيء نقدمه له هدية ومن الأحسن أن تكون للشاب خبرة حتى نقلل نسبة الخطورة للمشروع والتحقيق بهذا الشكل قد وصل إلى نهايته .. ونرجو لهؤلاء الشباب استمرار النجاح ولغيرهم إيجاد فرص عمل يجدون فيها أنفسهم .

المحليات والبطالة

التركيز على الصناعات الكثيفة العمالة لمواجهة البطالة

كتب ـ ماجد كامل:

اكد الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية أن البطالة مشكلة قومية بالدرجة الأولى، وأن خفض معدلاتها يأتى عن طريق اتباع عدد من الأساليب، منها تغيير هيكل الانتاج بحيث يتم التركيز على الصناعات المختلفة التى تتميز بانها كثيفة الاستخدام للعمالة، مع عدم الاستمرار فى الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال بما يمكن من الاستفادة من العمالة الرخيصة نسبيا.

جاء ذلك فى كلمته بندوة«مواجهة مشكلة العمالة الفائضة فى مرحلة التحول نحو اقتصاديات السوق» التى نظمها مركز التنظيم والميكرو فيلم«بالأهرام».

واضاف أنه تأتى بعد ذلك محاولة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة، ورفع كفاءة استخدام العمالة الموجودة، والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية القائمة، وذلك الى جانب تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته على أساس زيادة المدخرات المحلية، وذلك من خلال زيادة الانتاجية بمعدلات اعلى من معدلات نمو الأجور بما يسمح بتكوين فوائض يعاد استثمارها.

وقالت الدكتورة سلوى سليمان مديرة مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إنه يجب تناول مشكلة البطالة برؤية واقعية، وذلك من منظور تنموى شامل، مما يعنى ضرورة الأهتمام بقضية توفير فرص العمل الحقيقية الكافية للعمالة الزائدة مع مزيد من الأهتمام والتركيز بالدور الفعال الذى يلعبه الصندوق الاجتماعى للمساعدة على عبور مراحل الاصلاح الاقتصادى بسلام، واستقرار مع ضرورة التركيز على وضع وتنفيذ برنامج سريع وفعال للتدريب.

واكد الدكتور فتحى الحسينى مدير المركز القومى للتخطيط انه يجب ان نتعامل مع النظام العالمى الجديد بشكل لايبدد الوقت والجهد بحيث لاتتدخل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية فى أمور الاقتصاد.

٣٠٪ من المشتغلين بالقطاع العام.. بطالة مقنعة

أكدت دراسة موسعة أعدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن تراكمات فوائض العمالة بالقطاع العام أن حوالى ٣٠٪ من جملة المشتغلين بالقطاع يمثلون بطالة مقنعة. وقالت الدراسة أن النسبة تمثل حوالى من ٤٥٠ ـ ٥٠٠ ألف عامل يتحتم تحويلهم الى عمالة منتجة من خلال خلق فرص عمل حقيقية جديدة لهم. وارجعت الدراسة ذلك الى التوسع فى التشغيل بالقطاع العام دون النظر الى الاحتياجات الفعلية للقطاع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

«صندوق الأمل»

يحول ½ مليون عاطل .. الى رجال أعمال

فى ٩ اشهر فقط تحول نصف مليون عاطل من بند البطالة واشياء اخرى إلى بند رجال الاعمال.. انتشرت مشروعاتهم فى مختلف المحافظات بخلاف ٦٠ مليون دولار تم رصدها للصناعات المغذية والثانوية بالعاشر من رمضان و ٦ اكتوبر ومدينة السادات..

بدا صندوق الأمل بقرار جمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ برأس مال ٦٦٠ مليون دولار منها ٣٦٠ مليون دولار للقروض والباقى منح للتدريب خصصت تلك الاموال للصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة

وتتلخص مهامه فى تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجال الانتاج والخدمات لخلق فرص عمل جديدة ومؤقتة لمساعدة الفئات الاكثر احتياجا وتحقيق التنمية الاجتماعية . ترى ماذا فعل الشباب بهذه القروض التى تتراوح بين ١٠ و ٥٠ الف جنيه وماهى المشاكل التى تواجههم وما رأى المسئول الاول عن الصندوق الدكتور حسين الجمال ورأى مسئولى البنوك الذين يمثلون الوسيط بين الصندوق والشباب.. «الاخبار» تجولت بين المشروعات والتقت بالمسئولين وكان هذا التحقيق..

مدير الصندوق الاجتماعى : المشروعات الصغيرة هى المستقبل ولا نطلب ضمانات من الشباب

مديرو البنوك : الشكوى منا بلا اساس .. والتيسير هدفنا الأول



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

تحقيق :
صفاء نوار
تصوير : سيد مسلم

البداية في مدينة الحرفيين عديد من المشروعات الناجحة التي استطاعت المنافسة واستطاعت تكوين قاعدة صناعية اساسية .. ولكن مايفعله الصندوق تهدمه البنوك كما يقول المهندس ادوارد بشرى عضو رابطة الخريجين وصاحب مشروع ملابس جاهزة فالبنوك تمثل عقبة كبرى امام المقترضين حيث تطلب ضمانات متمثلة في عقارات أو اراض أو كفيل ذي ثقل بالاضافة الى اشتراط شراء ماكينات بنصف المبلغ حتى لو كان صاحب المشروع لديه ماكينات .. شيء اخر فكل فرع من فروع البنك له شروط خاصة .

اما المهندس عاطف ابوبكر رئيس الرابطة فيقول .. ان الصندوق يمثل املا كبيرا بالنسبة للمدينة فهو يقدم لنا يد العون ويساعدنا في تسويق المنتجات ولكن هناك معوقات خارجة عن ارادته .. مثلا هناك قرض بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لتنمية ورش المدينة تم تخصيصه منذ اوائل عام ١٩٩٣ حتى الآن لم يصرف منه شيء لوجود مشاكل بين بنك التنمية الصناعية الذي يمثل الوسيط الذي يصرف عن طريق القرض وبين البنك المركزي .. ترى ماذنبنا نحن في هذه المشكلة .

عرضنا المشكلة على صلاح يوسف مدير مشروع العشرين مليون جنيه ببنك التنمية الصناعية فأكد ان هذا



د . حسين الجمال

التمويل ٣٤٠ مليون دولار

المبلغ تم رصده من الصندوق طبقا لتوجيهات الرئيس محمد حسني مبارك ويهدف الى تنمية الصناعات القائمة وهي في حدود ١٥ ورشة يتراوح عدد اصحابها بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ شاب وينتظر ان تصل العمالة بها الى ٦٠٠ شاب ومشروعات جديدة حوالى ٢٠٠ ورشة تستوعب عمالة في حدود ١٧٠٠ الى ١٨٠٠ شاب تقريبا وهناك مبالغ مخصصة للتدريب وانشاء معمل قياس جودة بالمدينة ومركز للاتصالات وسيتم صرف القروض قريبا .

اما المهندس شريف كمال صاحب مشروع ملابس جاهزة بالمدينة فيقول الحمد لله استطاع مشروعي ان يثبت وجوده واصبح فرصة عظيمة بالنسبة لي حتى احقق احلامي لكن هناك مشاكل مع البنك فمثلا الصندوق يعطي فترة سماح سنتين يجعلها البنك سنة واحدة ويستفيد هو بالاخرى بل يعطي كل مشروع فترة سماح حسبما يتراءى له .

مفارقة غريبة يحكيها المهندس كمال عبدالجابر علام صاحب ورشة نجارة فيقول اقترضت من الصندوق ١٠٠ الف جنيه بضمان الورشة والمعدات التي يزيد ثمنها على ذلك فطلب مني البنك تأمينا على الحياة بـ ٢٥ الف جنيه !!

الدويقة مشكلة خاصة

الجولة الثانية كانت بالدويقة .. حيث توجد مشكلة خاصة بالمدينة جعلت معظم المشاريع متعثرة فالمدينة بعيدة عن مساكن اصحاب المشروعات ومواصلاتها صعبة جدا - كان من المقرر اعطاء كل شاب شقة وورشة

ولكن بعد مأساة الزلزال في العام الماضي تم تسكين المتضررين بالشقق واعطوا الشباب ورشا فقط .. كما انه لاتوجد عمالة بالمدينة بالاضافة الى مساحات الورش الضيقة والتي لاتتسع لاقامة اي مشروع !!

يقول هاني وهبة صاحب مشروع ملابس جاهزة لقد اصبحت انا وزوجتي (شريكته في الورشة) مهددين بالسجن بعد ان تراكمت علينا الديون لسنا وحدنا فقط ولكن هناك ٧٠ ورشة من ١٠٠ تواجه نفس الموقف ولاندري ماذا نفعل ومع ذلك فهناك ٣٠ ورشة ساعدها الصندوق واستطاعت النجاح في مشروعاتها .

الاسماعيلية والصندوق

الجولة الرابعة كانت في مدينة الاسماعيلية يقول المهندس مجدي امين مدير مكتب الصندوق بالاقليم الذي يضم الاسماعيلية والسويس وبورسعيد .. ان مشروعات الشباب بالاقليم تمثل طفرة هامة بالصناعة فنحن لانكتفي بالقروض ولكن نقوم بتدريب الشباب على الصناعات المختلفة مما جعل اكبر نسبة من المشروعات ناجحة حيث يوجد بالاقليم ٣١٥ مقترضا قاموا بعمل ٢٧٠ مشروعا نسبة النجاح ٨٩٫٦٪ اما الباقون فقد تعثروا لاسباب مختلفة منها عدم وجود خبرة كافية ومنها عدم جدية الشباب .. ونحن نقوم بالمتابعة والتوجيه .

في محافظة الدقهلية كانت نسبة نجاح المشروعات كبيرة « ابراهيم التملي » صاحب مشروع اخشاب استطاع ان يحول الاخشاب الى قطع فنية مبهرة مستغلا دراسته وخبرة ابيه وقرض الصندوق .

في اسيوط كانت نسبة النجاح لاتقل عن الدقهلية حيث تقوم المحافظة بالمتابعة وقد اثبت اكثر من ٨٠٠ مشروع نجاحها .

بعد جولاتنا في مختلف المحافظات كانت النتيجة مشروعات تمثل قاعدة صناعية يمكن ان تقفز بنا الى مصاف الدول الكبرى فليس من السهل تحويل ١/٢ مليون شاب الى طاقة بناءة وليس من السهل اضافة آلاف المشروعات الصغيرة التي يحلم اصحابها بان تتحول الى مصانع كبيرة الى الطاقة الصناعية في اي دولة .. جدير بهذا ان يعدل من الموازين .. ولكن ماذا عن المشاكل التي تعرقل بعض هذه المشاريع .. ماراي مديري الائتمان في البنوك والمسئولين عن هذه القروض وماراي الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق .

« الاخبار » وجهت السؤال الى ٤ من مديري البنوك المصرية التي تمثل دور الوسيط بين المقترضين والصندوق هم بنك القاهرة وبنك الاسكندرية والبنك الاهلي وبنك مصر .

يقول محمد ابوالفتح مدير الائتمان

ببنك القاهرة ان البنك يتفق مع البنوك على حد معين من الضمانات لايمكن ان نطلب اكثر منها التيسير ثم التيسير هو هدفنا الاول ولكن كل مشروع له شروط مختلفة فمشروع التسمين غير مشروع التنمية غير اى مشروع اخر اما عن التأمينات فهى لاتزيد على ١٪ من قيمة القرض .

يقول احمد شوقى عضو مجلس ادارة البنك الاهلى الارقام تحكم على مدى ايمان البنك بهذه الفئة من العملاء فخلال ٥ شهور اى ف مايو ٩٣ كان عدد المستفيدين ٤ حصلوا على قروض بـ ٢٣ الف جنيه .. ف ١١/٢٥ اصبح عدد المستفيدين ٥٥ عميلا حصلوا على قروض بـ ٨ ملايين و٨٤٩ الف جنيه .. لااحد منا يتأخر او يعقد الامور لكن بعض الشباب يضخم المشكلة وهو امر معهود واذا واجه اى منهم مشكلة حقيقية فعليه ان يحضر الينا ف قطاع الائتمان بالفرع الرئيسى ونحن نحل اى مشكلة .

اما عن حكاية الكفيل ذى الثقل فيقول احمد شوقى لايوجد مانع من وجود الضامن (الملىء) بدلا من الضمانات فاذا كان جاهزا لدى الشاب ما المانع من وجوده .

٣٤٠ مليون دولار

واخيرا ماذا يقول « د . حسين الجمال » بدأ الامين العام للصندوق حديثه عن حجم التمويل المتاح فقال ان التمويل المتاح يصل الى ٣٤٠ مليون دلار لتمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها بجميع انواعها .

● وماهو حجم العمالة .

● كل مشروع يمول بحد اقصى ٤٥ الى ٥٠ الف جنيه بفائدة ميسرة ١٠٪ للمشروعات الجديدة و١٢٪ للمشروعات القائمة والعمالة مع صاحب المشروع تتراوح بين ٥ الى ٢٠ شخصا .

ماهى شروط حصول الشاب على القرض ؟

● شروط ميسرة جدا ان يملأ نموذجا مبسطا عبارة عن دراسة مبسطة توضح لنا اذا كان الشاب متفهم امكانيات نجاح مشروعه واذا كان لديه القدرة لادارة المشروع .. ولاتوجد اى شروط اخرى او ضمانات .

● لكن البنوك تطلب ضمانات ؟

● لا فجميع البنوك المتفقة مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والتى بها تمويل منه ملتزمة بالتطبيق الكامل لشروط الصندوق واى شاب طلبت منه ضمانات فهذا غير مطابق وله ان يلجأ الى المكتب الاقليمى للصندوق او المكتب الرئيسى ونحن نحل له المشكلة .

● مشكلة اخرى يواجهها الشباب هى التسويق فما هو دور الصندوق . .

● عليهم ان يتقدموا باقتراحاتهم الينا ونحن نساعدهم وهناك افكار كثيرة ف التسويق نحن ندرسها .

● يقال ان هناك بعض الاموال تصرف على غير المشروعات .

● لانحن لانستطيع ان نظلم البنوك .. متابعتنا لكل التمويل الذى ذهب الى البنوك اظهرت ان التمويل الذى منحناه يوجه الى المشروعات الصغيرة بل نحن نضغط على البنوك حتى تسرع من عملية الاجراءات وهم يقولون لانستطيع حتى نتأكد من جدية المشروعات وهذا يدل على ان الاموال محجوزة لصالح الشباب .

● ماهو تقييمكم للمشروع حتى الآن .

● الحقيقة نستطيع ان نقول ان التقييم حاليا يكون سابقا لاوانه .. فالتمويل لم يبدأ الا منذ مارس عام ١٩٩٣ وقدمنا خلال هذه الفترة تمويلا للبنوك والمستفيد النهائى تزيد عن ١٦٠ مليون جنيه وعدد المستفيدين الذين ينتظر ان يكون قد وصلهم هذا القرض ف حدود ٦٠ الى ٧٠ الف مستفيد والعبرة ف الحكم عليهم تأتى من خلال قدرة المستفيد على التسويق وعلى رد الاموال ف موعدها وهذا لن يكون قبل مرور السنة الاولى اى ف مارس ٩٤ .

● هل يمكن ان تكون مشروعات الصندوق الاجتماعى قاعدة لنهضة صناعية مستقبلية ف مصر ؟

● الحاصل ان الصناعات المغذية والثانوية ف المدن الجديدة تعطى مثلا تطبيقيا للتجربة اليابانية وقد بدأنا فعلا ف ٣ مدن جديدة بتمويل ٦٠ مليون جنيه ف العاشر من رمضان و٦ اكتوبر ومدينة السادات والمجمعات الصناعية الموجودة بها تكون جاهزة إن شاء الله ليبدأ الشباب العمل فيها منذ اوائل العام .. وبشروط ميسرة ايضا .. وقد تم دراسة نوعية الصناعات المغذية بحيث تتكامل مع الصناعات الموجودة ف هذه المدن وتتكامل ايضا مع الصناعات والانشطة الاقتصادية الموجودة ف المحافظات التى تحتضن المشروع .

● هل هناك مشروعات متاحة لهم سيبدأ الصندوق ف تمويلها ؟

● هناك مشروعات صغيرة مدروسة مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وهناك مشروعات اخرى مدروسة مع اليابانيين والهند والصين وهناك افكار مطروحة .

● هل يمكن ان يساعد الصندوق هؤلاء ف تملك اسهم ف شركات قطاع الاعمال بتمويلها عن طريق القروض .

● هذا مشروع يدرس حاليا لتمويل تملك نسبة من بعض هذه الشركات .. الفكرة ان يكون العمال معا جمعية تدخل باسمهم ف نسبة من راس مال الشركة المبدأ وارد وله دراسات وهو ليس بجديد فقد طبق ف دول كثيرة ف العالم .

● نعود مرة اخرى الى المشاكل التى تواجه المستفيدين فهناك مشاكل كبرى ف مدينة الحرفيين والدويقة .. فمثلا مشروع العشرين مليونا ف بنك التنمية الصناعية لم ينفذ حتى الآن وهناك ٧٠ مشروعا من اجمالى ١٠٠ متوقفة اما الباقى فهى ف طريقها حيث تحيط بها الديون من كل جانب ف الدويقة .

● بالنسبة لمشروع العشرين مليونا فقد كانت هناك مشاكل بين بنك التنمية الصناعية والبنك المركزى وتم حلها وسيبدأ الصرف قريبا جدا .. واصطحبنى الدكتور حسين الى مكتب برنامج تنمية المشروعات بالصندوق حيث قابلنا المهندس حسين شعراوى ومحمد مسعد قطب اللذين اكدا ان مشكلة الدويقة تعود الى ان دراسة الجدوى بداية كانت غير سليمة حيث حصل هؤلاء الشباب على قروضهم من المحليات التى كانت تهدف الى استفادة اكبر عدد فحصلوا على القروض ولكنهم واجهوا مشاكل كبرى وقد تقدم ٣٥ منهم الى الصندوق للحصول على قروض تكميلية حيث تم اعطاؤهم قروضا تصل الى ٥٠ الف جنيه للواحد حتى يستطيع ان يقف على قدميه مرة اخرى .. باجمالى حوالى ٦٠٠ الف جنيه .. وقد نصحناهم بتكوين جمعية خريجين تتحدث باسمهم بحيث يكون لها كيان ونستطيع ان نمدهم بمنح تدريبية لاترد .



المصدر : الأهــــــــرام

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٠٠ ألف خريج سنويا لايعملون و ١٢٦ ألفا عمالة عاطلة عائدة من الدول العربية

كشفت المناقشات الواسعة ـ التي دارت بين خبراء الصندوق الاجتماعى للتنمية ومركز الدراسات الاقتصادية بجامعة القاهرة و التى تناولت اوضاع العمالة والبطالة فى مصر.. عن ان هناك تدفقات اضافية لرصيد البطالة الحالى تبلغ اكثر من ٤٠٠ الف خريج سنويا.. بالاضافة لحوالى ١٢٦ الفا من العمالة العائدة من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات وظلت متعطلة بعد العودة.

اكدت المناقشات ان العودة الفجائية لأكثر من نصف مليون مهاجر مصرى فى اعقاب حرب الخليج شكلت ضربة قاسية لسوق العمل تمثلت فيما قدرته بعض الهيئات الدولية بطفرة فى معدل البطالة تتراوح بين ٣٪ و ٤٪، اكدت المناقشات أن أوضاع البطالة فى مصر لها خصائص هامة فهى تعكس ظروفا قائمة تقويها فى اتجاه التصاعد المستمر حيث أن ٧٦,٤٪ من المتعطلين هم من الداخلين الجدد فى سوق العمل من شباب الخريجين الحاصلين على درجات علمية متوسطة وعالية والذين اصبحت الحكومة عاجزة عن استيعابهم بعد اتباعها لسياسة الاصلاح الاقتصادى.. ومايتطلبه من ان يكون التشغيل وفقا لحاجة حقيقية.. وما اقتضى ذلك من تخفيض معدل التوظف الحكومى.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٦

للحوار

الصندوق الاجتماعى والدور المطلوب

يخطىء من يعتقد ان الصندوق الاجتماعى للتنمية قد انشىء أساسا لمواجهة مشكلة «البطالة» أو «الفقر» فى المجتمع المصرى.. فتلك مشكلتان مزمنتان ليستا فى مصر وحدها ولكن فى دول العالم النامي كله وتحتاجان لعشرات بل مئات المليارات لمواجهتهما بالاضافة الى حشد طاقات العديد من الجهات والمؤسسات والوزارات وعلى رأسها وزارة القوى العاملة والتخطيط وقطاع الاعمال العام.

●● عند انشاء الصندوق الاجتماعى منذ نحو عامين خرج بعض المسئولين الذين يؤكدون ان الصندوق سيواجه البطالة فى مصر.. إلا ان الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق قام بوضع النقاط فوق الحروف فى هذا الصدد وذلك عندما اعلن ان الصندوق سيواجه فقط حالات البطالة الناتجة عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى خاصة المرتبطة بتطبيق برامج الخصخصة.

وإذا كان هذا هو الدور المحدد للصندوق الاجتماعى كما هو متعارف ومتفق عليه مع المؤسسات الدولية فإن هذا لايعنى استمرار هذه «المحدودية» فى التصور والتطبيق لدور الصندوق ولكن هناك امكانيات كبيرة لتوسيع ذلك الدور خاصة فيما يتعلق بامكانيات إيجاد فرص عمل منخفضة التكاليف والاستفادة من «الميزة نسبية» التى يقدمها الصندوق.

والميزة النسبية للصندوق الاجتماعى هنا ـ كما اكد عليها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى حديثه الاخير مع الاستاذ ابراهيم نافع ـ تكمن فى نجاح الصندوق فى إنشاء فرص عمل منخفضة التكاليف (من ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ جنيه للفرصة الواحدة).

من هذا المنطلق لماذا لايتم الاستفادة من تلك الميزة وتوسيع نطاق عمل الصندوق وخاصة فيما يتعلق باقامة مشروعات صغيرة تستوعب فرص عمالة جديدة!! إن الاجابة عن ذلك التساؤل ترتبط بالامكانيات الحالية والخاصة بضخ كميات جديدة وكبيرة من الاموال وهنا وكما يلاحظ فان الموازنة العامة للدولة لم تقم بدور فعال فى تمويل الصندوق الاجتماعى اذ تشير الارقام فى هذا الصدد إلى أن الموازنة لم تقدم سوى ٢٠٠ مليون جنيه فقط وهى عبارة عن منح من أمريكا وكندا والنرويج وليست أموالا مدفوعة من قنوات الموازنة.. يحدث ذلك رغم ما تؤكده الارقام من قدرة الصندوق على توفير نحو ٥٠٠ الف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية القادمة. فالصندوق الاجتماعى متاح به حاليا نحو بليون جنيه موجهة لبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة والائتمان وبنسبة ٥٠٪ من اجمالى التمويل المتاح للصندوق.

ومن ثم فان هذه النسبة سوف تمول ٥٠ الف مشروع قيمة المشروع نحو ٢٠ الف جنيه وتتيح تلك المشروعات من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ الف فرصة عمل وذلك بافتراض ان المشروع يشغل نحو ٥ افراد فقط معنى ذلك ان تدوير القرض مرتين خلال السنوات الخمس القادمة سيوفر نحو ٥٠٠ الف فرصة عمل..

●● إن الارقام والحقائق السابقة كلها تطرح تساؤلا محددا وهو: لماذا لاتقوم الموازنة العامة للدولة بالبدء فى تمويل الصندوق الاجتماعى طالما انه نجح فى مواجهة البطالة من خلال ايجاد فرص عمل منخفضة التكاليف!!! خاصة وأن البنك الدولى كان قد حدد نهاية عام ١٩٩٦ لانتهاء دور الصندوق الاجتماعى؟.. ان الدور المطلوب من الصندوق الاجتماعى حاليا ـ وفقا لموارده وما هو متفق عليه مع المؤسسات الدولية ـ هو مواجهة التاثيرات السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة للمضارين من البرنامج.. اما إذا اردنا توسيع هذا الدور فلابد من تدخل الموازنة العامة بالتمويل.



من الإسكندرية حتى أسوان نرقى درج القراءة عبر رسائلكم التى تكشف الكثير من الهموم، بحثاً عن فهم حقيقى لهذه الهموم وصولاً لتحديد دقيق لها يجعلنا قادرين بعد ذلك على تهجى الطريق للحلول بعيداً عن ضبابية الوهم وأحلام اليقظة. ونكرر: لسنا نخدم أحداً إلا القارئ، والحقيقة. ورغم أننا أوضحنا ذلك من قبل. أن بعض القراء الأعزاء مازال يتساءل عمن وراء هذا الاستطلاع؟ وكأنه أصبح لزاماً أن يكتب الصحفى لخدمة جهة ما، الصفحة والاستطلاع فى خدمة القارئ، ولسنا ندعى القدرة على حل المشكلات ولن ندعيها، فقط نحن نفتح الباب لنسمة هواء تسمح لشبابنا بالتنفس. ولنواصل فصل القراءة..

رسالتنا الأولى هذا اليوم للمهندس عبدالعزيز محمد عبدالحكيم من كوم الشقافة بالإسكندرية يقول: «بناءً على مانشرتموه فى جريدة الأهرام عن المشاكل التى تواجه الشباب وإجابة عن الأسئلة التى وجهتموها بصدق استطيع ان اؤكد لكم: ان المشكلة الرئيسية التى تواجهنى وتواجه الكثير من الشباب المتعلم هى البطالة.. فقد انهيت دراستى عام ١٩٨٨ وحصلت على بكالوريوس الهندسة قسم التعدين ولم اعمل حتى الآن بسبب تفشى الوساطة والمحسوبيات. أما أسباب هذه المشكلة - فى رأيى - فهى:

(١) غياب الدولة وعدم اهتمامها بالشباب.
(٢) إهدار المال العام من قبل الكثيرين.
(٣) عدم التنسيق بين قبول الطلبة بالجامعات وسوق العمل.

وبالطبع تتحمل الدولة كل المسئولية فى خلق هذه المشكلة لانها لاتضرب بيد من حديد على من يستغل نفوذه ولأنها تسمح بتفشى هذه الوساطات لدرجة تجعل خريجى ٩٢ يعملون وغيرهم ينتظر فى طابور الوهم .. وارى ان وسائل الإعلام لم تلعب دوراً فعالاً فى تشخيص الأزمة وتحديد معالمها.. وإذا كانت الدولة هى التى خلقت الأزمة فإن الحكومة ملزمة بحلها عن طريق حصر الوظائف الشاغرة فى كل مصلحة أو شركة وتعيين الخريجين فيها او ان تكون جادة فى تمليك الأراضى للشباب أو دعم المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة.. وفى ظل هذا الفهم يصبح دور الجهود الطوعية اقل كثيراً من دور الحكومة.

والمشكلات الأخرى التى اراها تلى مشكلة البطالة هى:

- **الإرهاب والتطرف نتيجة البطالة.**
- **عدم الانتماء نتيجة الفراغ والبطالة.**
- **جرائم الاغتصاب التى كثرت بسبب عدم القدرة المالية على الزواج.**

● **الانحراف والإدمان نتيجة الفراغ والبطالة.**

تعليق: لم يوضح صاحب الرسالة مفهوم غياب الدولة وهو اصطلاح يحتاج لشروحات تمس علاقة الدولة ككيان بأبنائها وفق العقد الاجتماعى بينهما وتمس كيفية إدارة الدولة لعلاقتها بمواطنيها فهل يقصد صاحب الرسالة غياب دور الدولة فى فهم مشاكل الشباب ومحاولة حلها أم تقصير الأجهزة الحكومية فى أداء مهامها فى علاج هذه المشكلات.. ويركز المهندس عبدالعزيز هنا على قضية خطيرة هى تفشى «المحسوبية» و«الواسطة» وهى القضية التى تلمسها رسالة أخرى سنعرض لها، وتمثل هماً ثقيلاً أمام الفقراء الذين لايملكون أمام البطالة حلاً سوى التطرف، أو الحقد على الذين قفزوا سلالم العمل على أكتاف ذويهم من أصحاب السلطان!

عندكم واسطة!!

ومن الإسكندرية نصعد فى سلم الهموم حتى ننزل «الصعيد المحروم» . والتعبير ليس من عندى بل كتبته من سوهاج القارئة العزيزة عزة محمد السيد خريجة الإعلام التى تقول فى رسالتها:

رداً على الموضوع المنشور عن مشاكل الشباب ابعث لكم تحياتى من مدينة سوهاج بالصعيد المحروم، أما إجاباتى فهى أننى تخرجت فى كلية الإعلام ولم أجد فرصة عمل واحدة سواء فى القاهرة التى تتركز فيها وسائل الإعلام أو فى سوهاج، فالعمل فى بلادنا مرتبط «بالواسطة» وهذا واقع حقيقى، لدرجة أننى فكرت فى العمل كبائعة أحذية!!

وساضرب لك مثلاً: عندما افتتحت إذاعة جنوب أسوان قدمت أوراقى فقالوا لى إن الإعلان مقصور على أبناء قنا وأسوان مع أنى أعرف زملاء التحقوا بالعمل وهم من أبناء سوهاج ولكنهم دخلوا الإذاعة بالواسطة!!

والبطالة هنا عندنا تصبح مشكلة لاتعنى فقط البحث عن عمل بل تعنى البحث عن فرصة حقيقية للحياة، فأنا أشعر أن لدى الكثير الذى يمكننى أن أقدمه لبلدى وأخشى أن تتأخر الفرصة أعواماً أخرى أفقد فيها الحماس.

وأرى أن أسباب هذه المشكلة هى اقتصار مجالات العمل على القاهرة والإسكندرية وحرمان الصعيد من فرص الحياة بالإضافة للظلم فى توزيع فرص العمل وأعتقد أن الدولة تتحمل مسئولية خلق هذه المشكلة لأنها تفضل بعض الخريجين على البعض الآخر. مثال على ذلك: تعيين طلبة التربية جعل الكثيرين يلتحقون بها بدون قدرة على التدريس أو استعداد له فانحط مستوى التعليم. كما أن الدولة بسماحها للوساطات بهذا الشكل ستجعل المناصب العليا التى تدير الأمور لمن هم بلاكفاءة.. وأرى أن الحكومة ملزمة بحل هذه المشكلة بانتهاج نظام الامتحانات الموضوعية الصادقة كشرط للالتحاق بالعمل، شرط أن يفصل فيها الكمبيوتر، وبالاهتمام بالصعيد الذى يقع تحت دائرة الظلم والإهمال باعتراف الحكومة نفسها، وبذلك تحل مشكلة أزمة الإسكان فى العاصمة وتفتح مجالات وفرصاً للحياة أمام شباب الصعيد.

ولاأرى أن للجهود الشبعية دوراً مهماً فى حل هذه المشكلة لأن الأمر كله بيد الدولة.

والمشكلات الأخرى التى تلى البطالة هى:

● **الإرهاب الناتج عن البطالة، ففى حالة شباب لايجد فرصة للحياة الكريمة فى ريعان شبابه ماذا تتوقعون؟**

● **والإدمان للمخدرات.**

● **وقبل كل ذلك وبعده نسيان الصعيد..**

وقبل أن أختم رسالتى أسألكم: هل عندكم واسطة لى لكى أعمل؟

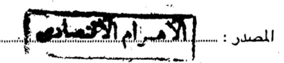
ونحن نضم صوتنا لعزة مطالبين بأن تتحول الدعوة للاهتمام بالصعيد إلى واقع فعلى ملموس وألا تقتصر على التليفونات وأحبار التصريحات الرنانة لأن الخلاص فى الصعيد.

ولعل القارئ يوافقنا أن مشكلة الوساطة تستحق أن تنال الاهتمام من الجميع لأن تفاقمها يعيدنا تلقائياً لأزمنة غابرة قد تحتاج يوماً ما لإعادة دورة التاريخ وإلغاء ٤٠ عاماً من عمر الوطن أو القفز مرة أخرى لإجراءات ثورية.

وإلى رسائل أخرى وفى انتظار خطاباتكم التى تسعدنا.

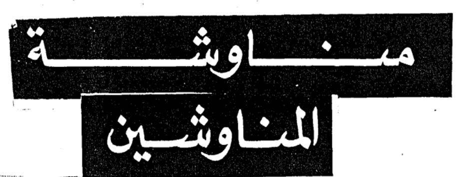
محمد حربى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤



طالعت بمزيد من المتعة - والدهشة - مقال الاستاذ الدكتور سعيد النجار - الذى ناوش فيه صديقه اللدود د . رشدى سعيد من وراء البحار ، فيما ناقش فيه الابعاد الاقتصادية لمشكلة البطالة فى مصر .

والمتعة مرجعها الاعجاب بالحماس والتدفق الفياض عندما يتحدث د . سعيد النجار فهو ياخذ بالالباب كمتحدث مقنع ومدافع مغوار تغوص فى دفاعه النفوس والعقول ، ومرجع الاندهاش او الدهشة انى راجعت نفسى فيما انبهرت من عطاء وتدفق الكثير من خبراء الاقتصاد والذين صالت جولاتهم فى أروقة الامم المتحدة وهيئات التنمية ، بل وزادت تاملاتهم فى اغوار البلاد المتخلفة او النامية ، وخرجت الامور أو تخارجت عن إطار « وصف العلاج » ، الى تشخيص الداء ، وانعطفت الى مبارزة لفظية او لفظ لغوية ، تماما كما تتطرق الامور الى القرارات « السياسية » فى الاقتصاد . ولااعتقد ان هناك « عملة سياسية » او « جنيها » سياسيا .

وساتعرض لما تعرض له د . سعيد النجار من « اطروحات » ، والاطروحة هى : « إلقاء القوم المسائل بعضها على بعض » . فالطروحة حجم البطالة وسواء كانت تحتاج إلى اربعمائة الف فرصة عمل سنويا او سبعمائة الف فرصة عمل - سواء سعت إليها الخطة الخمسية الثالثة الى هذا أو ذاك - تنطوى على أنه لابد ان نخلق فرصا للعمل الصادق والحقيقى - وليس من باب شغل الوقت - وليس من باب نقل اسماء من أبواب المقاهى ونواصى الشوارع الى داخلها ، بل العمل الخلاق الذى يتوافق والانتاجية العالمية المتعارف عليها فى القياسات الدولية - من قيم مضافة سواء فى مجال الانتاج أو الخدمات وهى امور تحتاج إلى تفهم وتعمق فى طبيعة العمل والانتاجية - وتحليل ودراسة الوقت : حيث مازالت البيروقراطية تنهش فى كل بادرة للاصلاح او التوجه نحو الانطلاق الخلاق وتحاول مستميته ان تخنق الابداع .

اما عن الطروحة ضرورة نمو الانتاج المحلى لتوفير فرص عمالة منتجة - وضرورة ان يتراوح معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى حدود ٧ - ٨ ٪ سنويا فهو أمر متفق عليه - ولكن السؤال كيف ؟ - هذا ماسنتعرض له بعد الاطروحة الثالثة والتى مؤداها ضرورة التوجه التصديرى باستراتيجية تستغل الفرص الشاسعة التى يتيحها الاقتصاد الدولى - بنموره الأربعة - وعرض د . سعيد النجار لتعرضها للسقف الحديدى الذى يفرضه الحجم المحدود للسوق الداخلية ، فى حين اشار د . سعيد النجار الى رحابة ارض الله وانه بالحزم والعزم ووضوح الرؤية تستطيع ان تجد لها مكانا تحت الشمس .

واستعرض د . سعيد النجار ارقام وبيانات الصادرات للنمور الاربعة او السبعة أيا كانت - وتعرض الى نسب الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى - وتعرض الى تباين الصادرات ونشاتها او منشأها - وتعارض مع د . رشدى سعيد فى سبب نكبة القطاع العام - وهل هى قرارات السبعينات او بيروقراطية الانظمة المختلفة ، وانتهى الى راى « صارخ » ولا أعتقد إلا ان د . سعيد النجار سيراجع نفسه مرة أخرى فيما انتهى اليه من ان القطاع العام هو قرد بشكله وتصرفاته وانهى مناوشته بانه فعلا قرد - وليس غزالا كما يبدو فى عيون د . رشدى سعيد

ولقد سعدت بإفصاح د . سعيد النجار عن رغبة صادقة لتركيز جهوده فى تنوير هذا الجيل ، ومرجعها الاصيل التوجه الى الاقتصاد التصديرى .

واعتذر مقدما للأستاذ الدكتور سعيد النجار فى اجتهاداتى التالية ، وهى ليست اطروحات وإنما هى « مطحونات » ، اى انها ناتج خبرة طحنت ونعمت فى ظل انظمة سياسية افرزت جهابذة صالت وجالت فى الجامعات وعلى صفحات الاعلام ، وجالت فى اروقة تقديم الخبرات للهيئات الدولية .

المطحونة الاولى :

أيا كانت الحاجة الى فرص العمل ، فالتخطيط القادم هو فكر وليس إلزاما - واعتقد انه سينتهى به الأمر الى وضع إطار للمستقبل - وليس توفير أموال الاستثمار ورصد أموال لمشروعات على سبيل التذكار ..

كيميائي/ طاهر بشر مصطفى

وكيل اتحاد الصناعات رئيس الصناعات الكيماوية

وعلى هذا فخلق فرص العمل ستصبح مسئولية كل قادر في كل موقع من مواقع العطاء في مصر - وليس في مواقع التندر - وإسباغ مرارة النقد بكل صوره العلوية - وليس أمام الحكومة أو مجلس الشعب سوى توفير فرص محفزة للاستثمار كسبيل لخلق فرص عمل منتجة .

واعتقد انه من الطبيعي أن يتزامن خلق فرص العمل مع تأكيد عائد فرص العمل أي رفع الانتاجية - والحد أو القضاء على البطالة المقنعة بكل مظاهرها - وأن تنتهي الى صيغ تعاقدية في كافة أوجه حياتنا اليومية ومعاملاتنا المتلاحقة - قوامها احترام التعاقد وتأكيد ضوابطه ومعاملاته - والتعاقد إلزام بين الحاكم والمحكوم/بين البائع والمشتري/بين الصانع والتاجر/ بين المنتج والموزع/ بين البنوك والمؤتمنين .

المطحونة الثانية :

وهي أن كل ماعلى أرض مصر من معدات استثمارية سواء كانت متهالكة أو متقادمة - أو غير مستغلة الطاقة - فهي أصل من الأصول القومية - واجبة

الاستغلال وحتما تحتاج الى تعظيم عائدها - مع النظرة المستقبلية لتطويرها وتجديدها وملاحقتها لتكنولوجيا العصر - ومن باب قصر النظر ان ننظر اليه نظرة سامية باعتباره فرد او باعتباره ابن الجارية ، إلا إذا ارتضينا مبدأ العبودية .

ولعل فيما بدر من نجاحات « واجبة التشجيع » في بعض شركات قطاع الاعمال العام - والخاص - مايشير الى ان النجاح ممكن رغم الطعنات التي قد تتعرض لها هذه الوحدات نتيجة الاتفاق مع بعض الهيئات الدولية دون إدراك واع ومدروس ومقدر لأثر ذلك على الاقتصاد القومي . ومن هنا اعتقد ايضا انه من « العجب » أن نلجأ الى استئجار « خبرة الادارة » نعطيها الحق في أن تصول وتجول وتتخذ قرارات وتحرم أبناء مصر من حق التصرف مع تباين التصرف وبعيدا عن الأنماط العلوية .

اما عن نمو واطراد الصادرات فإني اتفق مع ماجاء من ضرورة زيادتها - « والمصدرون يبحثون عن الدلال » ولعل رياح الانفتاح والجات والشرق اوسطية - والنافتا وجبلاية النمور - هي كلها أمر تجمعت سحبها مرة واحدة مع بداية مواسم النوات التي تهب على شواطيء مصر ، ونأمل ان تتولد معها مناعة قوية تمكن الاقتصاد القومي المصري من الازدهار دون دلال ودون دعم ودون افساد -واعتقد انه لم يتعرض أي من المعجبين بدول النمور في التعمق في طبائع وعادات شعوب دول النمور - فهي غزيرة السكان - دؤوبة - تقدس العمل - بل تعبده - ومازالت تعيش على الكفاف - عكس مايحدث في مصر من أنماط استهلاك مغيبة مع التكيف مع برامج تليفزيونية عالية التسطيح ، لاتغرس فكرا ولاتفرز اداء ، سمتها اقتصادية في التعامل مع النجاحات ، ونأمل ان توجهها القيادة السياسية لتأكيد قيم العمل ..

ولعل تعاظم التصدير من خلال تعاظم الانتاج ، وتناقص الاستهلاك - ولو لفترة - هو الهدف القومي الذي يحتاج الى حملة قومية واعية - منتشرة - ومتصلة ودائمة ، ولعل دائرة الحوار القادمة تكون أحد محاورها الانطلاق نحو الانتاجية ولانبدأ بالدستورية . هذا ولم يتعرض أي من الدعاة ، والنصاح الى الفاقد القومي وهي سمة من سمات التواكلية - ففاقد المياه ، وفاقد الحاصلات الزراعية ، وفاقد مستلزمات الانتاج ، وفاقد طاقات الانتاج المتاحة - كلها تمثل اعباء جسيمة على الاقتصاد القومي قد تحتاج الى وزارة للفاقد القومي ومازالت تداعب افكاري ، وامل أن تخرج الى حيز الوجود .

لقد بدأنا في تحليل فوائض الشركات ، وبدأنا في تحليل اسباب زيادة الفوائض ومبرراتها ، وفي نفس الوقت بدأنا في تحليل اسباب نقص الفوائض ومبرراتها .

وبدأنا نستشعر قيمة وتكلفة القرار ، سواء كان هذا القرار اقامة مشروعات او استثمارات او تخزين أو ائتمان او ترويج أو بيع أو تدريب أفراد . وهذا النبت الاخضر هو احد الحزم الواعدة في تحسين صورة الاقتصاد القومي .

اما عن القردة أو التصرفات القردية ، فاعتقد اننا لم نستأنسها ولكن بحكم دولية الاقتصاد وإزالة الحواجز وعالمية المنافسة والأداء ، سيتنمر المنتجون وسيتعاظم زئيرها لانه ليس أمام الشعوب سوى الانطلاق ، ودعوة الى استاذنا الفاضل د . سعيد النجار أن يطرق معنا مسامير تثبيت الاقتصاد المصري بتوجيهات البناء ، وليس بشواكيش وكماشات الخلع والتفكيك . وندعو الى غرس الثقة ، والحماس والعمل على تحقيق الممكن ، وشعب مصر يفعل المعجزات في لحظات الازمات ، ويحتاج الى الشعور بانها تعيش في ازمتها ، تحتاج الى المزيد من العطاء المتصل والمستمر ، وليس العطاء العشوائي المتقطع الانفاس . ادعو الدكتور سعيد النجار الى قدح قهوة ملء بالتفاؤل والرغبة في الحماس لمزيد من الانتاج والانتاجية التنافسية ، حتى نجد لانفسنا اقداما راسخة تعيد حضارة الشرق لتمتزج بفكر الغرب المنظم وبدهائه الممتد .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . حسين كاظم «للجمهورية» :

تعيين الخريجين على درجات العاملين بالخارج

المرحلة الأولى لنقل العاملين بين المحافظات .. خلال أيام

قواعد تيسيرات المشروعات الاستثمارية .. هذا الأسبوع

الصورة النهائية لقانون العاملين الجديد .. فى مايو

كتب ـ يوسف عبدالرحمن :

أعلن الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أنه أصدر تعليمات لكافة أجهزة الدولة لتعيين شباب الخريجين على الدرجات الخالية بموازنة كل جهة .

وقال «للجمهورية» ان الجهاز يقوم بمراجعة دورية لموازنة الجهات .. وسيتم الغاء اى درجة تظل شاغرة لمدة طويلة .. سواء لوجود اصحابها فى إعارات أو اجازات خاصة بالداخل او الخارج .. مع وضع العائدين على درجات شخصية لحين توفير درجة مالية .

وقال أنه سوف يتم خلال ايام تنفيذ المرحلة الاولى من عملية نقل العاملين بين المحافظات .. وأن التعليمات صدرت إلى كافة الجهات بتنفيذ عمليات النقل حتى بدون بدائل للعمالة المنقولة .. واشار إلى ان عمليات البدل بين العاملين مسموح بها وتنفذ فورا بالاضافة إلى السماح بالنقل بعد موافقة الجهتين المنقول منها والمنقول إليها .. وذلك لتحقيق راحة العاملين .

كما اشار رئيس الجهاز إلى أنه تم الانتهاء من وضع قواعد تيسير إجراءات المشروعات الاستثمارية التى يبلغ رأسمالها اقل من ٥ ملايين جنيه بحيث تطبق عليها ذات القواعد المطبقة على المشروعات التى يبلغ راسمالها ٥ ملايين جنيه وتنتهى إجراءاتها فى نفس اليوم ومن المنتظر ان يبدا التطبيق هذا الاسبوع بالنسبة للمشروعات السياحية والادارة المحلية والمشروعات العمرانية .

وبالنسبة لمشروع قانون العاملين الجديد قال رئيس الجهاز انه سيتم فى مايو القادم تقدير البدائل القابلة للتطبيق على ضوء الاعتمادات المالية التى يمكن توفيرها بالموازنة العامة للدولة .



رغم اختلافنا حول الأرقام الحقيقية للعاطلين، من المتعلمين وغيرهم، الا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها تؤكد وجود ملايين العاطلين في مصر، ومعظمهم في سن الفتوة والعمل الحقيقي، سن الشباب.. وخلال فترات الركود والكساد تلجأ الحكومات الي «فتح» فرص غير تقليدية للعمل. هدفها امتصاص نسبة كبيرة خصوصاً من العمالة اليدوية، مدربة او غير مدربة، لأن الهدف هو «تقديم» لقمة عيش لمن يعجز عنها..

هذا هو مادرسناه في مراحل تعليمنا. وما يؤيده أي اقتصادي او عالم اجتماع. لأنه من الخطر بمكان ابقاء العاطلين يتسكعون في الشوارع، او لقمة سائغة أمام الجريمة والمجرمين.. او حتي امام التيارات العنيفة وغيرها. او حتي الاتجاهات السياسية الحادة والنظريات الاقتصادية المتطرفة. ومن المؤكد ان وجود بطالة كبيرة في المانيا عقب الحرب العالمية الأولي وراء نشوء النازية. تماما كما تسببت البطالة في ايطاليا في نفس الفترة في ظهور الفاشية هناك..

●● وفي مصر ـ حتي نواجه البطالة خصوصا في قري الفقر ونجوعه في الصعيد ـ مطلوب تشجيع فرص العمل اليدوي لامتصاص مايمكننا امتصاصه من العاطلين.

وفي هذا المجال قال لي الدكتور محمد عبدالهادي راضي وزير الأشغال انه تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعي علي توفير فرص عديدة للعمل. مثلاً عمليات تطهير الترع والمصارف من الحشائش وورد النيل. وقال الوزير ان هذه العمليات بدأت في الصعيد خصوصا بعد ان تقرر ان تتم عمليات تطهير كل الترع التي يقل عرضها عن ثلاثة امتار تطهيراً يدوياً. وهذه العمليات تتم بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي.

●● ونفس الشيء اتبعته الوزارة عندما قررت وضع برنامج «التكسية» لواجهات المدن في الصعيد المطلة علي نهر النيل. باستخدام الأحجار. فهي من ناحية تحمي الشاطيء من أي انهيارات خصوصا بعد انخفاض منسوب المياه. وفي نفس الوقت توجد فرص عمل في المحاجر. وفي النقل. وفي التكسير وفي التركيب.. وقد طرحت الوزارة عدة مناقصات تلبي هذا الاتجاه. واذا كانت هذه العملية بدأت في صعيد مصر بحكم تدني مستوي الدخول فيه.. الا اننا نطالب بامتداد هذه العملية الي قري الفقر الأخري في شمال مصر أي في قري شمال الدلتا..

واذا كانت وزارة الأشغال قد بدأت هذه السنة المحمودة.. فاننا ننتظر من باقي الوزارات ان تقوم بعمل مماثل حتي ولو من خلال صناديق الخدمات ولا يعيب ان نأخذ من هذه الصناديق لتنفيذ عمليات تجميل في المواقع التي تعاني من البطالة..

●● ونتمني ان نسمع عن ومن الصندوق الاجتماعي مايجعلنا نشد من أزره ونؤيده.. لأنه لهذا السبب وحده تم انشاء هذا الصندوق.

عباس الطرابيلى

في الصعيد

قضايا الشباب حبر على ورق !

لديروط في ضمير الوطن رنين يمتلىء بالتخوف على مستقبل غامض حفره الحزن والعنف في دراما فوضوية.

ولديروط في اعناقنا جميعا دين لابد ان نؤديه ونولي اهتماما بالغا بالذين يعيشون تحت خط الرؤية بعيدا عن عين اصحاب القرار ففاجأهم العنف طالعا من رحم الفقر كاتبا انشودة التطرف على مذبح التجاهل لشباب في عمر الزهور...

هذه الرسالة ارسلها محمد محمود عيد رئيس المجلس الشعبى لمدينة ديروط نقدمها فى اطار استطلاعنا لمشاكل شباب مصر لاهميتها فى رصد مشاكل هؤلاء الشباب واقتراحات مهمة لحلها ظلت صرخة فى برية ديروط ولم يسمع الذين يجب ان يسمعوا فاشتعلت نار التطرف. الرسالة تبدأ بالاشارة لاهتمام الرئيس مبارك بقضية الشباب وتوجيهاته الدائمة لاجهزة الدولة للاهتمام بشباب مصر للخروج بهم من دوائر الانفعالات السلبية.

وفى منتصف شهر ديسمبر من العام الماضى اجتمع المجلس الشعبى المحلى لمدينة ديروط لاستعراض الاقتراحات المقدمة من اعضائه ومساهماتهم فى علاج قضية البطالة التى تعانى منها المدينة التى تخرج كل عام حسب احصاء المجلس الشعبى ٣ الاف طالب وطالبة من ٤ مدارس ثانوية زراعية وتجارية وصناعية ومنذ عام ١٩٨٣ تخرج فى هذه المدارس ٣٠ ألف طالب منهم ٢٥ الفا من مركز ديروط وخمسة آلاف من مركز القوصية (جاء العنف والتطرف)

ويكشف تقرير المجلس الشعبى عن ان هؤلاء الذين دخلوا اتون البطالة لم يجدوا فرصة فى اسواق العمل فى مدينتهم البائسة لان سوق العمل لاتعترف بما تخرجه المدارس الفقيرة للمعامل والتدريب والتى تخرج جهلة لايصلحون.

وعلى سبيل المثال فان مدرسة الزراعة بالمدينة والتى يدرس بها ٣ آلاف طالب تبلغ حقول التدريب فيها ١٣ فدانا والمفروض ان ترتفع الى ٥٠ فدانا كما ان معامل المدرسة الخاصة بالالبان والصناعات الغذائية مغلقة منذ زلزال اكتوبر ١٩٩٢ حتى الآن بحجة معاينتها هندسيا وبالطبع سيتخرج الطالب وهو لايعرف شيئا حقيقيا عن علومه التى يدرسها نظريا (كل المدارس الزراعية فى مصر فى السهم ديروط)

وكذا تختفى دراسات الكومبيوتر والحاسب الآلى من مدرسة التجارة مع ان سوق العمل تحتاج بشدة لهذا التخصص.

وربما تكون المدرسة الصناعية اكثر حظا ولكنها لاتزال بحاجة الى اقسام للسيارات والمعادن الرئيسية والتكييف والتبريد التى تحتاجها سوق العمل ويطالب التقرير بتحويل مدرسة ديروط الصناعية الى نظام السنوات الخمس لتوفير مدرسات الاقتصاد المنزلى اللاتى يحتاجهن العمل بمركز ديروط فى مدارسه المختلفة ولم يشر التقرير الى الآلاف من ابناء المدينة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا!!

وبعد اثارة هذه القضية الخطيرة التى يمكن ان نعممها على مستوى الجمهورية كلها دون خوف من تعميم عشوائى وهى ضعف ربط التعليم بسوق العمل او غياب هذا الربط وهى قضية خطيرة وتزداد خطورة فى ازمنة التحول الفجائى الفوضوى من سيادة التخطيط لسيادة التمليط فى المجال الاقتصادى والاستشارى



وتشير هذه الرسالة الى ضرورة ان يهتم الذين يضعون المناهج بالبيئة التى تنزرع فيها المدارس ونوعية السوق التى تفتح ابوابها لخبرات معينة لابد من توافرها.

بعد هذه القضية يلمس تقرير ديروط مشروع عضو مجلس الشعب حسام كيلانى الذى يطالب بادراج الاعتمادات المالية لانشاء مجتمع جديد غرب مدينة ديروط لاستصلاح عشرين ألفا وخمسمائة فدان لخلق فرص عمل للشباب من خريجى كليات الزراعة ومدارس الزراعة والتوسع فى المشروعات الانتاجية المضافة لهذا الاستصلاح ولم يقل التقرير ماذا تم بشان هذا المشروع وهل هو مجرد اضغاث احلام ام انه رؤية حقيقة ام انه لا هذا ولا ذاك!!

ويكشف التقرير عن عدم تنفيذ المشروعات التى يشرف عليها الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى انشىء بقرار جمهورى فقد تم تخصيص اراض لاقامة مشروعات صناعية للشباب غرب قرية باريط ولم ينفذ مشروع واحد حتى الآن لان الأرض لم تخطط بعد ويقترح التقرير انشاء مشروعات للمشغولات الحديدية وادوات الميكنة الزراعية والملابس الجاهزة والكليم والحصير والصناعات البيئية والاستفادة من الرخام والطفلة الموجودة فى الجبل الغربى لصناعة السيراميك وانشاء مصنع للزجاج من رمال غرب ديروط التى تعتبر من انقى انواع الرمال ويطالب المجلس الشعبى لديروط باستغلال أرض شركة مصر لحلج الاقطان والتى تبلغ ٨ افدنة كانت محلجا أغلق واصبح ارضا فضاء ويقترح المجلى انشاء مصنع لغزل القطن لان مصنع بنى مرة لايستوعب الكمية المتاحة من بذرة القطن.

ويواصل التقرير كشف النقاب عن مشاكل الشباب قبلى.. قضية العمالة المؤقتة التى تعرضت للطرد من مشروع منافذ توزيع الخبز بالمدينة بعد ان تعبوا فيه ورأوا المكافآت توزع على العاملين بالوحدة المحلية ويرفع الامر من مجرد حالة فردية الى مايشبه القانون حيث يقول التقرير عندما يقول فى الوقت الذى تجتمع فيه اجهزة الدولة لايجاد حل لقضية البطالة وتذليل كل العقبات والمشاكل التى تواجه الشباب الآن الوحدات المحلية تملك وتدير مشروعات عن طريق لوائح وضعت من اجل توزيع اجور شهرية وارباح على العاملين بها.

ورغم انه تم توفير اعتمادات لفتح مراكز محو الأمية يعمل بها شباب باجور تصل الى ١٢٠ جنيها شهريا الا ان الشباب فى ديروط لم يعلم بهذه الوظائف التى تم انشاؤها فى سرية تامة ولم يحسن اختيار القائمين عليها ويتوقع المجلس الشعبى فشل هذا المشروع لأنه لم يخضع للتخطيط السليم.

والى هنا ينتهى تقرير المجلس الشعبى المحلى بديروط والذى ارسله رئيس المجلس محمد محمود عيد وليس لنا تعليق عليه سوى:

هل عرف الذين لايعرفون لماذا حدث ماحدث فى ديروط؟!

محمد حربى

د.شريف في بورسعيد

٣٠٠ مليون جنيه للمرحلة الثانية للصندوق الاجتماعى

مجتمع حرفى بمدينة التقدم .. للخريجين

بورسعيد ـ مكتب الجمهورية :

اعلن د. محمود شريف وزير الادارة المحلية ان المرحلة الاولى من مشروعات الصندوق الاجتماعي تكلفت ٦٤ مليون جنيه وتم تخصيص ٣٠ مليون جنيه للمرحلة الثانية يتم صرفها من ٦ بنوك بفائدة ١٠٪ بفترة سماح تتراوح بين ٦ شهور و١٨ شهرا .

واضاف انه تقرر انشاء مجتمع صرفى بمدينة التقدم شرق الاسماعيلية وتخصيص منزل وورشة لكل خريج .

جاء ذلك اثناء قيام الوزير يرافقه المحافظ فخر الدين خالد والقيادات الشعبية بوضع حجر الاساس للمجمع الصناعى الثانى جنوب بورسعيد ونادى المعوقين وتفقد الوزير ومرافقوه المشروع السياحى الجديد بقرية الفردوس غرب بورسعيد .

واكد د. شريف انه تم احالة مشروعات قوانين المحليات والقطن والبورصة والنقد الاجنبى الى مجلس الشعب .



د. محمود شريف

الشباب والسلامة

أول مؤتمر فى مصر لحماية الشباب من تحديات العصر

الارهاب .. الادمان .. عدم الوعى البيئى

المؤتمر يطالب بحلول لمشاكل البطالة وتكثيف الدور الاعلامى وتطوير التعليم

كتبت هبة فيليب

شهدت قاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر الجلسة الافتتاحية لاول مؤتمر من نوعه لحماية الشباب من الاخطار المحيطة به .. الارهاب والادمان وعدم الوعي البيئي .. عقد المؤتمر تحت رعاية السيدة حرم رئيس الجمهورية .. ونظمته ادارة شرق القاهرة التعليمية «جمعية رعاية الطلاب بمصر الجديدة» .. شارك في المؤتمر وفود تمثل سوريا والكويت ومصر ولفيف من العلماء والخبراء وكبار الضباط المتخصصين واساتذة الجامعات ..

ناقش المؤتمر اكثر من اربعين بحثا عن سلامة الشباب بينما تم طبع خمسين بحثا أخرى لتوزيعها على الشباب والطلاب .. اوصى المؤتمر في نهاية جلساته بتثقيف الشباب بالوعي الديني لمواجهة اكاذيب التطرف والارهاب .. والقضاء على البطالة .. وانشاء مشروعات لتوظيف الايدى العاطلة .. وتقديم العون المادى لمشروعات الشباب المختلفة .. وتكثيف الدور الاعلامي في قضايا الشباب بزيادة مساحات البرامج الدينية في وسائل الاعلام .. كما اوصى المؤتمر بزيادة مراكز الشباب وتعريف الآباء باعراض الادمان لانقاذ ابنائهم منها قبل سقوطهم في الهاوية ..

واوصت وزارة التعليم باضافة مادة ضمن منهج الاحياء لتعريف طلاب المرحلة الثانوية بالنباتات المخدرة واعراض الادمان وسبل الوقاية منه .. وركزت المناقشات في الجلسات على تأصيل الوعي البيئي لدى الشباب من خلال دراسة قامت بها الدكتورة ماجدة عامر بالمركز القومي للبحوث .. كما تحدث اللواء سيد غيث مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للمخدرات عن الجهود الشعبية والحكومية التي ادت الى تناقص الادمان عاما بعد عام في الفترة الاخيرة .. واكد عميد كلية الحقوق جامعة حلب على سوريا لاتعاني مشكلة الادمان بشكل واضح .. استمر المؤتمر ثلاثة ايام من السبت الى الاثنين الماضي .. وشهد ٧ جلسات على مدار ٢٠ ساعة ..

تحديات العصر

في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث محمد سيد عبدالقادر رئيس المجلس الشعبي بحي مصر الجديدة قال «ان الشباب هو هدف وعدة المستقبل فاذا كنا نريد سلامة المستقبل لابد ان نبحث عن سلامة شبابنا وهنا نتساءل «ماذا بعد نعم» ماذا بعد انتخاب الرئيس مبارك ، وماهو دورنا في مواجهة الارهاب ومواجهة الادمان والمخدرات وتنمية الوعي البيئي والحس الامني لمواجهة تحديات العصر واعداد جيل من الشباب قادر على تحمل المسئولية والمشاركة السياسية ..

ثم تحدث الدكتور جمال غوردون موضحا اسباب اختيار تسمية المؤتمر بالشباب والسلامة .. فاختار كلمة السلامة لانها تعني النجاة ، والبراءة والسلام اما الشباب فهي كلمة لاحدود لها ولاحدود لامكانيات الشباب الذين هم رجال المستقبل ..

وتحدث اللواء طلعت طنطاوى والعقيد مصطفى الضمراني والعقيد يحيى فرغلي عن جذور الارهاب في الصعيد واوضح ان العوامل التي ادت الى وجود الارهاب في الصعيد هو اهمال الصعيد اعلاميا وفكريا .. كما ان البطالة شكلت جانبا اساسيا في اسباب الارهاب وعدم فهم سيكولوجية الشباب في الصعيد ، بينما ارجع الباحث هابى عبدالله اتجاه قلة من الشباب للارهاب الى الجهل وضعف الشخصية والشعور بالنقص وحالة الفراغ التي يعيشها الشباب في مصر وركز في مناقشته على التغرير بالشباب وعمليات غسيل المخ ، والاستخدام الخاطىء للدين لتحقيق اهداف سياسية والاعتداء على جهاز الشرطة وعرقلة مسيرة الاصلاح والاقتصاد ..

وانتهت مناقشة قضية الارهاب بعدة توصيات منها تقديم الدعم المالي للمشروعات والخدمات بالصعيد والقضاء على البطالةوالعمل على انشاء جامعة جنوب الوادى بمدينة قنا ودعوة علماء الدين لرفض دعاوى التطرف ومد الشباب بجرعات دينية سليمة لتأصيل القيم الاجتماعية ..

الادمان يتراجع

كذلك نال موضوع الادمان اهتماما كبيرا من الباحثين والحاضرين وراس الجلسات اللواء محمد عباس منصور خبير مكافحة المخدرات بالامم المتحدة واللواء سيد غيث مدير ادارة مكافحة المخدرات واللواء عصام الترساوى الذين قاموا بالرد على اسئلة الحاضرين ..

وتحدث الدكتور فيكتور سامى ميخائيل مدرس علم النفس بكلية طب الزقازيق حول اسباب الادمان حيث اوضح تعدد وتشابك اسباب الادمان ومنها غياب الاب والقدوة ومن خلال بحثه على عينة من المدمنين وابائهم وامهاتهم والاتجاهات التربوية لديهم أوضحت الدراسه ان هناك ٨٠٪ من المدمنين شكلت المشاكل الاسرية السبب الرئيسى في الادمان بالاضافة الى ضغوط رفقاء السوء ..

واقترح حث وسائل الاعلام لبيان اضرار الادمان وتوضيح الاثار السيئة للادمان وتعريف الاباء باعراض هذاالخطىء لحماية ابنائهم قبل الوقوع فيه .

وناقشت « حنان » احدى الطالبات المشاركات في المؤتمر د . فيكتور سامى عن الحلول المقترحة لعلاج الادمان واوضحت ان المجتمع ينظر الى المدمن بانه مجرم وثغرة في المجتمع حتى بعد شفائه من الادمان . وهذا ما يسبب عودة المدمن الى ادمان المخدرات مرة اخرى .

بين مصر وسوريا

وتحدث خالد الحامضى عميد كلية الحقوق جامعة حلب قائلا عندما قدمت الى المؤتمر كنت اتوقع اختلافا في المشكلات بين الشباب في سوريا ومصر لكني وجدت ان المشكلات واحدة واهم مايقلق الشباب هو المستقبل وتحدياته .. المخدرات في سوريا لست مشكلة لان سوريا ليست ارض زراعة للمخدرات او تجارة او استهلاك وقد اصدرت قانونا يجرم تجارة المخدرات ويرفع العقوبة الى حد الاعدام ..



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٤

واستطرد قائلا : الشباب في سوريا يعانون من القلق والتوتر النفسي بسبب الظروف الراهنة ويجد الشباب نفسه في صراع وهذا سبب من الاسباب التي تؤدي الى العنف ولا اسميه ارهابا ويلجأ اليه الشباب تعبيرا عن الالم والمعاناة والقلق وفي سوريا لدينا المنظمات الشعبية واتحاد منظمة «شبيبة الثورة» تثقف الشباب وتقيم المعسكرات وتناقش قضاياه وأمل ان تشترك جميع الدول العربية بالمسئولين عن الشباب في السنوات القادمة في هذا المؤتمر ..

كما شارك وفد من الكويت الشقيقة يضم عشرة اعضاء يمثلون المحافظات المختلفة للدولة .. اكد الوفد انه سوف يقوم بطبع الابحاث والدراسات التي ناقشها المؤتمر لتوزيعها على المراكز الشبابية والجامعات بالكويت ..

دور الاسرة والمدرسة

وقال الدكتور علي الشامي ان الشباب في صراع بين الصراع والخطأ .. والمدرسة ليس لديها الوقت للعلاج واقتصر دورها على الدروس والمناهج التعليمية .. وعن دور الاسرة اضاف ان انحرافات الشباب تتم بسبب غياب القدوة داخل الاسرة وان العلاج لابد ان يتم من خلال اكتشاف جذور واسباب المشكلة وتوعية الآباء باهتمامات الشباب وخلق نوع من الصداقة بين الابناء والآباء لتذوب مشكلات الصغار مع اولياء امورهم من خلال المناقشات الاسرية التي يغلب عليها الحب بعيدا عن العقاب او الغياب المستمر لدور الاسرة ..

اخصائيات في المكافحة

واثارت السيدة أمال مرزوق مدير ادارة شرق القاهرة التعليمية قضية بالغة الحساسية .. قالت انها بعد جهد كبير وافقت ادارة مكافحة المخدرات على القاء محاضرات على اولياء الامور لدعم القيم التربوية داخل الاسرة لحماية شبابنا من خطر الادمان خاصة في المراحل السنية المبكرة في التعليم الاعدادي والثانوي ..

واضافت انه تم تدريب عدد من الاخصائيات الاجتماعيات بمختلف مدارس مصر الجديدة في ادارة مكافحة المخدرات للتعرف على حجم مشكلة الادمان .. محليا وعالميا واعراض هذا المرض الخطير وكيفية معالجته نفسيا واجتماعيا بين الطلاب وسبل الوقاية لانقاذ ابنائنا من هذا الخطر الداهم ..

ماذا قال الشباب

استمع المؤتمر لعدد من التلاميذ والتلميذات .. قالت حنان عبدالسلام طالبة بالصف الثاني الثانوي ان المؤتمر ناقش عددا كبيرا من الموضوعات والابحاث العلمية التي تمس الشباب واحتياجاتهم وطالبت بمناقشة موضوعات هامة أخرى مثل مرحلة المراهقة وكيف ينظر اليها المجتمع .. والهوايات المختلفة وكيفية تنميتها لدى الشباب كوسيلة تقي الشباب من اخطار الادمان والارهاب وحرية الفتاة وحدودها ومدى مشاركتها في المجتمع فالفتاة تريد ان تشارك بايجابية وحماس .. والبعض يتعجب من مشاركة البنات في المؤتمرات والحياة العملية بصفة عامة .. وهناك اتجاهات تدعي ان خروج المرأة للعمل وراء انحراف الابناء وهذا ليس صحيحا لأن المرأة الناجحة تستطيع التنظيم بين العمل والاسرة ..

محاربة التدخين

واضافت الطالبة شيرين محمد عباس انها استفادت من مناقشات المؤتمر في محاربة التدخين واكدت انها تحارب هذه الظاهرة في البيت والمدرسة بجعل ابي يشعر بأن التدخين يسبب لنا ضيقا واطالبه بأن يقلل منه .. وكذلك المدرس في الفصل .. وفي المواصلات العامة اطالب المدخن بالتوقف عن التدخين .

حماية البيئة

وناقش المؤتمر مشكلة حماية البيئة واخطار الكوارث الطبيعية واهمية الاستعداد لها بالوعي البيئي الكامل لدى شبابنا .. ودارت المناقشات حول خطط الاعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية قبل وقوعها وخطط للعمليات بعد وقوع الكارثة وكيفية ازالة الآثار المترتبة عليها من خلال بحث قدمه اللواء عادل نعم مدير عام مصلحة الدفاع المدني الذي ركز فيه على اهمية اعداد وتدريب كوادر شبابية قادرة على مواجهة الكوارث ..

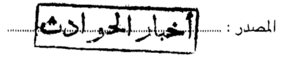
قيادات الغد

وناقش المؤتمر ايضا قضية اعداد قيادات الغد من الكوادر الشبابية من خلال بحث للدكتور نجيب اسكندر ابراهيم رئيس مركز الادارة والتنمية ودارت المناقشات حول تدريب الشباب على فهم شخصيات الاخرين من حوله واحترامهم رغم اختلاف الاراء او وجهات النظر . وان يشجع من حوله من الزملاء على التعبير عن ارائهم باستخدام الحوار الهادف البناء واحترام اراء الاخرين .. وطالب الشباب بالتجديد والابتكار وعدم التقيد بالاساليب الروتينية والاستفادة من المهارات وتشجيع العمل الجماعي وتحمل المسئولية .

الشرطة والشباب

واخيرا دارت مناقشات حول دور الشباب والشرطة وتوثيق الصلة الاجتماعية بين الشرطة كجهاز امني وبين الشباب لتحقيق الأمن البيئي والنفسي لشباب مصر وتناولت المناقشات دور الشرطة كجهاز امني في حماية الشباب من الانحرافات والمجالات المختلفة التي يمكن من خلالها ان يقدم جهاز الشرطة دورا في التربية الامنية للشباب وتوطيد العلاقة الايجابية بين الشرطة والشباب وطالب البحث بتدريس مادة سلوكيات يقوم بتدريسها اساتذة من كليات التربية وعلم النفس لضباط الشرطة وعقد دورات تدريبية اكاديمية لضباط الشرطة لمعرفة ابعاد التربية الامنية للشباب المصري ..





المدمنة .. والمجتمع

اثارت الطالبة حنان عبدالسلام قضية عدم تقبل المجتمع للفتاة المدمنة بعد اقلاعها عن الادمان وقالت ان المجتمع يرفض الفتاة التى وقعت فريسة وضحية للادمان وتساءلت من سيتقدم للزواج من فتاة اقلعت عن الادمان ؟!

ووسط دهشة الحاضرين اجابها الدكتور فيكتور سامي ميخائيل ان هناك بالفعل ضغوطا نفسية واجتماعية كبيرة على الفتاة فى المجتمعات الشرقية .. والاسرة عندما تكتشف ادمان احد ابنائها للمخدرات فانها تخاف من الفضيحة ومن ازدراء المجتمع ونظرته السيئة للمدمن وبالتالى لاتستطيع التعامل مع المشكلة على الوجه الصحيح فمكاشفة النفس ثم مكاشفة الاخرين من اولى خطوات العلاج وهناك بعض الاسر عاشوا تجربة الابن المدمن وخافوا من اعلان ذلك لكنهم واجهوا الواقع بعد ذلك واعلنوا رفضهم للادمان وشنوا حملات ضد تجار المخدرات وتوعية الاباء والابناء باضرار الادمان .. واضاف دكتور فيكتور ان الوقوع فى الخطا ليس عيبا وانما الاستمرار فيه هو العيب ولابد من مواجهة انفسنا اولا لنستطيع حل كافة المشاكل ..

٣ سنوات إعدادا للمؤتمر

استغرق الاعداد للمؤتمر ثلاث سنوات من التحضير وعقد الجلسات المبد' حيث بلغ عدد الدراسات المقدمة للمؤتمر ٩٩ بحثا يتناول كافة القضايا الشبابية تم مناقشة اربعين بحثا خلال ايام المؤتمر وصرح د. جمال غوردون ان المؤتمر سينبثق منه عدة مؤتمرات اخرى لتشمل كافة احياء القاهرة ثم بقية المحافظات والاهتمام بشباب العمال والحرفيين وكافة قطاعات لشباب واكد على تطوير التعليم في المراحل المختلفة وزيادة الاهتمام بتاهيل المعلم القادر على العطاء والاهتمام بالتعليم الفني والصناعي..

اما السيدة آمال مرزوق مدير شرق القاهرة التعليمية فكانت الديناموا المحرك والنشيط وراء نجاح المؤتمر واشارت الى مجالس الاباء والندوات التي عقدت حول دور الاسرة والعلاقة بين الاباء وابنائهم ودورهم في حماية ابنائهم من اخطار الادمان والارهاب واكدت على التعاون الكامل بين اجهزة الشرطة والمسئولين في حي مصر الجديدة مع منطقة شرق القاهرة التعليمية لتكثيف الوعي الامني والبيئي للشباب..

فكرة!

ايها العاطل ! اخرج الى الشارع ! لاتنتظر فى بيتك حتى يجىء لك قرار التعيين من الحكومة .

الانتظار الطويل يولد الكابة والياس . لاتياس ! اطرق كل باب .. ابحث فى كل مكان حركتك الدائمة هى التى ستخرجك من كابوس الياس . وستجعلك تعيش مع الامل .

لو كنت مكانك لتعلمت صناعة جديدة . المستقبل للعمال المدربين . العامل غير المدرب لامستقبل له .

لاتتصور ان البطالة فى مصر وحدها . امريكا وانجلترا وفرنسا والمانيا فيها بطالة كبيرة ، شركات ضخمة تستغنى عن كثير من موظفيها وعمالها . العمال المدربون وحدهم هم الذين يبقون فى مناصبهم . هم الذين تتهافت عليهم الشركات والمؤسسات . من السهل ان تتعلم صناعة جديدة كل ماهو مطلوب منك ان تتفرغ لهذا التدريب ان تحبه . ان تعطيه قلبك . ان تواظب عليه . فى شهور قليلة سوف تتدرب . سوف تصبح بضاعة مطلوبة فى كل سوق وفى كل بلد من بلاد العالم .

احذر ان تجلس فى بيتك تنتظر الهموم تتجمع حولك . الياس يكاد يقتلك . الانتظار الممل ينكد عليك الحياة . كثيرون يمرضون من حولك من طول الانتظار . فاترك الجو الخانق واخرج الى الشارع تشم الهواء الطلق الملىء بالامل .

لاتحتقر الفرصة التى تجعل منك عاملا مدربا ! هذه فرصة ذهبية تفتح لك النوافذ المغلقة . تضىء لك النور فى الظلام ، تختصر سنوات الانتظار المميت . الانتظار فى البيت يعلمك الكسل والخمول سيجعلك تنام النهار وتسهر الليل . وستظهر لك امراض كانت مختفية .

سيضاعف همومك سوف تنسيك الصناعة التى سوف تتعلمها كل متاعبك واحزانك وسيولد فى قلبك امل جديد . الامل يطيل العمر . والياس يقصف العمر .

الخروج الى الشارع والتدريب على صناعة جديدة هو احسن طريقة للمقاومة . هو صمود امام كارثة البطالة ، هو انتصار على الياس والاستسلام . لاتستسلم للبطالة وسوف تنتصر عليها .

مصطفى أمين



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشغيل ٦٢٥ ألف خريج سنويا في مشروعات التنمية بالمحافظات

مجلس الوزراء يبحث قريبا برنامجا لتشغيل المتعطلين:

شركات خاصة بالمناطق الريفية لتسويق الإنتاج الزراعي

منطقتان صناعيتان للمستثمرين بكل محافظة

حوافز لتشجيع التقاعد المبكر بالجهاز الحكومي

التوسع في مشروعات الأسر المنتجة والحرفيين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

يبحث مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في اجتماع قادم يعقد قريبا برنامج عمل تنفيذي لمواجهة مشكلة البطالة. ويستهدف البرنامج تشغيل ٦٢٥ ألف خريج سنويا على فرص عمل حقيقية للمتعطلين، وذلك لمواجهة البطالة باسلوب علمي من خلال مشروعات للتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على المحليات، واستغلال المزايا النسبية لكل محافظة، في اطار رؤية جديدة لتنمية رأس المال البشري.

وصرح السيد احمد العماوي وزير القوى العاملة والتشغيل بان البرنامج سيشمل التوسع في مشروعات الأسر المنتجة، وتجمعات الحرفيين ومدنهم، ومشروعات الصندوق الاجتماعي، وجهاز بناء وتنمية القرية، والخدمات المرتبطة بشبكات البنية الأساسية.

وقال - في تصريحات الى هيثم سعد الدين مندوب «الأهرام»: ان البرنامج يستهدف تشجيع انشاء شركات خاصة وتعاونيات في المناطق الريفية للقيام بانشطة التسويق للانتاج الزراعي، واقامة صناعات ريفية بوحدات انتاجية مصنعة محليا لحفظ المنتجات الزراعية، واقامة صناعات صغيرة لتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية لتسهيل تبادل السلع، وتقليل الفاقد، والارتقاء بالتسويق.

ويتضمن البرنامج تشجيع اقامة الصناعات الجديدة طالما كانت محققة للتكامل الراسي مع الصناعات القائمة، واستخدام كافة انواع الحوافز والسياسات والآليات التي تؤدي الى خلق اقتصاد تصديري، والاستخدام الكثيف للعمالة في القطاعات والانشطة الخدمية. كما يشمل البرنامج في المدى المتوسط والطويل انشاء منطقتين صناعيتين على الأقل في كل محافظة، وتقوم الأجهزة المركزية والمحلية بتجهيز المواقع وتزويدها بالمرافق والبنيات الأساسية بشرط أن تكون في المناطق الصحراوية وغير الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها لتكون مراكز صناعية مغذية للصناعات القائمة.

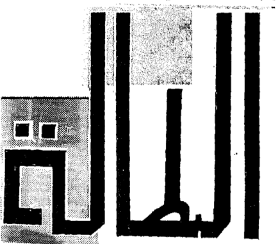
واضاف وزير القوى العاملة ان البرنامج يتضمن - ايضا - مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية بصفة دائمة، وذلك بالنسبة لمستويات أسعار الصرف والفائدة والانفاق الحكومي والسياسات الضريبية والتجارة الخارجية. وأشار الوزير الى أن برنامج التشغيل يستهدف تجديد شباب الجهاز الاداري الحكومي بتشجيع التقاعد المبكر في الجهاز الحكومي بازالة المعوقات المختلفة، وايجاد الحوافز وعدم التوسع في مبدأ المد والتجديد للمحالين الى التقاعد لزيادة فرص الاحلال وتشغيل الخريجين في الأجهزة الحكومية، والتوسع في الخدمات الاجتماعية المرتبطة بتنمية رأس المال البشري خصوصا في التعليم والتدريب والصحة عن طريق الاستثمار المكثف في هذه القطاعات. كما يشمل البرنامج التوسع في خلق أنشطة صغيرة الحجم سواء في المجالات الانتاجية أو الخدمية والتوزيعية، واسناد عمليات النظافة وصيانة المباني والأجهزة والمعدات الحكومية الى شركات قطاع الأعمال الخاص لزيادة تشغيل الخريجين، وتنفيذ مشروعات الأشغال العامة الكبرى المرتبطة بخطة التنمية باستخدام العمالة المكثفة بدلا من المعدات المستوردة على نطاق واسع، مع خلق الحوافز المادية وغير المادية والآليات التي تجعل شركات ومؤسسات قطاعي الأعمال العام والخاص تستخدم المزيد من قوة العمل المؤهلة، والتوسع في اداء الخدمات الحكومية عن طريق شركات خاصة. وقال الوزير ان برنامج التشغيل والتوظف في المدى المتوسط والطويل يشمل سياسات التدريب والتعليم بتحديد طبيعة ونوعية التدريب والإعداد المختلفة المستفيدة، والتمويل واعادة تخطيط هيكل التعليم. واشار الوزير الى انه سيجري التنسيق لهذه البرامج بصفة دورية من خلال غرفة مركزية لمتابعة التشغيل على مستوى المحافظات، وعلى المستوى القومي تحت اشراف وزير القوى العاملة والتشغيل ولجنة وزارية يشارك فيها وزراء الادارة المحلية والتنمية الادارية والتعليم وشبكة معلومات تحدث يوميا وآليات قومية ومحلية تعبأ وتنسق في اطار متكامل، وذلك بعد أن أظهر الحصر الرسمي في ٢١ محافظة ان عدد الخريجين المتعطلين بلغ مليونا ٤٢٥١١٣ في نهاية ١٩٩٣.

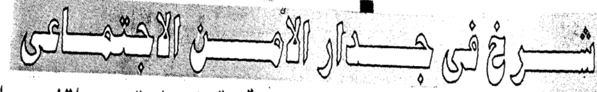


المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

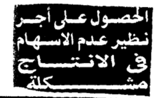
البطالة مشكلة المشاكل التى استعصت على الحل حتى الآن والتى ترتب عليها عدد كبير من الكوارث الاخرى لعل اهمها الادمان والتطرف . وبناء عليه اصبحت مصر تعانى من كساد اقتصادى . فارتفعت نسبة البطالة فى الاونة الاخيرة بشكل متزايد وملاحظ حتى اصبح الشباب يعيش فى فراغ ويشعر بالاغتراب داخل وطنه وعدم الانتماء والولاء له واصبح ضعيف الشخصية مخدوعا وراء الشعارات الكاذبة والوعود المزيفة التى تنادى بها بعض الطوائف وينساقون وراءها بدون وعى وتفكير سعيا وراء المادة بغض النظر عن العمل الذى يقومون به .. هل فى صالح المجتمع أم لا .





□ ٧٪ فكرة جديدة للمناقشة وتحتاج توجيها تشريعيا

منح اعفاءات ضريبية فى القطاع الخاص توفر اكبر عدد من فرص العمل



تحقيق : خالد محيى الدين

فيؤكد تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ان هناك اعداد كبيرة من خريجى الكليات النظرية مثل التجارة والآداب والحقوق عن طريق فائض الخريجين قد بقى منهم الآلاف العديدة بدون عمل لمدة تزيد على اربع سنوات على الاقل ؟ بل وتزيد مدة بقائهم بدون عمل من عام لآخر . وقد بلغت نسبة المتعاملين مع هذا النظام من خريجى كليات التجارة ٤٨٪ ؟ ومن خريجى كليات الحقوق ٤٦٪ من اجمالى الخريجين وكل هذا يمثل ضياعا لموارد الدولة الهامة ، وقد ادى الاستقرار فى هذا الاتجاه وتزايد اعداد الخريجين الى تراكم اعداد كبيرة بدون عمل انتظارا لدورهم بعد اربع سنوات للتعيين ؟ حتى انه قدر عدد المتبقين من خريجى كليات التجارة دون التحاق بأية عمال ينتظرون دورهم فى التعيين من سنة ١٩٨٧ الى ٤٨٣٦٥ ؟ واعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين لم يتم تعيينهم حتى الآن .

ولم يقتصر التعامل مع نظام فائض الخريجين على خريجى الكليات النظرية ؟ بل امتد فشمل خريجى بعض الكليات العملية المتميزة مثل الهندسة والعلوم ؟ فبلغ متوسط الفائض فى كليات الهندسة فى سنة ١٩٨٧ ٢٧٪ من اجمالى الخريجين منها وارتفعت نسب هذا الفائض فى بعض التخصصات من خريجى هذه الكليات الى ٥٠٪ من اقسام النسيج وميكانيكا السيارات فى هذا العام ، وبلغت نسبة الفائض فى كليات العلوم حوالى ٥٣٪ وكذلك بلغت نسبة فائض الخريجين فى كليات الزراعة حتى سنة ١٩٨٧ اكثر من ٧٠٪ .

وتشير جميع التوقعات الاحصائية الى توقع ارتفاع نسبة المتقدمين للتعيين بنظام الخريجين من سنة لاخرى نظرا لانخفاض الطلب على العمالة المصرية فى الخارج فى الوقت الحالى للظروف الاقتصادية الراهنة ؟ وهى الظروف التى ادت ايضا الى خفض فرص العمل فى القطاع الخاص وتزايد الضغوط للالتحاق بالعمل فى الحكومة .

قامت « الحياة المصرية » بطرح فكرة لعلها تكون علاجا مؤقتا للبطالة وان كانت بها بعض السلبيات . تمثل الفكرة تعيين فرد فى كل شركة مع فائض العمالة فى الشركة على ان يتم دفع راتب هذا الفرد من ٧٪ من قيمة التبرعات التى تدفعها الشركة كل عام .

ومن اجل ذلك طرحنا الفكرة وناقشناها مع عدد كبير من الهيئات والشركات لمعرفة رايهم ومدى قبول الفكرة ونجاحها للتوصل لعلاج ولو جزئى لمشكلة البطالة .

● تشجيع الاستثمار فى القطاع الخاص ●

كان لنا لقاء مع **مجدى ابوطالب عضو مجلس الشعب بالهرم** والذى يرى ان البطالة شرخ فى جدار الامن الاجتماعى وجهود الدولة فى هذا المجال واضحة ولاتحتاج الى نفاق او رياء . اما بخصوص فكرة ٧٪ التى تتبناها جريدة « الحياة المصرية » فهى فكرة جيدة وواقعية ، ولكن قبل الاقدام عليها لابد من الدراسات وتقييمها لمعرفة مدى مانتأثر به ونؤثر فيه ، فهى فى حاجة الى دراسة جدية ومناقشة تشريعية تستوجب الانتباه والاهتمام . لاننا نعرف ان الضرائب حق للدولة تعمل على زيادة حجم الاستثمار فى القطاع العام على حساب الاستثمار فى القطاع الخاص وهو الاتجاه الذى تنتهجه الدولة حاليا لان منح الدولة اعفاءات ضريبية لاوجه الاستثمار فى القطاع الخاص يمكن ان يوفر اكبر عدد ممكن من فرص العمل - ويجب ان يكون هناك حذر فى استخدام الضرائب للمساعدة فى خلق فرص العمل، حيث يؤدى تحقيق بعض الاهداف الى اثار سلبية بالنسبة لغيرها من الاهداف لذلك يجب الموازنة بين الاهداف المختلفة بما يؤدى الى الوصول الى اكبر عدد من فرص العمل .

● الاعانات الحكومية ●

يؤكد عبدالعزيز رمزى عضو هيئة مكتب الحزب الوطنى بالجيزة وامين التنظيم ان هناك بعض الاعانات التى يمكن استخدامها فى مكافحة البطالة ومنها الاعانات الحكومية لبعض الصناعات والمصانع وتمنح للمشروعات التى تستخدم كثافة عمالية عالية ، كما يمكن ان تأخذ صورة اعفاء ضريبى ، اما بالنسبة لفكرة ٧٪ فهى جديرة بالمناقشة وخاصة انها لاتخرج عن السبل التى تطرحها الدولة امامها للاسهام فى حل مشكلة البطالة ولكن الخوف ان العمل او قوته لاتكون فى حاجة ماسة الى هذه العمالة الاضافية ، ولاتستغل كافة قدراتهم الانتاجية فيعتبرون فى حالة بطالة مقنعة حيث يحصلون على اجور تزيد على مقدار مساهمتهم فى الانتاج وينتج عن ذلك مايسمى بفائض العمالة ويتم تقدير عددهم باستخدام ثلاثة ابعاد وهى عدد العاملين القائمين بالعمل وعدد ساعات العمل وكثافة العمل .

● تنمية الحرف البيئية ●

اما **المستشار عبدالمنعم محمود حبيب المستشار بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة** فيؤكد ان البطالة من الموضوعات ذات الاهمية الكبيرة فى الدول النامية بشكل خاص ، وتمثل المظهر والسبب فى نفس الوقت لمشكلة الفقر ومصر من بين الدول النامية التى ينخفض فيها متوسط الدخل الحقيقى المقرر ولذلك تشكل مشكلة البطالة فيها عنصرا خطيرا يهدد بالقضاء على كافة جهود التنمية ولذا كان لابد من توصل :

- ● توفير التمويل لاقامة الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة لسعر الفائدة وآجال السداد .
- ● تنمية الحرف البيئية والشعبية كالصناعات الخزفية والزجاج المنقوش واعمال الفخار واشغال النسيج اليدوى .
- ● اجراء مسح شامل لفرص الاستثمار فى المشروعات الكبرى فى نطاق القطاع الريفى
- ● اقامة اسواق للمنتجات الفنية والصناعات الحرفية فى المجتمعات العمرانية الجديدة لان تضخم مشكلة البطالة على المستوى القومى يرجع الى عدم التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها ، كما تشير هذه المشكلة الى وجود خلل فى اسلوب تخطيط القوى العاملة على المستوى القومى ولاسيما فى الدول التى تعتمد على الاسلوب المركزى فى التخطيط .

● ترك العمل المكتبى ●

اما **شوقى محيى رئيس مجلس ادارة سلسلة مطاعم عجيبة فيقول :** على الشباب ان يترك العمل المكتبى ويتجه الى العمل فى اى مجال اخر ويبحث هو بنفسه عن عمل فان الازمة ازمة الشباب نفسه وليست ازمة البطالة ، اما عن فكرة ٧٪ فهى فكرة ممتازة واتمنى موافقة الشركات للقضاء على البطالة وليس هناك اى داع لاخذ المرتب من نسبة التبرع ولكن يكون مساهمة من الشركة لحل الازمة .

اما **الاستاذ خالد كرم رئيس مجلس ادارة شركة اس . ام . سى لتوزيع العمالة بالخارج فيقول :** انا عندى زيادة كبيرة ولست مستعدا لتحمل المزيد من العمالة لان الدول العربية بها بطالة هى الاخرى ، انا اتحمل فى شركتى اكثر من عشرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

موظفين يمكن الاستغناء عنهم ولكن مع ذلك فالفكرة نبيلة .

ويذكر الاستاذ مصطفى حنفي رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للنشر والتوزيع انها فكرة وجيهة ولكنها تقتصر على الشركات الكبرى ولكن الشركات الصغيرة لاتستطيع تنفيذ تلك الفكرة .

● فكرة غير دقيقة ●

يقول صابر السيد عيد بشركة قصر النيل لاستيراد الاجهزة الطبية انها فكرة غر دقيقة بالمرة ، فمن الافضل ان اوجه الشباب بدلا من ان ياتى ليأخذ راتبا بدون عمل فهذه ليست فى صفات المصريين .

اما الاستاذ سمير سامى رئيس مجلس ادارة شركة مصر للاستثمارات المالية فيقول اننى لااوافق على هذه الفكرة لانها تساهم فى البطالة وماهو اخطر من البطالة وهى البطالة المقنعة .

ويؤكد سعد السيد الشحات رئيس شركة النيل والنسيج ان العمالة زائدة فى معظم الشركات وهذه بطالة مقنعة ولو ان كل شركة تركت الزيادة العمالية التى عندها لزاد هذا العدد الى الضعف بل اكثر فى ذلك .

هكذا تعددت وجهات النظر والآراء سواء بالسلب او الايجاب حول هذه الفكرة محاولة معنا للوصول الى حل سريع .



تقرير الصندوق الاجتماعى يؤكد:

عاطل بين كل ٣ مواطنين

كتب مسعد نوار:

أكد تقرير صدر مؤخرًا عن الصندوق الاجتماعي للتنمية استمرار تدهور وتدنى مستوى الأجور والدخول، مقارنة بالقفزات الضخمة فى تكلفة المعيشة واسعار السلع والخدمات الضرورية خلال الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وأظهر التقرير أن الخدمات الصحية والاجتماعية والماكولات والمشروبات كانت أكثر السلع التى عانت من الارتفاع الحاد فى الأسعار خلال هذه الفترة.

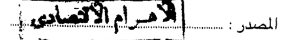
رصد التقرير النسب التى سجلتها معدلات زيادة الأسعار خلال السنوات السبع الماضية أى خلال الفترة بين عامى ١٩٨٦ حتى ١٩٩٣، وفى هذا الصدد أشار التقرير إلى أن أسعار الحبوب شهدت ارتفاعًا مقداره ٥٦٩ فى المائة، وبلغت نسبة ارتفاع أسعار اللحوم والبيض ٢٨٨ فى المائة، ومنتجات الألبان ٢٨٣ فى المائة، والخضراوات ٢٦٣ فى المائة والفاكهة ٣٠٢ فى المائة، أما باقي السلع الغذائية فقد بلغ متوسط نسب الارتفاع فى أسعارها ٣٢٠ فى المائة، وعلى صعيد المساكن والوقود فإن أسعارها أرتفعت بنسبة ١١٨ فى المائة، أما الملابس فقد زادت أسعارها بنسبة ٢٤٦، والنقل والمواصلات ٢٠١ فى المائة والخدمات الصحية والاجتماعية ٣٨١ فى المائة.

وفى المقابل أكد التقرير استمرار انخفاض الدخل الحقيقى لموظفى الحكومة بالقطاع العام منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن بسبب الارتفاع الشديد فى الأسعار ومعدلات التضخم وهو ما انعكس فى النسب التى يلتهمها الإنفاق على الغذاء من دخل الطبقات الفقيرة فقد قفزت هذه النسبة من ٤٠ فى المائة من الدخل إلى ٦٥ فى المائة (!!)

وذكر التقرير أنه رغم الارتفاع الذى حدث لدخول العاملين بالقطاع الخاص حتى عام ١٩٨٧، إلا أنها توقفت بعد ذلك، وبدأت فى الانخفاض بعد هذا التاريخ، وهو ما حدث أيضًا لدخول العاملين بالقطاع الاستثمارى والمشترك.

وعلى صعيد اخر أشار التقرير إلى تدهور قدرة الهيكل الإنتاجى على تشغيل القوى العاملة فى المجتمع حتى أن نسبة العاملين إلى عدد السكان لا تزيد على ٢٨ فى المائة فقط، ونسب التقرير لمركز معلومات مجلس الوزراء أن معدل البطالة وصل إلى ما بين ١٧ إلى ٢٠ فى المائة من قوة العمل، حيث بلغ عدد العاطلين حوالى ٣.٤ مليون عاطل، وتبين من خلال حصر المركز أن بين كل ٣ افراد داخل الأسرة الواحدة يوجد عاطل (!!).



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيه ١٩٩٤

مصر



التعليم و الجامعات

لبيب السباعى

الصندوق..

هل ينزع الفتيل من قنبلة البطالة؟

تواصل الحكومة حاليا جهودها من اجل تقليل نسبة البطالة تنفيذا للتوجيهات المتكررة للرئيس حسنى مبارك حيث ترقب الحكومة الاثار الاجتماعية والاقتصادية التى تنجم عن هذه المشكلة .

وقد اتجهت الحكومة فى الاونة الاخيرة الى معالجة مشكلة البطالة باسلوب علمى بحيث تتعامل مع طرفى المشكلة فى ان واحد وهما الزيادة السكانية ونموها وقوة العمل من ناحية.. وخلق فرص عمل جديدة حقيقية ومنتجة من خلال مشروعات الخطة من ناحية اخرى.

وتمثلت خطة الحكومة لخلق فرص عمل جديدة للشباب خلال الفترة الماضية في ثلاثة محاور رئيسية هى استصلاح الاراضى وتشجيع الصناعات الصغيرة وفتح اسواق عمل جديدة فى المنطقة العربية بطريقة مخططة وبعقد اتفاقيات ثنائية مع الحكومات العربية لتنمية هذا الاتجاه.

ونظرا لبعض المشكلات المالية والتنظيمية التى واجهت تلك المشروعات فقد اتجهت الحكومة الى اتخاذ خطوات اكثر ايجابية لخلق فرص عمل جديدة مستهدفة فى ذلك ثلاثة اهداف رئيسية اولها أن فرص العمل الجديدة مرتبطة بالاستراتيجية العامة للدولة.. وثانيها ان فرص العمل الجديدة تعبر عن احتياجات حقيقية للمجتمع وتستهدف الاسهام في تحقيق الفائض الاقتصادى وثالثها الاتجاه الى المشروعات التى تتصف بكثافة الايدى العاملة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٦

وفى سبيل تحقيق ذلك فقد اتخذت الحكومة خطوات ايجابية وبناءة للوصول الى جذور المشكلة وتقديم الحلول التى تتميز بالحركة والشمول.

ومن ذلك صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الاعمال العام والذى استهدف تحرير هذا القطاع وخلق المناخ المناسب لتحقيق الانطلاقة فى المجالات الاقتصادية المختلفة.

ومن المؤكد ان هذا القانون سيغير من اليات السوق وبالتالى سوف تتسع قاعدة التشغيل للايدى العاملة فى ظل المنافسة القوية بين القطاعين العام والخاص.

الصندوق.... خطوة:

ومن اهم الخطوات التى اتخذت لمواجهة مشكلة البطالة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بشأن إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يعتبر من اهم الخطوات الايجابية فى سبيل تقديم الحلول العملية لهذه المشكلة.

وتتحدد اهداف الصندوق فى خلق فرص عمل للعمالة المتعطلة والعائدة من الخليج والفائض من خريجى الجامعات والمعاهد.. وتحسين الظروف البيئية والمعيشية لمحدودى الدخل فى المناطق المحرومة من الخدمات واستكمال استراتيجيات الدولة للتنمية من خلال مساندة المنظمات الحكومية وغير الحكومية التوسع فى العديد من مشروعات التنمية والمشروعات الصغيرة ذات العائد.

وفى هذا الاطار تحدد عمل الصندوق فى خمسة برامج رئيسية اولها برنامج الاشغال العامة المكثفة للعمالة ويهدف الى خلق فرص عمل من خلال مشروعات صغيرة في مجالات شبكات المياه وشبكات الصرف وتحسين الطرق الزراعية ومداخل القرى ونظام جمع القمامة واستغلالها وتنظيف القنوات وتنظيف المبانى.

والبرنامج الثانى من برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية هو برنامج التنمية للمجتمعات المحلية ويهدف إلى تمويل الانشطة القائمة والمساعدة فى رفع مستوى الدخل وتقديم المساعدات الفنية والتدريب لتحسين الاداء خاصة فى مجالى الرعاية الصحية الاساسية ومحو الامية.

اما البرنامج الثالث فهو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة من خلال توفير التمويل والدعم الفنى للجهات الوسيطة ذات القدرات والخبرات الشاملة لادارة المشروعات الصغيرة فى مجالات التدريب والتسويق والادارة والتحكم فى الجودة.

والبرنامج الرابع هو برنامج لتوفير فرص العمل عن طريق تمويل برامج تدريب لتأهيل وإعادة تأهيل العمالة كنتيجة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى للدولة مع توفير برامج لتعويضات البطالة للقوى العاملة التى قد تتأثر نتيجة برامج الاصلاح الاقتصادى وخطط التنمية.

والبرنامج الخامس هو برنامج استيراد السلع ذات الاهمية الخاصة بهدف مساعدة هيئة النقل العام بالقاهرة والاسكندرية على توفير قطع الغيار اللازمة مما يزيد من فاعلية شبكة المواصلات العامة التى يعتمد عليها ذوو الدخل المحدود.

وبمجرد انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية تم وضع مشروعات لتنفيذها خلال العام الاول من انشائه.... وهى اربعة مشروعات كبرى... اولها.... مشروع الاسر المنتجة المقدم من وزارة الشئون الاجتماعية مرحلة اولى وثانيها مشروع دعم القطاع الحرفى المقدم من وزارة الادارة المحلية مرحلة اولى... وثالثها مشروع الصناعات الصغيرة المقدم من جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية مرحلة اولى والمشروع الرابع.... هو المشروع 'الريادى لحماية جوانب مجرى نهر النيل... المقدم من وزارة الاشغال العامة والموارد المائية.

كذلك وضع الصندوق قائمة بالمشروعات التى ستنفذ خلال السنوات الخمس التالية ومن أهمها مشروعات مقترحة من قبل الحكومة تتضمن تنفيذ نظام للصرف الصحى المتكامل قليل التكلفة



بمحافظة الاسماعيلية وتشجير جوانب نهر النيل وقنوات الرى والصرف الرئيسية وتشجير وتحسين المتنزهات والحدائق بمحافظتى القاهرة والجيزة وتطوير وتحسين حديقة النباتات والمساهمة فى انشاء حديقة مماثلة فى اسوان وانشاء جمعيات للخريجين في الاراضى الجديدة واصلاح البنية الاساسية وتنمية المجتمعات فى الاراضى المستصلحة.

٨٠٠ مليون دولار لحل الازمة

كذلك من اهم المشروعات التى اقترحتها الحكومة لتنفيذها خلال تلك الفترة مجموعة متكاملة من مشروعات الاشغال العامة بمحافظة الدقهلية ومشروعات حرفية صغيرة.

كما يجرى حاليا اقتراح مشروعات اخرى اهمها نظام لتوفير فرص العمل فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص وتدريب واعادة تدريب ورفع كفاءة الشباب المتعطل والعاملين المتوقع الاستغناء عنهم.

ويبلغ رأس مال الصندوق الاجتماعى للتنمية ٨٠٠ مليون دولار منها قروض ميسرة تبلغ ٣٢٠ مليون دولار من الصندوق العربى والصندوق الكويتى والبنك الدولى والمانيا اضافة الى منح لاترد تبلغ ٢٨٥ مليون دولار من الجامعة الاوروبية وعدد اخر من الدول تبلغ مساهمة حكومة مصر فى الصندوق ٥٥ مليون دولار. على ان تحقيق التشغيل الكامل لقدرات قوة العمل المصرية ان يسهم الجهاز الحكومى فى حل هذه المشكلة الا بنسبة ضئيلة خاصة لوجود ظاهرة البطالة المقنعة في وحداته المختلفة.

وعلى هذا الاساس فقد تم وضع برنامج عاجل لمواجهة المشكلة بالنسبة للبطالة السافرة... يتضمن وضع الضمانات الكفيلة لنجاح المشروعات الواردة ضمن اهداف الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ومن ذلك اختيار الصناعات التى تخدم نشاطات رئيسية واحدة وتتناسب مع الظروف البيئية لكل محافظة. ودراسة مدى احتياجات السوق المحلية لاستيعاب انتاج هذه الصناعات ومدى قدرتها علي منافسة المنتج الخارجى... واعداد المواصفات الفنية لمكونات هذه الصناعات... فضلا عن توفير التمويل اللازم وضمان توافر الخامات بصفة مستمرة.

كما يتضمن البرنامج تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة مع التركيز علي مشروعات استصلاح الاراضى وتوزيعها على الخريجين فى صورة مساحات تتناسب مع امكاناتهم.

وفى ذلك يراعى توفير الالات والمعدات اللازمة للاستصلاح وتاجيرها بسعر مناسب. وتوفير مستلزمات الانتاج وتنظيم تسويق المنتجات... واقامة نظام لصيانة المعدات والادوات المستخدمة... فضلا عن توفير الحياة الاجتماعية المناسبة التى توفر للخريجين سبل المعيشة فى المجتمعات الجديدة.

وسوف يترتب على ذلك اقامة هياكل اقتصادية كاملة في تلك المجتمعات حيث يتطلب الامر خلق فرص عمل معاونة لعملية الاستصلاح والاستزراع فى مجالات الانتاج والخدمات والاعمال الادارية.

ويتضمن البرنامج العاجل كذلك مواجهة مشكلة البطالة السافرة... توفير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره فى دفع عجلة التنمية... ويسهم في خلق فرص عمل جديدة... خاصة وان القطاع الخاص يمثل وعاء مناسبا لاستيعاب اعداد كبيرة من المتعطلين نظرا لما يتمتع به من امكانات مادية وفنية وتنوع كبير فى مجالات انشطته المختلفة.

وقد شرعت الحكومة فى اتخاذ اجراءات فعالة لدعم هذا القطاع. من اهمها تبسيط الاجراءات التى يتعامل من خلالها اصحاب المشروعات الخاصة بالشكل الذى ييسر تقديم المساعدات لتشغيل وتنمية مشروعاتهم.

وقد تم اجراء عدد من الدراسات واتخاذ عدد من القرارات والخطوات التى تسهم فى تيسير الاجراءات وتنعكس بدورها على حجم الاستثمار فى هذا القطاع... كما أن تشكيل لجان قطاع الاعمال من ممثلين عن جميع الاجهزة وعدد من رجال الاعمال لوضع برنامج شامل للقضاء على المشكلات والمعوقات التى تعترض المستثمرين.

وتم الي جانب ذلك تطوير وتوحيد الجهات التى يتعامل معها المستثمرون... والمعاونة فى حل مشكلاتهم مع الاجهزة المختلفة... كالضرائب والجمارك. وغيرها.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٤

وبالنسبة للبطالة المقنعة والتى يمثلها فائض العمالة بواحدت الجهاز الحكومى يتضمن البرنامج العاجل... وضع الضوابط التى تكفل التشغيل الامثل للعمالة الموظفة بالفعل ... مع العمل على تخفيضها اختياريا.

ويتم ذلك باتخاذ اجراءات من اهمها ضرورة التزام جميع الوحدات الادارية بالدولة بتحديد احتياجاتها الوظيفية وفقا للاسس الموضوعية مع اعداد توقع لاحتياجاتها المستقبلية وفقا لهذه المحددات.

وكذلك الالتزام باستحداث الوظائف وتمويلها وفقا لتحديد الاحتياجات الوظيفية الذى تتولاه الوحدات بالمعاونة مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة.

كذلك يقضى البرنامج بالتوسع فى مشروع التدريب التحويلى للعاملين على المهن والوظائف التى يزداد الطلب عليها ويوجد بها عجز مثل وظائف التدريس ووظائف الاحصاء والحاسبات... ووظائف التمريض والوظائف الفنية والحرفية وغيرها.

ويشير البرنامج الى ضرورة ان يتم تنفيذ التدريب التحويلى بمراعاة عدد من الضوابط... من اهمها أن يتم تدريب العامل على الوظيفة التي تتناسب مع المؤهل الدراسى الحاصل عليه.. وأن يتم تدريب العاملين فى أدنى درجات وظائف التعيين كلما أمكن.

كما يشير البرنامج الي ان انسب نوعيات العمالة لتنفيذ مشروع التدريب التحويلى لها هم العاملون بالمجموعة المكتبية والتى تتصف بالفائض الكبير.. كما ان قدراتهم الذاتية وفئاتهم العصرية... تتناسب مع استيعابهم لاكتساب مهارات جديدة في عدد من المجالات المطلوبة.

ومن هذه المجالات التدريب على اعمال التمريض المساعدة وقد تم بالفعل تنفيذ هذا المشروع لعدد ١٢ الف خريج من المدارس الثانوية التجارية.

كذلك من هذه المجالات التدريب على الاعمال المكتبية الحديثة وبحيث يتم استخدام بعض نوعيات هذه العمالة فى تطوير وحدات الحفظ والسكرتارية.

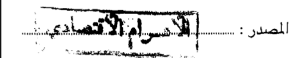
وبالاضافة الي ذلك استخدام بعض نوعيات العمالة... والذين يمثلون فائضا فى بعض الوحدات في اقامة وتكوين قواعد بيانات عن طريق الحصر الشامل للانشطة ذات الطابع القومى مثل حصر المجتمع الضريبى واستكمال اعمال السجل العينى والرقم القومى وقراءة وتحصيل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز.

كما يشير البرنامج الى اهمية تصميم برامج تدريب تحويلية لمن يرغب من فائض الخريجين الذين لايجدون عملا يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.. وامكان ان تقوم مراكز التدريب المهنى بوزارات التعمير والصناعة والزراعة ومراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة بدور كبير فى هذا المجال لخدمة اهداف التنمية.

كذلك يشير البرنامج الى اطلاق مدد الاعارات بالخارج والاجازات الخاصة للتخصصات التى يوجد بها فائض فقط. أما بالنسبة للاعارات بالداخل او الاجازات الخاصة بالداخل فيرى البرنامج وجوب الحد منها حتى لايتمتع فرد واحد بالحصول على وظيفة حكومية اوبالقطاع العام وفى ذات الوقت يعمل بالقطاع الخاص او الاستثمارى بينما غيره لايجد احدى الفرصتين.

كما يطالب بتشجيع العاملين علي الخروج المبكر الي المعاش اختياريا مع منحهم ميزات وفق ضوابط معينة... وقيام البنوك المتخصصة بالمعاونة فى دراسة وتقديم القروض المناسبة لإنشاء وتطوير المشروعات الخاصة.



المصدر : 

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من هنا وهناك

● تقدم حسن رضوان (حزب وطنى) بطلب إجراء مناقشة حول دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى علاج مشكلة البطالة وتمويل مشروعات شباب الخريجين وتنمية الصناعات الصغيرة

كما تقدم بطلب إحاطة عاجل الى وزير القوى العاملة حول إجراءات مواجهة مشكلة البطالة وخاصة فى محافظات الصعيد.

● تقدم الدكتور رمضان ابو العلا بطلب إحاطة عاجل الى رئيس الوزراء حول قيام الحكومة بالاستيلاء على الأراضى المخصصة غرب الاسكندرية لشباب الخريجين تحت الدواعى الأمنية ثم إعادت تاجيرها مرة اخرى لشركة « إيجبكو».

● طالبت لجنة التعليم والبحث العلمى برئاسة احمد فؤاد عبد العزيز بضرورة دعم التعليم الصناعى والفنى بالامكانيات اللازمة للارتقاء بمستوى التعليم فيه وتوفير المدرسين الاكفاء للقيام بواجبهم فى تخريج اجيال من الأيدى العاملة ذات المستوى الجيد لتلبية احتياجات خطة الدولة فى التنمية وحاجة الأسواق العربية من الخبرة الفنية المصرية.

● تلقت لجنة النقل والمواصلات برئاسة الدكتور سعد الخوالقة تقريرا من وزارة النقل والمواصلات حول خطة الطرق والكبارى ، وتتضمن إنشاء وصلات الطريق الشرقى من بنى سويف الى اسيوط وإنشاء طريق شكشوك / مؤته بالفيوم وإنشاء طريق الداخلة / الفرافرة ، وإنشاء طريق بئر العبد / بئر الحسمة ، وإنشاء طريق بلبيس / المنصورة ، وطريق صان الحجر / الحسينية - بالشرقية وعمل تحويلة خارج مدينة بسيون.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

تعيين ١٢٠ من خريجى الحقوق دفعة ٩١ فى مايو القادم بهيئة قضايا الدولة

تقرر تعيين دفعة من خريجى كليات الحقوق للعمل بهيئة قضايا الدولة من دفعة ١٩٩١، ويبلغ عددهم حوالى ١٢٠ خريجا - فى شهر مايو القادم، بالاضافة الى الدرجات الشاغرة على أن تبدأ التحريات الخاصة بهم فى إبريل. أعلن ذلك المستشار جمال اللبان رئيس الهيئة.

وقال: إنه سوف يتم إعداد اللائحة الخاصة بالهيئة بعد صدور حركة الترقيات مع نهاية فبراير الحالى خاصة وان اللائحة القديمة صدرت فى أوائل الستينات أى منذ أكثر من ٣٣ عاما ولم تعد ملائمة للوضع الحالى للهيئة.



تعيين فائض الخريجين خلال ٤ سنوات

كتبت – سناء طبالة :

يناقش مجلس الوزراء فى اجتماعه القادم برئاسة د. عاطف صدقى الدراسات الخاصة بتوفير فرص عمل واستيعاب فائض الخريجين خلال فترة الـ ٤ سنوات القادمة .

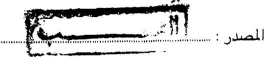
وصرح د. عاطف صدقى بأنه تم اعداد حصر دقيق لفائض الخريجين وهم حوالى مليون و ٤٢٥ الفا و١١٨ خريجا منهم ١٩٢ الفا ، ٤٥١ خريجا جامعيا بنسبة ١٢٪ و ١٣٤ الف و ٤٥٢ من المؤهلات فوق المتوسطة بنسبة ٩,٤٪ ومليون و ١٩٨ الفا و ٣٠١ خريج مؤهل متوسط بنسبة ٧٧,١٪ .

وقال ان ذلك يوضح ان المشكلة الاساسية فى الشهادات المتوسطة وسيتم إعادة النظر فى نظام التعليم المتوسط من كافة جوانبه سواء كان التوسع أو الحد منه .

واضاف انه تجرى حاليا اعداد دراسة هامة حول ضم العلاوة الدورية والاجتماعية بدلا من تقرير كل منهما على حدة .

وقال انه تم تشكيل لجنة برئاسة د. عاطف عبيد تقوم حاليا بايجاد حلول وتسوية لمديونيات الحكومة للقطاع العام الذى هو بدوره مدين للبنوك وأوضح انه تمت تسوية جزء كبير من مديونية شركات الكهرباء أما المشكلة الكبرى فهى فى قطاع التشييد والبناء وستسرى عملية الجدولة على المديونية التى تكون فيها الحكومة هى الضامنة .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

غول البطالة.. كم يكلف الاقتصاد المصرى؟!

٢٤٥ مليار جنيه خسارة فى حجم الإنتاج ..و٧ مليارات نفقات ضائعة على تعليم العاطلين!

السؤال الجوهرى الذى يطرح نفسه الآن هو: هل تدرى الحكومة كم تكلف البطالة اقتصاد مصر؟! وبمعنى آخر كم يكلف العاطل موازنة الدولة بعد أن أصبح مكتوبا عليه أن يقضى ما يقرب من عشر سنوات على الرصيف؟!

وقبل الإجابة عن هذا السؤال لابد وأن نشير أولا إلى حجم البطالة فى مصر ونوعياتها. ولا تظن عزيزى القارىء- أن هذا أمر سهل، فهناك كم هائل من البيانات الرسمية التى تتضارب مع بعضها البعض ويرجع ذلك إلى استناد كل جهة رسمية إلى تعريف خاص للقوى العاملة، فبينما يحددها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالفترة من ٦ سنوات فأكثر تعرفها بحوث القوى العاملة بالفترة من ١٢ إلى ٦٥ سنة.

وفى الوقت الذى تصر فيه وزارة التخطيط على أن حجم البطالة يصل إلى ٢و١ مليون متعطل فقط فإن أحمد العماوى وزير القوى العاملة يؤكد أن حجمها يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون بنسبة ١٦٪ من القوى العاملة وفقا للحصر المبدئى.. فى حين أكدت احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- وفقا لتعداد ٨٦- أن حجم البطالة مليونان و١١ ألف متعطل منهم مليون و٦٥٧ ألفا من المتعلمين، ٣٦١، ألفا مؤهلات عليا و٣و١ مليون مؤهلات متوسطة» وبذلك يكون قد زاد حجم البطالة ١٢ مرة فى الفترة من ١٩٦٠ «١٧٥ ألفا فقط» وحتى عام ١٩٨٦.

وفى عام ١٩٩١ أكد تقرير آخر للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن مصر هى الأولى فى مشكلة البطالة حيث بلغت نسبتها ٢٢٪ من إجمالى قوة العمل، بعد أن ارتفعت إلى ٣ ملايين عاطل «مع ملاحظة أن هذا الوضع كان قبل حرب الخليج وعودة العمالة المصرية من الخارج»

وقد أكد مجلس الشورى أيضا فى نفس العام- أثناء مناقشاته لمعدلات الفاقد فى الاقتصاد المصرى- على نفس الارقام.

٣٠٪ عاطلون بالحكومة

وفى ورقته حول «البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى» ومقدمة للندوة المشتركة بين جمعية النداء الجديد واتحاد البنوك المصرية فى أكتوبر الماضى يشير د.سعيد النجار رئيس الجمعية إلى أن رصيد البطالة السافرة يعادل ٥و١ إلى ٢ مليون عاطل، يضاف إليهم البطالة المقنعة وهى حوالى مليون عامل يمثلون ٢٠٪ من جملة العاملين بالحكومة والقطاع العام «٥ ملايين عامل». ويؤكد أن هناك بطالة سوف تنشأ عن عملية التحول الاقتصادى بسبب التخصيصية بعد الاستغناء عن العمالة الزائد فى الشركات ويقدرها البعض بمليون عامل، بينما يقدرها آخرون بمليونى عامل.. وهذا يعنى أن حجم البطالة فى مصر يصل إلى ٣ ملايين عاطل وفقا للمعايير المعتدلة.

هذا فى الوقت الذى أكدت فيه ندوة الشباب وتحديات المستقبل التى نظمتها مؤسسة فردريش نومان وجمعية خريجات الجامعة فى فبراير الماضى على ارتفاع حجم البطالة إلى ٥و٤ مليون متعطل بعد عودة العمالة المصرية من الخارج إثر حرب الخليج.

وعن التقديرات المستقبلية للبطالة تؤكد الدراسات أنها سترتفع إلى ٩ ملايين عاطل عام ٢٠٠٠ بينما توقع البعض أن تصل إلى ٧ ملايين فقط.

الاستثمار عاجز عن المواجهة

أحيانا يحلو لبعض الدراسات والخبراء اتهام مجانية التعليم أو النمو السكانى بمسئوليته عن ارتفاع معدل البطالة، بينما يؤكد خبراء معهد التخطيط القومى أن محاولة اعتبار مجانية التعليم هى السبب فى مشكلة البطالة هى محاولة تثير الضحك لأن نسبة خريجى الجامعات فى مصر لا تتعدى ١٠٪ وهى نسبة تقل عن



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

مثيلاتها فى البلدان المتوسطة حيث تصل إلى ٢٥، ٣٠٪، كما أن البطالة بين خريجى الجامعات لا ترجع إلى زيادة عددهم بل إلى نقص الطلب لتوقف عملية التنمية.. ولو أن هناك تنمية حقيقية لاحتاجت مصر إلى ضعف أعداد الخريجين.. وأيضا فإن السكان لا يزيدون بين يوم وليلة، ومن الممكن حساب عدد من سيدخلون سوق العمل عام ٢٠٠٠ بسهولة، وهذا يعنى أن السبب الحقيقى وراء البطالة ليس هو زيادة السكان بل هو الفشل فى التنمية الاقتصادية والتخطيط السليم وعجز الاستثمارات عن تحقيق معدل فرص العمل المطلوبة، حيث إن سياسة الاستثمار لم تأخذ فى الاعتبار حاجة سوق العمل ولم يكن بينها تنسيق وبين سياسة التشغيل.. لذا فإن المسئول الأول عن البطالة هو الحكومة وسياستها غير المتناسقة.

محاور ثلاثة

وإذا تركنا الجدل حول حجم البطالة وأسبابها جانبا لنجيب عن السؤال الذى طرحناه فى المقدمة: كم تكلف البطالة اقتصاد مصر؟! فإن الأرقام التى تحويها الاجابة مخيفة ومقلقة إلى حد كبير وتدعو إلى ضرورة إعادة التفكير مرة أخرى فى السياسات الاقتصادية.. وهذه الأرقام تدور فى محاور ثلاثة هى:

١- مدى ما يحقق جيش العاطلين هذا من زيادة فى الانتاج لو تم توفير فرص العمل له.

٢- مدى ما أنفقته الدولة على تعليم المتعلمين من هذا الجيش سنويا وإجماليا.

٣- حجم الفرص البديلة المحققة لو أمكن استغلال تكلفة هذا الجيش العاطل استغلالا جيدا.

٤٠ مليارا على الرصيف

وقبل أن نقلب فى المحاور الثلاثة نؤكد على أننا سوف نعتمد فى تحليلنا على تلك المعدلات الوسطى والمعتدلة لحجم البطالة والتى تقدرها بـ٣ ملايين متعطل.. فيا ترى ماذا سنجد إذا قلبنا فى أوراق المحور الأول وهو حجم ما كان يمكن أن يحققه العاطلون من إنتاج للاقتصاد المصرى؟! تشير تقارير المتابعة ... وبيانات وزارة التخطيط إلى أن حجم الإنتاج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج المتوقع لعام ٩١/٩٢ يصل إلى ٢٠٨ مليارات جنيه.. فإذا علمنا أن قوة العمل بلغت فى نفس العام ٣و١٥ مليون مشتغل يتأكد لنا أن إنتاجية العامل الواحد تبلغ قيمتها ١٣ ألف و٦٤٥ جنيها. وإذا كان عدد المتعطلين ٣ ملايين فهذا يعنى أن الاقتصاد المصرى وخزانة الدولة يخسران سنويا إنتاجا قدره «٤٠ مليارا و ٩٣٥ مليونا» فإذا اعتبرنا أن فى حياة كل متعطل من هؤلاء

تحقيق:

حسن القمحاوى

حوالى ٦ سنوات فى المتوسط على الرصيف، فإن هذا يعنى أن الاقتصاد قد خسر فى ٦ سنوات فقط ما يقرب من ٢٤٥ مليارا، و٦١٠ ملايين جنيه بسبب البطالة. فإذا أخذنا بالفرض الذى يقول بأن حجم البطالة عام ٢٠٠٠ سيصل إلى ٩ ملايين فهذا يعنى أن الاقتصاد سيخسر سنويا وقتها ٧٣٦ مليارا و٨٣٠ مليونا «هذا فى حالة ثبات إنتاجية العامل كما هى»

تزداد خطورة هذه الأرقام إذا تفحصنا الدراسة التى أعدها د.مدحت العقاد الأستاذ بتجارة الزقازيق والخبير الاقتصادى بالهيئة العامة للاستعلامات والتى يؤكد فيها على أن البطالة فى مصر لم تعد تقتصر على مجالات العمالة التقليدية أو غير الماهرة، بل الكارثة تكمن فى أنها تتركز الآن فى مجالات العمل الماهر مما هدد الكنز الذى تمتلكه مصر من العمالة الماهرة والتى اضطرت للسفر للخارج وقدمت الكثير للدول العربية والاوروبية.. وهو ما يعنى فى النهاية خسارة فادحة للاقتصاد المصرى وضعف انتاجيته.. ويشير د.مدحت العقاد إلى أنه بشىء من التكيف والتدريب يمكن استيعاب هذه العمالة

فى مجالات إنتاج على مستوى كبير من التكنولوجيا، ولكن بشرط صدق النية مع عمل جاد ومخلص

٦ مليارات.. للتعليم فقط

وإذا تركنا هذا المحور وقلبنا فى أوراق المحور الثانى لنشير إلى جملة ما أنفقته الدولة على تعليم المتعطلين.. فلابد وأن نحدد أولا نسبة كل من حملة المؤهلات العيا والمتوسطة من العاطلين.. وفى هذا الشأن تقول إحصائيات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ووزارة القوى العاملة إن نسبة حملة المؤهلات المتوسطة بين العاطلين تصل إلى ٨٢٪، بينما تبلغ نسبة المؤهلات العليا ١٠٪ فقط.. فإذا تذكرنا أن حجم البطالة فى المتوسط «٣ملايين» فإن هذا يعنى أن حجم العاطلين من المؤهلات المتوسطة يصل إلى ٢ مليون و٤٦٠ ألف متعطل ومن المؤهلات العليا ٣٠٠ الف متعطا..

ولكى نقدر تكلفة هؤلاء المتعطلين كان لابد من الحصول على تكلفة التعليم خلال السنة الواحدة لكل مرحلة من مراحل التعليم، ومن أجل هذا توجهنا إلى إدارة الإحصاء والحاسب الآلى بوزارة التعليم وإدارة الميزانية.. وكانت الفاجعة.. حيث أكد المسئولون أنه لا توجد إحصائية بهذا الشكل على الإطلاق لدى الوزارة وأن المتوفر هو مصاريف الدراسة وتكلفة الكتب فقط. وتمت إحالتنا إلى مركز البحوث التربوية وهناك أكدت دراسة حديثة للدكتور فؤاد أحمد حلمى بعنوان «تمويل التعليم الأساسى فى مصر» أن التكلفة التى تتحملها الدولة خلال السنة الواحدة من التعليم الأساسى والعام تصل إلى ١١٠ جنيهات فى المتوسط، بينما تقدر تكلفة تعليم الخريج فى العام الدراسى الواحد فى مرحلة التعليم الجامعى حوالى ٢٧٦٤ جنيها فى المتوسط أيضا.

وبالربط بين الإحصائيات السابقة يتضح لنا أن تكلفة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة خلال العام الواحد ٦و٢٧٠ مليون جنيه.. فإذا كانت مدة تعليم حملة المؤهلات المتوسطة ١٢ عاما فإن هذا يعنى أن تكلفة العاطلين من هذا النوع تصل إلى ٣ مليارات و٢٤٧ مليون جنيه..فإذا انتقلنا إلى تكلفة خريجى الجامعة العاطلين «وعددهم ٣٠٠ الف» ووضعنا فى الحسبان أنهم يقضون قبل الجامعة ١٢ عاما دراسة فى التعليم العام -طبقا للنظام القديم- مثل خريج المؤهلات المتوسطة فمعنى هذا أنهم يحملون خزانة الدولة أيضا فى العام الواحد قبل الجامعة ٣٣ مليون جنيه ويتضاعف الرقم بعد نهاية الثانوية العامة ليصل إلى ٣٩٦ مليونا خلال ١٢ عاما. أما تكلفة العام الجامعى الواحد لهؤلاء العاطلين فيصل إلى ٢و٨٢٩ مليون جنيه، فإذا كان متوسط التعليم

الجامعي أربع سنوات فإن هذا يعنى أن تكلفة المتعطلين من حملة المؤهلات العليا خلال السنوات الأربع تصل إلى ٣ مليارات و٣١٦ مليون جنيه، وبهذا تبلغ التكلفة الإجمالية للعاطلين من حملة المؤهلات العليا ٣ مليارات و٧١٢ مليون جنيه تتحملها خزانة الدولة ويدفعها الفقراء ومحدودو الدخل فى صورة ضرائب ورسوم.

وهذا يعنى أن العاطلين من المتعلمين فى عددهم الاجمالى «متوسطة وعليا» كلفوا ميزانية الدولة تحت بند التعليم فقط ٦ مليارات و٩٥٩ مليون جنيه.. فإذا أضفنا إلى هذه الزاوية حجم ما تتحمله الأسرة من نفقات تمثل جزءا كبيرا من دخلها وهى الأجور التى تدفعها الدولة فإن هذا الرقم سيتضاعف حوالى خمس مرات تقريبا.

وإذا جمعنا بطالة المؤهلات المتوسطة مع تكلفة بطالة المؤهلات العليا سوف يرتفع الرقم إلى ٢٠ ملياراً، و٩٠٦ ملايين جنيه.

الخبراء.. واستراتيجية الحل

وعن استراتيجية الحل يؤكد د. عثمان محمد عثمان- مدير مركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى- على أنه لا يمكن التصدى لمشكلة البطالة عن طريق الحلول العاجلة فقط، وأن الخلاص منها لن يكون إلا عن طريق الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وذلك لأن المشكلة ليست اقتصادية فقط بل إنها تعنى أننا نعيش فى مجتمع غير صحى محتل اقتصادياوسياسيا واجتماعيا.

ويرى د. إسماعيل شلبى- أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق- أن معالجة الحكومة للبطالة خاطئة، وأن حل المشكلة ينبغى أن يركز الحكم المحلى فى إنشاء شركات مساهمة يساهم فيها المواطنون بكل محافظة، ويكن نشاطها حسب حاجة كل محافظة على أن يكون دور المحافظة إشرافياً وتنظيمياً.. على أن يكون تقييم عمل المحافظ على هذا الأساس، وما مدى تحقيقه للاكتفاء الذاتى فى محافظته.. بالإضافة إلى ذلك فمن الضرورى تشجيع الصناعات الصغيرة، وتمويلها عن طريق بنوك التنمية.

ويشير د. إسماعيل شلبى إلى أن الاستثمار فى الزراعة يعتبر قاتلاً للشباب لأنه يحتاج إلى رأسمال ضخم، وخبرة كبيرة، ومن الضرورى عمل مراكز تدريب للمشروعات الصغيرة، ويمكن تقديم رأس المال للشباب بلا فوائد لتشجيعه على الاستثمار، والأهم من هذا كله فى علاج المشكلة- والكلام للدكتور إسماعيل- هو عند الاتفاقيات المتعلقة بالعمل مع دول النفط والخليج.. على أن تكون الحكومة طرفاً فى هذه الاتفاقيات، ويتم التعاقد عن طريقها ضماناً لحقوق العمال، وللحكومة أن تحصل على نسبة فى مقابل ذلك.

أما د. أسامة عبد الخالق المدرس بتجارة عين شمس فيرى أنه على الرغم من أن الحكومة انشأت الصندوق الاجتماعى للتنمية للحد من ظاهرة البطالة إلا أنه لم يعالج الازمة بل ينحصر دوره فى معالجة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ومن ثم فهو موجه إلى عمالة تعمل بالفعل، ولكنها محدودة الدخل أما باقى العمالة المعطلة فلا تحظى بأى اهتمام من الحكومة... ويكفى للتعرف على حجم المشكلة أن نعلم أن التقديرات الأولية لحجم البطالة عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٢٠٪ من قوة العمل التى تقدر- عند إذن- بنحو ٢٢ مليون عامل، وهذا يعنى أنه فى ظل معدل بطالة متزايد قدره «٢,٥٪» سنوياً أننا نحتاج إلى ٦٠٠ ألف وظيفة سنوية لتغطية ما يقرب من ٥ ملايين وظيفة جديدة حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يعنى أيضاً أن الإمكانيات غير كافية لمواجهة البطالة.. بل يتطلب الأمر تسخير معظم السياسات المالية، والنقدية الفعالة للحكومة للقيام من جانبها بالتأثير على القطاع الخاص، ويجب التوسع ما امكن فى الصناعات كثيفة العمالة، والصغيرة، والحرفية مع تذليل كافة المصاعب المتعلقة بها، ومنحها معاملة متميزة سواء فى مجال الإقراض بأسعار فائدة منخفضة أو الإعفاءات الضريبية، والجمركية.. ولعل مشروع الضريبة الموحدة المطروح للمناقشة حالياً يوضح مدى الأسلوب النمطى أو غير الفعال الذى ما زالت تعتنقه وزارة المالية فى حل مشكلة البطالة حالياً، حيث لا يميز مشروع القانون مشروعات الأشخاص الطبيعية بأية مزايا تذكر سوى تحريك الإعفاءات العائلية قدراً يسيراً لاعلى بما لا يتمشى مع متطلبات الحياة، وهو ما يناقض سياسة الإصلاح الاقتصادى، وكان الأجدر بوزارة المالية التشجيع على الاستثمار، والحد من التهرب الضريبى، وذلك بخفض سعر الضريبة فتزداد الحصيلة من ناحية بما يمكن الدولة من إنشاء المشروعات، وحفز القطاع الخاص على الاستثمار من ناحية أخرى.

٣ ملايين جنيه لتمويل ٣٦٢ مشروعا للصناعات الحرفية

عقد مجلس ادارة جهاز شباب الخريجين اجتماعا أمس برياسة الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة، حيث قرر تخصيص مليونين و٩٣١ الف جنيه، للمشروعات الصناعية والحرفية لشباب الخريجين، و مشروعات الأسر المنتجة، منها ٣٠٠ ألف جنيه، لتمويل ٦٠ مشروعا حرفيا وتجاريا للشباب بواقع ٥ الاف جنيه كقرض من موارد المحافظة لكل خريج، مع فترة سماح لمدة عامين، واقامة ١٨ مشروعا لتربية الماشية بقرض يصل الى ٦ الاف جنيه للخريج، من موارد المحافظة.

وقرر المجلس اقامة ٧٣ مشروعا حرفيا تستوعب ١٠٣ خريجين، تتكلف مليونا و٢٣ ألف جنيه، وتخصيص مليون ونصف المليون جنيه لمشروعات الاسر المنتجة، التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية من الصندوق الاجتماعي، لاقامة ٢١١ مشروعا، وقيمة القرض للمستفيد ٨ آلاف جنيه.

خطة عربية للقضاء على البطالة يبحثها المجلس الاقتصادى والاجتماعى اليوم بالقاهرة

كتب ـ أمين محمد أمين:

تتصدر مشكلة البطالة فى العالم العربى مناقشات الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية الذى سيبدأ أعماله صباح اليوم بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة علي المستوى الوزارى برئاسة ليبيا وتستمر المناقشات لمدة يومين.

ويناقش المجلس خطة قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للقضاء على مشكلة البطالة فى الدول العربية فى ظل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى التى بدأ عدد من الدول العربية فى تطبيقها. وتعتمد الخطة العربية لمواجهة البطالة فى المدى القصير على انشاء صندوق اجتماعى فى كل دولة عربية لدعم المتضررين من تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتخصيص جزء من موارد الصندوق لتوفير فرص عمل بديلة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم، وسوف تأخذ هذه المساعدات شكل منح وقروض لتوفير راس المال اللازم للمعدات ومستلزمات الانتاج لبعض المشروعات الصغيرة ودعم مشروعات الأسر المنتجة التي يجب أن تدعمها الدولة. كما يبحث المجلس برامج لاعادة التأهيل والتدريب وذلك انطلاقا من أن عدم التوافق بين العرض والطلب فى سوق العمالة هو أحد أسباب تفشى ظاهرة البطالة ويستلزم ذلك اعداد برامج تأهيل قصيرة للعاملين لاكسابهم مهارات جديدة ومساعدتهم على اقامة مشروعات صغيرة خاصة.

ويتضمن جدول أعمال الدورة بحث قضايا التصدير فى غير الوطن العربى فى ظل الانخفاض المتوقع على الطلب النهائى للسلع فى السوق المحلية نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية للعاملين والتركيز على التوسع فى انتاج السلع.القابلة للتصدير ودعم الاستثمار مع التخصيص الأمثل للموارد مما سيؤدى حتما الى الاتجاه نحو انتاج السلع القابلة للتصدير باعتبارها الاكثر رواجا والأعلى ربحية .

والاسراع فى استكمال التشريعات المتعلقة بالاستثمار للعمل من أجل استعادة ثقة القطاع الخاص فى سياسات الاصلاح الجديدة مما يساعد على التوسع فى استخدام عنصر العمل فى المشاريع الاستثمارية الجديدة. وعلى المدى الطويل اقترحت الجامعة العربية لمواجهة مشكلة البطالة العربية. وضرورة تحقيق معدل نمو اقتصادى عربى يفوق معدل النمو السكانى ويوفر فرص عمل تفوق اعداد الداخلين الي سوق العمل فى عملية امتصاص فائض العمالة بشرط أن يكون هذا الاستخدام منتجا وليس مجرد التوظيف وذلك من خلال استخدام كافة الطاقات الانتاجية المتاحة وزيادة الاستثمار واجتذاب القطاع الخاص لأداء دور محورى فى عملية التنمية الاقتصادية مع تشجيع الادخار المحلى وجذب رأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فى الاقتصاد المحلى.

وأكدت الخطة العربية لمواجهة البطالة أن الأمل معقود على القطاع الخاص للمساهمة فى مواجهة البطالة من خلال الدور المحدد له فى عملية التنمية وزيادة استثماراته.

واوضحت انه رغم اهمية القطاع الزراعى فى الوطن العربى فإن قدرته على توفير فرص عمل تظل محدودة اذا ماقورن بالقطاع الخاص وذلك بحكم محدودية الرقعة الزراعية ومصادر المياه وعليه فإن القطاع الصناعى العربى هو الذى سيتحمل العبء الأكبر فى استيعاب الاعداد المتزايدة الطالبة للعمل. ويستلزم ذلك ضرورة التركيز فى المرحلة المقبلة على تحسين مناخ الاستثمار وازالة العقبات التى تواجه الاستثمار فى القطاع الصناعى ورفع انتاجيةالصناعات القائمة دون الحاجة الى استثمارات مالية ضخمة. وأكدت الخطة العربية لمواجهة البطالة تحديد سعر صرف واقعى للعملة المحلية العربية وتحرير التجارة وخفض معدلات الحماية الجمركية والتركيز على استخدام أساليب الحماية السعرية وتوجه الانتاج نحو السلع التى توفر للدولة ميزة نسبية فى انتاجها من خلال السلع القابلة للتصدير والتركيز على قطاع التصنيع التصديرى واعادة النظر فى البرامج التعلمية وأكدت أنه لاجدوى من الاتفاق على التعليم دون امكانية الاستفادة من القدرات الانتاجية للخريجين.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

مشروعات شباب الخريجين .. إلى أين ؟! (٣)

في البحيرة ٢٢ مشروعا توقفت و١٢ خريجاً باعوا المعدات

في ١٥ أغسطس عام ١٩٩٢ وقع ١٥٣ شابا وشابة من الخريجين أبناء محافظة البحيرة عقود الدفعة الأولى مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ ١٤٤ مشروعا منها ٣٢ مشروعا للتجارة والأثاث و ١٧ مشروعا للأحذية والمنتجات الجلدية و ٢٥ مشروعا للتريكو والغزل و ٤٧ مشروعا للملابس الجاهزة و ١١ مشروعا لورش البلاط و ١٢ مشروعا.. للطباعة والتصدير .. وبلغت جملة القروض الممنوحة للشباب مليون و ٤٣٢ الف جنيه .. من المفروض أن يبدأ الشباب في سداد الأقساط المستحقة عليهم بعد ستة شهور أي في أغسطس القادم .

ترى بعد عام ونصف من تطبيق أول تجربة خاضها شباب الخريجين في البحيرة .. الى أي مدى وصل الشباب في مسيرتهم نحو تحقيق الذات بعد أن قالوا وداعا للوظيفة الميرى !!

يجيب المهندس السيد محمد اسماعيل مدير ادارة الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي بالبحيرة .. عن السؤال ؟! ٢٢ مشروعا توقفت .. ١٢ خريجا باعوا معدات مشروعاتهم .. أبلغنا الشرطة والنيابة .. ومنهم ٤ سددوا أثمانها .. غالبية المشروعات التي وقفت هي التريكو لأن موسم العمل في الشتاء وجودة ما ينتج لا يصل الى مستوى انتاج المصانع المتخصصة .. وحصول الخريجين على الخامات ومستلزمات الانتاج بالتجزئة يجعلهم خارج نطاق المنافسة .

● جابر عبدالستار عبد الله دبلوم تجارة .. تنازلت له زميلته مسعودة



صلاح عطية



السيد محمد اسماعيل



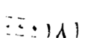
جابر عبد الستار

تحقيق :
طايل الشبشيرى

زلط من المحمودية عن مشروعها للملابس الجاهزة بعد أن أدركها التعب صحيا .. ويقول مشكلتنا هي نقص الخبرة الفنية في تشغيل المشروعات ويرجع ذلك لقصر فترة التدريب الذي تلقيناه في مركز التدريب .

مصطفى عبدالفتاح العيني ليسانس حقوق .. أقام مشروعه للملابس الجاهزة في قريته شبراريس مركز شبراخيت ويسوق انتاجه في محيط مركزه والمراكز المجاورة بنفسه ويقول ..

علي عبدالهادي قريطم دبلوم تجارة من حوش عيسى ومندوب الدفعة الثانية من شباب الخريجين .. يقول في شهر أكتوبر الماضي طلبوا منا أن نستأجر محلات .. وعاينوها وأعددنا أوراقنا كاملة .. ثم أنتظمنا في دورة تدريبية لمدة شهرين انتهت في شهر ديسمبر الماضي .. لكن التعقيدات بدأت .. وبدلا من تطبيق





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 [illegible] 1994

نظام الممارسة فى شراء المعدات والأجهزة .. قرروا تطبيق نظام المناقصة .. وشكونا للمحافظ .. فقرر العودة لنظام الممارسة وموعدها ١٠ فبراير .. ونحن منتظرون !! فنحن ندفع ايجار المحلات منذ ٥ شهور بلا عائد أو فائدة .

طلعت محمود رحال بكالوريوس تجارة .. ضاعت علينا أربعة شهور هى الفترة ما بين توقيع العقد واستلام المعدات وبدء تنفيذ المشروعات نطالب باحتسابها ضمن فترة السماح لسداد القرض ..

عبدالناصر كمال الدين اسماعيل من قرية الضهرية مركز ايتاى البارود نطالب باطالة فترة السداد

أحمد خميس العطار وعلاء حلمى الشريف .. اشتركا معا فى مشروع لصناعة الأحذية .. ويضرب بهما المثل فى الجدية وجودة الانتاج .. يشكوان من عملية التسويق .

يؤكد المستشار صلاح الدين عطية محافظة البحيرة أنه قرر عرض منتجات شباب الخريجين فى معارض الأسر المنتجة ومعرض ريف التابع للمحافظة نظير عمولة ٥٪ فقط .. كما قامت لجنة المتابعة الميدانية بالعمل على اقامة معرض خلال شهر رمضان المعظم بالاشتراك مع جمعيتهم الجديدة لعرض منتجاتهم وبيعها .. كما أنه أصدر توجيهاته لرؤساء المدن بإقامة معارض لمنتجات الشباب فى مقار الوحدات المحلية .. بالاضافة الى أن الجمعية التعاونية لموظفى الحكومة وجمعية رعاية الطلبة بالمحافظة ستقوم بعرض منتجاتهم وتسويقها .

يضيف المحافظ .. أنه يجرى حاليا تنفيذ مشروع لتنمية الثروة الحيوانية بالمحافظة من خلال الف فرصة لشباب الخريجين من أبناء المحافظة بمنح الخريج قرضا يتراوح بين ١٠ الى ١٥ الف جنيه لتسمين من ٥ الى ٧ رؤوس أبقار ذكور وبفائدة ٩٪ سنويا ويتمتع الخريج بالمساندة الفنية والبيطرية للمشروع من المحافظة .



المصدر :  الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٦

الصندوق الاجتماعى.. والعصا السحرية المفقودة لحل مشاكلنا!!

عندما أعلن عن بدء عمل الصندوق الاجتماعى ظن البسطاء من المواطنين ان مشاكلهم قد حلت تماما، وأن الرفاهية تفتح ذراعيها لهم.. خاصة أن تصريحات المسئولين جعلت من الصندوق العصا السحرية التى ستوفر عشرات الآلاف من فرص العمل لشباب الخريجين، وتخفف من وطأة اجراءات الاصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل ورفع مستوى معيشتهم.

ولكن سرعان ما تبددت هذه الأحلام.. مثل سابقتها.. وانهالت الاتربة على الوعود البراقة، فالأمانى لاتصنع مستقبلا.. ما لم تساندها نية خالصة ورأسمال قوى.

وفى قراءة سريعة لعمل الصندوق الاجتماعى خلال الفترة الماضية، والتقليب فى أوراق مستقبله تتضح عدة ملاحظات هامة أولاها أن عمل الصندوق استهدف عدة محاور رئيسية ابرزها تنمية المجتمع المصرى وذلك من خلال الأنشطة التدريبية على الصناعات الحرفية والصغيرة، وتسويقهما، بالاضافة الى أنشطة اجتماعية تشمل خدمات صحية وتعليمية وثقافية.

وثانيتها: الاشغال العامة وتشمل مشروعات تستوعب عمالة مكثفة لتحسين البنية الاساسية مثل رصف الطرق ومد مياه الشرب وصيانة المنشآت، وتطهير القنوات المائية وعلى رأسها نهر النيل.. الخ.

وبرغم أن هذه المشروعات قد بدأ تنفيذها بالفعل، بل وهناك مراحل نفذت منها.. إلا أن المحصلة قد تكون صفرا، فمشروعات شباب الخريجين التى يمولها الصندوق الاجتماعى، والتى تعتمد عليها الدولة فى توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة للشباب، بحاجة الى اعادة نظر من جانب الحكومة والمسئولين للقضاء على المشاكل التى تعترض طريقها، وأبرزها عدم توفير القروض اللازمة لتمويل مشروع يكتب له النجاح فى مثل هذا الوقت والاكتفاء بعشرة آلاف جنيه كقرض فقط وعدم وجود أسواق تستوعب انتاج الشباب، مع عدم وجود اسطول من السيارات لنقل هذا الانتاج.

وكذلك عدم توفير البنية الأساسية من الخدمات التى تعتمد عليها مشروعات الخريجين بالأضافة الى توزيع هذه القروض الى غير مستحقيها!!

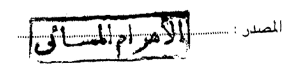
ويؤكد د. حسين الجمال الأمين العام للصندوق أن البنك الدولى اشاد بدور الصندوق فى دعم البنية الأساسية لعدة مشروعات بمصر، ومعالجة مشكلة البطالة، ولعل هذا ما سيدفع بنوك ومؤسسات التمويل العربية والأجنبية الى دعم برامج الصندوق الى ما بعد عام ١٩٩٦ وهو العام الذى تنقضى فيه اتفاقية عمل الصندوق.

ويضيف د. الجمال ان البعض ينظر إلى الصندوق الاجتماعى كأنه «عصا سليمان» التى تحل مشاكلنا وهو غير ذلك تماما.. بل هو مصدر تمويلى لعدة برامج وأهداف محدودة.

ولكن ما هو مستقبل الصندوق إذا ما تأكد نجاح برامجه.. بعثة صندوق النقد الدولى طالبت بتحويل الصندوق إلى وكالة دائمة لمواجهة الفقر، وحل مشاكل مصر على نقيض بعض وكالات ومؤسسات التمويل فى عدة دول مثل الهند والمكسيك.. وبرغم اننا لانزال ننتظر الكثير من الصندوق الاجتماعى.. الا أن الصورة المستقبلية للصندوق قاتمة!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الأهرام المسائى

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

دعم مشروعات البنية الأساسية وتشغيل الشباب بالمحافظات

منح وقروض سنوية من الصندوق الاجتماعى
وتخصيص ٢٣٥ مليون جنيه لإعادة تأهيل العمالة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

علم مندوب «الأهرام المسائى» انه تم تخصيص ٢٣٥ مليون جنيه من ميزانية الدولة والصندوق الاجتماعى كإعانات للعمالة التى سيتم الاستغناء عنها فى اطار برنامج «الخصخصة» الذى تنتهجه الحكومة ، واعادة تدريبهم وفق برامج زمنية على حرف أخرى تتناسب وقدراتهم .

كما علم المندوب انه سيتم تحويل الصندوق الاجتماعى بعد عام ١٩٩٦ الى وكالة دائمة لدعم مشروعات البنية الاساسية وتشغيل الشباب بالمحافظات .

من ناحية أخرى أكد الدكتور حسين الجمال فى تصريحات لاشرف بدر مندوب «الأهرام المسائى» انه تقرر تخصيص منح وقروض سنوية من الصندوق لكل محافظة على حدة للصرف على مشروعات تنمية القرى ، وتوفير فرص عمل دائمة لشباب الخريجين والحرفيين ، ومد المرافق والخدمات للمناطق المحرومة

واضاف ان هذا الاتجاه يأتى تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك بضرورة تحقيق العدالة فى توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للمحافظات وكذلك اهتمامات الحكومة بدعم البنية الاساسية للمشروعات التى تحقق الرفاهية لابناء المجتمع .

واضاف ان المجموعة الاستشارية الاوروبية للدول الدائنة وافقت فى اجتماعها مع الوفد المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط بفرنسا الشهر الماضى على تمويل الصندوق بمبالغ اضافية لاستمرار دعم برامجه التى تستهدف توفير فرص عمل للخريجين وتمويل اقامة البنية الاساسية بالمحافظات .

وقال انه سيتم تعديل اتفاقية القروض مع صناديق التمويل العربية بما يساهم فى تمويل برنامج النقل العام بتكلفة ٥٥ مليون دولار وتشكيل قوة عمل لدراسة مستقبل الصندوق بعد عام ١٩٩٦ مشيرا الى انه سيجرى تقييم شامل للمشروعات التى يمولها الصندوق بالمحافظات ، واستبعاد البرامج الفاشلة والتى اثبتت عدم جدواها

وأوضح الأمين العام للصندوق الاجتماعى ان الصندوق سيستمر فى منح القروض لشباب الخريجين والحرفيين لاقامة المشروعات الحرفية والصغيرة بعد ان اثبتت هذه المشروعات نجاحا كبيرا فى الحد من البطالة مؤكدا ان بعثة صندوق النقد الدولى التى زارات القاهرة مؤخرا اشادت بدور الصندوق فى هذا الصدد .



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة جديدة فى تعيين الخريجين لمواجهة مشكلة البطالة

إلغاء التقيد بسنوات التخرج على أن يخضع التعيين للعرض والطلب حسب احتياجات المؤسسات الحكومية

فى اطار خطة الدولة لمواجهة البطالة وفى ضوء السياسة الجديدة التى تقرر اتباعها لن يتم التقيد بسنوات التخرج فى تعيين الخريجين بالمصالح الحكومية ، اعتبارا من شهر ابريل المقبل ، على ان يترك التعيين للعرض والطلب ، والتخصصات التى تحتاجها المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة من دفعات الخريجين .

ومن المقرر ان تنتهى المرحلة الثالثة والاخيرة من مشروع حصر الوظائف الشاغرة خلال الاسبوع المقبل تمهيدا لتعيين أكثر من ٢٠ الف شاب من الخريجين والحرفيين فى هذه الوظائف .

وأعلن الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة انه تقرر تجديد الجهاز الادارى على مستوى الجمهورية من خلال الدفع بشباب الخريجين فى الوظائف الخدمية مشيرا الى انه تم رصد ١٠٠ مليون جنيه لتطوير الاجهزة التى تتعامل مع الجماهير

واضاف فى تصريحات لأشرف بدر مندوب «الأهرام المسائى» انه تقرر ربط الاعفاءات والحوافز الضريبية والجمركية للمشروعات الخاصة بالاعداد التى تقوم بتوظيفها من العاملين وذلك لمواجهة البطالة وتوفير أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل للخريجين والحرفيين خلال العام الحالى

وأوضح إنه سيتم منح اعفاءات وحوافز استثمارية أخرى للمشروعات الخاصة وذلك لاصلاح هياكلها والحفاظ على مستقبل العاملين بها ، مع تشجيع المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية وحث البنوك على تمويل المشروعات الانتاجية الخاصة بالشباب

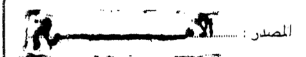
واشار د٠كاظم الى ان الرئيس حسنى مبارك يولى اهتماما خاصا بحل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل دائمة لشباب الخريجين لمقاومة التطرف والارهاب مؤكدا ان هناك خطة سيتم تنفيذها بالتعاون مع وزارتى القوى العاملة والادارة المحلية لتوفير فرص عمل جديدة للشباب .

وتتضمن هذه الخطة استخدام كافة أنواع الحوافز والسياسات والآليات التى تؤدى الى خلق فرص عمل واقتصاد تصديرى يوفر عملة صعبة للدولة بالاضافة الى تشجيع نظام التقاعد المبكر للعاملين بالجهاز الحكومى ، والحد من المد والتجديد للعاملين المحالين الى التقاعد او المعاش للاستفادة بوظائفهم فى تعيين الشباب والتدريب التحويلى للعاملين على حرف ومهن توفر لهم دخلا ثابتا

وأوضح انه تم الانتهاء من مشروع حصر فائض الخريجين بالمحافظات تمهيدا لعمل تدريب لهم على المهن والصناعات الحرفية والصغيرة بمراكز التدريب بالمحافظات وتوزيع قروض الصندوق الاجتماعى عليهم لتوفير فرص عمل مناسبة لهم





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

في إطار مكافحة البطالة:

٥٧٣٦ «ورشة» أنشأها الصندوق الاجتماعي للتنمية

جاءنا من السيد أحمد رأفت عبد الفتاح رئيس جهاز مشروع الحرفيين بالصندوق الاجتماعي للتنمية توضيح لما نشره الأهرام تحت عنوان «تبديد في أموال الصندوق».

وفي البداية يشير الرد الى أن قروض الصندوق قد تم استخدامها بشكل أفضل في المشروعات الحرفية ومازالت تحقق النتائج المرجوة من ورائها والتي تجسدت في أكثر من ٥ الاف «ورشة» صغيرة ساعدت على خلق المئات من فرص العمل أمام الشباب.

ولكن ما هي فلسفة مشروع الحرفيين بشكل عام؟!

يقول رئيس الجهاز: ان فلسفة مشروع الحرفيين تنطلق من ان مشكلة البطالة تعتبر مشكلة قومية تستوجب تضافر وتكاتف جميع أجهزة الدولة على اختلاف مستوياتها للمشاركة في علاجها وحلها.. وايمانا من وزارة الادارة المحلية بضرورة أن يكون لها دور ايجابي للمساهمة في علاج هذه القضية، كان التفكير في هذا المشروع (المسمى ببرنامج نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة) والذي استهدف تنفيذه ثلاثة أبعاد:

● أحمد رأفت

الأول: سياسي ويتطلب بالضرورة حل مشكلة البطالة والقضاء على اسبابها وذلك بتوفير فرص عمل منتجة للشباب وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد فوق المتوسطة والمتوسطة والذي كان يتم تعيينهم عن طريق القوى العاملة باعتبارهم يمثلون حجر الزاوية في المشكلة.

البعد الثاني اجتماعي: وهو الذي يستهدف تغيير النمط والسلوك الاجتماعي وتدبير مفهوم الشباب بتشجيعهم للاتجاه للعمل الحر بدلا من انتظار التعيين في الوظيفة الحكومية فضلا عن القطاع الحرفي بشريحة جديدة مؤهلة علميا وفنيا تؤدي الى خلق رجل الأعمال الصغير.

البعد الثالث اقتصادي: وهو الذي يستهدف على المستوى القومي نشر الصناعات الحرفية الصغيرة كثيفة العمالة لزيادة الانتاج والمساهمة في تخفيف الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادي، وعلى المستوى الفردي زيادة دخل المواطن وأسرته نتيجة تنفيذ المشروع والقيام بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

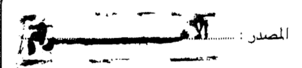
توضيح وتعقيب

ويشير رئيس الجهاز الى أن تحقيق الأهرام تناول بتركيز واضح البعد الاقتصادي فقط والمتمثل في عدم الاستخدام الأمثل للقروض المنصرفة للشباب، ولم يتعرض لباقي الابعاد المستهدفة من تنفيذ هذا البرنامج، وعلى وجه الخصوص البعد الاجتماعي ولم ينظر بعين الاعتبار الى المردود الذي ظهر واضحا نتيجة النجاحات التي تحققت وانعكست اثارها الايجابية في جميع المحافظات والتي أدت الى تزايد اقبال الشباب للحصول على القروض دفعة بعد أخرى، وليس أدل على ذلك من تنفيذ المشروع في ٢٦ محافظة ومدينة الأقصر ثم حصول عدد ١٥ محافظة على قروض دفعة ثانية، ثم حصول عدد ٣ محافظات على قروض دفعة ثالثة وتوجد مشروعات مقدمة من عدد ١٢ محافظة في انتظار توفير تمويل مشروعات جديدة بها.

وبالنسبة لحجم الحالات التي تم زيادتها في المحافظات التي تم اختيارها فقد تلاحظ ان عددها ١٣٥ حالة بنسبة ٤,٤٪ من جملة المشروعات التي حصلت عليها هذه المحافظات والبالغ عددها ٣٠٧٣ مشروعا تم تمويل ٢٩١٩ منها.

وتعليقا على ذلك نود أن نوضح مايلي:



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

● العينة التى تم اختيارها هى عينة عمدية وكان يجب عند تقييم تجربة على المستوى القومى أن تكون العينة عشوائية ممثلة ولها ضوابط علمية ويجب أخذها فى الاعتبار عند القيام بمثل هذا التقييم حتى تتضح الصورة ويمكن أن نخلص منها بتوصيات أو مؤشرات موضوعية يمكن الأخذ بها.

● الزيارات الميدانية التى اشار اليها التحقيق لم تراع فيها حجم المشروعات بكل محافظة ونوع النشاط والتوزيع الجغرافى لهذه المشروعات وانما اعتمدت على حالات بعينها ومعظمها يمثل حالات سلبية معروفة لنا مسبقا.

لقد كنا نرجو ونتمنى بكل الصدق ان نرحب بهذا التقييم لولا أنه يبعد عن المنهجية منذ اللحظة الأولى لاختيار تلك العينة المتحيزة.

وكان من الضرورى الأخذ فى الاعتبار كافة الظروف والملابسات والصعاب والمشاكل التى صاحبت تنفيذ هذا المشروع باعتباره تجربة جديدة لم يسبق تنفيذها وان الانجاز والنجاحات التى تحققت فى ظل هذه الظروف جميعها وبالقياس الى عامل الوقت الذى تم فيه التنفيذ تعبر بحق عن الجهد الشاق والكبير.

● كافة الملاحظات التى اشار اليها التحقيق جاءت مرسلة وعامة ولاتشير الى حالات او وقائع محددة كما انها جميعا تمثل حالات فردية محدودة للغاية بالنسبة لاجمالى عدد المشروعات التى تم تنفيذها.

مجموعة ملاحظات

كما أشار التحقيق الى وجود مخالفات للقواعد والشروط التى حددها الصندوق الاجتماعى وكذا وجود مخالفات عديدة فى عملية صرف القروض لغير المستفيدين.. إلى آخر.. ما تضمنه التحقيق وهنا نود أن نوضح الملاحظات والحقائق الآتية:

○ قبل بدء تنفيذ البرنامج تم وضع المعايير التى رؤى مناسبتها فى تنفيذ هذا المشروع وإعطائه الدفعة اللازمة لتحقيق أهدافه، وقد شارك فى وضع هذه المعايير الخبراء والمتخصصون وأساتذة الجامعات وممثل الصندوق الاجتماعى للتنمية وقد التزمت الجهات المنفذة (المحافظات) بهذه المعايير.

○ أما بشأن ما اثير عن عدم قيام الجهات المشرفة على المشروعات بأعمال المتابعة الميدانية أو المساعدة فى حل مشاكل المستفيدين ـ فإننا نود إيضاح ما يأتى:

التزمت المحافظات بالتوجيهات الصادرة لها بتشكيل لجان متابعة ميدانية على مستوى المراكز والمدن وتتم بالفعل زيارات ميدانية للمشروعات لمتابعتها والوقوف على أسباب توقفها أو تعثرها وأى مشاكل تصادفها، ومن خلال المتابعة الميدانية تكشفت حالات التوقف والتعثر وحالات السفر للخارج ونقل النشاط من محافظة إلى أخرى، وجميعها حالات فردية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحاب هذه الحالات بمعرفة إدارات الشئون القانونية بالمحافظات أو بمعرفة مباحث الأموال العامة فى بعضها.

○ أما بالنسبة لصرف القروض لبعض العاملين بالدولة أو لبعض المستفيدين الذين يزاولون مهنا حرة (محام أو محاسب) أو لكبار التجار أو قيام بعض المستفيدين بالتواطؤ مع الموردين حسب ما ورد بالتقرير، فإنه لم يتم تحديد هذه الحالات تحديدا واضحا، ومع ذلك فإنه فور اكتشاف هذه الحالات يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فورا فى هذا الشأن.

○ أما بشأن عدم تنفيذ برامج التدريب المقررة للمستفيدين، فبالرغم من عدم حصول الجهة الوسيطة على أى اعتمادات من الصندوق الاجتماعى لأغراض التدريب فقد تمت الموافقة على تخصيص الاعتمادات المدرجة بموازنة الوزارة للعام المالى ١٩٩٣/٩٢ وللعام المالى ١٩٩٤/٩٣ والمخصصة كإعانات للتدريب، وذلك لتدريب الشباب المستهدف فى هذا المشروع، وقد بلغ عدد الشباب الذى تم تدريبه فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ عدد ١٥٧٩ شابا، وأيضا عدد ٩٦١ شابا فى الدورة التدريبية الحالية ١٩٩٤/٩٣، باجمالى تكلفة قدره ٥١٦٦٢٨ جنيها، هذا بالإضافة إلى قيام الشركات الموردة للآلات بعمليات التدريب للشباب على هذه المعدات والآلات التى تم شراؤها.

○ وفيما يتعلق بارتفاع نسبة المشروعات المتوقفة وعدم بدء معظم المشروعات فى الإنتاج بسبب بعض المشاكل وأبرزها عدم توافر مصادر الطاقة الكهربائية المناسبة وتاخير صرف تراخيص مزاولة النشاط من الجهات المعنية، فإننا نوضح انه بالتنسيق والتعاون مع السيد المهندس وزير الكهرباء والطاقة فقد تم إصدار تعليماته بتقديم كافة التسهيلات للشباب من أجل الحصول على التيار الكهربائى وتذليل العقبات التى تواجههم فى هذا المجال، ويتم العمل بمقتضى هذه التعليمات فى جميع المحافظات، كما صدرت التعليمات من السادة المحافظين بتسهيل استخراج التراخيص لمشروعات الشباب وعمل تراخيص مؤقتة لحين انتهاء الإجراءات الخاصة بالتراخيص، فضلا عن قيام بعض المحافظات بمساعدة الشباب فى توفير أماكن مناسبة لتنفيذ مشروعاتهم سواء بالمناطق الصناعية او الوحدات السكنية المتاحة بالمحافظة.

○ أما بشأن عدم قيام الجهات المشرفة على تنفيذ المشروعات فى أعمال المساعدة بحل مشاكل المستفيدين خاصة فى مجال التسويق لمنتجات بعض المشروعات.. فمن واقع الإيمان باهمية التسويق لمنتجات هذه المشروعات فإن اللجنة العليا لإدارة هذا البرنامج تولى هذا الموضوع أهمية خاصة وتمت مناقشته فى معظم جلساتها، ونتيجة لذلك قام الصندوق الاجتماعى للتنمية بتكليف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإجراء دراسة تسويقية شاملة تتناول تسويق منتجات جميع الأنشطة الحرفية للمشروع وربطها بقطاع الصناعات الصغيرة عموما وبعناصر العرض والطلب المختلفة بكل محافظة.

ومن هنا فإن المصدر الذى اعتمد عليه التحقيق قد أكد وجود نماذج ناجحة فى بعض المحافظات ولكن التحقيق لم يشأ أن يشير إليها ولست أدرى لماذا؟



رئيس الصندوق الاجتماعى فى لقائه بالجالية المصرية بالرياض:

٦١٣ مليـون دولار مـوارد الصندوق الاجـتـمـاعى

٥ برامج لمعالجة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى والحد من البطالة

جدة ـ من مكتب الأهرام:

استعرض د. حسنى الجمال رئيس الصندوق الاجتماعى فى لقائه مع أعضاء الجالية المصرية بالرياضة دور الصندوق ومانحقق منه خلال المرحلة التنفيذية لعمله خلال العام الماضى كبعد اجتماعى لمعالجة الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتى من اهمها ارتفاع نسبة البطالة.

وقال إن برنامج الصندوق يدور حول خمسة مشروعات رئيسية هى: برنامج للأشغال العامة الصغيرة بسيطة التقنية، وهو موجه للقرى والنجوع والمناطق المحرومة من الخدمات الأساسية. وبرامج للمشروعات الصغيرة ومكافحة البطالة. وبرنامج التخصيصية من خلال التشغيل والتدريب التمويلى للعمال المتأثرين بهيكلة القطاع العام. وبرنامج خاص لرفع كفاءة هيئات القطاع العام.

وقال رئيس الصندوق الاجتماعى إن جملة التمويل للصندوق وصلت إلى ٦١٣ مليون دولار موزعة على البرامج الخمسة



واكثر تمويل موجه لبرنامج المشروعات الصغيرة والذى تم من خلاله عمل ارتباطات وصلت إلى ٨٥٠ مليون جنيه.. واضاف د. الجمال.. إن ماحققه الصندوق خلال الفترة الماضية دفع الدول المساهمة والبنك الدولى إلى المطالبة بأن يكون للصندوق دور مستمر فيما بعد عام ١٩٩٦. ورداً على تساؤلات اعضاء الجالية المصرية بالرياض قال د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق ومجلس الشورى الأسبق.. إن الاقتصاد المصرى أصبح مهيأ أكثر من أى وقت مضى للانطلاق نحو مواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية الهائلة، وذلك بعد اكتمال بناء البنية الأساسية للمرافق والخدمات وانتهاء المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى. حيث تحققت نتائج باهرة خلال المرحلة الأولى بانخفاض معدل التزايد السكانى بنسبة ٧٪ خلال الفترة مابين عام ١٩٨٥ و عام ١٩٩٣، وانخفض عجز الموازنة العامة للدو من ٢٠٪ إلى ٣,٥٪ من الناتج الإجمالى القومى وانخفض معدل التضخم من ٢٥٪ إلى ١٠٪، بينما انقلب عجز ميزان المدفوعات إلى فائض بلغ حوالى ٤ مليارات دولار فى السنة، واستقر سعر صرف الجنيه أمام الدولار. وتكون احتياطى من العملة الصعبة لدى البنك المركزى بلغ ١٦ مليار دولار.. واضاف.. أنه كان من الطبيعى أن يترتب على المرحلة الأولى ظهور بعض الآثار والمشكلات الجانبية حيث تزايدت نسبة البطالة ولكنها كانت محسوبة ولم يفاجأ بها أحد. وذلك لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، إذ أنه على الرغم من زيادة المرتبات بنسبة ١١٠٪ فى السنوات الست الأخيرة إلا أن محدودى الدخل كان التوازن لديهم غير كامل بين الأجور والأسعار. ولذا فإن المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح ستركز على علاج تلك الآثار من خلال وسائل وطرق عديدة من أهمها الدور الذى يقوم به الصندوق الاجتماعى للتنمية. واستعرض د. حسين الجمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى منذ بداياتها الأولى فى أوائل الثمانينات حينما تسلم الرئيس مبارك تقاليد الحكم فى ظروف صعبة وقتها يواجه اختلالات هيكلية أساسية بين إيرادات الدولة ونفقاتها وبين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار وبين الصادرات والواردات ولبناء اقتصاد قوى ومتماسك يجب علاج تلك الاختلالات، ومن هنا كانت بداية مسيرة الإصلاح. وأضاف بأن الإصلاح الاقتصادى ارتكز على أربع دعامات أساسية هى زيادة الإنتاج سواء بالنسبة للإنتاج الزراعى أو الصناعى أو إنتاج الطاقة والإصلاح المالى والإصلاح النقدى وأخيراً التحكم فى الزيادة السكانية. وأشار إلى انه تحقق فى مجال زيادة الإنتاج الكثير حيث تم خلال الخطة الخمسية الثانية التركيز على زيادة الإنتاج الزراعى نظراً للفجوة الغذائية الكبيرة الموجودة فى مصر. حيث تدفع الدولة ماقيمته «١٠» ملايين دولار مع طلعة كل شمس سداداً لفاتورة المواد الغذائية التى نستوردها، ولذا كان لزاماً لسد هذه الفجوة زيادة الإنتاج من خلال استصلاح الاراضى الجديدة خاصة وأن متوسط نصيب المواطن فى مصر من الأرض الزراعية فى تناقص مستمر رغم المشاريع التى أقيمت. فالتزايد السكانى سريع، ولقد كان نصيب الفرد فى عام ١٨٠٥م من الأرض الزراعية فدانا حيث كانت مساحة الأرض المنزرعة تبلغ ٣ ملايين فدان وعدد السكان كذلك ٣ ملايين نسمة. أما الآن فعدد السكان ٦٠ مليوناً ومساحة الأرض المزروعة ٧ ملايين فدان ليصبح نصيب الفرد ٢,٥ قيراط، وهذا وضع خطير دفعنا إلى التفكير فى استصلاح مساحات ضخمة من الأراضى سنوياً. وبالفعل فقد تم خلال الخطة الخمسية الثانية استصلاح أكثر من مليون فدان، وخلال الخطة الثالثة الحالية المستهدفة مليون ومائتى الف فدان كما قمنا فى مجال التوسع الرأسى بالعمل على زيادة إنتاجية الفدان بالطرق التقليدية، وبتحرير أسعار المحاصيل الزراعية وتقليل الفاقد فى جميع مراحل العمليات الزراعية والذى كان يصل فى بعض المحاصيل مثل الطماطم إلى ٢٠٪ ثم استيراد الصلصة من الخارج.

مغالطات حول إعانة البطالة

حزبنا متهم بالمزايدة، وصحيفتنا متهمة بأنها ضاربة فى الخيال.. أما السبب فهو الحوار الذى دار بين الرئيس مبارك ورئيس تحرير هذه الجريدة حول «إعانة البطالة».

والاقتراح ـ كما سبق أن أشرنا ـ محل دراسة من المختصين والخبراء الذين يستعدون لعرض اجتهاداتهم على صفحات «العربى»... ولكن، لأن البعض «أكثر ملكية» من أصحاب القرارات، ولأنهم ينسبون لنا ما لم يحدث.. لذا وجب الايضاح.

وأول أوجه الايضاح هو التسليم بأن منابع البطالة متعددة ليسوا الخريجون وحدهم الذين يفتقدون فرصة عمل.. وليسوا «عمال التراحيل» الذين يزيد عددهم فيعملون يومًا ويتوقفون آخر.. ولكن، وفى نفس الوقت فإن منابع جديدة للبطالة سوف تطل علينا من خلال برنامج الخصخصة.

التجارب حتى الآن، عند نقل ملكية المشروعات العامة أو نقل إدارتها لإدارة أجنبية.. تقول إن الحكومة تحاول تضييق نطاق المشكلة، لكنها لا تستطيع أن تصادر تمامًا حق المالك أو المدير الجديد فى أن يختار عمالة ويحدد حجمها.. و..من هنا فالعقود تحت أيدينا تقول: هناك بعض الحرية للإدارة الجديدة لتستغنى عن جزء من العمالة.

المنابع إذن متعددة، والحل الجذرى بطبيعة الحال هو التوسع فى الاستثمار.. ولكن، على طريقة المسكنات وحفظ حق الحياة فإننا نقترح إعانة للبطالة يتم تدبير مواردها من مصادر مختلفة تجرى دراستها الآن.

لم نقترح إذن ـ كما قالت الزميلة «اكتوبر» ـ ان تكون الإعانة او التسول ـ على حد تعبيرهم ـ بديلاً لفتح فرص عمل جديدة..ولم نضرب فى الخيال وها هو برنامج الاستثمار الذى نطمح إليه يتلقى ضربتين فى وقت واحد: انسحاب القطاع العام ـ فى معظمه ـ من مجال الاستثمار ... وتوجيه حصيلة بيع المشروعات العامة للانفاق الجارى بدلاً من بناء مشروعات وعدتنا بها الحكومة.

نقول ذلك والشهادة من احد رجالات الحزب الوطنى ـ نقيب التجاريين ـ منشورة على هذه الصفحة.. إنهم يبددون حصيلة البيع ولا يبنون بها جديداً

العربى



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/٢/٩٩

دموع العاطلين

وراء كل عاطل مأساة.. والحكومة آخر من يعلم!

وراء كل عاطل في مصر، قصة محزنة ومأساة اجتماعية واقتصادية وانسانية ونفسية.. كلها ببساطة نتاج لسياسات اقتصادية فرضت علينا، لا يعرف عنها المواطنون شيئا، وكان من بركاتها عليهم، ان جعلت بيننا اكثر من ٣ ملايين عاطل، هم بكل المقاييس مأساة موجعة في قلب مصر.

وبدون الخوض في ارقام وبيانات لا تسد رمق الجائعين ولا توفر فرصة للعاطلين، نحاول رصد المأساة على لسان اصحابها.

ومن المؤكد ان احداً من المسئولين المتشدقين بقضية البطالة، الواضعين حلولاً وهمية لها، لم يستمع يوماً ما لعذابات العاطلين ولم يكلف نفسه مؤونة الانصات لشكوى عاطل واحد.

«الوفد» ترصد دموع العاطلين من خلال خطاباتهم الباحثة عن وظيفة، دون تدخل منا، كل خطاب كما ورد الينا بكلماته البسيطة المعبرة وباخطائه الاملائية، ومع هذا العرض نأمل ان يجد المسئولون من وقتهم بضع دقائق لقراءة جزء من أوجاع اهل بلادهم.

اخترنا عشرة خطابات فقط من بين الآف الرسائل.. وفيها كم اوجاع يكفى ٦٠ مليونا.!

أرسل اليكم خطابى هذا وأرجو من الله عز وجل الا يخيب ظنى بكم. لانني ومنذ ان اخذت الدبلوم الصناعى وانا ابحث عن وظيفة. اخذت الدبلوم الصناعى قسم انشاءات معمارية، عام ١٩٩٠، ومنذ هذا الحين وانا ابحث عن وظيفة اى وظيفة تؤكلنى انا واخوتى. بزقاً حلالاً، كل يوم اذهب إلى اى عمل .. ويوم فيه ويوم مفيش!.. اشتغلت جميع الحاجات يوم مناول بناء ويوم مناول حجار، ويوم فى العمار. ويوم فى الجمرك، ويوم مفيش، وهذا طبعاً لا يرضى ربنا لانى اريد من الله عز وجل ان اذهب إلى اى وظيفة دائمة، اهم شيء تكون فى شركة لتامين مستقبلى، وكل يوم اقرأ عن وظائف اذهب اليها واجدها. قد شغلت بالواسطة وانا وسطتى ربنا، واتعشم من الله عز وجل ان تكونوا عند حسن ظنى وان تلاقوا لى وظيفة دايمة ارزق منها بدل التعب وراء المقاولين كل يوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

تحقيق
حنان عثمان

الاسم/ رجب جابر الزهرى
الاسكندرية ـ عزبة عبدالمنعم رياض

الرسالة الثانية

حكايتى باختصار شديد، انا شاب من اسرة فقيرة جداً، حصلت على دبلوم تجارة عام ١٩٨٥ .. كنت اشتغل وادرس فى نفس الوقت، لان ابى كان يعمل حارس عقار بجوار السكن، ولا يستطيع ان يتحمل المصروفات، فكنت اقسط مصروفات المدرسة على مراحل إلى ان اخذت الدبلوم وأديت الخدمة العسكرية، ومنذ عام ١٩٨٧، وانا لم اجد عملاً، خصوصاً وانا اعيش وحيداً، اصرف كثيراً فى الاكل لانى لا اعرف فن الطهى، خاصة بعد وفاة امى.. اشتغلت مع احد الناس، مساعداً على سيارة ميكروباص لفترة طويلة حتى اعيش ولكن لا استطيع ان احوش لكى اشترى سيارة ولو بالقسط او حتى اتزوج لكى اعيش مثل باقى الناس، إلى ان قرأت موضوع المنحة، فرحت وصدمت، لانهم قالوا لى لازم ولابد يكون عندك محل او اى شىء يضمن لهم حقهم بعثت إلى كل المسئولين. ومنهم المحافظ ثلاثة تلغرافات ولكن ايضاً دون فائدة، عزمت على الانتحار خصوصاً بعدما بعت عفش البيت لكى اعيش ولكن حتى الموت عاوز فلوس، كان امل حياتى ان املك سيارة اعمل عليها او حتى احد اصحاب الملايين الذين قرأنا عنهم، وانهم يشجعون الرياضة فى مشكلة رضا عبد العال، ولكن هل انا لاعب كرة حتى يهتم بى احد، اريد حلاً قبل ان انحرف، لانى الآن مستعد اعمل اى شىء علشان اعيش. مستعد اكون تاجر مخدرات او اى عمل اجرامى اذا كان هذا هو الحل خصوصاً وان جميع المسئولين قد تخلى عنى ولا نسمع منهم الا الكلام المعسول المخدر.

اليائس نبيل عبدالحميد
شارع كنيسة الاتحاد ـ الظاهر

الرسالة الثالثة

مقدمتها لسيادتكم المواطنة نادية زكى حسن عبدالله اقيم بمدينة العامرية مريوط عزبة العراوة امام السكة الحديد، متزوجة ولكن زوجى لا اعلم له مكاناً ولا عنواناً واعول نفسى اولاً، ثم اعول من الاولاد ثلاثة اطفال، بعضهم فى المدارس برجاء التكرم من سيادتكم ايجاد عمل انفق منه على اولادى خوفاً على نفسى وعليهم من الضياع وحتى اعيش فى المجتمع كريمة النفس، لا احتاج إلى انسان ما واضرع إلى الله ان يجعلكم حصناً لليائسين مثلى وعوناً للمحتاجين.. ملحوظة ، احيط علم سيادتكم انى ملمة بالقراءة والكتابة وعلى استعداد لعمل امتحان.

الرسالة الرابعة

انا شاب عمرى ٢٢ عاماً حاصل على معهد كمبيوتر وادارة اعمال ودورات كمبيوتر ومحاسبة وسكرتارية وتلكس دولى وآلة كاتبة عربى وانجليزى وتقديرى العام جيد جداً وكان مدة الدراسة عامين، وانا ايضاً حاصل على نسبة الـ ٥٪ للمعوقين، «اللى هى» المفروض إنى اعمل بها فى اقرب مكان لى ده المفروض، ومع هذا لم يحدث اى شىء من هذا القبيل، مع العلم اننى لم اجلس فى البيت. بل ذهبت إلى اكثر من مصلحة ولكن فى كل مرة اقابل بالرفض مع ايضاً قلة الذوق فى احيان كثيرة، حتى ان مدير مكتب العمل قال لى ان مشكلتى انى درست كمبيوتر .. هل هذا صحيح، انا اريد ان اعمل وهذا حقى فى بلدى، انا استطيع ان اعمل فى اى مكان حتى لو فى خارج مصر المهم ان اعمل مع العلم انى من ابطال الاسكندرية فى رفع الاثقال، يعنى مش معوق بالمعنى المفهوم، ولكن ظروفى أجبرتنى الا اعمل الا فى مجال دراستى.

سعيد عبدالحليم احمد
الاسكندرية العوايد قبلى عزبة القلعة

الرسالة الخامسة

مشكلتى اننى حصلت على تأشيرة عمل بالعقد المؤقت من سيادة المستشار محمد عبدالرحيم نائب محافظ قنا السابق وهذه التأشيرة كانت على مديرية التربية والتعليم واخذت رقماً وقمت بالانتظار حتى يصلوا لدورى فى التربية والتعليم ولكن قبل ان يصلوا لدورى حدث بالنسبة لى براكين وزلازل وهو حدوث تغير حيث تولى سلطة المحافظة. محافظ جديد اسمه يحيى البهنساوى هذا المحافظ اتخذ قراراً بمجرد توليه المنصب بوقف التأشيرات إلى وقتنا هذا والشىء الذى زاد فى الطين هو حصولى على هذه التأشيرة بصعوبة ومعاناة شديدة وللاسف الشديد عدم حصولى على العمل، جعلنى اجلس امام التليفزيون بالايام، حتى اننى اصبحت قاموساً تليفزيونياً للبرامج والمسلسلات والافلام واسماء المذيعين والمذيعات..





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

الحلقة الأولى

حتى انني وقعت فريسة فى حب احدى المنيمات اللامعات.

ماذا اقول، اقول حسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله، انا اسمى عبدالحكيم علام، حاصل على بكالوريوس تعاون وارشاد زراعى عام ١٩٨٨ ، «جامعة اسيوط ومقيم فى محافظة قنا مركز نجع حمادى رجاء الاهتمام بموضوعى.

الرسالة السادسة

السادة المسئولون

لو بيدكم ان تمسحوا دمعتى فلا تترددوا، اسمى امنية محمد، حاصلة على دبلوم تجارة عمرى ٣٠ سنة، توفى والدى وفاتنى خطيبى لاننى لن استطيع مساعدته فى الجهاز، ولا يوجد من يساعدنى، لو يجد لى عمل، رغم اننى من اشد الحاجة اليه..

ارجوكم ساعدونى، املى فى ربنا وفيكم، من مكان عملكم توصلوا صوتى لكل مسئول بيده مساعدتى ان يساعدنى لاننى محتاجة للعمل.. لقد تقدمت بورقى فى النيابة عندما طلبت اوراق تعيين وعملت كشفاً طبياً. يعنى جميع الاوراق كاملة واخذت رقم ٥٧١ من محكمة النقض بالقاهرة لكن مع الوقت ارجوكم ان تسعوا فى طلبى ليس من اجلى ولكن من اجل ام تبكى من اجل ابنتها، امسحوا دمعة ست كبيرة. عنوانى المحلة الكبرى الجهورية ش زكى وهبة.

الرسالة السابعة

انا آنسة «٢٩ سنة» تخرجت من معهد اعداد فنيين تجاريين من طنطا شعبة محاسبة ١٩٨٥ ، ومنذ ذلك الحين وان ابحث عن وظيفة فى كل مكان، ومنذ تخرجت ذهبت إلى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة مرتين ابحث عن وظيفة، فسألنى الموظف المختص فى الادارة هل لك والد بيعمل فى الشركة، قلت له والدى كان يعمل فى الشركة وطلع على المعاش ثم توفى، قال لازم يكون موجوداً ويعمل بالشركة، فخيب رجائى وكان هناك مسابقة تعلن عن وظائف للتامين الصحى فى المحلة منذ سنتين فذهبت إلى طنطا وقدمت اوراقى وامتحنت ولكن للاسف الشديد لانى ليس لدى معارف فى التأمين او اخ يعمل فى التأمين او ام تمورجية فى التامين، خيب رجائى ايضاً والذين كانوا معى فى الامتحان توظفوا لان والد احدهم مسئول بفرع طنطا والآخر مسئول بفرع زفتى ثم قدمت لثانى مرة فى التامين للتعاقد وكتبت طلباً فى طنطا يوم ١٩٩٣/١٠/٢، ولكن للاسف لم يرسلوا لى وهكذا، علماً بان التامين الصحى فرع المحلة مازال محتاجاً لموظفين ولكنه محجوز للاقارب فقط.

ثم وجدت باب امل فى اعلان شركة مضارب الغربية للارز فى المحلة فذهبت فقال لى المدير ليس لديك اقارب او معارف يعملون فى المضرب.. ونحن لا نعين سوى الذين لهم اقارب فقط.. وهكذا كنت اقرأ عن ان الوظائف ليس فيها واسطة ولا محسوبية ولكن الواقع مخالف تماماً.

اخيراً ارجو ارسال الرد على العنوان، لاننى قليلاً ما اشترى جرائد، اسمى راوية عبدالخالق المحلة الكبرى منشية رجب القاضى.

الرسالة الثامنة

اكتب اليك وكلى أمال ان تساعدنى فى حل مشكلتى او تتوسطى لى فى اى جهة، انا فتاة حاصلة على دبلوم زراعة عام ١٩٩٠ ، ولم اترك مكاناً للبحث عن فرصة عمل تتيح لى العمل بالنهار فقط حتى اساعد والدى الكبير فى السن فى المصاريف ولى اختان بالتعليم بالمراحل الثانوية وابى رجل فلاح كبير فى السن. ولا نمتلك اى مصدر رزق واساعد امى فى المنزل بالليل، لان عملى فى المحلات يستمر بالليل والنهار وبمرتب لا يزيد على ٤٠ جنيهاً فقط من ٧ صباحاً حتى العاشرة مساءً ولا يكفى المرتب مصاريف اخواتى البنات واجرة الطريق فأنا من قرية لاصفير البلد مركز دسوق محافظة كفر الشيخ.. رجاء ان ترسلى لى خطاباً على العنوان السابق، لانى لا امتلك شراء الجريدة. لو سمحت .. تحاولى مساعدتى وتتوسطى لى عند اى شركة من شركات محافظتنا او تتوسطى لى للتدريس بالحصة فى مدارس بلدتنا برجاء لا تلقى رسالتى فى سلة المهملات وان تحاولى مساعدتى لاننى «تعقدت» من الحياة بسبب الملل وعدم قدرتى على مساعدة اهلى.

٠٠١٩٥



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٤

في ظل النظام الشمولي اخذت الدولة على عاتقها توظيف جميع الخريجين من طلبة الجامعات والمعاهد على انواعها ولعل هذا النظام يكون ممكنا عندما تملك الدولة معظم مؤسسات الانتاج الممثلة في القطاع العام وتخصيص الميزانيات الضخمة في الباب الاول من الموازنة العامة للدولة كاجور للمواطنين الحكوميين .

ومع الخدمات التي تؤديها الدولة في مجال التعليم والاقبال الكبير لافراد الشعب على التعليم اصبح امام وزارة القوى العاملة والتشغيل حشد كبير من الخريجين ينتظرون التعيين ومع التكدس الكبير من العمالة سواء في مؤسسات القطاع العام او دواوين الحكومة اصبحت الوزارة غير قادرة على تلبية مطالب ايجاد الوظائف اللازمة ونسمع ان هناك خريجين من عام ٨٤ مازالوا منتظرين الدور في التعيين ، ومن هنا تبدو الصورة قاتمة من حيث حجم البطالة .

حقا ان من واجب الحكومة ايجاد فرص العمل امام الشباب وتخفيف حجم البطالة لتجنب الاثار السيئة المترتبة عليها ولكن امام تكدس دواوين الحكومة بالموظفين وتحول مؤسسات القطاع العام الى قطاع الاعمال والتوسع في خصخصة المؤسسات الانتاجية فان حجم الوظائف المتاحة امام وزارة العمل سيزداد ضيقا . ومن هنا لزم البحث عن ايجاد الحلول المناسبة .

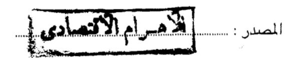
البطالة الحقيقية وغير الحقيقية





المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤





محمد وفاء عبد الحميد

أن حجم البطالة المرصود حاليا هو فى الحقيقة اكبر بكثير من الواقع ويمكن ان يقسم الى بطالة حقيقية وبطالة غير حقيقية ، وتتمثل الاخيرة فى جميع الافراد الخريجين والمرصودين فى وزارة القوى العاملة ولكن فى فى حقيقة الامر هم ملتحقون بأعمال غير مرصوده لديها مثل العاملين فى مصانع ومؤسسات القطاع الخاص او الذين حصلوا على عقود خارجية ، او الذين قاموا بمشروعات خاصة سواء بالتمويل الذاتى أو بقروض من بنوك التنمية المختلفة او الخريجين الذين قامت الدولة بتخصيص اراضى زراعية لهم كل هؤلاء يعتبروا فى عداد البطالة الغير حقيقية .

لذا فان هناك واجب على وزارة القوى العاملة بالتعاون مع أجهزة الدولة لحصر هؤلاء العاملين وحذفهم من صفوف الانتظار حتى يمكن وضع ايدينا على الشباب اصحاب البطالة الحقيقية وسوف نجد انهم اقل بكثير مما هو مرصود لدى وزارة القوى العاملة .

حقا أن هذا الحصر يحتاج الى جهد كبير ولكن مما يقرب الحل اننا نملك معظم قواعد البيانات فمصلحة الهجرة والجوازات يمكن ان تمد بيانات الشباب الذين غادروا أرض الوطن لفترة اكبر من ستة اشهر ووزارة الزراعة يمكن أن تمد ببيانات الشباب الذين تم تخصيص أراضى لهم للاستزراع ، وبنك التنمية يمكن ان تمد ببيانات الشباب الذين منحوا قروضا لاقامة المشروعات الصناعية او التجارية كما يمكن أن تقدم البنوك الاستثمارية والمصانع الكبيرة والمؤسسات الخاصة والقوى السياحية والفنادق معلومات اقرب الى الصحة ، ويبقى بعد ذلك الورش ، والمشروعات والمحال الصغيرة وهذه يمكن حصرها بواسطة المحليات كل فى نطاق مسئوليته .

كما يجب أن لانفرق فى هذا المجال بين العمالة المؤقتة والعمالة المستديمة او العاملين بعقود والعاملين بالتعيين فان العمالة المؤقتة تنتقل من مؤسسة الى اخرى طبقا لحاجة العمل من الوقت فى السنة او طبقا للنشاط كما ان العاملون بعقود يمكن أن يعينوا اذا اثبتوا جدارة فى عملهم وهذا يتوقف على نشاط الفرد وحاجة العمل .

ويساعد على هذا الحصر ايضا هو اقامة مشروع تأمين ضد البطالة وهذا يستلزم من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بحثا اكتواريا دقيقا يحدد قيمة الاشتراك فى هذا المشروع مقرونا بأجر العامل او الموظف او الصانع ، كما يجب أن يبحث هل يصرف التامين لفترة محددة كما هو فى الولايات المتحدة ٢٦ أسبوعا أو يظل يصرف طالما ان المؤمن عليه لم يجد عملا جديدا كما هو فى دول اوربا ولكل مميزاته وعيوبة ولكل حسابة الاكتوارى وعندما يدخل موظفوا الحكومة ضمن السوق العمالية وفيها يخرج الموظف الحكومى من وظيفة حكومية الى اخرى غير الحكومية واذا شاءت الاقدار وتغير قانون عمل الموظفين الحكوميين واصبح للمصلحة حق الاحتفاظ بالحد الامثل من العمالة فان مشروع التامين ضد البطالة سوف يشمل ايضا موظفى الحكومة وهذا يعطى ثباتا اكثر للمشروع ويزيد من قاعدة الاشتراك وهذا ليس بفكر متطرف فعندما انخفضت موارد عمدة واشنطن واجهها بالاستغناء عن مائة موظف لدية ، وعندما قدم الكونجرس اقتراحا بتخفيض ميزانية وزارة الدفاع الامريكية بمقدار ٢٥ ٪ أعلن وزير الدفاع تشينى فى هذا الوقت بأنه سيقوم بتوفير ٢٥٠ الف موظف وهكذا يرتبط العمال بالمنحنى الحدى لحجم العمالة فى أى مؤسسة حفاظا على قيمة العمل وقيمة العمال وقيمة الانتاج .

هذا رأى مطروح لوزارة القوى العاملة لمناقشته مع المؤسسات الدستورية وأن كنا نرى أنه اجراء مناسب فى هذه المرحلة الانتقالية من اقتصاديات النظام الشمولى الى اقتصاديات السوق . كما أن التحول التدريجى الذى تأخذ به الدولة يعنى التحرك بتأنى ولايعنى الجمود .

قبول الطلبات من السبت القادم لتعيين ٧٠ ألف خريج

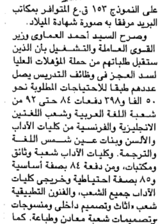
المؤهلات العليا من ٨٤ حتى العام الماضى والمتوسطة من ٨٣

كتب - هيثم سعدالدين:

قررت وزارة القوى العاملة والتشغيل قبول الطلبات لتعيين ٧٠ الفا من الخريجين من يوم السبت القادم حتى ٣ مارس، من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من دفعة ٨٣ والعليا من دفعات ٨٤ حتى ٩٣ استثنائيا طبقا لاحتياجات الجهات من التخصصات المطلوبة للمحافظات، وتصدر قرارات التعيين فى شهر مارس القادم وفقا لأولوية التخرج والتقدير والمجموع، وتقدم الطلبات لمديرية القوى العاملة الكائنة بمقر إقامة الخريج على النموذج ١٥٣ ق.ع المتوافر بمكاتب البريد مرفقا به صورة شهادة الميلاد.



احمد العماوى



وصرح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل بأن الذين ستقبل طلباتهم من حملة المؤهلات العليا لسد العجز فى وظائف التدريس يصل عددهم طبقا للاحتياجات المطلوبة نحو ٥٠ الفا و٣٩٨ دفعات ٨٤ حتى ٩٢ من شعبة اللغة العربية وشعب اللغتين الانجليزية والفرنسية من كليات الآداب والألسن وبنات عين شمس اللغة والترجمة. وكليات الآداب شعبة وثائق ومكتبات، ومن دفعة ٨٤ بصفة أساسية و٨٥ بصفة احتياطية وخريجى كليات الآداب جميع الشعب، والفنون التطبيقية شعب «اثاث وتصميم داخلى ومنسوجات وتصميمات شعبة معادن وطباعة. كما تقبل طلبات خريجى كليات الهندسة شعب «كهرباء ولاسلكى وسيارات ومدنى شعبتى مساحة ورى وعمارة وبناء سفن وميكانيكا وبكالوريوس فنون جميلة شعبة ديكور وكليات التجارة والحقوق والسياحة والفنادق والاقتصاد المنزلى والفنون المسرحية. كما يشمل التعيين خريجى بعض المؤهلات العليا دفعات ٨٩ و٩١ استثنائيا لسد العجز فى وظائف التدريس بالأزهر بالمحافظات النائية وتعيين ٢٦٢ خريجا من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة للعمل بوزارة الشئون الاجتماعية وحملة بكالوريوس التربية الرياضية دور نوفمبر ٩١ للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة. ويشمل التعيين ٥٤٢ خريجا من حملة بكالوريوس الخدمة الاجتماعية أو ليسانس الآداب قسم اجتماع ودبلوم الخدمة الاجتماعية للعمل بوزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية بالمحافظات و٢٥٦ من حملة ليسانس الآداب «علم نفس واجتماع» وبكالوريوس الخدمة الاجتماعية دفعة ٨٤ وما بعدها من ابناء محافظة السويس للعمل بمديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات، وتعيين حملة ليسانس الآداب «وثائق ومكتبات» دفعتى ٩٢ و٩٣ وبعض المؤهلات الأخرى للعمل بالهيئة المصرية العامة للكتاب وجامعة الأزهر وتعيين حملة ليسانس الألسن (المانى) لسد العجز فى وظائف تدريس اللغة الالمانية بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وكليات الهندسة تخصصات مدنى عام وعمارة للعمل بمحافظة القاهرة.

كما يتم تعيين حملة المؤهلات العليا دفعة ٨٤ وحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٣ للعمل باتحاد الاذاعة والتليفزيون والعاملين بعقود مؤقتة، وتعيين خريجى قسم الدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر شعبتى انجليزى وفرنسى، دفعة ٩٣، وبعض حملة المؤهلات العليا والمتوسطة ٨٣ و٨٤ للعمل بمدينتى البحوث الاسلامية بالقاهرة والاسكندرية ووزارة الزراعة.



دمـــوع العاطلـــين | الحلقة الثانية

ثلث العاطلين فى مصر، ... متزوجون

إعانـــة البطالـــة هل تحـل المشـكلة؟

فصل العمالة المؤقتة بالقطاع العام وراء ظهور مشكلة العاطلين المتزوجين

طالعتنا الصحف منذ أيام بخبر غريب ورد على لسان احمد العماوي وزير القوى العاملة والتشغيل قال فيه ان ٣١٪ من العاطلين فى مصر متزوجون!!

جاء ذلك فى لقاء له مع شباب الحزب الوطني.

ولعل هذا الرقم صدم الكثيرين عند مطالعته لأن معنى ذلك بكل بساطة ان ثلث العاطلين فى مصر ارباب اسر ومسئولون عن زوجات واولاد!

وهذا ما يشكل عبئا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا على اكثر من مليون شخص من العاطلين واسرهم فأصعب شيء على النفس ان يجد رب الاسرة نفسه عاجزا عن سد رمق صغاره بلقيمات قليلة من الخبز!

كما ان هذا الرقم يعنى اضافة اعباء كبيرة على العاملين فى مصر لأن هؤلاء العاطلين المتزوجين غالبا ما يلجأون الى اسرهم لاعالتهم ولعل هذا الرقم الخطير اثار من جديد قضية اعانة البطالة وامكانية منحها لهؤلاء البؤساء قبل ان يتحولوا الى قنبلة تهدد بالانفجار فى أى وقت وقبل ان يصبحوا لقمة سائغة فى فم الارهاب المتوحش ومن اجل هذا كان «الوفد» هذه اللقاءات مع عدد من الخبراء لبحث خطورة المشكلة ومناقشة اعانة البطالة ومصادر التمويل التى يقترحونها لهذا الغرض.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٤

حق دستورى

أحمد طه عضو مجلس الشعب يرى أن فرصة العمل حق دستورى لكل مواطن وبالتالى اصبح على الدولة التزام دستورى بتعيين العاطلين ولا علاقة للعاطل بقضية تدبير الموارد فهى مسئولية الدولة.

وعن زيادة نسبة العاطلين المتزوجين فان احمد طه يحدد مصدرها وهو توقف القوى العاملة عن تعيين الخريجين منذ بداية الثمانينات وحتى الآن..

ومن هنا فان الخريج الذى يكاد عمره ان يقترب من الثلاثين من الطبيعى ان يفكر فى اتمام نصف دينه وبالتالى ازدادت المشكلة تعقيدا لأن العاطل لم يعد فردا مستقلا وانما اصبح رب أسرة وعائلا.

اما عن كيفية تدبير الموارد اللازمة لمنح العاطلين اعانة البطالة وهو مبلغ قدره البعض بـ ٤ مليارات جنيه سنويا فان احمد طه يقول:

فى اعتقادى ان هذا المبلغ مغالى فى تقديره وكذلك ارقام العاطلين مغال فيه ايضا ذلك لأن هناك نسبة كبيرة من العاطلين تعمل فى انشطة خاصة ولا تعرف التأمينات الاجتماعية عنهم شيئا وذلك بسببين:

الاول: ان المتعطل مازال يسعى «للتمرغ» فى تراب الوظيفة الميرى ومن ثم يعتبر نفسه عاطلا ايا كان الموقع الذى يعمل به حتى يحصل على عمل حكومى.

ثانيا: بعض اصحاب العمل الخاص يستغلون الثغرات الموجودة فى القانون حتى يهربوا من اعباء التأمينات الاجتماعية وبالتالى فان نسبة كبيرة منهم لاتبلغ التأمينات بالعاملين لديهم ولكل هذا فانا ارى المبلغ الذى يمكن تدبيره لتمويل اعانة البطالة اقل من ذلك بكثير.

ورغم هذا فان اعانة البطالة فى رأى أحمد طه ليست حلا ولكنها مجرد مسكن مؤقت للمشكلة وانما الحل الجذرى يكمن فى الانتاج وخلق فرص عمل حقيقية للعاطلين.

أما اذا استمرت الخطط الحكومية على ما هى عليه فلن نورث للاجيال القادمة سوى الاكفان!!

تكافل اجتماعى

لو كان لدى الحكومة اى قدر من الفهم والاحساس بالمعاناة الاجتماعية للشعب لقررت صرف اعانة البطالة عقب اقدامها على تطبيق الاصلاح الاقتصادى بهذه الكلمات بدأ الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة مقررا للجنة الاقتصادية بالوفد حديثه وأضاف:

تحقيق : عصام العبيدى

وليعلم الجميع ان اعانة البطالة ليست ذات بعد اجتماعى فقط وانما لها بعد اقتصادى ايضا لانها ستؤدى الى خلق طلب على السلع والخدمات وتؤدى بالتالى الى تحريك عجلة الانتاج. ونلاحظ ان الدول التى تحارب البطالة تعمل دائما على تخصيص بند خاص فى الميزانية بحيث يتم ضغط النفقات وتحقيق وفورات من خلال ذلك انشاء بند يكرس لاعانة البطالة.

بمعنى ان اعانة البطالة لايجب ان تكون انفاقا اضافيا يضاف الى النفقات الموجودة فى الميزانية انما يجب ان تقتطع من هذه النفقات حتى لايحدث تضخم».

أما عن بطالة المتزوجين فان الدكتور اباظة يرى أن الرقم الحقيقى اعلى من ذلك بكثير لأن سن العاطل يبدأ من ١٨ سنة حتى يصل الى ٤٠ عاما وبالتالى فان العادات الاسرية والتقاليد السائدة وراء زواج المتعطل ولايدل هذا الزواج ابدا على يسر مادى لدى العاطل لأن هذا الزواج غالبا ما يتم بناء على مساعدات الاسرتين... اسرة الزوج واسرة الزوجة كنوع من التكافل الاجتماعى..

ويرى الدكتور اباظة ان اعانة البطالة وهى نوع من التكافل الاجتماعى يمكن ان تقلل الى حد كبير من التوترات والصراعات والحوادث المؤسفة التى يشهدها الوطن فى الوقت الحالى وهى ضرورية ولازمة.

اما عن مصادر تمويل تلك الاعانة فيقول انه يمكن تمويلها من خلال عدة مصادر اولها الضرائب اذ ان هناك بعض انواع الرسوم التى يمكن فرضها بصورة مخففة لتمويل الاعانة .

بطالة بعد الزواج

ان ارتفاع بطالة المتزوجين من اخطر انواع البطالة لأن الشخص المتزوج عادة ما يكون مسئولا عن زوجة واولاد فاذا ما انقطع مورد رزق هذه الاسرة فسيترتب على ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية فى منتهى الخطورة.. هكذا يرى الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات القضية ويضيف قائلا:

وفى اعتقادى ان بطالة المتزوجين حدثت بعد الزواج وليس قبله اذ ليس من المألوف ان يقدم شخص بلا عمل على الزواج... ولكن الذى يحدث عادة فان الشخص بمجرد حصوله على عمل يحدد مستوى معيشته ويسمح له بتهيئة مسكن الزوجية وتحمل اعباء الزواج فانه يقدم عليه فاذا ما قام المصنع او الشركة التى يعمل بها بالاستغناء عن خدماته لأى سبب فانه ينضم الى ارقام العاطلين.. وقد وصل عدد العاطلين المتزوجين الى هذا الرقم المفزع بسبب اتجاه الكثير من شركات قطاع الاعمال العام الى الاستغناء عن العمالة المؤقتة بها وهى تفوق فى عددها اعداد العمالة الدائمة بثلاثة اضعاف على الاقل لأن عدد العمالة الدائمة.. فى القطاع العام تصل الى ١,٨ مليون عامل بينما العمالة الكلية فيه تصل الى ٤ ملايين عامل وقد قرأنا الاستغاثات فى الصحف لهؤلاء يطالبون بالبحث لهم عن عمل بديل او عودتهم لاعمالهم ولكن وللأسف فان القانون لايحميهم لأن عقودهم مؤقتة ويحق لصاحب العمل الاستغناء عنهم فى أى وقت.

ويوجه الدكتور حمدى عبد العظيم نظرنا الى ان هذا النوع من البطالة يؤدى لزيادة الاعباء على قوة العمل الاساسية لأن المتزوجين العاطلين عادة ما يلجأون الى من يعولهم من اسرهم الكبيرة.. والاعتماد على مساعدات والد الزوج أو والد الزوجة ويؤدى ذلك بالتبعية الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى لأن هؤلاء العاطلين لايضيفون لعملية الانتاج ويقاسمون العاملين فى دخولهم.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤



أما عن اعانة البطالة فهو نظام موجود فى الكثير من الدول المتقدمة بل وفى عدد من الدول النامية وعادة ما توضع النظم التى تمنع استغلال البعض لهذه الاعانة حيث تكون الاعانة لمن لايجد فرصة عمل فعلية ولمن تعجز الحكومة عن ايجاد عمل له... فاذا مالتحق العاطل بأى عمل توقف فورا اعانته وهناك بعض الدول تمنح العاطل ٦٠٪ من أجر مرتب تقاضاه.. وهناك بعض الدول تمنح العاطل اعانة لمدة محددة فاذا انقضت هذه المدة توقف الاعانة ويستطيع العاطل خلالها ان يبحث له عن عمل.

أما عن مصادر تمويل هذه الاعانة فان الدكتور حمدى عبد العظيم يرى ان معظم الدول تدخل هذه الاعانة ضمن اعتمادات الضمان الاجتماعى وتخصص لها الاعتمادات اللازمة فى الموازنة العامة للدولة وتموله من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالاضافة الى التبرعات التى تقدم لخزانة الدولة.

وهناك دولة مثل المانيا تقوم باقتطاع جزء من ارباح شركات قطاع الاعمال لما يسمى بالرفاهية الاجتماعية واهم بند فى هذا المخصص يذهب لتمويل اعانة البطالة وهى ارقام قد تصل الى المليارات.

سد منافذ البطالة

أما الكاتب العمالى جمال البنا فيرى انه اذا كان هذا الاحصاء سليما فانه كارثة خاصة اذا كان المتعطل يعول ابناء.

اما عن فكرة اعانة البطالة فهى كفكرة وجيهة الا انها مجرد علاج مؤقت وتظل المشكلة قائمة فالأهم من الاعانة هو سد منافذ ومنابع البطالة واخشى ان يقل اهتمام العاطل وبحثه عن فرصة عمل مع وجود اعانة بطالة والرقم الذى اعلن لاعانة البطالة وهو ٤ مليارات جنيه ارى ان استغلاله فى خلق فرص عمل جديدة، يكون أجدى وانفع فالمفروض ان نركز على التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

مشروعات شباب الخريجين .. إلى أين ؟ (٤)

فى شمال سيناء .. شاب واحد شارك فى المشروع

العريش ـ مراسل الجمهورية :

تهدف مشروعات صندوق الضمان الاجتماعى للتنمية الى تشغيل شباب الخريجين كنوع من المواءمة الاجتماعية فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى والمشكلة شمال سيناء محيرة .

تقدم فى البداية ٣٦ شابا قبل منهم ٢٩ لاستيفائهم كافة الشروط حصل ١٨ شابا على القروض بدأ العمل الحقيقى شاب واحد فقط .

هل هناك احجام حقيقى من الشباب .. أم ان هناك معوقات ادارية .. أم ان هذه المشروعات لا تناسب بيئة وامكانيات المحافظة مجموعة اسئلة وعلامات استفهام كثيرة بدأت ونحن نلتقى مع المسئولين والشباب .

يقول محمد يوسف عايد مدير ادارة الصناعات الحرفية والبيئة بالمحافظة انه عند الاعلان عن مشروعات الصندوق الاجتماعى تقدم ٣٦ شابا استوفى ٢٩ شابا الشروط الموضوعة وتنازل ١١ شابا عن مشروعاتهم بسبب تعيينهم فى القوى العاملة وبدأ العمل ١٨ شابا ولكن مازال البعض منهم فى اجراءات ادارية كتوصيل الكهرباء أو المرافق للمشروعات .

ويقول محمد يوسف ان عدم الاقبال قد يرجع الى عدم جرأتهم أو تفضيلهم الانتظار لطابور القوى العاملة أو قد يكون متعلقا بروتين الاجراءات والتى تأخذ وقتا طويلا .

واضاف ان هناك معوقا كبيرا وهو عدم تناسب هذه الحرف وامكانيات المحافظة وقد يرجع هذا الى ان مشروع تشغيل الشباب يتبع جهاز الصناعات الحرفية بالقاهرة وهذا يتبع وزارة الحكم المحلى وهى التى تحدد الحرف والصناعات .

وهناك نقطة اخرى فالشاب الذى يحصل على قرض يبلغ اسمه الى القوى العاملة حتى لا يتم تعيينه نهائيا .

ويؤكد عبد الجواد توفيق مدير ادارة بناء وتنمية القرية على ان مشروعات تشغيل الشباب فى محافظة شمال لم تنجح النجاح المأمول لها ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات أولها كبر الدور الحكومى فى تنفيذ هذه المشروعات وهيمنته عليها وهذا غير وارد من أهداف الدول المانحة وفى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وثانى هذه الاعتبارات محدودية سقف التمويل وايضا توحيد قائمة المشروعات على مستوى المحافظة بالرغم من اختلاف ظروفها الاجتماعية والبيئية والموارد والتسويق ومحدودية السوق فى المحافظات الصحراوية كل هذا لم يراع مشروع مركزى ويدار حكوميا .

كما ان التدريب أخذ الشكل النظرى من غير المعقول مثلا ان اقوم بتدريب شاب حصل على بكالوريوس تجارة على عدة حرف وفى مدة قصيرة ثم اطالبه بالاستمرار فى هذا المشروع .

وفى قائمة المشروعات التى حصلت على قروض وجدنا ان هذه المشروعات تضمن الحياكة وصناعة الالبان وورشة نجارة وتريكو ومطحنة حبوب وكاميرا فيديو وبلاستيك ثم ماكينة تصوير .

كما اتضح لنا ان بعض هذه المشروعات قد أعدت دراسات جدوى له من قبل شباب يعمل والده فى حرفة معينة أخذ قرضا من أجل تنميتها وتطويرها أو شراء أجهزة تساعد على مشروع قائم

وهناك مجموعة من المعوقات والاجراءات الروتينية التى أخذت البداية الحقيقية للتنفيذ ومنها الحصول على رخصة او سجل تجارى أو توصيل الكهرباء .

والان ماذا يقول الشباب نفسه

عاطف سبسى ـ واخته ايمان سبس حصلنا على قرض قيمته ٢٠ الف جنيه وقد تم استلام ورشة نجارة ضمت منشارا وحلية ورايوب وتخانة ومنقار ومخرطة وماكينا بمبلغ يقدر ١٢١٠٠ جنيه ثم حصلنا على الباقى نقدا لنشترى الخامات اللازمة .. ومنذ استلام هذه الماكينات ونحن نسعى فى سبيل الحصول على رخصة وتوصيل الكهرباء .

وستقوم بالعمل فى هذه الورشة مع أخوتى ووالدى ليصبح المجموع خمسة افراد .

والظاهرة اللافتة للنظر هى اقبال الفتيات على المشاركة فى هذا المشروع تقول حنان مسلم غانم .. تقدمت من حوالى سنة للحصول على قرض وشراء ماكينة تصوير مستندات وماكينة تغليف ومنذ حوالى شهر فقط حصلت على الماكينة واقوم حاليا باجراءات التسجيل وتوصيل الكهرباء للكشك الخاص بى .. وسأعمل بنفسى فى هذا الكشك ولدى الجرأة اللازمة فقد كنت أعمل فى استوديو قبل حصولى على قرض .

والمشروع الوحيد والذى بدأ العمل فعلا كان للمهندس الزراعى هشام فاروق عبد الجليل دفعة ٨٧ والذى رفض العمل الحكومى وفضل عليه العمل الحر والذى يتناسب مع طموحاته تقدم للحصول على قرض فى يوليو ٩٣ واستمر فى الاجراءات التى طالت حتى حصل على القرض لمشروع تصنيع البان ومنتجاتها (زبادى ـ جبن ـ قشطة) ويقوم بتصنيعها ومعى ٢ من انعمال الفنين كما يقوم بالتسويق لهذه المنتجات فى مدينة العريش وقد استثمر القرض فى شراء فرازلين وحضانة زبادى وثلاجات .

انهم مجموعة من الشباب الذين لديهم قدر كبير من الطموح والصبر على الاجراءات الطويلة .

وفى النهاية :

- هل هى عدم جرأة من الشباب فى الاقبال على هذه المشروعات .
- وهل عدم وجود فرع للصندوق الاجتماعى بشمال سيناء اثر سلبا على اقبال الشباب على مشروعات الصندوق .
- هل هو بسبب صغر سقف التمويل
- ام ان المشروعات التى حددها الصندوق لا تناسب وامكانيات المحافظة

ونرى اختصار الاجراءات للحصول على قرض وافتتاح فرع للصندوق بالعريش ليؤدى دورة فى التسويق لاهداف هذا الصندوق وأن يتم تطوير المشروعات بما يتناسب وامكانيات وموارد المحافظة .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

١١٠ ملايين جنيه قروضا لتمويل مشروعات الشباب والحرفيين

قيمة القرض الواحد تتراوح مابين ١٠ آلاف و٥٠ ألف جنيه

و١٥٠ ألف جنيه للمشروع فى حالة اشتراك أكثر من مقترض



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

في اطار الجهود التي تبذلها الدولة للتغلب علي مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة من خلال استخدام الموارد المالية المتاحة في البنوك والصندوق الاجتماعي قرر بنك التنمية والائتمان الزراعي منح قروض لشباب الخريجين تبلغ ٦٠ مليون جنيه بفائدة مخفضة لاول مرة تبلغ ١٢ ٪ وفترة سماح تتراوح بين ٦ اشهر وسنة حسب نوعية المشروع وانتاجيته

صرح بذلك مصدر مسئول بالبنك وقال : ان القرض تتراوح قيمته بين ١٠ الاف الي ٥٠ الف جنيه للمقترض الواحد لتمويل الاصول الرأسمالية وحوالي ١٥٠ الف جنيه للمشروع الذي يشترك فيه اكثر من مقترض ويسدد القرض علي ٣ سنوات

واشار المصدر في تصريحاته لمحمد خراجه مندوب «الاهرام المسائي» الي ان القروض تمنح بضمان المشروع وسيتم الصرف اوائل الشهر القادم بعد الانتهاء من اعداد الكوادر الفنية لبنوك المحافظات الاسبوع القادم لتنفيذ استخدام هذه القروض في عملية التنمية

ويستفيد من هذا المبلغ اكثر من ٣ الاف شاب ويأتي تخفيض اسعار الفائدة للمشروعات الصغيرة والانتاجية لتشجيع الشباب علي ممارسة العمل المهني والفني والمشاركة في التنمية الاقتصادية

ومن ناحية اخري صرح مصدر مسئول ببنك التنمية الصناعية بان البنك سوف يبدأ خلال الاسبوع القادم في صرف ٥٠ مليون جنيه كقروض للحرفيين والخريجين الجدد طبقا لمشروع تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية الممول من الصندوق الاجتماعي للتنمية واضاف ان حجم القرض يتراوح مابين ١٠ الاف الي ٥٠ الف جنيه ويمنح بسعر فائدة ١٢٪ للمشروعات الجديدة و ١٤٪ للمشروعات القائمة لتمويل مراحل توسع المشروع، ويستفيد من هذا القرض حوالي ١٥ الف حرفي وخريج ويسدد القرض في فترة تتراوح بين ٣ الي ٥ سنوات ويتمتع بفترة سماح تتراوح مابين ٦ اشهر الي سنة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤



تعيين الخريجين كلام فى الهواء !

مسكنات وقتية

لأزمة البطالة

ابتكرتها حكومة

« صدقى »

تشغيل ١٢٥ ألف خريج سنويا فى مشروعات التنمية بالمحافظات

مجلس الوزراء يبحث قريبا

شركات خاصة بالمناطق ...

تعيين ٧٠ ألف خريج .. بعد العيد

٣٠ ألف وظيفة .. لأبناء أسيوط

تعيين ١٤٠٠ عضو بالغربية

تعيين ٧٤ ألف خريج بالتدريس و...

حيدما يفيض الكيل وتوشك الصدور - بعد طول صمت - على الانفجار.. لاتجد الحكومة طريقا افضل من اللعب على الاوتار التى تمس قلب كل مواطن لعلها تهدىء ثورته وتمتص غضبه.. ولايكون ذلك الا بالتصريحات والوعود البراقة التى تمنى المواطن بحل قضاياه وانتشاله من ازمته المتفاقمة.

ومن اخطر القضايا التى تؤرق المواطن المصرى قضية «البطالة»، حتى انه لاتوجد اسرة واحدة بمصر إلا وتعانى منها مما يشكل ارهاقا لميزانيتها وخلق بؤر اكبر للانحراف والجريمة.

ولم تجد الحكومة طريقا للخروج من هذه الازمة التى وضعت الشعب فيها بسبب سياستها وخططها الاقتصادية الفاشلة طوال السنوات السابقة إلا ان تملأ الصحف اليومية بمانشيتات عريضة عن بدء التعيينات وحصر الخريجين استعدادا لتعيينهم، وكأنها تقدم «البنج» لتخدير الشعب بطريقة مبتكرة.

وفى الفترة الاخيرة وبالتحديد مع بداية عام ١٩٩٤ زادت التصريحات بشكل كبير حتى اصبح الحديث عن البطالة محور كل جلسة من جلسات مجلس الشعب، بعد ان شعرت الحكومة بأن هذه المشكلة هى الفتيل الذى سيشعل شرارة الاعتراض والسخط خاصة فى هذه الآونة التى اتسمت بالغلاء الفاحش مما يهدد بأن يتحول كل بيت مصرى الى قنبلة يمكن انفجارها فى اى لحظة.

«الوفد» فى هذا الاستطلاع تكشف زيف هذه التصريحات التى لم تكن سوى مجرد كلام فى الهواء، ومسكنات وقتية على امل الوصول الى حل حقيقى لمشكلة البطالة التى لم تعد مشكلة الخريجين فقط، وانما اصبحت ايضا بطالة شاملة نتيجة استغناء معظم المصانع والشركات عن عمالها بسبب الخسائر والكساد الذى يسود البلاد!!

بداية اللعبة

فى سطور بسيطة يمكننا لاكتشاف خيوط هذه اللعبة بسهولة من خلال حصر لتصريحات المسئولين التى تصدرت الصحف حول تعيين الخريجين منذ بداية العام وحتى الآن..

فقد استطاعت الحكومة تعيين ما يقرب من مليون خريج فى اقل من شهر بالتصريحات فقط!!.. وتوصلت لحل مشكلة التعيين الذى توقف منذ عام ٨٣ وحتى ٩٤ ... وباتت تعلن عن تعيين الدفعات من ٨٣ الى ٩٢ فى ايام

قليلة....!!

ففى ٢٩ يناير ٩٤ نفاجأ بتصريحات عن تعيين ٥٢ الفا من المؤهلات العليا والمتوسطة بالتعليم والأزهر والثقافة والشئون الاجتماعية... هذه التصريحات

اعلنتها اللجنة الوزارية للخدمات برئاسة امال عثمان لتعيين ٤٩ الفا و٧٥٢ خريجا من حملة المؤهلات العليا بوظائف التدريس والاخصائيين الاجتماعيين بالمحافظات، وتعيين ٢٠٢٦ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة للعمل بوزارة الشئون.

واعلن احمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء بأن التعيين سيتم على الدرجات الشاغرة بمختلف الوزارات،، ولاتمضى ايام إلا ويصرح المستشار احمد رضوان مرة اخرى بتعيين ٧٤ الف خريج - بالتدريس والمحليات من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة.

كما صرح بأن قرارات التعيين الجديدة تأتى فى اطار خطة الدولة للحد من مشكلة البطالة وانها تتدرج حسب التخصصات المطلوبة منذ عام ٨٤ وحتى عام ٩٤!!

٦٢٥ الفا سنويا:

وفى فبراير ٩٤ يتصدر الصحف «مانشيت» عن تشغيل ٦٢٥ الف خريج سنويا مشروعات التنمية بالمحافظات!!

ويصرح احمد العماوى وزير القوى العاملة بأن البرنامج يهدف لتشجيع انشاء شركات خاصة وتعاونيات فى المناطق الريفية!! لمواجهة البطالة بأسلوب علمى من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما جاء بالتصريح - وذلك باستغلال المزايا النسبية لكل محافظة!!

العيد جانا!!

خطاب تعيين ٧٠ الف خريج... بعد العيد..»... يتصدر هذا العنوان ايضا الجرائد خلال رمضان، وكأنه يقدم للفقراء كحك العيد... فالخبر يقول: تصدر فى منتصف مارس القادم قرارات تعيين ٧٠ الف خريج للعمل بوظائف التدريس لسد العجز فى هيئات التدريس بوزارة التربية والتعليم والازهر...!!

كما يصرح محمد امين محفوظ مدير عام الاستخدام الداخلى بوزارة القوى العاملة بانه سيتم الاعلان عن الدفعات التى يأتى دورها لتقديم طلبات التعيين من دفعات ٨٤ وحتى عام ٩٣ طبقا للاحتياج!!

نصيب المحافظات!!

كما كان للمحافظات النصيب الاكبر فى هذه التصريحات التى «حلت» مشكلة البطالة» فى اقل من شهر بعد ان كانت متعثرة لسنوات طويلة مضت... ففى اول يناير ٩٤ نجد بشرى تزفها الجرائد لأبناء اسيوط بتوفير ٣٠ الف فرصة عمل.. سواء من خلال القوى العاملة او المشروعات الخاصة بل وتوفير ٤٠ فرصة يوميا لشباب المحافظة!!

- أما محافظة الغربية فكان لها نصيب وسط هذه «اللعمعة» حيث تصدر الجرائد خبر عن تعيينات جديدة... ولكنه اكثر عطفا ورقة، حيث جاء الخبر عن تعيين ١٤٠٠ معوق بالغربية من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

كما نافست محافظة البحيرة هذه المحافظات بتوفير ما يقرب من ٢٠٠٠ فرصة عمل للعاطلين من ابنائها!!

للمحظوظين فقط!!

ونجد تصريحاً ايضا فى اوائل فبراير عن بدء وزارة القوى العاملة خلال الاسبوع القادم فى اتخاذ اجراءات تعيين الخريجيين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة من دفعات ٨٣ وحتى ٩٢... طبقا للتخصصات المطلوبة واحتياج الجهات سواء كانت وزارات او هيئات او وحدات محلية...

- وعندما ذهب الخريجين لمكاتب القوى العاملة بعد هذا الخبر وجدوا انهم ليسوا من المحظوظين الحاصلين على تخصصات معينة «نادرة» لعدد محدود مطلوب حسب الحاجة!!...

وبالقطع فان كثيرا من هذه التخصصات لاتزيد كل دفعة فيها عن ٢٠٠ طالب لأنها لأقسام غالبا لاتتواجد سوى بجامعة القاهرة وعين شمس والاسكندرية.... ومن هنا يعود الخريج خالى الوفاض!

٣ ملايين عاطل!!

ومنذ حوالى شهر تصدر الصحف اعلان كبير يطالب جميع الخريجين بجميع التخصصات منذ ٨٣ وحتى ٩٤ التوجه الفورى لمكاتب القوى العاملة كل حسب مكان اقامته خلال اسبوعين على الاكثر ليملأ استمارات خاصة بالتعيين.

وعندما توجه العاطلون منذ ٨٣ وحتى ٩٤ للمكاتب وقد ظهرت بادرة الامل على وجوهم بعد ان اختفت طوال سنوات... الا انها سرعان ما تزول عندما يواجههم الموظفون بالحقيقة ويوضحون لهم ان هذه الاجراءات ليست الا عملية حصر للوقوف على الاعداد الحقيقية للعاطلين بالدولة... لتشكيل لجنة تقوم بتشكيل لجان لوضع خطة لبداية العمل لتعيين الخريجين.....!!

وبعد ذلك تتصدر الصحف تصريحات انتهاء اجراءات حصر الاعداد الحقيقية للعاطلين والتى تعدت ٣ ملايين عاطل من الخريجين فقط!!

والآن!!

- أين كانت هذه الحلول وهذه الخطط طوال السنوات الماضية؟!

- لماذا انتظرت الحكومة حتى وصل عدد العاطلين الى ٣ ملايين خريج؟!

- هل ستحقق المعادلة الصعبة ويتم تعيين الخريجين فى الواقع أما انها ستظل مجرد تصريحات و«كلام جرايد» فقط؟!

تحقيق :
نيفين ياسين

مجلس الشعب يناقش اليوم مستحقات المصريين بالعراق ودور الصندوق الاجتماعي في حل مشاكل البطالة

كتب ـ عبدالجواد علي:

يناقش مجلس الشعب فى جلساته التى تبدأ اليوم برياسة الدكتور فتحى سرور، عددا من القضايا الجماهيرية من أهمها مستحقات المصريين العائدين من العراق خلال أزمة الخليج، وتقييم عمل صندوق التنمية الاجتماعى وأهدافه والمستفيدين منه، ودوره فى حل مشاكل البطالة بين الشباب. ويجيب وزيرالنقل والمواصلات على استجواب و٦ أسئلة من الأعضاء حول تعطل العمل بميناء دمياط بعد أن اصطدمت باخرة مالطية بالرصيف، مما أدى إلى إصابة الأوناش العملاقة وانخفضت معه إيرادات الميناء. كما يناقش المجلس ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، وحل مشاكل مديونيات الفلاحين لدى بنك الائتمان الزراعى والتعاونى، وأثر فتح باب الاستيراد على المدينة الحرة ببورسعيد، وتصفية الشركة الشرقية للأقطان بالإسكندرية، واستيراد مواسير الصلب من الخارج الذى أدى إلى تكدس إنتاج مصانع الحديد والصلب وتوقفها عن الانتاج مما ألحق أضرارا بعمال هذه المصانع.

كما يناقش المجلس قضايا استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ومشاكل مياه الشرب والصرف الصحى، وأسباب مغالاة هيئة الأوقاف فى أسعار بيع الأراضى للحائزين بعد عجز المستأجرين لها عن سداد القيمةالإيجارية.

قبول طلبات التعيين من اليوم لخريجي دفعات ٨٤ حتى ٩٣ ذوي المؤهلات العليا وفوق المتوسطة

تبدأ وزارة القوى العاملة والتشغيل اليوم ولمدة أسبوعين قبول طلبات تعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا، وفوق المتوسطة من دفعات ٨٤ حتى ٩٣ لسد العجز بوظائف التدريس في وزارة التربية والتعليم والأزهر الشريف، وبعض الوزارات، ووحدات الحكم المحلي والمحافظات طبقاً لاحتياجات هذه الجهات.

وذكر بيان لوزارة القوى العاملة والتشغيل أن هذه التعيينات ستشمل ٧٤ الف خريج من تلك الدفعات كانت اللجنة الوزارية للخدمات قد وافقت مؤخراً على تعيينهم.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

البطالة هي الخطر الأكبر

بقلم انطون سيدهم

سمعنا الكثير بان الحكومة تعمل جاهدة لايجاد حلول فعالة لحل مشكلة البطالة ، ولكن حتى الان لم نر مشروعا متكاملا لحل هذه الازمة الخطيرة والتى تتفاقم سنة بعد اخرى لخروج حوالى ثلاثة ارباع مليون شاب لسوق العمل سنويا كلهم مملوءون حماسة ليعملوا ويجاهدوا ليصلوا الى النجاح الذى ينشدونه ، وكذا ليكسبوا رزقهم وبناء مستقبلهم ، فما يلبثوا ان يصابوا بالاحباط بعد ترددهم على الشركات والمصانع المختلفة بدون جدوى لعدم وجود عمل لهم . لقد مضت على بعضهم اشهر بل وسنوات قد تبلغ الست سنوات وهم يحاولون بشتى السبل الحصول على عمل ينهى حالة الياس التى اصيبوا بها وليكسبوا مايقتاتون به .

ان الغالبية العظمى من هذا الشباب هم اولاد عائلات فقيرة مطحونة ، لاقى والداهم الامرين والضنك لكى ينشئوهم ويعلموهم املين فى ان يساعدوهم بعد تخرجهم فى تربية باقى اخوتهم ، وليروهم فى المستقبل اصحاب عائلات تشرح صدورهم وتملاهم بهجة وحبورا ، فكما صرفوا عليهم من الدخل الضئيل الذى يحصلون عليه وحرموا انفسهم من اشد الضرورات ، كم استدانوا ليوفروا لهم أجر الدروس الخصوصية ، بعد كل ذلك جاء الهم والالم ليجدوهم مازالوا عبئا عليهم بدلا من ان يصبحوا عونا لهم .

كم صرفت عليهم الدولة فى مراحل التعليم المختلفة ، حتى تخرجت هذه الملايين من العاطلين ، والذين لا نعلم عددهم بالضبط لافتقارنا الى الاحصاءات الدقيقة ولكن يقدرهم البعض بستة ملايين عاطل اغلبهم فى حالة يرثى لها حاجة وفقرا وفقرا مدقعا ، ان ظروف هؤلاء العاطلين سيئة جدا ، فهم فى حالة مؤلمة من جميع النواحى ، فمعيشتهم مع عائلاتهم المحتاجة لجهدهم للمعونة على الحياة ومايكتنفها من غلاء فاحش ودخل قليل ، فهم يشعرون بانهم عبء ثقيل على والديهم ، بل وفى كثير من الاحيان فانهم غير مرغوب فيهم ، وفى نفس الوقت يحسون بالذلال لانهم يحتاجون للملابس وبعض المصاريف الشخصية الضرورية ولايجدون ، وكفى عائلاتهم انها تحتمل ايواءهم واكلهم .

إن هؤلاء العاطلين هم قنابل موقوتة يعتمد انفجارها على قوة احتمالهم لهذا الضنك والالام النفسية والشعور بالذل والمهانة ، وان السنين التى صرفوها فى التعليم ذهبت هباء وبدون فائدة او نتيجة ، ون الامال الكبيرة التى كانوا يؤملونها ضاعت ، ولا امل فى العمل او الحصول على المال من طريق شريف ، هذا الشعور البغيض يقود الكثير منهم الى طرق غير شريفة ، فمنهم من يجرفه تيار الجريمة بشتى سبلها ، فمن نصب واحتيال ، الى سرقة ، الى الجرائم المختلفة من نهب وقتل وتهديد ، ان ماساة البطالة هى السبب الرئيسى لانتشار الارهاب ، فالغالبية العظمى من الارهابيين لايعرفون شيئا عن الدين وليس هو سبب اقترافهم لهذه الجرائم البشعة فى حق وطنهم ومواطنيهم ، بل هو حقدهم على المجتمع ، وحاجتهم الشديدة الى المال ، فبعد ان كانوا يتمنون ان يحصلوا على بضعة جنيهات اصبحوا يحملون المئات بل والالاف من هذه الجنيهات التى يغدقها عليهم محركوهم وراسمو خطط اعتداءاتهم .

ان ماساة البطالة يجب ان تاخذ الاهتمام الاول والجهد الاكبر من الحكومة والشعب باكمله خصوصا الاحزاب ورجال الاعمال واصحاب الفكر والرأى حتى يمكن الحصول على حلول سريعة وحاسمة ، والله الموفق .



المصدر : مـــــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

الشــــباب والبطـــــالة

بقلـــم :

ثروت أباظـة

البطالة يرزح تحتها الشباب فى كل مكان فى العالم لا نستثنى من ذلك أمريكا وهى أمريكا وتشاركها فى ذلك جميع دول أوروبا بلا استثناء .

ولكن البطالة فى مصر شأنها عجب لأنها تختلف عن كل هذه الدول ففى الوقت الذى نشكو فيه من كثرة العاطلين حتى ليصلوا الى الملايين نشكو نقصا فى الأيدى العاملة فى جميع نواحى العمل فى مصر .

فشكوى قلة الايدى العاملة فى النجارة والحداده واعمال السباكة وفى خدم المنازل حتى اصبحت اغلب بيوت الأثرياء يطالعك من تليفوناتهم اصوات تتكلم اللغة الانجليزية لأن التى تعمل بالمنزل سيرلانكية أى اننا نستورد العاملين . وكم هو عجيب أن تستورد العاملين وفى بلدك عاطلين .

وقد حلت بنا هذه الكارثة من حاملى الشهادات العالية والمتوسطة الذين يأبون الا أن يجلسوا على المكاتب حتى ولو تقاضوا آخر كل شهر بضعة قروش لا تكفى لطعامهم .

وفى نفس الوقت تريد أن تصلح سياراتك فتنفق مئات الجنيهات لقلة العاملين فى اصلاح السيارات وكذلك أمرك وامر المصريين فى كل ما تحتاج اليه حياتهم فى بيوتهم أو الاتهم كهربية كانت أو غير كهربية .

ان الشاب حين يحصل على شهادة عالية أو متوسطة يمكث فى البيت عالة على عائلته وعلى وطنه ويأبى أن ينزل الى الحياة ليتعلم صنعة أخرى وينسى شهادته ويصبح قادرا أن يعيش فى طمأنينة وشرف ولا يصبح عبئا على الحياة بدلا من أن يكون جزءا عاطلا فيها . ووظائف الحكومة أصبحت تنوء بما فيها من موظفين لا يريدهم العمل ولا ينتفع به وتنوء بهم ميزانية الدولة .

وكذلك الأمر مع شركات القطاع العام ولعل هذا من الأسباب الهامة التى ادت الى خرابه وما ذلك إلا لتصميم الشباب أن يتكبر على العمل اليدوى ويصر أن يجلس على مكتب وان لم يعمل على مكتبه شيئا .

ويروى أنه فى امريكا أراد استاذ جامعة أن يصلح شيئا فى سباكة منزله فاستقدم عاملا مختصا ليقوم بهذا الاصلاح وحين انتهى من عمله طلب مائتى دولار ولم يكن العمل قد استغرق اكثر من ربع الساعة وقال

استاذ الجامعة :

- كل هذا المبلغ من أجل ربع ساعة

- هذا أجرى

وقال استاذ الجامعة فى حسرة :

- اننى احصل على مائتى دولار فى الأسبوع وأنا أعمل استاذا فى الجامعة .

فقال السباك :

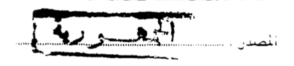
- وانا ايضا كنت اتقاضى مائتى دولار فى الأسبوع حين كنت استاذا مثلك فى الجامعة .

وقد أعلن رئيس الوزراء أنه لا أمل لنا فى التخلص من البطالة قبل سنة ٢٠٠٠ وربما ٢٠٠١ فهل سيظل هؤلاء العاطلون أو أكثرهم على الاقل ينتظرون القرن القادم دون عمل .

ماذا عليهم لو نسوا شهاداتهم ونزلوا الى ميدان العمل الحر وعاشوا الحياة واحيوها بدلا من أن يصبروا انفسهم فى البطالة ويعبروا معها الحياة .

الأمر لا يحتاج الا شيئا من الجرأة والشجاعة فعملهم مهما يكن يدويا احترام للانسانية وبطالتهم حتى وان وجدوا الطعام والملبس احتقار للنفس وللحياة التى يأبون أن يكونوا فيها أصحاب وجود فلا معنى لبطالتهم إلا أنهم موجودون بغير وجود والأمر لله من قبل ومن بعد .





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-٢ مارس ١٩٩٤

مشروعات شباب الخريجين إلى أين (٥) ؟!

التسويق .. وفوائد القروض ومنافسة الشركات وراء توقف مشروعات الشباب بكفر الشيخ

كفر الشيخ ـ عصام القلا

بسبب التسويق . وارتفاع فوائد القروض ، ومنافسة شركات الملابس الجاهزة ، توقف ٤٠ مشروعا للشباب من بين ١٣١ مشروعا بكفرالشيخ ، مما دفع بعض الشباب الى التقدم بطلبات للمحافظة . يطلبون الاستغناء عن مشروعاتهم خوفا من المصير المجهول .

طالب الشباب بمد فترة السماح لسداد الاقساط ، وفتح منافذ واسواق جديدة لتسويق منتجاتهم بمجالس المدن فى المحافظة

تقول سميرة عبدالسلام حجازى دبلوم تجارة ٨٥ من كفر الشيخ ان فترة التدريب كانت غير كافية لمعظم الشباب . واصبح معظمهم غير مؤهل . فأثر ذلك على جودة المنتج بالمشروع . بالاضافة الى منافسة شركات الملابس الجاهزة .

وتتساءل هل المشروع بكل امكانياته يكفى لسداد ٤ الاف جنيه فى العام ، بالرغم من قيام البنك بتسليمنا للقرض مخصوماً منه ٢٪ مصاريف ادارية . ومعظم المشروعات عاجزة عن تحقيق ربح حتى يستطيع الشباب تحقيق طموحاته علاوة على سداد الاقساط السنوية بفائدتها ..

ونطالب بان تعامل هذه المشروعات مثل مشروع مبارك القومى للخريجين الخاص بالاراضى من حيث الفائدة وسداد الاقساط تيسيرا على الشباب .

واضافت عبير يونس احمد انه علاوة على تعثر مشروعات الشباب ، ان السوق مصابه بحالة ركود رهيبة فى تسويق المنتج بجانب اغراق اسواق المحافظة بمنتجات شركة الغزل بالمحلة الكبرى وهى معروضة بسعر ارخص من المنتج المعروض من قبل الشباب مما عرض المشروعات للخسارة الفادحة . نتيجة طرحها للبيع باسعار اقل من سعر الشركة !

● ونحن نقوم بتسويق منتجاتنا من خلال المعارف والاصدقاء وهى وسيلة غير مضمونة .


صبرى القاضى

ومطلوب تدخل المحافظة لدراسة كيفية تسويق المنتجات بالتعاون مع الشباب من خلال اقامة المعارض ومنافذ للتسويق بمجالس المدن

● وتثير عبير مشكلة ارتفاع فوائد اقساط القروض لتصل الى ١٠٪ . فكيف يبدأ الشباب المشروع بقرض مقابل تخلية عن وظيفته . فهل سيعمل لسداد الاقساط ام الفائدة .

● ونطالب المحافظة بتدبير مصدر للحصول على خامات العمل بسعر الجملة وفتح منافذ للتسويق حتى نتمكن من مجاراة السوق فى الاسعار

● ويطلب محمد سيد احمد بمد فترة السماح الى د سنوات لسداد الاقساط الى عشر سنوات او الغاء الفائدة تيسيرا على الشباب حتى نتمكن من سداد الاقساط وتدبير مستلزمات الانتاج

● واشار الى ضياع رأس المال الخاص بالمشروع فى التأسيس علاوة على المشاكل التى تلاقيها من المسئولين بمجلس المدينة والكهرباء والسجلات والغرفة التجارية . حيث تطلب كل جهة من هذه الجهات تحصيل مبالغ ورسوم محلية + ضريبة ارباح علاوة على الكساد الذى اصاب الاسواق

● طلبنا من المسئولين بالمحافظة فتح اسواق لتسويق المنتجات مثل الجمعيات الفئوية المغلقة كاسواق للبيع بالتقسيط على الموظفين ولكنهم رفضوا فكرة المشروع .

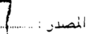
ويضيف محمد هناك احصائية تدل على ان هناك فوق ٤٠ مشروعا معطلة لاتعمل والباقى متعثر . من جملة ١٣١ مشروعا فقط على مستوى المحافظة .

ومعظم الشباب ارسل برقيات للمسئولين عن التعاون الانتاجى باستغنائهم عن مشروعاتهم لعجزهم عن العمل والتسويق والسداد فى نفس الوقت فاصبحوا مهددين بالسجن . وذلك لعدم القدرة على الحصول على المواد الخام لعدم وجود سيولة نقدية .

ومن بين الرسائل التى ارسلت للسكرتير العام للمحافظة من امانى الكرزونى ابراهيم فى ١٩٩٤/١/٢٧ تطالب فيها برد المشروع والقرض والاستغناء عنه لعدم مراعاة ظروف الشباب وتركيز المشروعات فى اتجاه واحد حيث ان معظمها للملابس الجاهزة .

واجهنا نجاتى عبدالعزيز المسئول عن مشروعات الصندوق بالمحافظة فاعترف بان معظم مشكلات الشباب تتمثل فى التسويق وهى مشكلة عامة . ورفض الرد على باقى التساؤلات التى طرحناها ، فهل نجد اجابة شافية لدى المسئولين بكفر الشيخ



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

استراتيجية شاملة لمواجهة مشكلة البطالة

كتب عزت سامى

انتهت الحكومة من وضع استراتيجية شاملة للتصدى لمشكلة البطالة بحلول واقعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل .. وقد تم انجاز الاطار التعبوى لمواجهة المشكلة بحيث يقوم على اساس ان اول خطوة لذلك تنحصر فى توفير البيانات الدقيقة عن المتعطلين واعدادهم ونوعياتهم وتوزيعاتهم الجغرافية على مستوى كل محافظة ومدينة وقرية وفى نفس الوقت حصر الانشطة الصناعيا، المتوفرة والبرامج والمشروعات الانتاجية والخدمية ومدى التمايز والتباين بينها .. وكذلك حصر الوظائف الشاغره بوحدات الجهاز الادارى للدولة واجهزة الادارة المحلية .

وفى هذا الشان بدا العمل فى انشاء غرفة معلومات مركزية لتشغيل العاطلين تتكون من السادة وزير القوى العاملة والتشغيل مقررا وعضوية وزيرى الادارة المحلية والتعليم ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .. تتولى وضع برامج تشغيل العاطلين ومتابعة التنفيذ .

كما يجرى انشاء غرفة عمليات مركزية لتشغيل العاطلين والتصدى لمشكلة البطالة يتولى وزير القوى العاملة والتشغيل مهمة المقرر لها ويشارك فى عضويتها السادة وزراء الادارة المحلية والتعليم وقطاع الاعمال العام على ان يتبعها على التوازى غرف عمليات مماثلة فى كل محافظة يراسها المحافظ وتضم قيادات الجهات المشاركة فى مجموعة العمل الخاصة للتشغيل وبحيث تمتد هذه التشكيلات حتى مستوى القرية لكى يتم توظيف جميع المؤسسات فى وضع برامج مكافحة البطالة على المستوى التنفيذى

وتقوم فلسفة الخطة على ان يتم على المستوى المركزى وضع السياسات الاستراتيجية لمواجهة المشكلة وان تقوم كل محافظة بصياغة برامج نموها على اساس ان تقيم انشطة قبل وبعد الصناعات القائمة بها فعلا مع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمغذية . مما من شانه ان يخلق فرص عمل واستثمارات مفيدة لها سوق رائجة .. مع تنمية الخدمات سواء البنيات الاساسية او الخدمات التى تقدم للمواطنين وجعل التنمية الريفية احد ركائز التنمية على المدى المتوسط

والطويل .. وانتهاج نماذج للنمو كثيفة العمالة فى بعض القطاعات والتوسع فى استخدام الالات المصنعة محليا .

وتؤكد الخطة على مراجعة السياسات الكلية بين فتره واخرى وتطوير برامج الاصلاح الاقتصادى لكى يتدخل بعمق فى اطوار توسعية ويمكن ان يبدأ ذلك بصورة فعلية من خلال التوسع فى الانفاق الاستثمارى الخاص والتوسع فى الانفاق على عنصر العمل لخلق قوة شرائية .

وتقترح الخطة ان يطرح كل شهر مثلا جدول يوضح عدد العاطلين الذين توفرت لهم فرص عمل جديدة فى كل محافظة والمجالات التى تم تشغيلهم فيها .

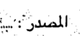
وتشير الخطة الى ان هناك اتفاقا كاملا بين الوزراء المعنيين على الاطار التعبوى للخطة وضرورة العمل على تعبئة الفكر المحلى للعمل على تقديم الحلول ودفع العمل التنفيذى على مختلف المستويات للاهتمام الجاد بمواجهة المشكلة بحلول عملية تشترك فيها كل القوى الفاعلة فى المجتمع .

كما ان هناك اتفاقا بين الوزراء على ان هناك برامج ناجحة يمكن ان تستوعب على المدى القصير اعدادا كبيرة من طالبى العمل وضرورة دعم هذه البرامج وحل ما يعترضها من مشكلات لكى تستوعب مزيدا من العمالة وهى برامج : الاسر المنتجة - والصندوق الاجتماعى للتنمية وانشطة الحرفيين وبرامج انشاء التجمعات الصناعية والحرفية فى المحافظات .

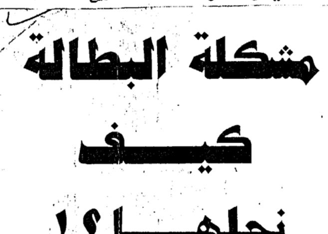
وتشير الخطة الى ضرورة التوسع فى سياسات تقديم الحوافز لمن يرغب فى الاحالة للتقاعد كما تشير الى اهمية وضع سياسات لتنشيط قطاع الاعمال العام والخاص.. سيما وان عددا من مشروعاتها يعمل بنسبة تشغيل اقل من طاقته ويمكن عن طريق الحوافز المختلفة ان يستوعب مزيدا من قوه العمل خاصة اذا توفر لها من تحتاجه من استثمارات جديدة .

وقد اشارت بعض الدراسات الى ان كثيرا من المصانع الحالية تعمل بما لا يتجاوز بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من طاقاتها ..

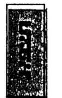


المصدر : أكتوبر


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤



مشكلة البطالة كيف نحلها ؟!



مشكلة البطالة ليست مشكلة مصرية فقط .. بل هى - شكلا ومضمونا وخطورة ومعاناة - مشكلة عالمية .. وسوف تظل كذلك -لأسباب كثيرة - لسنوات قادمة رغم كل الجهود التى تبذل لحلها ..

الأرقام تقول إن عدد العاطلين فى مصر مليون ونصف مليون عاطل .. والأرقام الأخرى تؤكد أن عدد العاطلين الحقيقى لا يقل عن خمسة ملايين عاطل ..

وتضارب وتباين الأرقام الخاصة بالمشكلة أيضًا ليس ظاهرة مصرية .. بل هى ظاهرة عالمية تشمل العالم المتقدم إلى جانب المتخلف ..

والسؤال: ما هو سر هذا التباين فى الأرقام ؟ .. وهل الحلول المطروحة للقضاء على غول البطالة تتناسب وقوة هذا الغول القاتل ؟

• للتباين أسباب •

□ محمود مطر وكيل وزارة القوى العاملة والتشغيل : إن تباين الأرقام الخاصة بعدد العاطلين فى مصر - أو فى العالم عمومًا - يرجع أولا إلى الاختلاف فى تحديد مصطلح «العاطل»، فهناك من يعرفه بأنه الباحث عن العمل ولا يشغل عملا ، والبعض يوسع هذا التعريف ليشمل العمالة الهامشية أو المؤقتة ، كما قد يضيف إلى هؤلاء من اصطلح على تسميتهم بالعاطلين المتنفعين ، وهم الذين يشغلون وظائف دون أن يساهموا بالفعل فى الانتاج كما أن التباين يرجع إلى صدور الأرقام عن جهات مختلفة ، تختلف أساليبها ومفاهيمها أثناء عمليات الحصر .

●● وما هو عدد العاطلين الحقيقى فى مصر؟

□ تم حصر المعطلين فى جميع المحافظات ، وأكد الحصر أن عددهم يبلغ مليونا و ٤١٥ ألف عاطل . منهم ٧٧٪ من خريجى المدارس المتوسطة ، و ١٣,٦٪ من خريجى الجامعات و٩,٤٪ من خريجى المدارس فوق المتوسطة .

●● وهل يمكن أن نصف هذا الحصر بأنه موضوعى ودقيق ؟ !

□ يقول محمود مطر وكيل وزارة القوى العاملة إنها أرقام دقيقة وتم حصرها بهدف التعرف على الحجم الدقيق للمشكلة، تمهيدا لوضع التصنيفات المناسبة لها، والهدف أن تكون خطط مواجهة البطالة أقرب ما تكون إلى الواقع .

حاتم فاروق

بأنها تتناسب وخطورة المشكلة وتعقيداتها ؟

□ الجهود المبذولة خطوات على الطريق الصحيح . قد تكون نتائجها حتى الآن محدودة، وقد توصف بأنها غير كافية ، إلا أنها البداية الصحيحة والمناسبة لحل المشكلة ..

• المشكلة أكبر من الحلول •

□ د . سعيد النجار المفكر الاقتصادى المعروف يرى أن الحلول المطروحة لا يمكن أن تؤدى إلى القضاء على جذور المشكلة أو حتى التخفيف من آثار تفاقمها .. وهو يرى أن النمو الاقتصادى لابد أن يكون على المستوى الذى يسمح بتوفير القدر الكافى من فرص العمل المنتجة .. وهذا غير قائم حتى الآن .. مشكلة البطالة لا تحظى باهتمام كاف فى إطار برامج الاصلاح الاقتصادى المطروحة . والدليل على ذلك أن النمو المتوقع للناتج المحلى فى الخطة الخمسية الثالثة يدور حول نسبة ٥٪ سنويا .. وهذا يعنى ضمن



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توفير نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا..وهو رقم متواضع جدًا بالمقارنة بعدد العاطلين الآن، وأيضًا إذا قورن بمعدلات تزايد هذا العدد .

ويقول د . سعيد النجار : يبدو أن برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر يفترض أن مشكلة البطالة سوف تذوب من تلقاء نفسها ، أو أنها مشكلة غير قابلة للحل .. والفرض الأول محل شك شديد ، أما الفرض الثانى فهو إتهام خطير لبرامج الاصلاح .

• مطلوب ٢٥٠ مليار جنيه •

☐ د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى .. يرى أن أسباب تفاقم مشكلة البطالة تفوق كل الجهود التى تبذل لحلها ، فالانفجار السكانى يلقى بالملايين فى سوق العمل ، وانخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية ، وتزايد الاقبال على التكنولوجيا عالية التطور التى توفر العمالة ، وكذلك انخفاض معدلات الاستثمار وضرب السياحة بسبب طيش الإرهاب ، كل هذه عوامل تلقى بالزيت على النار .. والذى يلعب بالنار للاضرار ببلاده لا يعرف أن تكاليف إنشاء فرصة العمل الواحدة الآن لا تقل عن ٢٠ الف جنيه. وهذا يعنى إننا نحتاج عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠ مليار جنيه لخلق فرص عمل جديدة تتناسب وزيادة نسبة القوى العاملة فى مصر إلى ٣٠٪ من إجمالى عدد السكان ..

وعن الحلول يرى د . سمير طوبار ضرورة الاهتمام بتنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة ، فالاحصاءات تؤكد أن ٤٠٪ من عمال مصر يعملون فى مجال عمل لا يزيد عدد عمالها عن ٤ افراد .. وهذا يشير إلى أهمية المشروعات الصغيرة التى لا تحتاج فى نفس الوقت إلى استثمارات كبيرة .

ويضيف أن خطة الدولة تتجه نحو تنمية الوعى الاستثمارى من خلال خلق أدوات واساليب تمويل جديدة تنشط معاملات سوق المال ، مع إنشاء صندوق خاص يساهم فى تمويل بعض المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، مع تشجيع نشاط شركات توظيف وتصدير العمالة للخارج ، من خلال تقديم قروض ميسرة للمسافرين ، إضافة إلى تمويل ودعم الحرف التقليدية التى يمكن تصدير ثمارها إلى الخارج .

• الصندوق وحده لا يكفى! •

☐ وعن الصندوق الاجتماعى ودوره فى التصدى بالحلول لمشكلة البطالة يؤكد مديره د . حسين الجمال أن الصندوق وحده لا يكفى لمواجهة مشكلة البطالة ، التى تحتاج إلى حملة قومية يشارك فيها الجميع بأسلوب علمى وواقعى .

أما الصندوق الاجتماعى فهو يهتم بأحد محاور المشكلة أو حلول المشكلة، وهو محور تشجيع الصناعات الصغيرة، حيث بدأ الصندوق منذ إنشائه فى تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية-عن طريق المنح-والمحلية لتحقيق حلول عاجلة تتمثل فى تنفيذ برامج الانتاج والخدمات، بهدف خلق فرص عمل جديدة ودائمة. وقد وصلت هذه الفرص الجديدة حتى ديسمبر ١٩٩٣ إلى ١٥٠ ألف فرصة عمل . أما الفرص المؤقتة فبلغت ٥٢ ألف فرصة عمل . وخطة الصندوق تستهدف زيادة عدد المستفيدين من خدماته إلى ٩ ملايين مستفيد ، رغم أن رأس مال الصندوق ٨٠٠ مليون دولار فقط ..

ويقول د . حسين الجمال ان الصندوق خطوة على طريق طويل وشاق ومفروش بالأشواك لحل مشكلة البطالة، وهو طريق يجب أن نقطعه جميعا لأن فيه خلاصنا ولا بديل عن قطعه وإلا قطعنا !! . ☐



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٤

حتى لا يقع المتعطلون فريسة الجوع أو الإرهاب

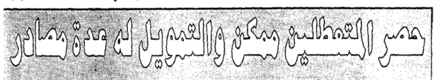
إسبرين ... ضد البطالة





الاقتصاديون والنقابيون: الحل جزئي ولابديل عن خلق فرص عمل جديدة

د. حمدى السيد — احمد الخواجة



حصر المتعطلين ممكن والتمويل له عدة مصادر

تحقيق:
طلعت أسماعيل
منى حرك



فتحى محمود — فايز الكارتة

مطلوب إسبرين يواجه مشكلة البطالة. الحلول الجذرية معروفة وتتعلق بزيادة الاستثمار وفرص العمل.. ولكن ماذا يفعل المتعطل حتى يجد فرصته فى الرزق.. هل يتسول؟.. هل يكون عبئاً على اسرته؟.. وهل تستطيع كل الاسر اعالة ابنائها المتعطلين؟.. ما هى العلاقة بين الجريمة والبطالة؟

المشكلة خطيرة، ونحن نقول: لابد من استحداث نظام للتامين ضد البطالة. لابد أن نساعد الشباب على عيش كريم.. ولابد أن يتضامن المجتمع لتحقيق ذلك؟ بشرط ألا تتحول الاعانة إلى بديل للعمل ؟ولكن.. ما رأى رجال الاقتصاد.. وما رأى النقابيين؟ الحوار هام فمشاكل التامين ضد البطالة واردة سواء فيما يتعلق بالتمويل أو بحصر المتعطلين الحقيقيين.. «العربى» تنشر الآراء.. مؤيدة ومعارضة.

رغم تضارب الارقام التى ترصد حجم البطالة فى مصر، فإن تلك الارقام تؤكد فى الوقت ذاته أن المشكلة باتت أخطر الامراض الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهنا فى الوقت الراهن..

وعلى حد تعبير أحد الاقتصاديين فليس مهماً إذا ما كان عدد المتعطلين مليوناً ونصفاً أو ثلاثة ملايين، فكلا الرقمين تخطى الحد المسموح به منذ زمن بعيد. فالبطالة تقود إلى الفقر.. والفقر يولد عدم الاستقرار والعنف بشقيه السياسى والجنائى وهو ما يؤدى إلى الاضطراب الاجتماعى الشامل فى النهاية.

من هنا يصبح البحث عن مخرج لمشكلة البطالة هاجساً لابد وان يورق الجميع قبل أن نصحو على ام الكوارث.. «العربى» تطرح من جانبها - وبحثاً عن حل ولو جزئى وعاجل - فكرة إنشاء صندوق لاعانة المتعطلين..

وقبل التعرض للآراء التى تناولت فكرة انشاء صندوق لاعانة البطالة تجدر الاشارة إلى أن عدد المتعطلين فى مصر يصل الى حوالى ٣ ملايين عاطل، وذلك استناداً إلى أن تعداد السكان الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٦، اظهر وجود ٢ مليون و (١١) الف متعطل، بنسبة بطالة بلغت ١٤,٧٪ من قوة العمل.. وفى دراسة اخرى أجراها نفس الجهاز بلغت معدلات البطالة عام ١٩٩٢ حوالى ١٥٪ من قوة العمل، وقالت نفس الدراسة إن عدد المتعطلين وصل إلى حوالى ٣ ملايين عاطل فى نهاية ذات العام.

كما ان الارقام تؤكد الزيادة المستمرة فى مشكلة البطالة وهنا نشير إلى ان البحث الدورى الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ايضا أظهر أن نسبة البطالة فى أوائل السبعينيات لم تكن تتجاوز ١,٣٪ ارتفعت الى ٤,٦٪ فى نهاية السبعينيات ووصلت الى ٥,٢٪ عام ١٩٨٠ ثم حوالى ٦٪ عام ١٩٨٣..

وفى المقابل فإن فرص العمل فى انخفاض دائم،

البحث عن مخرج

وإزاء هذا الارتفاع المستمر فى معدلات البطالة واعداد المتعطلين، والانخفاض الدائم فى فرص العمل، يصبح البحث عن مخرج للمشكلة جديراً بالاهتمام.. ومن هنا تأتى اهمية فكرة انشاء صندوق لاعانة المتعطلين كأحد الحلول.. وفى هذا الاطار فإن الدكتور نادر فرجانى - الخبير الاقتصادى وأحد المهتمين الرئيسيين بمشكلة البطالة فى مصر - يتصور أن حماية الحاجات الاساسية للمواطنين تتطلب تقديم تعويض عن بطالتهم، وهذا التعويض يعد فرقا جوهرياً بين مصر وبلاد أخرى تواجه البطالة، فالبلاد الاوروبية تقدم التعويض المناسب للمتعطل عن العمل.. ومع ذلك فإن د. فرجانى يشير إلى ان مشكلة البطالة لدينا مختلفة عما هى عليه فى الغرب وليس مناسباً الربط بين الاثنتين والقول بأن البطالة عالمية لا يمكن الاخذ به.

ورغم ترحيبه بفكرة انشاء صندوق لاعانة البطالة جزئيا، فإن د. فرجانى لا يعتقد أن مثل هذا الصندوق يمكن ان يحل مشكلة البطالة، فالحل يحتاج الى نمط تنموى يؤدى الى تشغيل واسع النطاق.. ويضيف أن التعويض عن البطالة سيكون مكلفاً للغاية، فالتقديرات تشير إلى أن عدد المتعطلين يصل الى حوالى ١٧٪ من قوة العمل، اى حوالى ٣ ملايين فرد، وهى تقديرات ليست بعيدة عن الصحة، واذا ما فكرنا فى التعويض المناسب مقابل الاجر الشهرى وليكن (٥٠) جنيهاً، فإننا بذلك نحتاج الى حوالى ١٥٠ مليون جنيه شهرياً، وبالتالى فإن العملية مكلفة جداً رغم كونها ضماناً لكرامة البشر..

ولكن اذا ما انشئ مثل هذا الصندوق .. كيف يمكن تمويله؟.. يجيب د. فرجانى أن التمويل يمكن ان يتم من خلال فرض الضرائب على الاستهلاك الترفى.. وايضاً من خلال مصادرة الاموال غير المشروعة والتى يمكن تجميعها فى صندوق يسمى صندوق محاربة الفساد وبحصيلة هذا الصندوق وإحكام تحصيل الضرائب والقضاء على التهرب الضريبى يمكن تمويل صندوق اعانة البطالة والذى ارفض تمويله من خلال جمع التبرعات من الافراد فكفانا ضرائب غير مباشرة..

ويضيف د. فرجانى أن تخصيص جزء من حصيلة بيع القطاع العام لصالح صندوق البطالة يمكن الاستفادة به ولكن هذه الحصيلة ستكون لمرة واحدة، وبالتالى فاننى افضل الافتراضين السابقين كمصدر للتمويل ليكونا بمثابة ارسال اشارات وحوافز الى افراد المجتمع، بأن هناك جدية فى طرح الحلول.

حلول عاجلة

د. صلاح ماميش - أمين اللجنة الاقتصادية السابق بجامعة الدول العربية - يعتقد أن فكرة انشاء صندوق لاعانة المتعطلين تعد واحدة من الحلول العاجلة لمشكلة البطالة التى يشير الى ان حجمها فاق الثلاثة ملايين فرد.. ويقول د. ماميشى انه شارك فى اعداد دراسة حول مشكلة البطالة من خلال المكتب الاقتصادى لحزب التجمع مع الدكتور عثمان محمد عثمان واستناداً لهذه الدراسة فإن صندوق اعانة البطالة كأحد الحلول العاجلة يستهدف تحقيق هدفين أولهما: اجتماعى اقتصادى، والثانى اجرائى تنظيمى.. فعدم حصول المتعطلين على اى مصدر للدخل لا يؤدى فحسب الى انخفاض فى مستوى الاستهلاك والمعيشة، ولكن ايضا الى الانخراط فى اعمال غير مشروعة جنائية كانت ام سياسية..

وحول كيفية حصر اعداد المتعطلين الذين يحق لهم الحصول على الاعانة يقول ماميش إن الدراسة اشارت الى ضرورة أن يتم هذا الحصر عن طريق قيام المتعطل بتسجيل بياناته لدى مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة، على أن تتولى تلك المكاتب - بعد حصر فرص العمل لدى المؤسسات والوحدات الانتاجية والاجهزة المعنية - تقديم اعانات البطالة لكل من لايمكن توظيفه خلال فترة معينة من التسجيل ولتكن عامين على سبيل المثال، ويمكن خلال هذه الفترة ادراج المتعطلين فى برامج تدريبية تحويلية لإكسابهم مهارات مختلفة مما تحتاجه سوق العمل المحتملة، ويمكن وقف دفع الاعانة عند رفض الشخص المتعطل الانخراط فى برنامج التدريب الملائم او استلام العمل المختار له من قبل المكتب المختص..

ولكن من يمول صندوق البطالة؟ يرد د. صلاح ماميش: إن هذا الصندوق يحتاج الى حوالى ٢٥٠ مليون جنيه سنوياً، ويمكن توفير هذا المبلغ عن

طريقين:

= فرض رسوم تشغيل على الارباح التجارية والصناعية بنسبة تصاعدية تتراوح بين ١,٤٪ و ٣,٤٪

= فرض ضريبة نقابية على العاملين باسم تأمين ضد البطالة.

على أن يتم تخصيص صندوق لإعانة البطالة يحصل هذه الضرائب وأى تمويل من مصادر أخرى مثل نسبة الفائدة على قروض التأمينات والمعاشات، واذا لم تكف هذه الايرادات لمواجهة اعانة البطالة تتكفل الخزانة العامة بتعويض القدر المتبقى من مخصصات الدعم السلعى عند اللزوم.

ويختم د. ماميش حديثه بالاشارة الى أن الإجراءات العاجلة لدعم المتعطلين ومنها صندوق البطالة تحتاج الى الاستكمال بسياسات اقتصادية مترابطة تهدف الى زيادة فرص العمل المتاحة، واستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل.

بطالة غير مصنفة

وإذا كان البعض قد حاول تعليل مشكلة البطالة فى مصر بأنها ظاهرة عالمية وموجودة فى كل المجتمعات وخاصة الغربية، فإن الدكتور رجاء عبد الرسول المدير السابق لمعهد التخطيط القومى - يرفض مثل هذا التبرير ويقول: إن مشكلة البطالة فى مصر تختلف عن مثيلاتها بالغرب فالبطالة لدينا ليست مصنفة واصحابها لا تجمعهم مهن واحدة وانما اعداد من المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل اصلاً.. ومشكلة عدم التصنيف هذه - كما يقول د. رجاء عبد الرسول - تصعب من قابلية تنفيذ فكرة انشاء صندوق لاعانة البطالة. وان كانت الفكرة فى حد ذاتها كعلاج مسكن وحل مؤقت لا يمكن أن ترفض.

ولا يتوقع د. عبد الرسول مشاركة الدولة فى تمويل مثل هذا الصندوق، فالدولة لو كانت قادرة على التمويل ما كانت المشكلة قد وجدت بالاساس، وبالتالى يصبح الباب مفتوحاً امام التبرعات الفردية ومساهمات الجمعيات الأهلية، واعتقد ان الكثيرين يمكن ان يساهموا شريطة ان يشعروا بجدية المشروع..

ونتيجة لعمليات بيع القطاع العام يتوقع د. عبد الرسول تفاقماً لمشكلة البطالة، فكما يقول لا أحد يشترى شركة بعمالها وان كان هذا النوع من البطالة يمكن التعامل معه بيسر اكثر لانها بطالة مصنفة فى قطاعات، ويمكن فى حالة هؤلاء تخصيص جزء من حصيلة البيع لصالح صندوق البطالة.

وعن تضارب الارقام التى ترصد حجم البطالة وهل يمكن أن تكون عائقاً امام انشاء صندوق البطالة يقول د. عبد الرسول: اننى انظر الى الارقام المطروحة بسخرية، فإذا كان الرقم (١.٦) مليون عاطل او ٢ مليون او حتى ثلاثة ملايين، فلا فرق - فى تصورى - بينها لأن جميع هذه الارقام تخطت الحد الادنى المسموح به واصبحت معدلات البطالة لدينا من اعلى المعدلات وبالتالى لا يمكن التعلل يوم معرفة الرقم الحقيقى للبطالة اذا ما طرحت فكرة صندوق الاعانة للتنفيذ.

ورغم الآراء التى رفضت بشدة فكرة انشاء صندوق لاعانة المتعطلين، فإن هناك من يؤيد الفكرة بشدة ايضا ومن هؤلاء الدكتور صديق عفيفى - مدير مركز البحوث الاقتصادية بجامعة المنوفية - والذى يشير الى ان فكرة انشاء مثل هذا الصندوق فكرة جيدة جدا.. فبدلاً من البطالة المقنعة أى تعيين افراد لا فائدة حقيقية منهم للعمل، يمكن اعطاء هؤلاء اعانات شهرية حتى يتم اعادة تدريبهم أو توطينهم فى اماكن العمل المناسبة. ويقترح د. عفيفى تمويل الصندوق من فوائد قروض التأمينات الاجتماعية أو ايضاً من خلال تخصيص جزء من حصيلة برنامج الخصخصة..

وأخيراً فإن د. عفيفى لا يعتبر الصندوق حلاً نهائيا للمشكلة، وانما مجرد حل جزئى فلابد وأن يرتبط تقديم الاعانة بالبحث الحيوى عن توفير فرص عمل جديدة.

اما الدكتورة محيا زيتون استاذ الاقتصاد بتجارة عين شمس - فتشير الى أن فكرة ايجاد صندوق لاعانة المتعطلين لها ايجابياتها وسلبياتها ايضا ومن الايجابيات توفير دخل للمتعطل يحميه من الوقوع فى براثن الانحراف او التطرف وتقترح الا يقل الحد الادنى لمثل هذه الاعانة عن ١٠٠جنيه وإلا كانت لا فائدة لها..

اما السلبيات فهى الخوف من ارتكان الحكومة أو الافراد الى مثل هذا الحل الجزئى ولا يتم البحث عن حلول جذرية للمشكلة..

وفى النهاية ورغم تخوفها من التأثير السلبى لنقص البيانات حول حجم البطالة وتضارب هذه البيانات على تحديد من هو المتعطل الذى يستحق الاعانة، إلا أن الدكتورة محيا زيتون تشدد على ضرورة ألا يؤدى ذلك إلى تعطيل فكرة انشاء صندوق البطالة، لأن الكثيرين سوف يستفيدون منها..

وتضيف ان تمويل الصندوق يمكن ان يتم من خلال الضرائب الحكومية أو اصدار الدمغات لصالح المتعطلين تسمى «دمغة بطالة» اضافة الى امكانية الاستعانة بأموال بيع القطاع العام فى خلق استثمارات جديدة بدون بيروقراطية وبما يتيح فرص التوظيف لاعداد كبيرة من المتعطلين.

ومن المؤيدين لفكرة انشاء صندوق اعانة البطالة ايضا الدكتور حمدى السيد - نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب - الذى يقول إن هذا الصندوق ضرورة لحماية الشباب من الانحراف ويقترح تمويله من شركات قطاع الاعمال واقتطاع جزء من مرتبات الافراد وان كان ذلك لا يغنى عن توفير فرص عمل من خلال التوسع فى المشروعات ذات الكثافة العددية واجراء تدريب تحويلى لبعض المهن



بحيث يحدث توازن بين المهن والحرف التى تعانى بطالة بمعدلات أعلى من غيرها.. ومن بين المشروعات التى يمكن أن تستوعب اعداداً كبيرة من العمال مشروعات البنية الاساسية كما يقول د. حمدى السيد وخاصة فى سيناء وهى من اكبر المناطق التى يمكن أن تقام عليها استثمارات جديدة يمكن ان تساهم فى حل المشكلة الأم وهى البطالة.

= اما احمد الخواجه - نقيب المحامين - فلا يرى فى صندوق البطالة حلاً للمشكلة فالصندوق لن يقدم اكثر من اعانة مالية لا يمكن ان تمثل حلاً لمشكلة اكثر تعقيداً ومزمنة ويفضل الخواجة ايجاد فرص عمل جديدة مع ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية وطريقة الالتحاق بالجامعات وبحيث نتوسع فى التعليم الفنى والصناعى للحد من بطالة المتعلمين وهى النسبة الاغلب على ما اعتقد.

النقابيون يتحدثون

ولكن.. كيف يرى النقابيون وخبراء علاقات العمل القضية؟

عبد الحليم القاضى - مستشار اتحاد العمال للتأمينات - يشير الى وجود صندوق للتأمين ضد البطالة فى مصر منذ عام ١٩٦٤ فأى عامل فى القطاع العام أو الخاص يتعرض للبطالة يمكنه صرف تعويض بمقدار ٦٠٪ من اجره لمدة ١٦ أسبوعا بحد أقصى ٦ شهور وحتى يجد المتعطل عملاً بديلاً ويضيف ان وزارة الشئون الاجتماعية لديها نظام للتعويض لبعض الحالات التى يتضح أنها معدمة.

بينما يعتقد فتحى محمود - الخبير العمالى وأمين العمال بالحزب الناصرى - أن التشريعات الموجودة قاصرة جداً ولا يمكن أن تلبى احتياجات المتعطلين.. فالتأمين ضد البطالة فى مصر يصل الى ٦٠٪ من الأجر الاساسى نظرياً ولكن عملياً لم يستفد منها أى عامل على الاطلاق بسبب الاجراءات المعقدة وبالتالى فإن انشاء صندوق يقدم الاعانات للمتعطلين يعد حلا جزئياً لمشكلة البطالة التى تمثل مشكلة اجتماعية تحتاج الى علاج سريع.

وعن تمويل الصندوق يقول فتحى محمود إن ذلك يمكن أن يتم عن طريق خصم نسبة من مرتبات العمال بالوزارات المختلفة مع رفع نسبة الخصم على اصحاب العمل كما هو متبع مع التأمينات الاجتماعية.

ومن جانبه يرفض فايز الكرته - مستشار النقابة العامة للصناعات الهندسية وعضو الامانة العامة للحزب الناصرى - فكرة انشاء صندوق ضد البطالة ويعتقد انه لا يحل المشكلة ويطالب الدولة بايجاد فرص عمل للافراد بدلاً من تعطيلهم ويضيف ان الدولة يجب أن تعلم حجم المشكلة التى تواجهها من جراء سياسة الخصخصة المتبعة حالياً وتخليها عن ايجاد فرص عمل وخلق استثمارات كبرى يمكن ان تحل المشكلة بشكل حقيقى.

ويقول فؤاد دراهم رئيس نقابة المناجم والمحاجر إن وجود صندوق لاعانة البطالة فكرة كان لابد من طرحها منذ فترة طويلة.. فهذا الصندوق يعتبر حماية للافراد من الوقوع فى الانحراف.. وللتدليل على أهمية الفكرة يشير فؤاد دراهم إلى أن اتحاد عمال الجزائر بالاشتراك مع الحكومة قام بانشاء صندوقين الأول يطلق عليه الصندوق القومى للبطالة (المتعطلين الجدد) واغلب المستفيدين من هذا الصندوق الشباب وهذا الصندوق يقدم للعاطل اعانة تصل الى (٣٠) شهراً بحيث توفر له الاحتياجات الاساسية.. ويضيف دراهم أن الحكومة الجزائرية تقوم بتمويل هذا الصندوق بالاشتراك مع جهات عديدة..

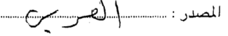
اما الصندوق الآخر فيعرف بالصندوق القومى وهو يهتم بأصحاب المعاشات المبكرة (فوق الخمسين عاماً) ويقدم هذا الصندوق للمشتركين به كافة حقوقهم لدى الاحالة إلى التقاعد فى سن مبكرة وتجبر كل مؤسسة أحيل بعض افرادها الى التقاعد مبكراً الى تعيين اخرين بدلا منهم من اعضاء الصندوق الأول.

ومع ذلك فإن فؤاد دراهم لا يعتقد أن انشاء صندوق لإعانة البطالة هو جوهر الحل وانما هو حل جزئى.. ويقول ان تمويل الصندوق المقترح يمكن أن يتم عن طريق تخصيص بعض الاموال من حصيلة بيع القطاع العام والموازنة العامة للدولة والصناديق العالمية مثل صندوق النقد الدولى وذلك بغرض حماية الافراد من الوقوع فى الانحراف والتطرف كما ذكرت.

محمد على الفقى - رئيس نقابة الصحافة والطباعة والاعلام - يرى ان صندوق البطالة لابد ان يقع تمويله على اصحاب الاعمال والحكومة وليس على العمال لأن نسبة التأمينات والضرائب التى تؤخذ من العمال مرتفعة جداً، لهذا من الصعب مشاركة العمال فى تمويل الصندوق، فى نفس الوقت لا يستطيع الصندوق حل مشكلة البطالة فهو لا يعالج مشكلة أوقات الفراغ، واقترح فى هذا حلا ربما يراه البعض مناسبا وهو أن تتحمل الدولة جزءا من مرتبات العاملين وتتحمل المنشآت الجزء الاخر أى تعفى من جزء من الضرائب وهذا افضل من صندوق اعانات بلا عمل.

ومن نقابة النقل البرى يقول رئيس النقابة محمد كامل لبيب: إن صندوق اعانة البطالة لا يحل المشكلة بالكامل، وانما توجد طرق اخرى للحل منها تنفيذ قانون المعاش المبكر أى خروج الموظفين بعد سن الخمسين مع احتفاظهم بحقوقهم كاملة مما يعمل على وجود هياكل تستوعب اعداداً كبيرة من العاطلين وكذلك الموظفين الذين يعملون فى الخارج ويحتفظون بوظائفهم فى الدولة، ليس هذا فحسب بل يوجد من يعمل فى اكثر من وظيفة ويتقاضى فى مقابل ذلك آلاف الجنيهات.. وعلى كل الاحوال فانا اقترح احياء قانون محو أمية الكبار وأن يعمل الخريجون من كل محافظة فى هذا المشروع على أن تقدم الدولة منهم مبلغاً من المال كل شهر نظير هذا العمل على شكل مساعدات مالية تساعدهم على المعيشة، وتكون بهذا قد استطاعت ان تشغل اوقات فراغهم فى الوقت ذاته. ومازال الحوار مستمرا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٤

آراء معارضة

وعلى عكس الآراء السابقة التى حبذت فكرة انشاء صندوق لاعانة المتعطلين، وان اختلفت جزئياً فى بعض التفاصيل، فإن الدكتور خليل حسن خليل الخبير الاقتصادى السابق بالأمم المتحدة (والروائى مؤلف الوسية) يختلف كلياً مع فكرة انشاء مثل هذا الصندوق الذى يعتبره نوعاً من الاحسان المرفوض اقتصادياً وحضارياً.

ويصف الفكرة بأنها «برجوازية» تتعارض مع الخط الاشتراكى والخط الذى يتبناه الحزب الناصرى وجريدة العربى.. فالصندوق المقترح - يقول د. خليل - سيحول القوى العاملة الى متلق للاعانات، اما الحل الحقيقى لمشكلة البطالة فيتطلب ايجاد فرص عمل حقيقية ومنتجة بدلاً من طرح افكار تشجع على البطالة والتعطل..

نفس الرأى تقريباً يطرحه الدكتور احمد سرور - استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان الذى يقول ان انشاء صندوق لاعانة المتعطلين لن يحل المشكلة لانه لا يقدم فرصة عمل، فقط مجرد تقديم مبلغ من المال للمتعطل سيؤدى فى النهاية الى زيادة معدلات البطالة ويقترح د. سرور عوضا عن انشاء هذا الصندوق خلق استثمارات جديدة تستوعب طاقة الشباب المتعطلة.

أما الدكتور حلمى نمر - عميد كلية التجارة ورئيس جامعة القاهرة السابق ونقيب التجاريين - فرفضه لفكرة انشاء صندوق للبطالة ينبع من ان تلك الفكرة تحتاج الى تمويل كبير قد يجعلنا نستعين بمنح خارجية تجعلنا نقع مرة اخرى فى التبعية التى نريد التخلص منها.. فوجود مثل هذا الصندوق لن يحل المشكلة، والمطلوب هو ايجاد فرص عمل وفتح مجالات الاستثمار الجديدة.. ويطالب د. نمر الدولة باعادة تأهيل العمالة وتوجيهها طبقاً لما يتفق وآليات السوق، ويقترح أن تخصص الدولة أموال بيع القطاع العام فى استثمارات جديدة وخلق قطاع عام جديد بهياكل تمويلية جديدة على أن تتم حماية عمال القطاع الخاص من خلال التشريعات التى تنص على حق العامل فى الحصول على المكافآت الخاصة لدى الاستغناء عنه.

الأسبوع المقبل
المفكر الاقتصادى د. رمزى زكى يقدم دراسة حول التأمين ضد البطالة .. والقراء يقدمون اقتراحاتهم.

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

البطالة في مصر

ذكر رئيس وزراء مصر عاطف صدقي أن حجم البطالة بين الخريجين بلغ نحو المليون ونصف المليون شاب وفتاة.

وهذا يجعلنا نتساءل عن حجم البطالة العامة بين السكان، وليس فقط بين الخريجين.

ويبدو أن رئيس الوزراء يشعر بثقة قوية، او يملك معلومات تساند توقعاته، بحيث انه يرى أن هذه المشكلة ستنحسر مع نهاية هذا القرن، اي بعد ست سنوات فقط.

وفي تصوري أن المشكلة هي في ازدياد وليست في انحسار، وهي من الخطورة بما تستحق أن تعطى الأولوية على غيرها من أجل طرح حلول عاجلة لها.

فهذه الأرقام المتصاعدة بين الشباب المتعلم العاطل عن العمل هي قنبلة سياسية واقتصادية موقوتة لا يمكن أن نراهن على انحسارها في عام الفين.

فمصر مقبلة على وضع سياسي خطير ينجم بدرجة اساسية عن الخلل السكاني الذي نراه يفيض في مواقع العمل والسكن وينقلب الى مصيدة سياسية في منتهى الخطورة على البلاد.

ومصر عودت نفسها على ايجاد برامج توظيفية تهدف لاستيعاب الشباب العاطل. ولكن الاقتصاد المصري لم يصبح مهيئاً على استيعاب هؤلاء الخريجين بذاته. فهل ستصبح هذه البرامج الحكومية هي مجرد محاولات لتقديم الوظائف حتى بلا عمل، مما تزيد من تكاليف الدولة التي ستصيبها بالعجز دون تقديم انتاج حقيقي من ورائها، أم انها مشاريع ذات قدرة عالية على الاستيعاب وقادرة على الانتاج الحقيقي الذي يساعد الاقتصاد المصري على النمو ويوسع سوقها التصديرية؟

وقد تحدثت مع كثير من رجال الأعمال العرب الذين حاولوا الدخول في مجال الاستثمار في مصر، على اعتبار أن السوق المصرية تملك عمالة فائضة وذات تكلفة زهيدة وبالتالي هي اقدر من المناطق العربية الحرة الاخرى التي تنقصها هذه الميزات.

ولكن المشكلة في نظرهم ان النظام المصري رغم ما مر به من تحسين وتخفيف من قيوده لايزال مثقلاً بالعقد النظامية وبالروتين الطويل ويعاني مشكلة الفساد في الادارات المختلفة.

وفي رأيهم ان مصر مؤهلة لان تكون واحدة من انجح الاسواق الانتاجية في الشرق الاوسط شريطة حل هذه العقبات الصعبة التي تخيف معظم المستثمرين.

وان المصريين في حاجة الى مبادرة تنظيمية شجاعة تجعل السوق مفتوحة وتقلل من تعقيداتها البيروقراطية الى اقصى حد. هذه البوابات الحقيقية لتوسيع سوق الاستثمار، والحصول على ثقة شركات عالمية وعربية ترغب في الاستفادة من كثافة السكان المصرية ورخص الأجور والموقع الجغرافي الذي تحتله البلاد.

بدون هذا المشروع الانفتاحي وبدون دعمه مباشرة من قبل الحكومة واعتباره مشروعها الاستراتيجي الاول فإنها ستجد ان حجم البطالة يزداد مع نهاية العقد، بل هو الآن في حالة ارتفاع لا تحتمل.

■ فى اجتماع هام للصندوق الاجتماعى غدا :

١٥٠ مليون جنيه لتنفيذ ١١ مشروعا بالمحافظات لتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل لشباب الخريجين

يعقد مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى اجتماعا هاما غدا برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط لمناقشة تمويل ٧ مشروعات جديدة ضمن برامج الاشغال العامة بتكاليف تصل الى ١٥٠ مليون جنيه، و٤ مشروعات ضمن الصناعات الحرفية والصغيرة التى تملك لشباب الخريجين، وتوفر هذه المشروعات ما يقرب من ٢٠ الف فرصة عمل للشباب.

وصرح الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى بأن لجنة التمويل ستناقش غدا وضع استراتيجية شاملة لتسويق منتجات مشروعات شباب الخريجين داخليا وخارجيا، وفتح اسواق جديدة بجميع المحافظات، والاشتراك مع وزارة الادارة المحلية فى اقامة معارض مؤقتة خلال الايام العشرة الاخيرة من شهر رمضان بجميع المحافظات لتسويق منتجات الشباب، على ان يتم تقييم التجربة وتعميمها طوال ايام السنة. واوضح د . الجمال أن مصر طلبت رسميا من المجموعة الاستشارية للدول الدائنة بباريس مد العمل للصندوق الاجتماعى ٣ سنوات اخرى بعد عام ١٩٩٦، لتنفيذ مشروعات الصندوق فى برامجه الستة وفى مقدمتها برامج الاشغال العامة، وتنمية المجتمع والمشروعات الصغيرة، ودعم الاسر المنتجة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

أمين الصندوق الاجتماعى:

٧٠٠ ألف فرصة عمل .. خلال ٥ سنوات

كتب ـ محمود نفادى ومصطفى عبدالغفار

● أكد الدكتور حسين الجمال أمين الصندوق الاجتماعى ان دراسات تتم حاليا مع البنوك والجهات المانحة للصندوق بشأن خفض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للشباب الى ٩٪ بدلا من ١٠٪ وتوقيع اتفاق مع وزارة المجتمعات الجديدة لتقسيط قيمة الاراضى المقامة عليها

البقية ص١٣



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين الصندوق - بقية ص١

المشروعات وسرعة صرف التراخيص الخاصة بتوصيل المرافق. أعلن ذلك الدكتور حسين الجمال أمين الصندوق الاجتماعى فى لقائه أمس مع شعبة المحررين البرلمانيين. وقال انه سيتم انشاء مكتب لتسهيل منح التراخيص للمشروعات الممولة من الصندوق وتخصيص شباك فى البنوك المتعاملة مع الصندوق لصرف القروض للشباب خاصة أن فرص العمل التى وفرها الصندوق حتى الان بلغت ١٠٠ ألف فرصة عمل وان نسبة ٥٥٪ من موارد الصندوق مخصصة لمحافظات الصعيد.

واضاف ان الصندوق سيوفر نحو ٧٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال التركيز على المشروعات كثيفة العمالة وتوسيع قاعدة المستفيدين خاصة ان الصندوق جهاز تنموى وليس بنكا.

وقد طلب البنك الدولى المساهمة فى انشاء صندوق اجتماعى للتنمية بالاراضى العربية المحتلة بغزة واريحا لمساعدة السلطة الفلسطينية فى مشروعات التنمية للفلسطينيين نظرا للاداء المتميز من جانب الصندوق خلال العامين الماضيين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٨

..وفى الدويقة
الشباب يفتح «صندوق» المشاكل!

● ٥٧٣٦ مشروعا قدمها الصندوق الاجتماعى لم ينجح منها سوى ٢٩١٢ فقط!

● حكاية مائة مشروع للشباب توقفت عن العمل فى «الدويقة» ولم يتحرك أحد!

● عشرة آلاف جنيه لكل مشروع لاتكفى.. والتسويق مشكلة أمام شباب الصندوق!





محمود شريف — عبد الرحيم شحاته

رغم تدخل وزارة الادارة المحلية فى مشروعات اقراض الشباب وتشجيع الصناعات الصغيرة الا ان واقع التجربة كشف عن مشكلات كثيرة فلم يأت التطبيق على مستوى الحلم.

وعلى مدى عامين قدمت اجهزة الادارة المحلية تمويلا لـ ٥٧٣٦ مشروعا بتكلفة بلغت ٦٣.٥ مليون جنيه، الا أن هذه المشروعات لم يبدأ الانتاج الفعلى منها سوى ٢٩١٢ مشروعا فقط اى ما نسبته ٥٠٪.

لماذا وكيف.. وعلامات استفهام أخرى كثيرة مطروحة حول نجاح التجربة.

منذ عامين طلبت وزارة الادارة المحلية من الصندوق الاجتماعى للتنمية مبلغ مائة مليون جنيه لتمويل مشروعات تشغيل الشباب وتشجيع الصناعات، وقالت الوزارة أن لديها فى كل محافظة جهازا اسمه التعاون الانتاجى سيقوم بالدراسة والدعم والمتابعة لكل المشروعات كما سيقوم بتشجيعها وتسهيل

اجراءاتها.

وبالفعل بدا الصندوق الاجتماعي للتنمية فى تحويل دفعات من مبلغ المائة مليون الى وزارة الادارة المحلية كان اخرها ١٢.٩ مليون جنيه فى شهر اغسطس الماضي. وبدأت إدارات التعاون الانتاجى فى ا لمحافظات بالعمل مع الشباب.

وحددت وزارة الادارة المحلية متوسطا عاما للقروض وهو عشرة الاف جنيه يزيد قليلا أو ينقص حسب ا لمشروع، وفيما كان هدف وزارة الادارة المحلية توسيع قاعدة المستفيدين فان هذا الهدف لم يتحقق ولم يثمر ماهو مطلوب منه، فصغر حجم المبلغ لايكفل توافر السيولة المالية لدى الشباب لتحقيق تراكم انتاجى يساعدهم على الاستمرار وكما يوضح محمد عبد الستار أحد المستفيدين من المشروع وجهة النظر هذه فيقول: . بدات مشروعا لتصنيع المطابخ المعدنية وبعد شراء المعدات والمواد الخام التى لايمكن شراء كميات منها اقل من نصف طن اومضاعفاته تصبح منتهى قدرتى مع بعض مدخراتى الشخصية السابقة انتاج وحدتين فقط ثم تبدا مشكلة البيع، نظام البيع فى السوق المصرية يتم بنظام الائتمان اى تسليم البضاعة ثم تسلم ثمنها بعد بيعها يستوى فى ذلك القطاع العام اوالخاص والمطلوب أن انتظر بيع الوحدتين حتى استرد تكلفة الانتاج ومن الربح اسدد قسط القرض واعيش انا واسرتى.

وزياد رضوان مدير احد محلات بيع الادوات المنزلية الكبيرة يقول: لأاستطيع التعامل فى نوعية معينة من البضائع فى حدود عدد قطعتين فقط كل فترة، ولاأستطيع عرض وحدتين واذا زاد الطلب عليهما اطلب من الزبون الانتظار وفى الوقت نفسه لاأستطيع سداد الثمن مقدما فالطلب فى السوق المصرية غير مستقر وغير معروف الاتجاه. ولذلك افضل التعامل مع المصانع القادرة على الانتاج الوفير تقدم انتاجها واعرضه وكلما تم بيع وحدات اسدد ثمنها وتورد لى فى نفس الوقت وحدات جديدة وهكذا.

هل هذه هى المشكلة الوحيدة التى تسبب فيها ضعف التمويل؟

هناك مشكلات اخرى منها ماهو مرتبط بتكلفة الانتاج من انارة وأجور عمالة وايجار ونفقات يومية وهذه كلها أمور مستمرة بشكل يومى سواء تم البيع أم لم يتم.

بيروقراطية المكاتب

وعلى الرغم من ان مبلغ القرض الذى تقدمه اجهزة وزارة الادارة المحلية لايشبع ولايغنى من جوع فإن الاداء البيروقراطى يضع من العقبات اكثر ممايقدم وتسهيلات من ضمنها سلسلة الأوراق والشهادات المطلوبة بدءا من شهادة بروتستو تفيد بعدم صدور حكم افلاس ضد المتقدم للمشروع الى تقديم بوليصة تامين على الحياة بقيمة القرض ثم تقديم عقد ملكية مكان المشروع، الى تقديم السجل التجارى والذى يشترط للحصول عليه تقديم مايفيد تركيب عداد انارة فى محل العمل، ويدور المتقدم فى حلقة لاتنتهى من الأوراق المطلوبة والتى يستحيل فى كثير من الحالات الحصول عليها. فمثلاً عقد ملكية العقار أمر يصعب الحصول عليه بالنسبة للذين حصلوا على محلاتهم من المحافظات ومعظم الشباب لم يتملك هذه المحلات بعد ومازال يسدد اقساطا شهرية والمحافظة لايمكن أن تعطى لشاغليها عقد تنازل، والكهرباء فى بعض المناطق لم يتم توصيلها وبالتالى لايستطيع الشباب الحصول على عقد تركيب عداد انارة وبالتالى عدم استخراج السجل التجارى.

وهكذا دوامة من الاجراءات البيروقراطية والورقية تستنزف الشاب وكلها من جهة واحدة، حيث يبدا الشاب فى الدوامة الجديدة ولكن مع البنوك. فبعد ان ينتهى الشاب من اجراءاته مع ادارة التعاون الانتاجى فى المحافظة يرسل ملف اوراقه بخطاب الى أحد البنوك الوطنية لصرف القرض، و لكن البنوك تبدا الاجراءات من جديد بدءا من دراسة الجدوى وإنتهاء بالضمانات الائتمانية ولان الاجراءات يقوم بها مكتبيون فعند حساب بداية موعد سداد القرض يتم الحساب وفق تاريخ الموافقة على القرض وليس على تاريخ تسلمه ويمثل الفرق بين التاريخين فى المتوسط العام قرابة ٤ . ٦ أشهر وبالتالى تصبح فترة السماح التى يتمتع بها المستفيدون عاما ونصفا فقط وليس عامين كما هو مثبت فى العقد وكما هو معلن من وزارة الادارة المحلية ومن الصندوق الاجتماعى.

تحقيق:
محمود عبد الوهاب

صورة حية!

وفى حى الدويقة التقت ادارة التعاون الانتاجى بمحافظة القاهرة كوسيط عن وزارة الادارة المحلية بمائة شاب منحتهم قروضا وأماكن وتركتهم فى مرتفع، الطريق اليه صخرى غير ممهد ولم تصل اليه خدمات الكهرباء وطالبتهم بالعمل والانتاج.!

● ايهاب محمد شندى احد المستفيدين من المشروع ويقوم بانتاج المصنوعات الجلدية يقول: ادارة التعاون الانتاجى ومن ورائها وزارة الادارة المحلية تفترض ان لدينا فائض أموال تستطيع أن تدير به مشروعاتنا والزمن طويل، وتفترض أن لدينا تراكم رأسمال على الرغم من انها تدرك أننا خريجون جدد وإنها تقدم لنا هذا الدعم بديلا عن التوظف لدى الدولة، والأسوأ من ذلك إنها تفترض إننا لصوص وأننا سناخذ القرض ونهرب ونسافر للخارج فتبالغ فى الضمانات وتتعسف فى حقها لضمان اموالها. ثم النقطة الأهم ان ادارة التعاون الانتاجى لاتقوم باى متابعة لما نفعله ولاتقدم أى عون لنا وهى تعلم جيدا ان لدينا مشكلة فى التسويق وهى مشكلة حقيقية ولكنها لم تقدم لنا أى عون واقتصر بعض مساعداتها لبعض المشروعات فى المواقع المختلفة والتى تختلف ظروف منفذى مشروعاتها عنا وتسلط عليها الضوء وتعتبر هذه النماذج هى كل المشروع وأن أصحابها هم كل الشباب.

● نهال عبد الله عبد الحليم تضيف مشكلة أخرى: أبرمت عقدا فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٣ وتستحق اول دفعة فى السداد فى الأول من مارس ١٩٩٥ وحتى الآن لم ابدا الانتاج. فالمشروع عبارة عن تصوير مستندات وطباعة ولم تقدم لى المحافظة مكانا، هل يتصورون أن اقيم المشروع فى عرض الطريق أم على ناصية الشارع؟!

● منال أمجد والتى تقيم مشروعا للملابس الجاهزة تقول:

لقد بدات فعلا بالتوقف فانعدام السيولة وعدم فتح منافذ تسويق بالاضافة الى مشكلات المكان كلها عوامل دفعتنى الى التوقف التدريجى عن العمل.

وفى جولة وسط مائة مشروع فى الدويقة لم يكن بها الا ١٠٪ فقط ممن الشباب الذين مازالو يمارسون العمل وشبح التوقف يهددهم ليلحقوا بزملائهم الذين توقفوا فعليا.

«الغلط فين»

عندما ندرك حجم الرقم، فإن ادراكنا يتزايد بحقيقة المشكلة، والرقم يقول إنه منذ ان تدخلت وزارة الادارة المحلية فى عمل الصندوق قدمت قروضا لـ ٥٧٣٦ مشروعا انتج منها ٢٩١٢ مشروعا فقط بينما لم يبدأ ٢٨١٤ مشروعا الانتاج الفعلى

وواقع تجارب الشباب في الدويقة والنهضة.. وكلها مؤشرات تثير تساؤلات عن نجاح التجربة، فليست كل التجارب هي ماحدث في مدينة السلام ولاالاسماعيلية ولاأسيوط. وليست كل التجارب هي التي كان يتمتع أصحابها بقدرة مالية تساعدهم على العمل. وتصبح التساؤلات المنطقية هي، هل كان تدخل وزارة الادارة المحلية صائبا؟ وهل كان تقديرها لمبلغ القرض كافيا؟، أم كان من الأفضل تقديم القروض لمشروعات قائمة فعليا ولديها الخبرة والسوق وتحتاج الى السيولة للتنشيط؟ أى دعم ماهو قائم قبل إنشاء صناعات جديدة؟

للأسف فان هذه التساؤلات لااجابة لها، فكل مسئولي قطاع التعاون الانتاجي محظور عليهم الحديث الى الصحافة بتعليمات من وزير الادارة المحلية. وفي محاولة للفهم حملنا التساؤلات الى محافظ الجيزةد. عبد الرحيم شحاتة وهو صاحب تجربتين متميزتين في تشغيل الشباب الأولى في الفيوم والحالية في محافظة الجيزة.

نماذج مضيئة

يبدأ محافظ الجيزة عبد الرحيم شحاتة حديثه قائلا: حولنا في العالم تجارب مماثلة في الهدف ولكنها تختلف في الوسيلة وطريقة التنفيذ والبداية كان يجب أن تكون الاجابة عن سؤال: ماهو الهدف؟ الهدف هو تشغيل واستغلال طاقات الشباب وتحويلهم الى قوى عمل منتجة، وفي الوقت نفسه زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع ككل، ومادام هذا هو الهدف فيصبح من السهل علينا أن نحدد الوسائل التي تتفق مع المجتمع وظروفه،

نسأل محافظ الجيزة هل هذا هو دور المحافظة فقط «مجرد وسيط»؟

● يقول د. عبد الرحيم شحاتة هذا هو الجزء الاول من عملنا، الجزء الثاني هو دعم الصناعات الوسيطة، فمثلا لدينا برنامج مع عدد من مصانع ٦ اكتوبر الضخمة تتكفل المحافظة من خلال برنامج تشغيل الشباب بتوفير الدعم. علي شكل قروض. لهؤلاء الشباب لكي ينتجوا مواد وسلعا ومستلزمات انتاج لازمة لهذه المصانع، هنا ضمنت للشباب السوق وامنت للمصنع حاجته ووفرت عليه تكلفة إنشاء هذه الصناعة ضمن مجمعة الصناعي،بالاضافة الى هذا وجهنا جزءا من القروض الى اصحاب الورش وارباب الصناعات الصغيرة القائمة فعليا شرط ان يتيح فرص عمل جديدة، فاى صاحب عمل يريد ان يتوسع وهذا التوسع سيخلق فرص عمل اعطيه القرض بضمانات، وهنا يتحقق الهدف لأن صاحب العمل لديه الخبرة والاسم التجارى والعملاء ويعرف السوق.

ويضيف محافظ الجيزة: المكون الثالث في عملية تشغيل الشباب هو المشروعات ذات العمالة الكثيفة، وبالفعل قامت المحافظة بمشروعين الأول وهو مشروع محو الأمية ويمنح فيه الشاب مكافاة ١٢٠ جنيها في الشهر بعد تلقى دورة تدريبية لمدة ٣ اسابيع، وخصص لكل ١٠ الاف مواطن ستمحى أميتهم ٥٠٠ شاب، ويستغرق العمل من ٢ - ٣ سنوات.

المشروع الثاني للعمالة الكثيفة هو مشروع تجميل وتشجير المجارى المائية بالجيزة ورصف وتعبيد الطرق الترابية الفرعية، وتمويل هذين المشروعين من المنح الممنوحة للصندوق الاجتماعى للتنمية والتي تخصص عادة لمشروعات البنية التحتية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى الإسكندرية..

المشروع الناجح للشاب الجاد!

الصندوق فى انتظار مشروعات الشباب

● ٥٠ ألف جنيه حد أقصى لتمويل المشروع بفائدة ١٠٪ تسدد على أقساط

● ٣١٤ فرصة عمل لأبناء الإسكندرية وفرها ٣٩ مشروعا بتمويل مليون و٨١٧ ألف جنيه



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

«مشروع ناجح لكل شاب جاد»..
ذلك كان عنوان الندوة التى عقدها بالاسكندرية مسئولو الصندوق الاجتماعى للتنمية قبل أيام وحضرها اكثر من ٥٠٠ شاب جامعى من مختلف التخصصات.

ولانها كانت «ندوة» غير تقليدية اختلطت فيها طموحات الشباب بخبرة الشيوخ ورجال الاعمال فكانت نقطة البداية التى يجب ان ينطلق منها الشباب حتى يكونوا «النواة» الصالحة لتشكيل رجال اعمال المستقبل وبناة الاستثمار .

والسؤال.. ماذا دار فى هذا اللقاء؟!

يؤكد المهندس فتح الله فوزى رئيس لجنة الخدمة المهنية بروتارى اسكندرية وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال ان المشروع يستهدف فئة معينة من الشباب هم الذين يملكون الخبرة وخريجى الجامعات والمدارس الفنية والاعتماد على قدراتهم الذاتية فى اقامة منشات صغيرة صناعية وتجارية اوخدمية، واوضح دور جمعية رجال الاعمال فى مساعدة الشباب وتقديم الخدمات الفنية والتدريبية اللازمة لاعداد دراسات الجدوى المطلوبة لاقامة هذه المنشات مع تزويدهم بالخدمات الفنية والتدريبية لدعم كفاءتهم التنفيذية مؤكدا أن الهدف من سعى جمعية رجال الأعمال مع الصندوق الاجتماعى لشباب الاسكندرية ياتى ضمن مايشعر به رجال الاعمال من مسئولية تجاه وطنهم ومدينتهم الاسكندرية وأبنائهم فى دفع الكفء والجاد الى دائرة الاعمال والمساهمة فى تاهيل الشباب الجاد لانشاء مشروع انتاجى اوتجارى اوخدمى ليبدأ به ويرعاه ويطوره بالاضافة الى دعم القيم السامية الى العمل وارساء قيم اقتصاديات السوق والتنافس الحر الشريف بالاضافة الى العمل على استثمار الامكانيات والموارد المتاحة بمحافظة الاسكندرية لزيادة انتاجها.

مستثمرو المستقبل

ويؤكد ابراهيم كامل سيد نائب رئيس جمعية رجال أعمال الاسكندرية ان جمعية رجال الاعمال تقوم حاليا باعداد أول «حضانة» لتفريخ شباب رجال الاعمال الذين يرغبون ان يكونوا فى المستقبل رجالا للاعمال حيث سيتم تدريبهم واكسابهم الخبرات التسويقية والانتاجية والمعاملات التجارية بمختلف صورها والذى بموجبه يتحولون من مرحلة«الشبل الصغير» الى «رجل» الاعمال الكامل الذى يستطيع أن يدير مشروعه.

ويضيف ابراهيم كامل: أن المحافظ المستشار سيد الجوسقى قرر منح الشباب مساحة ٦٠ فدانا يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية ببنائها بعد تقسيمها الى وحدات يقيم فيها الشباب مشروعاتهم المتوسطة والصغيرة وهى فى منطقة ميرغم عند الكيلو ٣٧ الطريق الصحراوى وسوف تعاود جمعية رجال الاعمال الاتصال بالقيادة الجديدة لبنك مصر لكى تجدد موافقة البنك على المشاركة فى تمويل انشاء«مجمع الصناعات المتوسطة والصغيرة»

ودعا نائب رئيس الجمعية الشباب الى تكوين شركات صغيرة تتولى عمليات الانشاء والصيانة والنظافة والامن والنقل.

شروط القرض

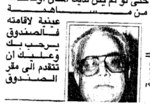
ويوضح الدكتور حمدى علوانى

المدير التنفيذى لبرنامج الصندوق الاجتماعى للتنمية: أن المشروع لايتعامل مع اصحاب الواسطة ومصير اى توصية تاتى له فى هذا الشان يكون«الحفظ» دون أن يقراها..

تحقيق:
عصام على رفعت

مؤكدا أن أهم شرط أن يكون الشاب المتقدم لديه بعض الخبرة والمكان المناسب وأن يستطيع أن يساهم مساهمة رمزية اوعينية فى تكاليف المشروع وأن يقدم تصورا مبدئيا عن المشروع وطريقة التشغيل والتكاليف الاولية مع مراعاة أن اى مشروع ناجح لابد أن يكون متوافرا فيه الجدية وصدق النية للقيام به.

واذا كنت من الشباب الجاد الذى قرر ان يرفض الوظيفة الحكومية وطابور الانتظار الطويل ولديك النية الصادقة و الجدية لاقامة مشروعك حتى لو لم يكن لديك المكان أوماتقدمه من مساهمة عينية لاقامته فالصندوق يرحب بك وعليك ان تتقدم الى مقر الصندوق


الجوسقى

فى(١١ سيزوستريس الاسكندرية) ماعدا العطلات والاجازات. لتمر بالمراحل التالية:

● اسحب استمارة واملاها وارفق بها بطاقتك الضريبية ورخصة مزاولة العمل ان وجدت وقدم طلبك كل يوم سبت من كل اسبوع.

ويقوم الصندوق بعد ذلك بمعاينة ومناقشة المشروع معك أيام الاثنين والاربعاء من كل اسبوع ولجنة المناقشة مشكلة من اربعة من رجال الاعمال يقررون صلاحية المكان ان وجد ويعدون له دراسة الجدوى حول مشروعه وبعد ذلك يتقرر مصير المشروع وصلاحيته من عدمه ثم يعرض المشروع على لجنة تنفيذية للمشروع تضم ثلاثة آخرين من كبار رجال الأعمال ينظرون فى الملف وبعد ذلك يطلب من الشاب أن يقدم اصول الاوراق التى سبق وقدمها بالاضافة الى شهادة نشاط اذا كان سبق له ومارس نفس النشاط وشهادة بروتستو وشهادة بعدم الافلاس من محكمة الاسكندرية.

ثم يعرض المشروع بعد ذلك على بنك مصر الذى يوافق على القرض فى الغالب.

القروض بلاضمانات!

ويشير شوقى عينو مدير ادارة الائتمان ببنك مصر الى أن البنك يتعامل مع قروض الشباب برؤية وفائدة خاصة جدا حيث لايعامل الشاب مثل باقى التجار ورجال الاعمال حيث يحصل البنك فائدة بسيطة على قيمة القسط فقط ونسبتها فى الغالب ١٠ فى المائة ويمكن للشاب ان يحصل لمشروعه الفردى على ٥٠ الف جنيه وقد يتجاوز البنك عن ذلك الرقم عند الضرورة اما اذا كان المشروع يشترك فيه اكثر من شاب وليكن اربعة فيصل حجم مايحصلون عليه إلى ٢٠٠ الف جنيه وقد يسمح البنك بتجاوز هذا الرقم عند الضرورة.

وعن الضمانات يؤكد شوقى عينو ان البنك لايطلب من الشاب أى ضمانات عقارية أواراضى اوممتلكات



بصورها المختلفة ولكن البنك يطلب فقط بوليصتين تامين الأولى على حياة الشاب والثانية على المشروع ضد السرقة والحريق وكلاهما لصالح الشاب فى النهاية اذا التزم بسداد الاقساط المستحقة عليه لدى البنك. وهو نوع من المشاركة فى الاستثمار لضمان الجدية.

١٨٩٨ مشروعا للشباب

● ويؤكد الدكتور حمدى علوانى المدير التنفيذى لبرنامج الصندوق الاجتماعى: ان المشروعات المقدمة للصندوق الاجتماعى لتنمية وتشجيع الشباب حتى ١٥ نوفمبر الحالى بلغت ١٨٩٨ مشروعا منها ٣٩٩ مصنع ملابس جاهزة و٣٠٨ مشروعات غذائية و١١٣ تصنيع وتجارة مواد بناء و٩٧ مشروع تسمين العجول والمواشى و٩٦ تصنيع الاثاث والتجارة فيه و٨٨ مشروعا صناعة وللتجارة فى البلاستيك و٧٩ مشروعا للمصنوعات الجلدية و٦٤ مشروع بيع مفروشات وادوات منزلية و٥٢ مشروع بيع وتصنيع قطع الغيار و٥٢ مشروع معاهد تعليمية وحضانات اطفال و٥١ مشروعا لورش الخراطة والمعادن و٥٠ مشروعا لتربية الارانب والدواجن و٤٤ مشروعا للمطابع وتجارة الورق و٤١ مشروعا لصيانة الاجهزة الكهربائية و٣٢ مشروعا للصناعات الدقيقة و٣٠ مشروعا للخدمات الزراعية و٢٩ مشروعا للخدمات الطبية و٢٧ مشروعا للمكتبة والخردوات و٢٤ مشروعا للتصدير والاستيراد و١٠٦ من المشروعات الخدمية و٧٣ مشروعا تجاريا و٤٣ مشروعا صناعيا.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروعات الخريجين إلى أين ؟ (٦)

التراخيص والضرائب تهدد شباب سوهاج

بسبب التراخيص ، وتعنت مديرية الضرائب بسوهاج ، ٢٥ مشروعا للشباب من بين ١٧٣ مشروعا على مستوى المحافظة مهددة بالتوقف ، وخاصة ورش النجارة حيث رفضت الوحدات المحلية الترخيص لها بحجة مخالفتها للشروط . وطالبت الخريجين بنقل ورشهم خارج الكتلة السكنية لحماية السكان من الضوضاء بسبب صوت الالات !

تحقيق :
عبدالنبى الشحات
حربى عبدالهادى

● شكا الشباب من تعنت مديرية الضرائب بالمحافظة ، ومطالبتهما لهم بدفع مستحقات ضريبية ، بحجة ان القرار الوزارى باعضاء هذه المشروعات من الضرائب لم يصلها حتى الان .

● يقول محمود السيد محمد ، بكالوريوس تجارة صاحب مطبعة ، ان مديرية الضرائب بالمحافظة ترفض اعطائهم خطابات تفيد اعفاء مشروعاتهم من الضرائب . مما يحرمهم فرصة المشاركة فى المناقصات الحكومية . بينما تصر هذه الجهات على خطابات الضرائب قبل دخولنا فى المناقصة مما يحرمنا فرصة المشاركة بهذه الاعمال .

ويضيف محمود ان ادارة الامن الصناعى بمديرية القوى العاملة ترفض انهاء تراخيص بعض الورش بحجة مخالفتها للشروط . فمثلا يرفض المسلولون الترخيص لى بحجة عمل دورة مياه داخل الورشة

● ويطالب كمال الدين حسين ليسانس حقوق .. وصاحب مشروع للنجارة بمد فترة السماح للشباب فى سداد القروض ومحاسبتهم من تاريخ حصول الشاب على القرض والبدء الفعلى فى العمل بالمشروع وليس من تاريخ حصول المحافظة على القرض .

ويؤكد استعداد الورش الانتاجية للشباب فى سد احتياجات المحافظة من الاثاث باسعار اقل . بدلا من استيرادها .

● ويطرح كمال المشكلة القائمة بين اصحاب ورش النجارة من الشباب والمحليات بسبب اصرار المحليات بعدم انهاء تراخيص هذه الورش وعددها ٩ لمخالفتها للشروط . بحجة ان هذه الورش تقع داخل الكتلة السكنية وتسبب ازعاجا لهم فماذا نفعل ؟!



صباح محمد

● وترى صباح حسين محمد دبلوم تجارة واقامت مشروعا للنظارات لخبرتها فى هذا المجال .. ان مشكلة التسويق تقع على عاتق الشباب . ويجب عليهم عدم الاعتماد على الدولة او المحافظة فى تسويق منتجاتهم . لذلك يجب التفكير قبل اختيار المشروع والبعد عن المشروعات التقليدية لضمان نجاحها

● ولكن يبقى لصباح مشكلة الترخيص الصحى ، حيث يشترط ان تكون حاصلة على معهد البصريات ، مما يكلفها ١٥٠ جنيها شهريا لمجلس المدينة نظير عدم الحصول على الترخيص الصحى .

● وفى مركز دار السلام اقام خمسة من الشباب .. ايمان صفوت العبد وزوجها ثروت العبد وثلاثة اخرون مصنعا للبلاستيك ، واستطاعوا تحقيق نجاح كبير ، بتغطية انتاج المركز .

واكد ثروت المشرف على المشروع ان اختيار نوع النشاط يتوقف عليه نجاح المشروع ، بالاضافة الى وضع سياسة تسويقية واضحة حسب احتياجات المكان .

● واجهنا سلوى مصطفى مدير ادارة التعاون الانتاجى بالمحافظة والمسئولة عن مشروعات الشباب . بمشكلة الترخيص فاكدت ان الادارة ليست طرفا فيها وان الصراع بين المحليات والشباب ودورنا يقتصر على الاشراف ومتابعة النشاط ، وقد حققت مشروعات الشباب بسوهاج نجاحا كبيرا ، بالقياس للمحافظات الاخرى .

● اما عن مشكلة الضرائب فقد تم ارسال خطاب لمديرية الضرائب مرفق به صورة من القرار الوزارى اعفاء مشروعات الشباب من الضرائب . وتم التنبيه على المديرية بعدم مطالبة الشباب باية مستحقات ضريبية .

● ويؤكد د احمد عبد العال رئيس المجلس المحلى للمحافظة .. ان هناك ٩ ورش للنجارة مخالفة لشروط الترخيص على مستوى المحافظة ، وحاولت ايجاد حل للمشكلة .. ولن يكون على حساب ازعاج السكان . وطلبنا من الشباب العمل بالالات البديلة وان يوائموا ورشهم مع شروط الترخيص .

● وفى النهاية اكد اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج ان الغاء الاستثناءات فى توزيع القروض كان وراء نجاح مشروعات الصندوق بالمحافظة ، هذا بالاضافة الى تعديل مسار بعض المشروعات التى ثبت فشلها من البداية ، كمشروع ماكينات التصوير ، وتم عمل مذكرة بوقف المشروع فورا بعد فشله .

تعيين ٦٠ ألفا مؤهلات عليا من دفعات ٨٤ حتى ٩٣

قراراتهم تصدر قبل أجازة العيد واحتساب أقدميتهم من أول فبراير

كتب ـ هيثم سعد الدين:

يصدر السيد احمد العماوى و زير القوى العاملة والتشغيل قبل اجازة عيد الفطر المبارك قرارات تعيين نحو ٦٠ الف خريج من المؤهلات العليا دفعات ٨٤ حتى ٩٣ فى تخصصات معينة طبقا لاحتياجات الجهات التى بها عجز، وسوف تحسب اقدمية الخريجين من اول فبراير الماضى، وتقوم الجهات التى رشحوا عليها باستدعائهم بخطابات مسجلة لاستكمال مصوغات التعيين.

وتتضمن القرارات تعيين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة شعبة مدنى وانشاءات واشغال وعمارة وتشييد وإسكان وبناء للعمل بمحافظة القاهرة، وبكالوريوس زراعة وخدمة اجتماعية وليسانس اداب قسم اجتماع وقسم وثائق ومكتبات دفعتى ٩٢و٩٣ للعمل بجامعة الأزهر والهيئة العامة للكتاب.

وتشمل القرارات التعيين بالتربية والتعليم لخريجى كليات دار العلوم والآداب شعبة اللغة العربية، والآداب والألسن و بنات عين شمس واللغة والترجمة شعبة اللغتين الانجليزية والفرنسية من دفعات ٨٤ حتى ٩٢، وخريجى كليات الآداب من جميع الشعب من دفعة ٨٤ بصفة اساسية، و٨٥ بصفة احتياطية، وشعبة وثائق ومكتبات لخريجى الآداب دفعات ٨٤ حتى ٩٢، والفنون التطبيقية أثاث وتصميم داخلى ومنسوجات وشعبة معادن وطباعة ٨٤و٨٥ بصفة احتياطية وبكالوريوس هندسة شعبة الكهرباء واللاسلكي والسيارات ومدنى وشعبتى مساحة ورى وعمارة وبناء سفن وميكانيكا، وبكالوريوس فنون جميلة شعبة ديكور، وخريجى كليات التجارة والحقوق والسياحة والفنادق والاقتصاد المنزلى والفنون المسرحية من نفس الدفعة.

وتتضمن القرارات ايضا التعيين بالتدريس بالأزهر الشريف خريجى كليات الشريعة والقانون واللغة العربية واللغات والترجمة انجليزى وفرنسى دفعة ٨٤ حتى ٩٣، والدراسات الاسلامية والعربية بنين حتى دفعة ٩٢ وخريجى معاهد القراءات من ٨٣ حتى ٩٢ وكليات الآداب وثائق ومكتبات حتى ٩٢ وكليات العلوم شعبة رياضيات ٨٤ ومابعدها وخريجى قسم الدراسات الاسلامية بالازهر الشريف شعبتى اللغة الانجليزية والفرنسية فى دور مايو ٩٣ والآداب قسم اجتماع وبكالوريوس خدمة اجتماعية من ٨٤ وما بعدها.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ... ١٩٩٦

مراكز التكوين المهنى تقود الحملة ضد البطالة

١٢ ألفا من الصبية فى ورش التأهيل

من ابرز المشاكل التى اصبحت تواجه المجتمع المصرى هى ظاهرة تسرب الابناء من التعليم سواء الاساسى او الثانوى وغالبا مايصاحب هذه الظاهرة سلوكيات تتسم بالانحراف وبما ينعكس سلبيا على المجتمع. لذلك نجد ان وزارة الشئون الاجتماعية قد اخذت زمام المبادرة ووضعت خطة طموحة لاستيعاب الصبية الذين يتسربون من مراحل التعليم والحاقهم بمراكز للتكوين المهنى بما يساعد هؤلاء الصبية فى العبور الى مستقبل الحياة الآمنة بعد تحويله الى عنصر منتج يستفيد منه المجتمع بالاضافة الى وضع برنامج لتثقيف هؤلاء الصبية طبيا واجتماعيا بما يحصنهم ضد الانحراف

وفى محاولة لسبر اغوار هذه القضية حاولنا ان نطرح التساؤلات حول هذه القضية على الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية فقالت يتم حاليا اعداد خطة للتوسع فى عدد المقبولين بمراكز التكوين المهنى الى مايقرب من ١٢ الف مستفيد وزيادة الانتاج الى حوالى ٦ ملايين جنيه

وتعلن انه سيتم دعم ٣ الاف من خريجى تلك المراكز الى مشروعات الأسر المنتجة سنويا للمشاركة فى المنافسة بانتاج متميز فى الجودة منخفضة التكاليف وامكانية تصديره الى الخارج كما ستعمل الوزارة على التوسع فى قبول الراغبين من افراد الشعب للتدريب على حرف صناعية للقيام بانشطة انتاجية من خلال الاسر المنتجة وتحسين المستوى ورفع الكفاءة الانتاجية من خلال تنظيم دورات تدريبية على تنفيذ تصميمات ونماذج اكثر تطورا

وتضيف انه تم وضع خطة لتطوير كل من المركز النموذجى بالجيزة وعين الصيرة والاستفادة من الامكانيات المتوافرة فيهما فى زيادة الانتاج وتحسينه والمشاركة فى التصدير

كذلك يجرى حاليا الاعداد لانشاء وحدة تصميمات ونماذج لانتاج الاثاث الراقى وتزويد باقى المراكز بها الى جانب التوسع فى تنظيم المعارض المركزية التى تنفذها الوزارة لابراز التنافس بين المراكز

وتؤكد ان اهداف نظام التكوين المهنى هى تزويد النشء بمهارات حرف صناعية ذات طابع انتاجى تتناسب مع قدراتهم وتحسين سلوكياتهم الاجتماعية وتعويدهم على احترام قيمة العمل اليدوى وتوفير قوى عاملة مدربة تمد سوق العمل بما تحتاجه وتوفير سلع وخدمات للمواطنين منخفضة التكاليف والمحافظة على الحرف التقليدية من الاندثار الى جانب تعويد هؤلاء الابناء على احترام قيمة العمل اليدوى واعتمادهم على ذاتهم فى كسب مادى يرفع مستواهم الاقتصادى بالاضافة الى تزويدهم بقدر من الثقافة وتشير الى ان المهن والحرف التى يتم التدريب عليها تشمل تجارة الاثاث والارابيسك والنقش والزخرفة واشغال المعادن والخراطة والحدادة وميكانيكا وكهرباء السيارات والكهرباء العامة وصيانة الاجهزة المنزلية والطباعة والتجليد ويتم تنفيذ برنامج التكوين المهنى بتعاون الجمعيات الاهلية ايمانا من الوزارة

بضرورة مشاركة القواعد الشعبية فى تنمية المجتمعات المحلية وحول كيفية الالتحاق بمراكز التكوين المهنى تقول الوزيرة ان المراكز المنتشرة فى جميع انحاء الجمهورية تقبل الابناء الذين تبلغ اعمارهم من ١٢ حتى ١٧ عاما من الجنسين الذين لم يستطيعوا مواصلة التعليم الاساسى ويتم قبولهم بعد اجتياز اختبارات القدرات والاستعداد الشخصى واللياقة البدنية

وتوضح ان المزايا التى يحصل عليها الملتحقون بمراكز التكوين المهنى بجانب التدريب على الحرف الصناعية تشمل العديد من الخدمات الاجتماعية التى تتمثل فى برامج اجتماعية ثقافية ومعسكرات صيفية ورحلات لمعالم الجمهورية الى جانب اقامة مسابقات دينية وثقافية ورياضية كما يتم صرف بدلة تدريب ووجبات مخفضة لكل متدرب واتاحة الفرصة لهم فى الاطلاع على احدث المطبوعات فى المكتبات الثقافية الموجودة بالمراكز بالاضافة الى حصولهم على مصروف يومى واشتراك بالمواصلات العامة مجانى كذلك اجراء فحص طبى متكرر على كل منهم وتضيف الدكتورة امال عثمان ان الوزارة تحرص على تقديم خدمات التكوين المهنى لجميع الافراد فى المجتمعات المحلية لنشر الثقافة المهنية بين طلاب الجامعات حيث يتم انشاء العديد من مراكز التدريب فى كل من جامعة القاهرة والزقازيق والازهر كما يتم عقد دورات تدريبية لباقى فئات الشعب من ربات البيوت ومكلفى الخدمة العامة وشباب الحزب الوطنى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــــرام

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٤

٤٥٨٨ مشروعا لتشغيل الشباب بالفيوم

● ارتفع عدد مشروعات تشغيل الشباب بمحافظة الفيوم الى (٤٥٨٨ مشروعا) بتكاليف اجمالية بلغت (٦.٩ مليون جنيه) تمولها المحافظة والصندوق الاجتماعي للتنمية في مجالات تسمين الماشية والصناعات الحرفية والمشروعات الانتاجية الصغيرة وتملك الاراضي وانشاء منافذ الخبز وتشغيل الفتيات صرح بذلك مدير مشروع تشغيل شباب الخريجين بمحافظة الفيوم.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ... ١٩٩٤

أصاب الدكتور عاطف صدقى عندما وصف البطالة بأنها أزمة هيكلية. وأخطأ عندما تعلق بالأوهام. وتوقع أن تنتهى الأزمة بنهاية القرن العشرين.

وقع الصواب والخطأ فى تعليقه على تقرير الرد على بيان الحكومة الذى أعدته لجنة خاصة فى مجلس الشعب.

والأوهام التى تعلق بها الدكتور صدقى هى مجموعة البرامج والسياسات التى تلتزم بها حكومته، كإجراءات حاسمة لمواجهة البطالة منها على سبيل المثال: الصندوق الاجتماعى، وتوزيع الأراضى على الخريجين، وتشغيل خريجى الجامعات فى برامج محو الأمية. وغير ذلك..

ضريبة دولية ضد البطالة



بقلم: حسن عامر

إن هذه الأفكار المطروحة تقليدية. ربما تصلح لمواجهة أزمات البطالة المؤقتة التى تقع نتيجة للدورات الاقتصادية... دورات الركود والانتعاش التقليدية.

لكنها أفكار وبرامج لا تصلح لمواجهة الأزمة الهيكلية التى تحدث عنها رئيس الوزراء. المعادلة المطلوبة فى الحالة الثانية مختلفة تماما. فالأزمة الهيكلية تحتاج إلى برامج هيكلية. ورؤى مغايرة تماما لما هو مطروح وقائم ومتداول على الساحة.

بهذا المنظور قدم تقرير التنمية البشرية الذى تصدره الأمم المتحدة اقتراحا هيكليا لمواجهة البطالة..

الاقتراح يقضى بفرض ضريبة دولية على مجمل التجارة الدولية المنظورة وغير المنظورة، وكذلك عمليات التحويلات المالية. وتوجيه حصيلة الضريبة لتمويل برامج مواجهة البطالة وآثارها الاجتماعية والسيكولوجية فى العالم الثالث.

الفكرة جديدة بالفعل. وقادرة على كسر أزمة البطالة. لكن مثل هذه الأفكار العظيمة تنتمى إلى ما يسمى بمشروعات الصدمة، لأنها تدخل منذ اللحظة الأولى فى تناقض سيكولوجى مع الأفكار الثابتة والمستقرة...

وترتد الصدمة عادة بعدد من ردود الأفعال السيكولوجية: ترتد أحيانا بهلاوس التوجس والشكوك خوفا من الدوافع والقوى المحتملة وراء الفكرة الجديدة. كما ترتد أحيانا أخرى بمطرقة الإحباط.. فالأفكار العظيمة كثيرا ما تنتهى بنتائج مفجعة ومفزعة. وترتد أحيانا ثالثة بموقف المصادرة الغريزية، وبقدر ما تتجمع الصدمات السيكولوجية المضادة على المستوى النظرى، تتجمع الصدمات الظرفية على المستوى العملى. وعادة ما يكون السؤال الأول: ما هى القوى التى تدعو للفكرة الجديدة؟ ما هى العائدات السيكولوجية والمادية التى يجنيها الفرد أو الجماعة من الدعوة لهذه الفكرة؟ ما هى المنابر المناسبة لطرح الفكرة؟ وما هى وسائل الطرح والإقناع كل هذا مشروع ومقبول... لكن من المشروع والمقبول أيضا أن نضع أمام القارئ القدر المتاح من التفاصيل عن الضريبة الدولية لمكافحة البطالة كما يقدمها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢.

التقرير على يقين عال أن البطالة الحالة بالمجتمعات المتقدمة والنامية على السواء: بطالة هيكلية..

لماذا؟

لأن العملية الإنتاجية تغيرت نوعيا. لم تعد تعتمد على الطاقة العضلية أو العقلية للبشر، وإنما تعتمد بدرجات متزايدة على العمليات المبرمجة. وفى هذا المجال تقول إحدى الدراسات الدولية فى وصف التغير النوعى الذى حدث للعملية الإنتاجية: إن العمل الإنتاجى والمعملى والمكتبى قد مر خلال العقود الثلاث الماضية بثلاث مراحل تكنولوجية متقدمة هى «المكننة»، و«الأتمتة»، و«الحسببة».

«فى مرحلة «المكننة» تم استبدال الجهد البشرى بمصدر منظم خارجى للطاقة يناسب المهمة المبتغاة من العمل. وفى المرحلة الثانية «الأتمتة» لا يقتصر دور الطاقة على التعويض عن العمل البشرى وحسب، بل يشمل أيضا تنفيذ العمل نفسه، وهذا يعنى أن الآلة تتولى مهمة تنظيم العمل زمانيا ومكانيا، كما تتولى أيضا جزءا من عملية التحكم والمراقبة، وتقاس درجة الأتمتة بعدد الوظائف الجزئية. والقرارات التى يتولاها الإنسان أو التى تتولاها الآلة».

وفى المرحلة الثالثة تحولت معظم مهام العملية الإنتاجية إلى الحاسوب أى مرحلة «الحسببة». وفى هذه المرحلة «تم برمجة تقنيات المواصلات والإنتاج والنقل والتخزين والتقنية التحويلية والأسلوبية وتقنية الاتصالات ونقل المعلومات، وتدخلت عملية «الحسببة»



أيضًا في مجال البيولوجيا. وما حدث على مستوى الوحدة الصناعية حدث أيضًا على مستوى الوحدة المكتبية، ومستوى الوحدة المعملية.

النتيجة أن اتساع عملية «الحسببة» تؤدى في نفس الوقت إلى اتساع عملية الاستغناء عن البشر، واتساع عمليات التسريح المستمر للعمال والموظفين، واتساع حجم البطالة باضطراد.

النتيجة الأكثر فداحة : هى الآثار الاجتماعية للبطالة. إنها آثار مدمرة للغاية تسمح بكل مظاهر التطرف والجريمة الشائعين الآن في المجتمعات المتقدمة.

اما في الدول النامية فإن عدد العاطلين عن العمل يصل الآن إلى ١٠٠ مليون مواطن. هذا العدد قابل للزيادة، وليس قابلاً للنقصان، ليس في مصر فقط، بل في كل مكان بالعالم بما في ذلك اكثر الدول نموًا أى الصين واليابان.

إن استمرار البطالة الهيكلية يعنى استمرار الركود، وتسريح مزيد من العمال، وانهيار مستوى الأرباح إلى حد الخسائر، وتفاقم المضاعفات الاجتماعية والسيكولوجية...

هذا ما هو مطروح بقوة على مستوى منظمة التعاون والتنمية التى تضم ٢٤ دولة متقدمة.

لكن انتعاش العالم الأول، غير قابل للاستمرار إذا لم يلاحقه انتعاش متزامن على مستوى العالم الثالث.

انتعاش العالم الثالث يعنى زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية والراسمالية والخدمات التى تتوافر في العالم المتقدم..

المعادلة الجديدة يمكن تحقيقها ببديل: الضريبة الدولية لمواجهة البطالة. ويقترح تقرير التنمية لعام ١٩٩٢ أن تفرض هذه الضريبة بواقع ١٪ على التجارة الدولية المنظورة وغير المنظورة والتحويلات المالية وقطاع الخدمات..

ولنا أن نتصور حصيلة هذه الضريبة في ضوء الأرقام التى طرحها الأستاذ محمد حسنين هيكل حول التجارة الدولية. قال هيكل إن العالم يتبادل ما قيمته ٨ مليارات دولار من السلع والمنتجات يوميًا، إضافة إلى ١٦ مليار دولار يتم تداولها يوميًا في شكل تحويلات نقدية وأوراق مالية.

حصيلة تجارة السلع ٨ ملايين دولار كل يوم. والتحويلات المالية ١٦ مليون دولار كل يوم. أى ٢٤ مليون دولار يوميًا. الحصيلة الشهرية ٧٢٠ مليون دولار. والسنوية ٨ مليارات و ٦٤٠ مليون دولار. ومثل هذا الرصيد يمكن أن يتحول إلى طاقة هائلة من مشروعات التنمية والإنتاج والبنية الأساسية في العالم الثالث. ويمكن أن يستوعب ملايين الأفراد من العاطلين عن العمل. ويمكن أيضًا أن يشكل طاقة إضافية وعالية من الطلب على السلع والخدمات من العالم المتقدم. وبالتالى تتحقق معادلة الانتعاش المتزامن. هذا ما جاء في التقرير الدولى لكن الاقتراح رغم جدواه الاقتصادية من الناحية النظرية مازال حتى الآن يتيمًا بلا اب. إن الفكرة تحتاج إلى ورشة عمل علمية تستهدف دراسة التفاصيل واستكشاف الأبعاد... وهذا ما يمكن أن تقوم به إحدى الجامعات المصرية. أو اتحاد العمال. أو حتى منظمة العمل العربية... كما تحتاج إلى مزيد من المناقشة والتأمل والنظر.



معرض دائم لمنتجات مشروعات الشباب بالاسكندرية

الاسكندرية - من فايقة عبده:

أعلن المستشار سيد الجوسقي محافظ الاسكندرية انه تقرر اقامة معرض دائم لمنتجات مشروعات شباب الاسكندرية وقال ان المحافظة ستعاون الشباب فى عملية التسويق لدى قطاع الاعمال العام.

كما ستقوم بشراء المعدات اللازمة للانتاج لتخفيض العبء عن المنتج الصغير ومعاونته فى مراحل الانتاج والتسويق.

جاء ذلك خلال افتتاح المحافظ أول معرض للاسر المنتجة لمشروعات الشباب بميدان المساجد بساحة مسجد المرسى أبى العباس، وحضره السيد لبيب وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ورئيس حى الجمرك وقيادات العمل الاجتماعى ولقائه مع الشباب الذى تم فيه مناقشة مراحل تشغيلهم للمشروعات وما اعترضهم من معوقات وأهمها عملية التسويق.

كما قرر المحافظ عقد اجتماع موسع للشباب القائم بهذه المشروعات لبحث ما يعترضهم من معوقات ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم.



المصدر : جـ ا د
أ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٤

أول معرض..لمنتجات شباب الخريجين بالاسكندرية

١١٠ يبيعون الملابس الجاهزة والاثاث والمصنوعات الجلدية

الخريجون :

نحن رجال أعمال المستقبل

المحافظ :

معرض دائم.. وتسويق المنتجات فى شركات قطاع الأعمال

آلات جديدة ونماذج متطورة..لتحسين إنتاجهم

تحقيق :
عادل عبدالكريم
تصوير: محمد مصطفى

وبدات بشائر مشروعات شباب الخريجين في الظهور .. وخرج للنور انتاجهم من الاثاث والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية .. وتم عرض هذه المنتجات التى قدمها ١١٠ خريجين ممن حصلوا على قرض العشرة الاف جنيه فى اول معرض لنشر الصناعات الحرفية الذى اقيم بميدان المساجد بالاسكندرية .

قال المستشار اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية الذى افتتح المعرض ان هذا المشروع الاول من نوعه فى الاسكندرية لنشر الصناعات الحرفية بين شبان الخريجين وعرض وبيع منتجاتهم المختلفة فى معرض لتوزيع العائد لهم .

اكد ان المشروع حقق اهدافه واهمها توفير فرص عمل اخرى للشباب واعتمادهم على انفسهم فى اختيار المنتج وتصنيعه ونشر الصناعات الحرفية .

اضاف انه قرر عمل معرض دائم لتسويق جميع منتجات الخريجين كما سيتم عرض وبيع هذه المنتجات بشركات قطاع الاعمال العام الاستهلاكية لحساب الخريجين .

اشار الى ان المحافظة ستقدم للخريجين فى المرحلة القادمة نماذج مختلفة لتطوير منتجاتهم وتوفير اكبر الالات والماكينات للتخفيف من عبء صناعة هذه المنتجات لمصانع القطاع الخاص .

٣ مراحل

قال محمد عبدالسلام الاحول مدير ادارة التعاون الانتاجى بالمحافظة والمشرف على المشروع انه تم توزيع شباب الخريجين على ثلاث مراحل : تضم (١١٠) خريجين فى مشروع « نشر الصناعات الحرفية بين شباب الخريجين » وصرفوا مليونا و١٠٠ الف جنيه حيث حصل كل خريج على قرض (١٠) الاف جنيه يسدده على ٥ سنوات بفترة سماح سنتين والمرحلة الثانية تضم (٢٣٠) خريجا وتم تخصيص مليونين و٣٠٠ الف جنيه لهم ويتم الصرف بعد العيد وبنفس شروط المرحلة الحالية .

والمرحلة الاخيرة تضم (٢٥٠) خريجا ويتم حاليا بحث تخصيص القروض التى ستصرف لهم .

التقت « المساء » ببعض الخريجين المشاركين فى المعرض الذى يستمر عشرة ايام .. قالت سوزان محمد عبدالجواد خريجة معهد فنى تجارى عام ٨٧ : هذه اول تجربة اشترك فيها مع زملائى من الشباب وهى بلاشك تجربة ناجحة لنا واستفدنا منها كثيرا .

تضيف انها اشتركت فى المعرض بعرض وبيع الشنط الحريمى وانها تنوى ان تتوسع فى التصنيع اكثر فى المرحلة القادمة ، واشارت الى انها ستقدم طلبا اخر للمحافظة للحصول على قرض اكبر يعاونها فى تنفيذ مشروعاتها .

اقساط القرض

يقول عبدالحميد حامد دبلوم تجارة ٨٤ ان هذا المعرض فرصة كبيرة لنا لتسويق منتجاتنا مباشرة بدون مندوب توزيع الذى كان سيكلفنا مبالغ مالية كبيرة لايمكن تحملها فضلا عن انه احتكاك قوى بالسوق مباشرة وانه جاء بعد انتظار ١٠ سنوات من التخرج .

اشار الى انه اشترك بعرض تشكيلة مختلفة من الملابس الجاهزة الحريمى والتريكو ويأمل ان يكون رجل اعمال ناجحا فى المستقبل ويكون لديه معارض .

اكد ان اهم ما يعوقه هو وزملائه كيفية تسديد فوائد هذه القروض مشيراً الى انه استلم القرض فى ابريل ١٩٩٣ فى شكل ماكينة لصناعة التريكو اشتراها بـ ٩ الاف جنيه والجزء الاخر وهو الف جنيه لايساعده على تطوير مشروعه حيث سيقوم بتسديد اول قسط فى اكتوبر ١٩٩٤!! ويطالب بمد فترة السماح الى سنة اخرى حتى يمكنه تطوير منتجه .

يضيف فهمى ابراهيم : بعد استلامى القرض وجدت نفسى فى حاجة الى قرض اخر لانشاء مصنع فاتجهت الى جمعية رجال الاعمال ولكنهم طلبوا منى تقديم أوراق معينة وعلى الفور قمت بتوفيرها وكان من هذا الشروط استخراج رخصة من الحى ولكن المسئولين بحى المنتزة لايزالون يضعون العراقيل امامى ورفضوا اعطائى الرخصة وعندما عرضت على المسئولين بالجمعية المشكلة طلبوا منى الاكتفاء باستخراج سجل تجارى بدلا م الرخصة وعندما ذهبت لاستخراج هذا السجل رفضوا بحجة ان السجل التجارى لايمكن استخراجه الا بعد تقديم الرخصة ولا اعرف ماذا افعل ؟!

اما حنان احمد مصطفى بكالوريوس تجارة ٩٠ فتقول : اتجهت لهذا المشروع بعد ان فقدت الامل فى الحصول على فرصة عمل لى .. لكن القرض لايكفينى لانه بسيط للغاية والمشكلة انه لاتوجد سيولة انفق منها .

معرض على الرصيف

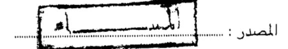
يرى طارق محمد فهمى ليسانس اداب ٨٧ انه لابد من زيادة القرض للخريج ليكون (٢٠) الف جنيه بدلا من (١٠) الاف جنيه مشيرا الى ان القرض الذى حصل عليه جزء منه فى شكل آلات والاخر نقدى مع خصم الضرائب والدمغات .

اضاف انه اشترك فى المعرض بكميات مختلفة من السويترات وقمصان النوم الحريمى والبيجامات وانه لايزال يواجه مشكلة من حى الجمرك لاعطائه رخصة لفتح وتشغيل مصنع وانه يضطر فى عرض منتجاته على الرصيف فى الشارع ويواجه مشاكل لازالة واشغال الطريق .

يؤكد اشرف محمد سلامة دبلوم تجارة ٨٧ ان المشروع ناجح وسينجح اكثر اذا تم تنفيذه بنفس الشروط التى وضعها الصندوق الاجتماعى (التدريب والتمويل والتوزيع) ولكن الذى حدث ان التدريب فيه قصور للغاية ولايوجد تسويق وبالتالى فلا يتبقى الا التمويل فقط وهو ضعيف جدا ولا يواكب ظروف الصناعة والسوق حاليا .

اشار الى انه اشترك بملابس اطفال وموبيليا ورفايع ويعتقد انه سيحقق ربحا معقولا ويرى انه وزملاؤه سيكونون رجال اعمال المستقبل .





المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

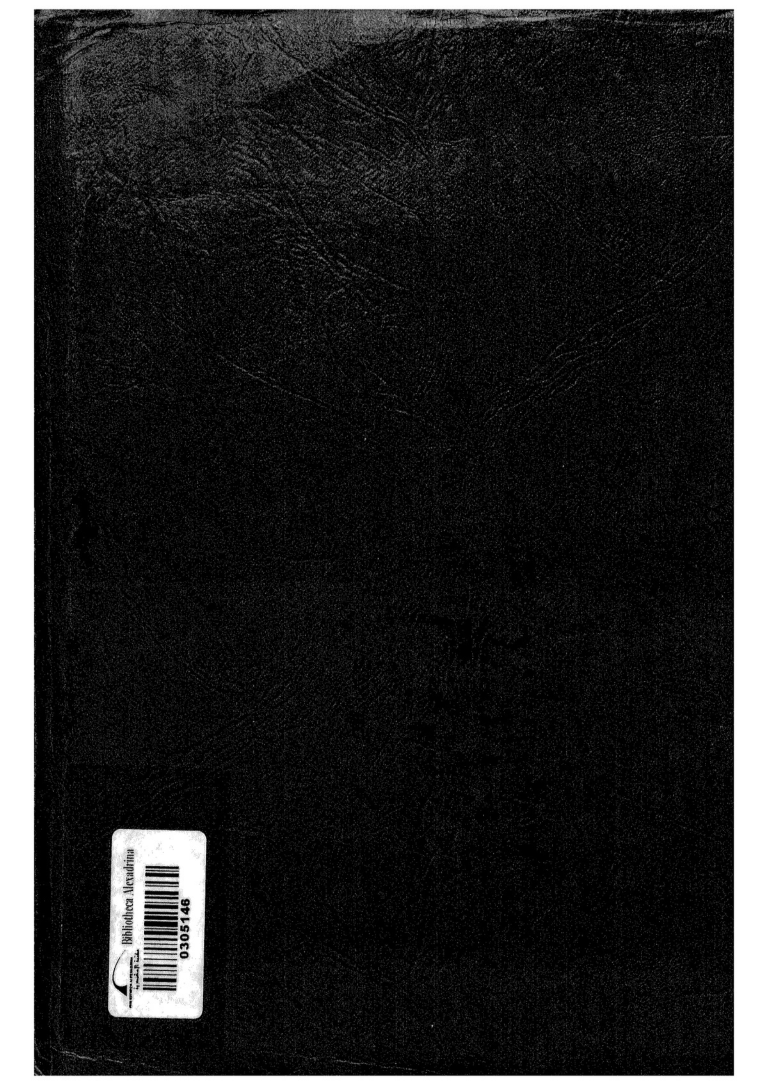
اما خالد محمود دياب بكالوريوس تجارة ٩٠ فيقول انه تقدم بالفعل بطلب الى الصندوق الاجتماعى للحصول على انتاجه وإن قيمته (٥٠) الف جنيه

مشيرا الى ضالة القرض المنصرف له حيث ان (التطريز وعمل العراوى للبيجامات) وكلفته مبالغ باهظة بمحلات القطاع الخاص .

اما عزة ابراهيم السيد خريجة معهد فنى تجارى ٩٠ .. فترى ان مدة المعرض لاتكفى لعرض وبيع المنتجات خاصة وان الاقبال لايزال

على محلات الاوكازيون فضلا عن ان المعروض من المنتجات شتوى والموسم اوشك على الانتهاء .

اشارت الى انها اشتركت فى المعرض بتصنيع « عباءات » حريمى واخرى مطرزة وارواب .


Bibliotheca Alexandrina
0305146